ISSN 1818 -9849

الجمعية العلمية لكليات الآداب

اتحاد الجامعات العربية

مجلة اتحاد الجامعات العربية

للآداب

مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

تصدر عن الجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية

المجلد التاسع العدد الأول أ 1433هـ/2012م

© جميع الحقوق محفوظة للجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012

لا يجوز نشر أي جزء من هذه المجلة أو اقتباسه دون الحصول على
موافقة خطية مسبقة من رئيس التحرير

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
هيئة التحرير أو سياسة الجمعية العلمية لكليات الآداب

تنضيد وإخراج: مجدي الشناق

هيئة التحرير

رئيس التحرير

محمد خالد العجلوني، الأمين العام للجمعية العلمية لكليات الآداب، عميد كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

سكرتير التحرير

أميرة علي الحواري، الجمعية العلمية لكليات الآداب، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الأعضاء

أ.د. عبدالله عنبر، عميد كلية الآداب، الجامعة الأردنية.
أ.د. محمد ربيع، عميد كلية الآداب، جامعة جرش.
أ.د. محمد العناني، عميد كلية الآداب، جامعة البترا.
أ.د. محمد محافظة، عميد كلية الآداب، الجامعة الهاشمية.
أ.د. عبد الحميد غنيم، عميد كلية الآداب، جامعة الزرقاء.
د. محمد عبيد الله، عميد كلية الآداب، جامعة فيلادلفيا.
د. محمد الدروبي، عميد كلية الآداب، جامعة آل البيت.

اللجنة الاستشارية

أ.د ميمونه خليفه الصباح، جامعة الكويت، الكويت.
أ.د رامي المحمد الله، جامعة النجاح، فلسطين.
أ.د عبد الله النبهان، جامعة البعث، سوريا.
أ.د يوسف عبد الله، جامعة صنعاء، اليمن.
أ.د علي فهمي، رئيس مجمع اللغة العربية، ليبيا.
أ.د خليل جهجه، الجامعة اللبنانية، لبنان.
أ.د فؤاد شهاب، البحرين.
أ.د محمد الهدلق، السعودية.
أ.د عادل الطويسي، الأردن.
أ.د. حسنين ربيع، قطر.
أ.د. عز الدين الأمين عبد الرحمن، السودان.
أ.د. عبد الحميد جكون، الجزائر.
أ.د سامي عبد الحميد محمود، الشارقة.
أ.د. موسى جواد الموسوي، جامعة بغداد، العراق.

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب
مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

القواعد الناظمة للمجلة

- **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب** مجلة علمية نصف سنوية محكّمة معتمدة تصدر عن الجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية.
- يقدم البحث للنشر باللغة العربية مع ملخص له باللغة الانجليزية، ويجوز أن يقدم بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية أو أية لغة أجنبية أخرى تتيسر طباعتها بموافقة هيئة التحرير مع تقديم ملخص له باللغة العربية.
- تنشر المجلة البحوث العلمية التي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية العلمية والإحاطة والاستقصاء، والتي تراعى فيها الإشارات الدقيقة إلى المصادر والمراجع، ولم تقدم للنشر في أي مكان آخر، ويجوز نشر نقد متخصص أو مراجعة لأحد المؤلفات العلمية الصادرة في الوطن العربي أو خارجه بالإضافة لنشر تقارير عن الندوات والمؤتمرات التخصصية العربية والعالمية، وتعد البحوث التي تقبل للنشر بحوثاً معتمدة لأغراض الترقية.
- تعنى المجلة بنشر البحوث العلمية المقدمة إليها في مجالات الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية والخدمة الاجتماعية والصحافة والإعلام.
- أن يكون البحث مرقوناً على الحاسوب وبمسافة مزدوجة بين السطور، وتقدم أربع نسخ منه مع قرص مرن قياس 3.5 انش، متوافق مع أنظمة IBM (Ms Word).
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث بما فيها الأشكال والرسوم والجداول والملاحق على ثلاثين صفحة.
- تعرض البحوث المقدمة للنشر في المجلة حال قبولها مبدئيا على محكمين اثنين في الأقل من ذوي الاختصاص، يتم اختيارهما بسرية مطلقة من رئيس التحرير.
- تحتفظ المجلة بحقها في الطلب من المؤلف أن يحذف أو يعيد صياغة بحثه أو أي جزء منه بما يتناسب وسياستها في النشر.
- تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول بحثه للنشر.
- لا تدفع المجلة مكافأة عن البحوث التي تنشر فيها.
- تهدي المجلة لمؤلف البحث بعد نشره نسخة العدد الذي نشر فيه.

- ترسل البحوث على العنوان التالي: -

الأستاذ الدكتور أمين عام الجمعية العلمية لكليات الآداب،

رئيس تحرير مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

كلية الآداب – جامعة اليرموك، اربد، الأردن

هاتف: 7211111 2 00962

فاكس: 7211137 2 00962

البريد الإلكتروني: e-mail: saufa@yu.edu.jo

الموقع الإلكتروني:website: http://saufa.yu.edu.jo

التوثيق

ترقم الإحالات في متن البحث بطريقة متسلسلة، بين قوسين صغيرين()

وتكون هوامش الإحالة إلى المصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو التالي، في حالة أن يكون المصدر أو المرجع كتاباً:

اسم المؤلف كاملاً. (السنة). **المصدر أو المرجع**، عدد الأجزاء، مكان النشر،الناشر، الصفحة.

ضيف، شوقي. (1966). **العصر العباسي الأول**، مصر، دار المعارف، ص24.

وفي حال الرجوع إلى الدوريات أو المجلات تكون الإحالة إليها على النحو التالي:

اسم المؤلف كاملاً. (السنة). عنوان البحث، **اسم الدورية أو المجلة**، المجلد، العدد، الصفحة.

مثال:

سعيدان، أحمد سليم. (1978). "حول تعريب العلوم"، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، المجلد الأول، العدد الثاني، تموز، ص 101.

وتثبت في آخر البحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في بحثه حسب التسلسل الألف بائي لاسم المؤلف العائلي، بحيث تذكر المراجع العربية أولاً ثم تليها المراجع الأجنبية.

الاشتراك في المجلة

الاشتراك السنوي للأفراد: ثلاثة دنانير داخل الأردن وسبعة دولارات أمريكية أو ما يعادلها خارج الأردن وللمؤسسات خمسة دنانير داخل الأردن وعشرة دولارات أمريكية أو ما يعادلها خارج الأردن.

محتويات العدد

البحوث باللغة العربية

* التدخل السعودي في الشؤون العُمانية 1952 – 1960: "دراسة وثائقية" ثابت العمري	1
* سياسة تركيا الداخلية في ظل سلطة حزب "العدالة والتنمية (2002-2009)" التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية : حالتي دراسة محمد المقداد	39
* ضمير التَثْنية في التَعبير القرآنيّ بين فلسفة اللّغة وحدود التَأويل خالد بني دومي	85
* رؤية علي بن أبي طالب لممارسة السياسة والحكم حسين محافظة	119
* التجربة الديمقراطية الكويتية: الجذور، الواقع، التحديات وآفاق المستقبل محمد عبد الرحمن بني سلامه ومحمد كنوش الشرعة ومحمد تركي بني سلامه	139
* شعرية النقائض في صدر الإسلام ضرار بن الخطاب وكعب بن مالك أنموذجا سمر الديوب	181
* البناء السردي لشخصية البطل في الرواية التاريخية عند باكثير "الثائر الأحمر نموذجاً" عبد القوي الحصيني	201

البحوث باللغة الإنجليزية

* استعارة روبرت فروست "الطريق غير المسلوك" في رواية تشارلز ديكنز الامآل الكبيرة محمد الرواشده	1

البحوث باللغة الفرنسية

* مقدمة في تطبيقات التواصل اللغوي سعد حداد ومحمد الخطيب	23

Subscription Form

Association of Arab Universities Journal for Arts

A Biannual Refereed Academic Journal

Published at Yarmouk University, Irbid, Jordan by the Society of Arab Universities Faculties of Arts, Members of AARU.

قسيمة اشتراك

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

تصدر في جامعة اليرموك، اربد، الأردن، عن جمعية كليات الآداب في الجامعات أعضاء اتحاد الجامعات العربية.

Name: ..... الاسم:

Address: ..... العنوان:

P.O. Box:..... .ص.ب:

City & Postal Code: ..... المدينة والرمز البريدي:

Country: ..... الدولة:

Phone:..... هاتف:

Fax: ..... فاكس:

E-mail: ..... البريد الإلكتروني:

No. of Copies: ..... عدد النسخ:

Payment:..... طريقة الدفع:

Signature: ..... التوقيع:

ترسل الشيكات المصرفية مدفوعة لصالح "جمعية كليات الآداب، كلية الآداب، جامعة اليرموك، اربد، الأردن."

Cheques should be paid to The Society of Arab Universities Faculties of Arts, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

I would like to subscribe to the Journal — أرغب الاشتراك بالمجلة

For — **لمدة**

- ☐ One Year — ☐ سنة واحدة
- ☐ Two Years — ☐ سنتان
- ☐ Three Years — ☐ ثلاث سنوات

أسعار الاشتراك السنوي
One Year Subscription Rates

	داخل الأردن Inside Jordan	خارج الأردن Outside Jordan
الأفراد Individuals	3 دنانير JD 3.00	7 دولار أمريكي US $ 7
المؤسسات Institutions	5 دنانير JD 5	10 دولار أمريكي US $ 10

سعر النسخة الواحدة (دينار أردني)
One Issue Price

سعر البيع العادي 2.000 ديناران Standard Price JD 2.000

سعر البيع للطلبة 1.300 دينار Students JD 1.300

خصم 40% للمكتبات ومراكز البيع

40% Discount for Bookshops

Correspondence

Subscriptions and Sales:

Secretary General
The Society of Arab Universities Faculties of Arts
Editor – in -Chief
Association of Arab Universities Journal for Arts
Yarmouk University , Irbid , Jordan.
Tel . 00962 2 7211111 Ext. 3555
Fax. 00962 2 7211137

المراسلات

مراسلات البيع والاشتراكات:

الأستاذ الدكتور أمين عام جمعية كليات الآداب.
رئيس تحرير "مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب"
كلية الآداب – جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
هاتف: 7211111 2 00962 فرعي 3555
فاكس : 7211137 2 00962

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 9 العدد 1أ، 2012، ص ص 1- 37

التدخل السعودي في الشؤون العُمانية 1952 – 1960: "دراسة وثائقية"

ثابت العمري *

ملخص

تهدف الدراسة إلى بيان الموقف السعودي من أهم الأحداث والقضايا في سلطنة عُمان في فترة الخمسينيات من القرن العشرين. وتناولت في بدايتها الدخول السعودي إلى الأراضي العُمانية في منطقة البريمي في عام 1952 وموقف كل من السلطان والإمام والحكومة البريطانية تجاه ذلك التدخل.

وركزت الدراسة على السياسة التي اتبعتها السعودية تجاه طرفي النزاع في عُمان وهما السلطنة والإمامة، وما قدمته من مساعدات متنوعة إلى الإمام وأتباعه وشيوخ القبائل وبعض أبناء الشعب العُماني.

بذلت الحكومة السعودية جهوداً كبيرة وعلى المستويين الداخلي والخارجي في دعم الإمامة، والوقوف إلى جانبها، إلا أنها لم تستطع إبقاءها كسلطة على الأراضي العُمانية، والسبب الرئيسي في ذلك هو مقاومة السلطان لتلك الجهود والسياسيات، ووقوف الحكومة البريطانية إلى جانبه، وتقديم كافة أنواع الدعم له.

تمهيد

شكل النزاع بين السلطنة والإمامة[1] والتدخل البريطاني فيه السمة الرئيسية لتاريخ سلطنة عمان منذ بداية القرن العشرين وحتى السبعينيات من القرن نفسه.

تم إحياء الإمامة في عمان[2] في عام1913، وانتخب سالم بن راشد الخروصي إماماً، وفي شهر أيار من العام نفسه أعلن الإمام وأتباعه من القبائل العمانية ثورة ضد السلطان تركي بن فيصل (1888 – 1913). وكان من أبرز أسباب الثورة رفض سياسات السلطان التي تعارض المذهب الإباضي كفساد الجهازين الإداري والقضائي، ورفض الوجود البريطاني الذي حرم العمانيين من تجارة السلاح، وأدخل المنكرات إلى بلادهم. واستطاعت الإمامة أن تهدد السلطنة، وكادت أن تسيطر على مسقط لولا التدخل البريطاني إلى جانب السلطان والوقوف إلى جانبه، وبناءً على طلبه مما منع الإمامة من تحقيق أهدافها.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم التاريخ، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ونتيجة لرغبة بريطانيا في بقاء الأوضاع مستقرة لتحقيق مصالحها، خاصة مع انشغالها في الحرب العالمية الأولى ومناطق أخرى من العالم، سعت إلى تحقيق نوع من التفاهم والسلم بين الإمام الخروصي والسلطان تيمور بن سعيد (1913 – 1932) أسفر عنه نجاح الحكومة البريطانية في التوصل إلى اتفاق يرضي طرفي النزاع في عام 1920 جاء باسم اتفاقية السيب[3] وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لم يرضِ طرفي النزاع إلا أنه استطاع أن يمهد لفترة من الهدوء والسلام استمرت قرابة خمسة وثلاثين عاماً.

ظهرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى زوال حالة الهدوء التي كانت تعيشها البلاد، وظهر النزاع من جديد، وبأسباب جديدة جاء في مقدمتها ظهور بوادر بوجود النفط في الأراضي الداخلية من عمان، وخصوصاً التابعة لسيطرة الإمامة، ثم تجدد الأطماع السعودية – كما سنرى- ورغبتها في إعادة السيطرة على أجزاء من عمان، ومع رفض الإمام لدخول الشركات الأجنبية إلى الأراضي التابعة له من جهة، ورفض السلطان سعيد بن تيمور (1932 – 1970) اقتسام السلطة مع الإمامة، وتعطيل عمليات استخراج النفط من جهة ثانية قدمت الحكومة البريطانية كافة أنواع الدعم العسكري والمالي للسلطان، وشاركته في عمليه اقتحام مدينة نزوى عاصمة الإمامة في عام 1955.

اتبع سلاطين عمان وخاصة السلطان سعيد بن تيمور في مرحلة النزاع سياسية تعسفية وعدوانية تجاه الشعب العماني، وعليه لم يدخروا أي وسيلة في سبيل فرض سيطرتهم واستخدام ما يمكن استخدامه من أسلحة عسكرية وقتالية أودت بحياة آلاف العمانيين وخاصة في الفترة ما بين عامي 1957 و1965. وفي الوقت نفسه لم يكن لدى السلاطين نشاط وأعمال في سبيل تحقيق التقدم والتطور في بلادهم، حيث ظلت عمان وحتى عهد السلطان قابوس تعيش حياة عزلة وتأخر، وظل الشعب العماني يعاني من الانفصال والانقسام والاقتتال لفترة طويلة مع حرمانه من كافة أوجه التطور الاقتصادي والاجتماعي، حتى كان التخلف والفقر والجهل وانعدام العمران من السمات التي يمكن إطلاقها على تلك الفترة.

السمات التي يمكن إطلاقها على تلك الفترة

جاءت هذه الدراسة لتتناول فترة هامة من تاريخ سلطنة عُمان المعاصر، وتركز فيها على علاقاتها مع المملكة العربية السعودية ما بين عامي 1952 و1960، وهي الفترة التي تجددت فيها الأطماع وعوامل النزاع بين الدولتين.

وفي حين أن بعض الدراسات قد تطرقت إلى بعض من جوانب هذا الموضوع، إلا أن هذه الدراسة قدمت عرضاً تفصيليًا بالاعتماد شبه الكلي على الوثائق البريطانية التي كانت فيها

الحكومة البريطانية اللاعب الأساسي في تلك المرحلة، فتناولت النشاط السعودي منذ تجدده في الخمسينيات من القرن العشرينن وجميع ما صدر عن السعوديين من مواقف وقرارات تجاه التطورات التي كانت تجري على الساحة العمانية، مما أعطى تغطية شاملة عن ذلك الموقف. ثم بينت بالتفصيل طبيعة الدعم السعودي للإمامة، سواء أكان سياسياً أم بالأموال والسلاح والأفراد، وبالأرقام والأسماء، وهو ما لم تتطرق له العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع.

ويضاف إلى ذلك بيان مواقف ونشاطات وقرارات كل من السلطان والإمام والحكومة البريطانية، والتوافق أو التباين في وجهات نظرها تجاه الأحداث، وفي التعامل مع السعوديين، وأثره على كيفية نهاية الأزمة في البلاد.

اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيسي على الوثائق البريطانية المنشورة، والتي جاءت تحت عنوان سجلات عُمان (Rcords of Oman)، وكان التركيز فيها بشكل خاص على المجلدين الثامن والتاسع، وذلك لأنهما اختصا بالشؤون التاريخية من عام 1948 وحتى عام 1960. وتكمن أهمية هذه السجلات باحتوائها على المراسلات التي كانت تتم بين ممثلي الحكومة البريطانية في مسقط والمقيم السياسي في الخليج العربي، وبين جميع هؤلاء الممثلين مع المسؤولين البريطانيين في الهند ولندن، وكان أهم ما حوته البرقيات التي تناولت الأحداث على الساحة العمانية يوماً بيوم، والمواقف تجاهها، وقرارات ونصائح الحكومة البريطانية حولها، وكذلك التقارير التي كان يكتبها ممثلو الحكومة البريطانية في بداية تعيينهم عن الأعوام السابقة، ثم التوصيات التي يقترحونها للحكومة، ومتابعة شؤون الإمامة ورسائلها، وتقارير مفصلة عن شؤون القبائل، وكل ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتميزت هذه الوثائق بعد الاطلاع عليها بالدقة والتصنيف والترتيب والتسلسل الزمني في طرحها لمعظم المواضيع[4].

بدايات التدخل السعودي في عُمان

تعود بداية اهتمام السعوديين بساحل الخليج ودوله إلى العقد التاسع من القرن الثامن عشر الميلادي، وذلك على أثر قيام الدعوة الوهابية وتحالف شيخها محمد بن عبد الوهاب مع الإمام محمد بن سعود (1726 – 1765) حاكم الدرعية، وتعاونهم في نشر الدعوة وحمايتها، وعلى أثر هذا التحالف أعلن أهل الإحساء دخولهم في الدعوة، وفي عام 1794 أرسل أهل عمان وفداً إلى الدرعية زار الإمام عبد العزيز بن محمد (1765 – 1803) وطلب منه إرسال وفد معهم ليعلمهم مبادئ الدعوة، وعليه أرسل لهم إبراهيم بن سليمان بن عفيصان ليكون ممثلاً له، ولقد اتخذ إبراهيم من واحة البريمي[5] قاعدة له، وباشر الحكم كأول أمير سعودي فيها. وقد عهدت الدولة السعودية إلى هذا الشخص قيادة معظم الحملات التي خرجت إلى منطقة الخليج العربي في تلك الفترة[6].

حاول سلطان عمان سلطان بن أحمد البوسعيدي (1792-1806) زعزعة السعوديين وإخراجهم من البريمي، وقاد جيشاً فشل في تحقيق غايته، كما أجرى اتصالات مع الفرس والعثمانيين وأمير مكة الشريف غالب بن مساعد إلا أنه رأى عدم جدوى المقاومة، فعقد مع السعوديين اتفاقاً تعهد فيه بدفع أتاوة سنوية قدرها (5000) ريال، وبرغم الاتفاق إلا أن الحرب تجددت بين الطرفين، حيث قام أمير المنطقة السعودي سالم الحرق من البريمي بالزحف على الباطنة، وكاد يحتل أجزاء كبيرة من البلاد لولا وفاة الإمام عبد العزيز بن محمد سنة 1803[7].

كان من أهم نتائج وجود السعوديين في البريمي في عمان أن تبنت العديد من القبائل في منطقة ساحل عمان الوهابية كقبائل النعيم وبني كعب وبني جتب وغيرهم، وبسبب وجود هذه القبائل في منطقة البريمي أحد أهم التجمعات العُمانية على الحدود السعودية فإنّ النفوذ الوهابي أثر منذ ذلك الحين في تاريخ المنطقة عامة وتاريخ عمان خاصة، وترتب عليه قيام مواجهات عسكرية بين العمانيين والسعوديين انتهى في مجمله باتخاذ البريمي كقاعدة هجوم ضد عُمان واحتلال أجزاءً منها وفرض الأتاوة على سلاطينها والزكاة على قبائلها[8]. هذا وقد حاول سلاطين عمان التصدي لذلك النفوذ أكثر من مرة، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك إلى أن استطاعت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا احتلال الدرعية عاصمة السعوديين في عام 1818م.

عاد السعوديون في عهد الإمام تركي بن عبد الله بن سعود (1822– 1834) إلى ممارسة سياساتهم تجاه عمان، حيث أرسل تركي بناءً على طلب وفد من أهل عمان الأمير عمر بن عفيصان أميراً على البريمي، والشيخ محمد بن عبد العزيز العوسجي قاضياً، وبوصول الأمير راسله أهل الظاهرة وبعض أهل الباطنة فبايعهم، ونتيجة لازدياد هذا النفوذ وانشغال سلطان مسقط سعيد بن سلطان (1806 – 1856) بأفريقيا الشرقية وقع اتفاقاً مع السعوديين في عام 1923 تعهد فيه بدفع أتاوة سنوية مقدارها (5000) ريال[9].

كانت عمان أيضاً في مقدمة اهتمامات الإمام فيصل بن تركي (1834 – 1838) الذي أرسل عدة حملات لإخضاع القبائل الثائرة في منطقة البريمي، وكان منها الحملة التي أرسلها في عام 1832 بقيادة حاكم الإحساء عمر بن عفيصان، التي استطاعت السيطرة على واحة البريمي، وإقامة حامية دائمة فيها، واجبار سلطان مسقط على دفع الزكاة له[10]. ونتيجة للحملات المتكررة على عمان وتهديدها لسلطان مسقط تدخل المقيم السياسي في الخليج العربي سنة 1845 لإنقاذ السلطان، والعمل على وقف الغزوات على عمان، وقد انتهت المفاوضات بين المقيم السياسي والسعوديين على أن يدفع السلطان أتاوة سنوية مقدارها (6000) ريال، واضطر السلطان سعيد بن سلطان أن يدفع مرة أخرى أتاوة للسعوديين تبلغ (12.000) ريال في عام 1853[11].

قام السلطان عزان بن قيس (1869 – 1871) وتلبية لطلب من قبيلة النعيم التي أخذت تعاني من الاحتلال الوهابي بهجوم على البريمي تمكن فيه من احتلالها، وفور احتلالها اتخذ مجموعة من التدابير لإزالة النفوذ الوهابي بصورة كاملة، فألغى القوانين الوهابية المفروضة عليها، وعين لها قضاة وولاة من السكان لإدارتها، ورد الأموال التي صادرها الوهابيون لأصحابها الأصليين[12].

أخذ نفوذ السعوديين يضعف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الخليج العربي بسبب الخلافات العائلية التي اشتدت بين الإمام عبد الله بن فيصل وشقيقه سعود بن فيصل، فانقسمت نجد إلى قسمين مما أدى في النهاية إلى تدخل سافر من الحكومة البريطانية والدولة العثمانية لتعميق هذه الخلافات، وبالرغم من ذلك وصلت قوة سعودية صغيرة إلى البريمي في سنة 1871 ومكثت سنتين، وانقضت حوالي (50) سنة بعد هذا التاريخ قبل أن يتمكن السعوديون من الظهور في البريمي من جديد[13].

كان الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (1902 – 1926) ومنذ استرداده نجد عام 1902 على علم تام بالمركز الذي كان يشغله أسلافه في عمان، وبعد قضائه الفترة 1902 – 1925 في تثبيت دعائم حكمه، قام وكيله على الإحساء عبد الله بن جلوي بإرسال سعيد آل فيصل ليكون ممثلاً عنه في البريمي ولجمع الزكاة منها، ولكن تلك الإقامة لم تلبث طويلاً بسبب إحساسه بوجود شعور عدائي ضد ابن سعود، فغادرها وعاد إلى الإحساء[14].

ومع دخول الخليج العربي في عهد الامتيازات النفطية، واهتمام الشركات التي حصلت على امتيازات نفطية في تلك المنطقة لمعرفة حدود امتيازاتها ظهرت مشكلات الحدود وتحديد مناطق النفوذ وبخاصة في أعقاب حصول شركة ستاندارد أويل أف كاليفورنيا (Standard Oil Company of California) الأمريكية في عام 1933 على امتياز نفطي من الحكومة السعودية شمل الجزء الشرقي لحدودها، ولما كانت حدود المملكة العربية السعودية في منطقة الإحساء غير واضحة مع كل من قطر وأبو ظبي وعمان احتدم النزاع بين الأطراف المعنية، وخاصة في منطقة البريمي، وهو ما أدى إلى توتر في العلاقات ما بين السعودية وعُمان من ناحية وبين السعودية وأبو ظبي من ناحية أخرى[15]، وخاصة إن الحكومة السعودية كانت ترى إن حدودها تشمل المدى الحيوي للقبائل المتنقلة بين ساحل قطر وشاطئ عمان وحضرموت على أساس أنها قبائل خاضعة للسعوديين وتدفع الزكاة لها[16]. وقد ترتب على هذا الوضع دخول الحكومة البريطانية مع الحكومة السعودية في مفاوضات طويلة حول النفوذ والحدود في المناطق المتنازع عليها، وقد وقفت الحكومة البريطانية إلى جانب عُمان وأبو ظبي في تلك المفاوضات التي لم تصل إلى حلول نهائية إلا بعد استقلالها وتوقيع اتفاقيات بشأنها.

نستنتج مما سبق أن الحكم السعودي ومنذ ظهوره في القرن الثامن عشر قد ارتكز على عنصرين: أولاً: الحركة الوهابية التي يرى فيها أنصارها إحياء للمبادئ الإسلامية الصحيحة، وثانياً: الوطنية النجدية أو النزعة الإقليمية التوسعية لهذه الهضبة الوسطى في شبه جزيرة العرب التي توحدت باسم الإصلاح الديني، ثم ساعدت على التوسع فيما وراء هذا الإقليم ليشمل أقطار شبه الجزيرة العربية بدءاً بالكويت ومروراً بقطر وإمارات الساحل وأخيراً بعمان[17]. وفي القرن العشرين ومع قيام المملكة العربية السعودية أصبح طابع التوسع مدفوعاً بالبحث عن الموارد والخيرات والإمكانيات الإستراتيجية وعلى رأسها النفط.

تجدد التدخل السعودي في الخمسينيات

كان السلطان سعيد بن تيمور (1932 – 1970) يرغب منذ بداية الأربعينيات من القرن العشرين في مد نفوذه وبسط سلطته على المناطق الداخلية من أراضي عُمان، ولقد عزز هذه الرغبة ظهور الدلائل التي تشير إلى وجود النفط في المناطق الداخلية في عُمان.

ورغبت الحكومة البريطانية من أجل تسهيل عملية الكشف عن النفط أن تقوم شركات النفط بعقد اتفاقيات مع شيوخ قبائل المناطق الشمالية التي تتبع للسلطنة، والتي تشبه الاتفاقيات التي عقدت مع السلطان وشيوخ الساحل، ولكن السلطان كان يرفض ذلك حتى لا يعطي أي صفة من السلطة لهؤلاء الشيوخ، وعلى الرغم من رفض السلطان، إلا أن عدداً من هؤلاء الشيوخ كانوا يقومون باتصالات مستمرة مع حكومة صاحبة الجلالة، وذلك من خلال الضابط السياسي في البحرين وفي الشارقة ومع شركات النفط مباشرة، كما أنهم كانوا يقومون باتصالات مشابهة مع حكومة السعودية وشركة النفط الأمريكية[18].

تعززت الرغبة لدى السلطان في مد نفوذه إلى كافة أرجاء عُمان في بداية الخمسينيات بسبب محاولات الملك عبد العزيز آل سعود توسيع حدوده داخل الأراضي العُمانية، وكسب تأييد القبائل فيها، إذ أن عدداً من شيوخ عُمان ذهبوا إلى السعودية لمقابلة ابن سعود لإعلان الولاء وطلباً للمال وقد عادوا محملين بالأموال والهدايا، وبحوزتهم أوراق سفر ثبوتية وهي جوازات سفر سعودية تمنح للذين يودون الذهاب إلى مكة لغاية الحج من أهل عُمان، مما أدى إلى اكتساب ابن سعود شعبية ملحوظة في المناطق الداخلية. وقد كان كل ذلك بعد فشل مفاوضات عام 1950 في الدمام ومفاوضات عام 1951 في لندن حول الحدود بين السعودية وعُمان في منطقتي الظاهرة والبريمي[19].

كما لوحظ في العراقي، وهي قرية صغيرة في منطقة البريمي، أن الزعيم سعيد بن راشد وهو قائد فرع من البلوش الذين استقروا في المنطقة منذ فترة طويلة قد قام برفع العلم السعودي على

منطقته، وأرسل رسالة إلى ابن سعود أعلن فيها تبعيته ومن تبعه من القبائل للمملكة العربية السعودية، ومن الشيوخ الآخرين الذين انخرطوا في تلك الأنشطة والتحركات المؤيدة لابن سعود الشيخ راشد بن حمير زعيم منطقة حماسة وقائد قبيلة آل بني شامس، وكذلك الشيخ عبيد بن جمعة شيخ بني كعب في منطقة محضة الحدودية، ومحمد بن سالمين من شيوخ آل بني شامس، وعلي بن ربيع وراشد البلوشي من بني قتب وغيرهم[20].

أثار رفع العلم السعودي قريباً من محيط سيطرة الإمام ونفوذه غضبه واستياءه، وأرسل في استدعاء الشيخ سعيد بن راشد الذي طلب أولاً من السلطان أن يرد بدلاً عنه ويدفع غضب الإمام عنه، ولكنه فرّ إلى مدينة الرياض باحثاً عن الحماية تحت ظل جناح ابن سعود وأسرته الحاكمة، كما غادر عددٌ من الشيوخ الآخرين مناطقهم ولجأوا إلى السعودية للبقاء تحت كنف ابن سعود، ومنهم الشيخ عبيد بن جمعة وبعض شيوخ البريمي[21].

ومن تلك المحاولات أيضاً قيام الشيخ سليمان بن حمير ببعض التحركات التي تؤكد رغباته الاستقلالية، وسعيه في سبيل اعتراف الجهات الأخرى به، فقد قام بمحاولات عديدة للتقرب من الإنجليز ومحاولة إقامة علاقة معهم، كما قام بمحاولات للتقرب من الأمريكيين والسعوديين وإقامة علاقات معهم، وبعض شركات النفط لإقناعها بالقدوم للبحث والتنقيب عن النفط في المواقع الواقعة تحت سيطرته[22].

وعلى الجانب البريطاني فقد أدى اكتشاف النفط في الأراضي الداخلية للساحل العُماني الواقع على الحدود السعودية العُمانية إلى زيادة التنافس بين الشركات الإنكلو-أمريكية حول التنقيب عنه. ومنذ تلك اللحظة أخذت بريطانيا تفكر جدياً بضم المنطقتين اللتين ظلتا خارج نفوذها في الخليج العربي، وهما البريمي وعُمان التابعتان للإمام، وذلك عن طريق إلحاق الأولى بكل من مسقط وأبو ظبي وإلحاق الثانية بمسقط[23].

الدخول السعودي إلى الأراضي العُمانية وموقف السلطان منه:

دخل في بداية شهر أيلول 1952 حوالي سبعين سعودياً بقيادة تركي بن عطيشان يستقلون سبع سيارات إلى الأراضي العُمانية، ووصلوا إلى منطقة البريمي، ومكثوا في المنطقة الواقعة إلى الغرب من حماسة، وقاموا بمقابلة الشيخ صقر بن سلطان هناك، كما قام تركي بتوزيع عدة رسائل موجهة من سعود بن جلوي-حاكم المنطقة الشرقية في السعودية وأمير الإحساء- إلى الشيوخ البارزين في المنطقة من ضنك وحتى شمال واحة البريمي جاء فيها أنه قد تم تعينه أميراً على البريمي، ويطلب من شيوخ القبائل معاونته في أداء مهمته. وقد أرسل السلطان سعيد بن تيمور بهذا الشأن رسالة إلى القنصل العام البريطاني السيد تشونسي (F.C.L Chauncy) يخبره بذلك

الإجراء، ومؤكداً في رسالته على أن الجزء الذي نزلوا فيه هو جزء من الأراضي العُمانية، ويقع ضمن الامتياز النفطي مع شركة تنمية نفط عُمان، وأن دخول السعوديين بتلك الطريقة يعد تعدياً على أراضي السلطنة، وطالباً العون من حكومة صاحبة الجلالة في هذا الموضوع، ونقل تلك الأخبار لها من أجل مناقشتها مع السلطات السعودية[24].

أعلم القنصل العام بدوره المقيم السياسي البريطاني في البحرين أن الحكومة السعودية تقف خلف نشاطات تركي بن عطيشان الذي دخل ومعه مجموعة من الأفراد إلى منطقة البريمي، وذلك إما لحماية بعض الشيوخ أو لما له علاقة بالنفط أو الرغبة في التغلغل عبر الحدود، وأن السلطان يدرك أنه لا يمكنه معالجة الموضوع لوحده، كما نصح المعتمد السياسي إذا أبدت حكومة صاحبة الجلالة استعدادها لمساعدة السلطان أن تطلب من الحكومة السعودية سحب قواتها حالاً، لأن عملية إدخال قوة مسلحة إلى أراضيه وأراضي الآخرين دون تخويل شرعي، والتدخل في شؤون القبائل الخاضعة لحكمه، حتى ولو كان ذلك بطلب من بعض الشيوخ من داخل أو خارج مناطق نفوذه، هو عمل مخالف للقانون الدولي[25].

وإذا لم يتم سحب تلك القوات التي من الممكن أن تؤدي إلى إحداث قلاقل ومشاكل خلال فترة وجيزة، فإن السلطان يسأل عن استعداد حكومة صاحبة الجلالة لقصف حماسة من الجو، وإنّ السلطان مستعد من طرفه لأعداد القوة اللازمة للسيطرة على البريمي[26].

قدمت الحكومة البريطانية بناء على طلب السلطان مذكرة احتجاج على دخول تركي بن عطيشان قرية حماسة الواقعة في البريمي مع مجموعة من الحرس المسلحين، وأشارت في المذكرة إلى أن الحكومة السعودية تعلم جيداً أن البريمي تشكل جزءاً من المنطقة المشمولة باتفاقية لندن لعام 1951، وأن الأمير فيصل بن عبد العزيز (وزير الخارجية السعودي) صرح أثناء الجلسة العاشرة من المناقشات التي جرت في لندن في شهر آب 1951 بأن الحكومة السعودية سوف توقف نشاطاتها في تلك المنطقة (البريمي) [27].

ومن هنا فإن حكومة صاحبة الجلالة تحتج لدى الحكومة السعودية، وتعبر عن قلقها حيال هذا الخرق من حكومة السعودية لشروط اتفاقية عام 1951، التي تحرص حكومة صاحبة الجلالة على التقيد بها بدقة عالية، وبما أن جزءاً من منطقة البريمي يقع ضمن سلطنة مسقط وعُمان، فإن حكومة صاحبة الجلالة تحتج نيابة عن السلطان، وتطالب الحكومة السعودية بأن تهيئ حالاً لانسحاب تركي بن عطيشان وكل اتباعه من المنطقة الخاضعة لاتفاقية لندن، وأنه في حال غياب الرد المستعجل والانسحاب الفوري لتركي فإن حكومة صاحبة الجالة ستكون مجبرة على أن تتخذ الموقف المطلوب لحماية السلطان[28].

أبلغ القنصل العام البريطاني السلطان أن الاحتجاج الذي قدمته حكومة صاحبة الجلالة لم يفلح في تحقيق انسحاب تركي وأتباعه من حماسة أو كبح نشاطاته المعادية لمصالحه، وفي الوقت الذي ترى فيه حق السلطان في اتخاذ ما يراه من إجراءات مناسبة لتعزيز نفوذه في منطقة البريمي وحماسة، واستعدادها لتوفير كل الدعم الدبلوماسي للسلطان في أي نزاع محتمل مع الحكومة السعودية، فإنها لا تنصح بالهجوم على السعوديين إلا إذا قاموا بمهاجمة قوات السلطان، وذلك لأن التصادم معهم قد يحرج موقف السلطنة فيما لو عرضت القضية أمام محكمة دولية، وقد يؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بالجهود الرامية لحل موضوع الحدود كلها، وإنّ أفضل الحلول يكون من خلال احتلال بلدة البريمي نفسها أو المناطق المحيطة بها والعائدة إليه، ثم يقوم بإرسال وفد شخصي إلى تركي لمناقشة الوضع وحثه على الانسحاب[29].

استجاب السلطان لمطلب الحكومة البريطانية بعدم إطلاق النار ضد تركي وجماعته، واستخدام كل الوسائل السلمية لإجبارهم على الانسحاب من حماسة. ولكنه رأى في الوقت نفسه ضرورة قصف حماسة جواً وذلك بعد توجيه إنذار لتركي يتضمن تحذيراً له. إذا ما بقي ماكثاً هناك بعد انقضاء الموعد المحدد لبدء القصف فإنه سوف يتحمل نتائج تلك المخاطرة، كما طلب من الحكومة البريطانية الدعم الدبلوماسي والعسكري لأن السعوديين هم الطرف الذي اعتدى على السلطنة، كما طلب أن تمنع قدوم السعوديين عبر أراضي أبو ظبي إذا ما حاولوا ذلك[30].

أرسل السلطان رسالة إلى القنصل العام في 13 تشرين الأول 1952 بعد فشل جهود الحكومة البريطانية، أخبره فيها أنه يقوم بتجهيز حملة لإخراج تركي بن عطيشان من البريمي وأنه عهد إلى وزير داخليته أحمد بن إبراهيم لقيادتها، والذي بدوره توجه إلى صحار برفقة قوات عسكرية من مسقط، وأن كل القبائل التي تم استدعاؤها للمشاركة قد وصلت إلى صحار وهي جاهزة للانطلاق باتجاه البريمي[31].

رفضت الحكومة البريطانية الاستجابة لطلب السلطان بالقيام بعملية قصف جوي ضد تركي، كما رفضت قيام الوزير أحمد بحملته، ورأت ضرورة تجميد الموقف حول البريمي، وأبدت تعاطفاً تجاه تخوف السلطان من السعوديين ولا سيما بعد الثروة والسلطة التي حققها ابن سعود مؤخراً، والتي جذبت نحوه العديد من الشيوخ الذين كانوا يتطلعون لسنين طويلة إلى السلطان، وإن مجيء تركي قد أعطى إشارة للشيوخ للذهاب إلى ابن سعود والانضواء تحت سلطته.

ورأت أن أفضل فرصة للسلطان تتمثل في تسوية مبكرة للنزاع من خلال التحكيم، وأنها سوف تصر على أن يأخذ المحكمون الأبعاد الجغرافية والتاريخية للموضوع، وأن التحكيم العادل من شأنه أن يعزز على الدوام موقف السلطان ويفسح الطريق أمامه لإحداث التطور الاقتصادي مما يمكنه من تكوين ثروة مماثلة لثروات جاره القوي[32].

وفي نهاية الأمر استجاب السلطان لمطلب الحكومة البريطانية بشأن تجميد الموقف حول البريمي على الرغم من عدم اقتناعه بفائدة التجميد، وفي الوقت نفسه أصر على أن قبوله بتلك الاتفاقية لا يعني إقراره بالمطالب السعودية في البريمي، وأعلن انزعاجه لأن حكومة صاحبة الجلالة لا تقوم بشيء حيال عدم التزام السعوديين باتفاقية التجميد[33]. كما أرسل رسالة إلى القنصل البريطاني يبلغه رفضه الاستمرار بموضوع التحكيم إذا ما وجد شروطه أو شخصيات المحكمين غير مقنعة[34].

انزعج السلطان من محاولات تركي بن عطيشان بسط نفوذه على المنطقة ولا سيما أنشطته في استماله شيوخ القبائل من خلال تقديم الدعم المالي، والعطايا والهبات السخية، ثم استجابة العديد منهم له مما أصبح يشكل تهديداً لسلطته وسيادته، وخصوصاً أن تركي قام برفع الأعلام السعودية في منطقته[35]. ومما زاد في انزعاج السلطان تأكده من أن عدداً من الشيوخ ورجال القبائل في المنطقة قد قاموا بزيارة تركي، وأنه خلال شهر واحد من وصول تركي بلغ عدد الشيوخ الذين وقعوا بيانات كتابية بالولاء لابن سعود تسعة وخمسين شيخاً هم بأنفسهم الشيوخ الذين سبق أن وقعوا على بيانات للسلطان، وكان هؤلاء من عشائر الفوارس والعوامر وبني كلبان والوهيبه والعبريين والنعيم وآل أبو شامس[36].

وفي سبيل درء الشيوخ عن التعاون مع تركي قام السلطان سعيد بمراسلة أبرزهم وهو الشيخ صقر بن سلطان شيخ قبيلة النعيم، وطلب منه أن يبقى على ولائه للسلطان وأن يقوم بالدفاع عن نفسه إذا ما هاجمه تركي وأتباعه[37]، كما قام القنصل العام البريطاني برفقة قوة مسلحة بزيارة إلى البريمي واجتمع بالشيخ صقر مرتين، وحرضه على القيام بأعمال مناوئة لرعايا الحكومة السعودية، وضغط عليه ليقوم بزيارة السلطان، وهو الذي دفع الحكومة السعودية إلى إرسال رسالة احتجاج إلى الحكومة البريطانية حول قيام القنصل البريطاني بزيارات متكررة إلى الشيخ صقر، وتحريضه للقيام بالأعمال السابقة، واعتبرت الحكومة السعودية ذلك مخالفاً لما تم الاتفاق عليه مع الحكومية البريطانية في عام 1952[38]. وعندما ورد إلى علم السلطان أن عدداً كبيراً من أفراد عشيرة صقر أخذت تنضم إلى تركي هدد السلطان إذا ما التجأ صقر إلى السعوديين فإنه سوف يقوم باحتلال البريمي وطرد تركي منها، كما أنه سيقوم بهذا التصرف أيضاً إذا ما حاولت إحدى القبائل أو السعوديين باحتلال بلدة ضنك، ولكن السلطان لم يقم بذلك التصرف لأنه لم يثبت له انضمام الشيخ صقر إلى السعوديين حيث ظل رافضاً لكل الإغراءات والرشاوى السعودية[39].

قرر السلطان إزاء هذا الوضع إخراج تركي بن عيطشان من البريمي وطلب من القنصل البريطاني في 24 شباط 1953 أن يسمح له بذلك، كما طلب من القنصل مساعدة مالية يتمكن من خلالها تمويل قوة قوامها 1500 رجل تمكنه من بسط السيطرة على كافة أرجاء عُمان، والتنقيب عن النفط في أي موقع داخل حدوده، ولكن الحكومة البريطانية رفضت طلبه[40].

وفي أوائل شهر تموز 1954 وبعد عدة رسائل ومناقشات بين الطرفين، وافق السلطان على رفع القضية للتحكيم الدولي، على أن تقوم حكومة صاحبة الجلالة بدور عُمان نيابة عنه، وفي 30 تموز تم التوقيع على اتفاق بين حكومة صاحبة الجلالة والمملكة العربية السعودية برفع القضية إلى تحكيم قضائي يشمل الحدود العامة بين السعودية وعُمان وأبو ظبي وحول السيطرة على منطقة البريمي، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تحكيم قضائي مكونة من خمسة أعضاء اثنان يتم تعيينهما بواسطة الحكومة البريطانية والسعودية وبقية الأعضاء من المحايدين[41].

وكان من أهم الشروط الأساسية للاتفاق هي إلزام المجموعة السعودية برئاسة تركي بن عطيشان بمغادرة حماسة، والعودة إلى المملكة العربية السعودية، وانسحاب سرية قوة ساحل عُمان التي كانت تحاصرهم في حماسة إلى واحة البريمي، واعتبار المنطقة الواقعة غرب وجنوب الخط الممتد من المرفأ إلى البريمي منطقة متنازع عليها، وتخفيض قوة ساحل عُمان بمقدار سرية واحدة. أما المنطقة المحايدة، والتي تبلغ خمسة عشر ميلاً ومركزها قرية البريمي، فقد تقرر أن تقوم بحراستها قوة (شرطة) مشتركة مؤلفة من خمسة عشر فرداً من قوة ساحل عُمان، ومثلها من المملكة العربية السعودية، على أن يمتنع الطرفان عن القيام بأي نشاط من شأنه تغيير الوضع القائم[42].

موقف الإمام من دخول تركي إلى البريمي:

كما كان الإمام محمد بن عبد الله الخليلي (1920-1954) معارضاً ومعه أغلب شيوخ المنطقة الداخلية لقدوم الأوروبيين والأمريكيين والحضور في المناطق التي تقع تحت سيطرته وبهدف التنقيب عن النفط كان الإمام معارضاً أيضاً للدخول السعودي إلى الأراضي العُمانية. وكدليل على هذا الرفض طلب الإمام من الشيخ سعيد بن راشد من قبيلة العراقي من البلوش، وهو أول من رفع العلم السعودي في المنطقة، إن يقوم بإنزال ذلك العلم، ولما رفض ذلك أمر الإمام بقتله، وهو الأمر الذي لم يتحقق لأن سعيد هرب إلى السعودية[43].

ولما وصلت أخبار الدخول السعودي للأراضي العُمانية إلى الإمام وزعماء القبائل قاموا جميعاً بإرسال الرسائل إلى السلطان، وطلبوا منه الحضور بأنفسهم للتشاور معه حول ما يود أن يفعله بخصوص ذلك التدخل، وكان الشخص الوحيد الذي لم يفعل ذلك هو الشيخ سليمان بن

حمير زعيم منطقة الجبل الأخضر وقبائل الهناوية، وذلك لأنه كان يطمع بأن يعترف به السعوديون حاكماً مستقلاً، وأن يحصل منهم على ما لم يستطع الحصول عليه من البريطانيين[44]. وكان السعوديون يرسلون العطايا المالية إليه، وينظرون إليه على أنه يمثل القوة الفعلية وراء الإمام[45].

وكان الإمام قد أرسل رسالة للسلطان بشأن التدخل السعودي أعلن فيها أنه يتطلع للتعاون معه من أجل طرد الأجانب من البلاد، وطلب العون من أجل ذلك، وكذلك أرسل الشيخ عيسى بن صالح رسالة أخرى أشار فيها إلى أن الدفاع عن الشعب العُماني ليس مسؤولية شخص واحد، وإنما مسؤولية الجميع وأن القوة في الوحدة، ولكن السلطان لم يجب على تلك الرسائل[46].

وفي أوائل شهر آيار 1953 أرسل الإمام كتاباً إلى السلطان يطلب منه المساعدة وإعلان نية للهجوم على مدينة عبري بمساندة قوة من القبائل الهناوية[47]. وبناءً عليه فوض السلطان وزير داخليته لمساندة الإمام بالمال والذخيرة، كما طلب من علي بن سعيد من حكومة مسقط، الانضمام إلى الإمام في تحقيق هدفه، وأرسل السلطان للإمام مساعدة مالية قدرها (10000) ريال عُماني وهو ما يعادل(35000) روبية بتاريخ 22 أيار 1953 إضافة إلى عدد من صناديق الذخيرة[48]. ومن أجل هذه الغاية تجمع في مدينة نزوى عاصمة الإمامة قوات من أبناء القبائل تقدرها المصادر ما بين 500 إلى 1000 رجل، وأنه تم الاتفاق مع السلطان أن تتوجه هذه القوات بقيادة الشيخ صالح بن عيسى إلى منطقة الظاهرة، ولكن تلك العملية لم تتم وذلك لأن السلطان عاد وألغى العملية بناءً على طلب من الحكومة البريطانية التي رأت بحل المشكلة سلمياً ومن خلال التحكيم[49].

وعندما أعلن السلطان عن رغبته في توجيه حملة عسكرية لإخراج تركي بقيادة وزير داخليته أحمد بن إبراهيم تنطلق من مدينة صحار أعلن الإمام وقوفه إلى جانب السلطان وقام بإرسال عدد كبير من رجال القبائل للانضمام إلى تلك الحملة[50].

ولما تدخلت الحكومة البريطانية وقررت إحالة المسألة إلى التحكيم أرسل الإمام رسالة إلى السلطان عبر فيها عن سروره ورضاه عند سماعه الأخبار التي تقول إنه والمسؤولين البريطانيين يعملون على حل مشكلة البريمي، وأنه وبالطرق السلمية يقف بكل قوة خلف السلطان فيما يراه من حلول مناسبة لهذه المشكلة[51].

نستنتج من هذا أن كلاً من السلطان والإمام كانا على توافق في رفض ما قام به تركي ابن عطيشان بدخوله إلى الأراضي العُمانية، ومحاولاته في إظهار أن جزءاً من منطقة البريمي أرض

سعودية، وكذلك محاولاته التي قام بها لاستمالة القبائل من خلال إغداق الأموال، والهدايا والرشاوى عليها لاستمالتها إلى جانب الهدف الذي جاء من أجله، وكما تبين من السابق كانت لدى الإمام والسلطان معاً الرغبة في إخراج تركي بن عطيشان ولو بالقوة من الأراضي العُمانية وذلك لاعتباره دخولاً أجنبياً على أراضٍ عُمانية، كما رفضا الأسلوب الذي اتبعه في استغلال حاجة الناس وفقرهم لاستمالتهم إلى جانبه وبالتالي لإعلان خروجهم عن السلطان والإمام والوقوف في وجه السيطرة البريطانية في عُمان، والتي كانت ستقف حاجزاً أمام التوسع السعودي في منطقة تبشر بوجود النفط بشكل كبير.

ولا بد من الإشارة إلى أنه وبالرغم من استجابة الإمام والسلطان للطلبات البريطانية بعدم القيام بأي عمل عسكري لإخراج تركي من الأراضي العُمانية، وقبول كلا الطرفين بنصائح الحكومة البريطانية، إلا أن محاولات تركي استمرت في استمالة القبائل ولا سيما في تقديم الأموال والعطايا والهدايا وأحياناً السلاح.

تغير المواقف

كان من أهم المناطق التي كانت ترغب شركات النفط البحث والتنقيب عن النفط فيها تقع في أيدي قبائل جنبة الساحل وآل وهيبه والدروع، والتي كانت تقطن في منطقة الظاهرة، وكانت منطقة الدروع أكثرها أهمية[52]، وخاصة مدينة عبري المدينة التجارية الأهم في المنطقة، والتي كانت تتمتع باستقلالية نسبية، وكان عليها والٍ يتم تعينه بموافقة السلطان والإمام معاً.

قام الإمام غالب بن علي الهنائي ومعه كلٌ من الشيخ صالح بن عيسى والشيخ سليمان بن حمير بالتوجه نحو مدينة عبري لاحتلالها، في شهر أيلول 1954، وذلك لأن الإمام غضب من قبيلة الدروع بسبب عقدها اتفاقاً مع حكومة مسقط وشركة النفط البريطانية للتنقيب عن النفط في أراضيها، وقد دفع ذلك القبائل التي تدين بالولاء للسلطان إلى طلب المساعدة منه، ولكنه لم يستجب لتلك الطلبات تجنباً للمواجهة مع الإمام، وعليه تمكن الإمام من السيطرة على مدينة عبري في 11 تشرين الأول 1954، وهرب ممثلو السلطان منها[53].

وفي 28 من الشهر نفسه، وأثناء قيام بعثة الشركة وقواتها في التحرك في المناطق الداخلية في منطقة الدروع للتنقيب عن النفط، قام عدد من الشيوخ المرافقين لتلك البعثة بقيادة العقيد البريطاني كوريات (Colonel Coriat) بمهاجمة عبري والسيطرة عليها، ونتيجة لتلك السيطرة عبر السلطان عن انزعاجه وغضبه تجاه هذا التصرف لدى القنصل العام، وذلك لأنه لم يكن يخطط أو يتوقع الدخول في مواجهة مفتوحة مع الإمام الذي بدوره لم يعمل على استرجاعها[54].

إن احتلال القوات البريطانية لمدينة عبري كان جزءاً من عملية عسكرية دقيقة خطط لها المسؤولون البريطانيون في وزارة الدفاع البريطانية، وذلك لأنها تقع على الطريق الوحيد الذي يربط بين عاصمة الإمام نزوى وواحة البريمي، وبذلك يتسنى لها قطع المساعدات السعودية عن قوات الإمام إلى أن تأتي الفرصة المناسبة للسيطرة على نزوى والبريمي[55].

كان من النتائج الهامة للاستيلاء البريطاني على تلك المدينة أن أحدثت زيادة ملحوظة في نفوذ السلطان في منطقة الظاهرة، وإبعاد مناصري السعودية عن التدخل في المنطقة، وفتح الباب أمام العديد من الذين كانوا يؤيدون السعودية من أجل تغيير مواقفهم، ولا سيما أن العقيد كوريات تقبل نيابة عن السلطان استسلام كل القبائل التي توجد في الداخل وبمحيط 20 ميلاً من عبري[56].

لم ترضِ عملية احتلال عبري السلطات السعودية كونها قريبة من المنطقة التي ترابط فيها قوات تركي بن عطيشان، ونتيجة لعدم الرضا قام كل من سكرتير الشؤون الخارجية، والسكرتير الخاص للملك سعود بن عبد العزيز (1953-1964) في 28 تشرين الأول 1954 بزيارة القنصلية البريطانية في جده للاعتراض على ما سمّوه العدوان البريطاني على رعايا الملك سعود في منطقة وادي الجزي في الظاهرة، وطلبا من حكومة صاحبة الجلالة تأكيداً قطعياً بأنها ستعمل ما بوسعها لوقف الهجوم على المنطقة[57].

وفي 4 تشرين الثاني قام السفير السعودي في لندن بزيارة إلى وزارة الخارجية البريطانية للإعراب عن قلق الملك سعود تجاه تفاقم الوضع في عُمان، وذكر أن المملكة ليست لها مطالب في المنطقة، وقال إنها تقع خارج نطاق منطقة البريمي التي تخضع لعملية التحكيم الحدودي، وإن عبري تقع ضمن حدود قبيلة الدروع، وأخيراً ذكر أن بعض الرعايا والأتباع السعوديين قد قتلوا في أحداث عبري[58].

كان الرد البريطاني على ذلك بأن قبيلة الدروع طلبت من السلطان مساعدتها في منطقة أعلن السلطان أنها تابعة له، وأن الدروع قالوا بأنهم من رعاياه[59]، وحول مقتل بعض السعوديين فقد تم الإيضاح لهم بأنه، وأثناء السيطرة على عبري، لم يكن هناك سفك دماء، كما أنه لم يحدث إطلاق نار بواسطة القوات الميدانية أثناء استسلام عبري، وطلبت وزارة الخارجية من السفير السعودي أن يقدم دلائل على مقتل سعوديين أثناء العملية، وبدوره أخذ السفير السعودي على عاتقه مهمة البحث عن الرعايا السعوديين الذين قيل إنهم قتلوا في عبري[60] وفي نهاية الأمر أبلغت وزارة الخارجية البريطانية السفير السعودي رداً على ما ورد عنه بقولها إنه لا حق للسعوديين إطلاقاً ومهما كانت مطالبهم في أن يتدخلوا في شؤون عُمان الداخلية[61].

تجدد النزاع في مدينة عبري والموقف السعودي منه:

استمرت الحكومة السعودية في سياستها تجاه الأوضاع في عُمان وأبدت متابعة واهتماماً متواصلاً بكل الأحداث التي كانت تجري على الساحة العُمانية.

تحركت في شهر أيار 1955 سرية من قوات مسقط الميدانية باتجاه الشمال من مدينة عبري إلى مدينة المازم، وذلك بسبب تعرض سيارات شركة النفط لإطلاق النار، وكذلك فعل والي عبري الجديد الذي عينه السلطان، وعندما وصلت القوة إلى تلك المنطقة استقبلت بروحٍ عدائيةٍ، وجرت مظاهرة مطولة دفعت بالقوات إلى احتلال مدينة عبري من جديد.

احتجت السعودية على ذلك الموقف، وطلب الملك السعودي إيقاف الهجوم على الرعايا السعوديين بالقرب من عبري، وأن تقوم القوة المسؤولة عن الهجوم بالانسحاب، كما طالب بضرورة أن توضح حكومة صاحبة الجلالة فيما إذا كانت هي المسؤولة عن ذلك، أو أن الأمر برمته يقع تحت مسؤولية السلطان، وإن كان الأمر يخص الجهة الأولى فإن السعودية ترغب بمناقشة الأمر مع السلطات البريطانية، وإذا كان يخص الجهة الأخيرة فإن السعوديين سوف يعدون أنفسهم للتعامل مباشرة مع السلطان سواء عبر طريق التفاوض أم عن طريق الحرب[62].

ردّت الحكومة البريطانية على ذلك بأن المنطقة الحدودية المعنية تخص السلطان وليس للسعودية شأن بها، كما أن الموضوع يخص المسائل الأمنية الداخلية لسيادة مناطق السلطان، وتهم كذلك حكومة صاحبة الجلالة[63].

أصدرت الحكومة البريطانية بياناً حول الادعاءات والسياسات السعودية في عُمان عبرت فيه عن أسفها تجاه ما تقوم به الحكومة السعودية في الشرق الأوسط، وكذلك الادعاءت الخاصة بخلق وضع لها في مسقط وعُمان، وأن حكومة صاحبة الجلالة تنفي هذه الادعاءات، وليس لها أساس من الصحة.

كما تؤكد على أن عُمان جزء من الأراضي الخاضعة لسيادة السلطان، وأنه لا يوجد قوات بريطانية في المنطقة ذات التوتر، وأن أي قوات متواجدة في المنطقة فهي تخص السلطان الذي له كل الحق في الحفاظ على الأمن والنظام في المنطقة الخاضعة له، وأن الإمام يمثل سيادة مستقلة على المناطق الداخلية التي يطلق عليها اسم عُمان، وبناءً عليه فإن حكومة صاحبة الجلالة تطلب من الحكومة السعودية اتخاذ خطوات سريعة لوقف الحملات العدائية ضد المملكة المتحدة وسلطان مسقط وعُمان[64].

وفي تطور جديد قام والي عبري الجديد سعود بن حارب بمطالبة شيوخ القبائل في منطقة عبري (أهالي المازم والصبيحي وفهره والعراقي) أن يستعدوا لدفع الزكاة عندما يصلهم عامل جمع الزكاة، إذ أن وقتها في المنطقة قد حان.

أدى هذا العمل من قبل الوالي إلى غضب الحكومة السعودية التي قامت بإرسال مذكرة إلى السفارة البريطانية في جده في 6 تموز 1955 تحتج فيها على مطالبات الوالي التي عدّتها محاولة مفتوحة تم تصميمها بدقة لإثبات أن لدى سلطان مسقط وأولئك الذين تتحدث عنهم الحكومة البريطانية حق السيادة على القبائل الحدودية في أماكن ليست لديهم فيها أي سلطة، كما أنها تعتبر ذلك مخالفة لاتفاقية التحكيم، كما طالبت الحكومة السعودية بإيقاف الوالي فوراً عن القيام بهذا العمل، حيث أنها لا تعترف بحق سلطان مسقط أو غيره في ممارسة مثل هذه المطالبة.

كان رد الحكومة البريطانية على ذلك بأن أكدت على أن المنطقة المشار إليها هي جزء من أراضي سلطان مسقط، وأن الحكومة السعودية ليس لها أي حق في التدخل في هذا الموضوع[65].

استمرت الحكومة السعودية في دعمها لسياستها تجاه عُمان من خلال الاستمرار باستمالة القبائل والتأثير عليها، ثم تهريب الأسلحة والعتاد بأنواعه المختلفة، ثم دعم قرار الإمام برفع القضية –فيما بعد- إلى الجامعة العربية والترحيب به، حيث نصحته الحكومة السعودية أن يعمل على الالتحاق بالجامعة العربية، ومن ثم إعلان عُمان دولة مستقلة ذات سيادة، كما قام السعوديون ببدء حملة واسعة في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة في هذا الاتجاه، وذلك انطلاقاً من القاهرة في مصر وبدعم كامل من الحكومة المصرية[66].

وقد سافر طالب بن علي شقيق الإمام إلى القاهرة، لتقديم طلب الانضمام لجامعة الدول العربية، وأثناء وجوده في القاهرة تم بحث الملف العُماني، ووضع خطة عملية لمساعدة الشعب العُماني تمثلت في تدريب بعض الشباب العُماني، وتأهيلهم عسكرياً ومحاولة إيجاد نوع من التنسيق بين مصر والسلطات السعودية للاستفادة من المنافذ البحرية للعربية السعودية المطلة على الخليج العربي لتهريب الأسلحة إلى عُمان، ومن جهة أخرى وكجزء مكمل للجانب العسكري تقرر قيام "إذاعة صوت العرب" بحملة دعائية لتعريف الشعب العربي بقضية عُمان، وكشف نيات الاستعمار البريطاني تجاهها لاستغلال مواردها النفطية[67].

كانت الحكومة البريطانية وكونها الحاكم الفعلي للبلاد ترى أن سياسة السعودية تهدف إلى السيطرة على كل الأراضي الواقعة في شبه الجزيرة العربية، وأنها ترغب في احتواء الجزء الجنوبي منها، وخلق قاعدة جديدة لها في مدخل الخليج العربي، وكانت ترى كذلك أن السلطان الذي لا

يسيطر بشكل فعلي إلا على المنطقة الساحلية، وتدين له القبائل في وسط عُمان بالولاء الاسمي، سوف يعطي السعودية فرصة للتآمر والاختراق إذا ما فقد سيطرته على كل الأراضي العُمانية، وكانت ترى أن السعوديين في هذا الوقت (منتصف الخمسينيات) يتبعون طريقين لتحقيق أهدافهم وهما:

أولاً: أن المنطقة الواقعة بين البريمي وعبري والمعروفة بمنطقة الظاهرة هي منطقة هامة بالنسبة لسياسة المنطقة إذا استطاع السعوديون التحكم فيها (على الرغم من أن ادعاءهم الخاص بواحات البريمي ما زال يدرس من قبل لجنة التحكيم) وذلك لأنها سوف تكون بوابة للوصول لمنطقة حقول النفط الواعدة في جبل فهود في أقصى الجنوب والتي تعمل فيها حالياً شركة النفط العراقية (المسجلة في بريطانيا)، ولهذه الأسباب فإن السعودية تعمل جاهدة لكسب زعماء القبائل في المنطقة، وبالرغم من أنهم لم يعلنوا تبعية منطقة الظاهرة لهم، ولكنهم –وكما ذكرنا- قابلوا محاولات السلطان لبسط نفوذه هناك بالاحتجاج بأنه يتم مضايقة الرعايا السعوديين، وتشكيل حملة دعائية مفادها بأن القوة البريطانية ترهب الرعايا السعوديين وتقوم بأعمال عدائية ضد عُمان.

ثانياً: أن السعوديين يحاولون استدراج شخصية الإمام غالب بن علي الهنائي- وكما سنرى- لتكوين نوع من الحكم المستقل عن السلطان، وقد نجحت الدعاية السعودية في استمالة جامعة الدول العربية في هذا الموضوع، وتقول الدعاية في مضمونها إن الإمام هو صاحب سيادة الدولة (عُمان) وهو محاصر ومهاجم من قبل القوات البريطانية، ثم دعم هذه السيادة مستقبلاً في احتجاجها لدى هيئة الأمم المتحدة.

وكانت الحكومة البريطانية ترى أن المسألة لها ارتباطٌ وثيقٌ بمصالحها، وذلك لعلاقاتها الحميمة مع السلطان، والتي توجب عليها حمايته والدفاع عنه، وأنه في حال عدم تقديم المساعدة له، ولا سيما في مقاومة التوسع السعودي فإن السعودية لن تقوم بالسيطرة على المنطقة فحسب، بل سوف يفقد الحكام في الخليج العربي الثقة في الارتباط مع بريطانيا، وبالتالي فإن وضعها وتأثيرها في الخليج سوف يضعف[68]. ومن هنا فلا بد من مساعدة السلطان والوقوف في وجه الأطماع السعودية التي سوف تضر المصالح البريطانية.

التدخل السعودي وسقوط مدينة نزوى عاصمة الإمامة

إن من أهم الأسباب التي وضعها السلطان في أولويات اهتمامه وسياسته في سبيل بسط نفوذه على كامل أرجاء عُمان ورغبته في الإطاحة بالإمام، هو مقاومة الضغط السعودي بكافة أشكاله في عُمان، ولا سيما أن السلطان كان يعتقد أن عملية التحكيم حول النزاع في البريمي إنما هي مجرد وسيلة لكسب الوقت من جانب السعوديين،وستارٌ يمكن لهم العمل من خلفه لتحقيق

مآربهم ومقاصدهم، وعلى الرغم من قبول السلطان واقتناعه بناءً على طلب الحكومة البريطانية باتفاقية التحكيم في أوائل شهر تموز عام 1954، وتنفيذ الجزء المطلوب منه والمتضمن سحب الجنود التابعين له من قرى البريمي إلا أن السعوديين لم يلتزموا بها، فعلى الرغم من أن الاتفاقية نصت على أن لا يقوم قائد الشرطة السعودي بأي عمل سياسي أو تحريضي إلا أنه أخذ يمارس الكثير من الأعمال التي كان يمارسها تركي من قبله،وخاصة في إغداق الأموال والهدايا التي كانت تأتي من الرياض لتحريض وإغواء القبائل داخل عُمان لتحقيق أهدافهم[69].

وكان أكثر ما يقلق السلطان هو استمرار عملية تهريب الأسلحة إلى داخل الأراضي العُمانية، ومحاولة إيصالها إلى معارضي السلطان وعلى رأسهم الإمام، ففي 16 حزيران 1955 تم الكشف عن عملية تهريب أسلحة على متن قارب سعودي قادم من مدينة الدمام السعودية، وكان يحمل أربعة مدافع و200.000 طلقة ذخيرة وألفي بندقية وجهاز لصنع الذخيرة وصيانة البنادق، وقد رسى ذلك القارب في مرسى الديناميات بالقرب من شاطئ مدينة السيب، وبعد أن تمت عملية إفراغ حمولته تم نقل بعضها على سيارة تخص طالب الهنائي شقيق الإمام إلى منطقة الخوص، هذا وقد تم الكشف عن العملية من قبل سلطات مسقط التي تمكنت من مصادرة معظمها في حين تم إخفاء الباقي من قبل المهربين في باطن الأرض[70].

أرسل وزير الشؤون الداخلية عن أثر ذلك رسالة احتجاج إلى القنصل البريطاني أوضح فيها حيثيات تلك العملية والتحقيق الذي جرى حولها، وأسفر عن أن عملية التهريب هذه كانت الأولى وأنه سيكون هناك شحنات متتالية من الأسلحه وقال أن السعوديين غير راضين عن ملايين الروبيات التي يتم توزيعها على رعايا السلطان في منطقة البريمي وفي كل مناطق عُمان لكسب تأييدهم، ولذلك فإنهم الآن يرسلون سفنهم المسلحة والذخيرة غير مبالين بالالتزامات الدولية والقوانين والأنظمة، وأنهم بهذه الطريقة يحرضون رعايا السلطان لإثارة المشاكل لكي تعم الفوضى بين المواطنين وضد حكومة السلطان، وضد حليفته الحكومة البريطانية[71].

واقترح في نهاية الرسالة نيابة عن حكومة السلطان أن تعمل الحكومة البريطانية –إذا وافقت- على الاحتجاج ضد الحكومة السعودية وتحميلها مسؤولية تزويد سفن مسلحة، ومزودة بكافة أنواع الذخائر بقصد خلق اضطرابات ومشاكل في المناطق الداخلية وزعزعة الأمن فيها، كما طالب بوضع الترتيبات اللازمة لمنع سفنهم من الوصول إلى الموانئ العُمانية، ثم منع العُمانيين من السفر للخارج بدون جوازات سفر، وأخيراً مساعدة الحكومة البريطانية في القبض على كل الذين يعملون على إثارة الشعب والمشاكل ومحاكمتهم[72].

وعندما قامت القوات الشرقية الساحلية والقوات المسلحة السلطانية في 26 تشرين الأول 1955بالعمل على إعادة احتلال منطقة البريمي تمكنت قوات السلطان من دخول ضنك الواقعة في منتصف المسافة بين عبري والبريمي، وكان من نتيجة العملية الكشف عن مزيد من الخروقات التي قام بها السعوديون، وتم ضبط وثائق كثيرة تحرض الناس على السلطان وتدعوهم إلى مساندة الإمام ضده والسعي للحصول على الاستقلال التام عنه[73].

وكشفت الوثائق التي تم العثور عليها على أن المهمة السرية للشرطة السعودية في البريمي كانت لعب دور الوسيط بين الحكومة السعودية والإمام غالب، وتضمن دعمه وكذلك دعم القبائل عن طريق الهدايا المالية السخية، وتقديم الأسلحة له بهدف جعله حاكماً مستقلاً، ولما كانت تفصل بين منطقة الإمام والبريمي عدة قبائل هي: بني قتب والبلوش وبني كلبان والدروع وقبائل وادي الجزي، وهي قبائل لم تكن طرفاً في اتفاقية السيب (1920)، وتعيش خارج المنطقة التي أدرجها السعوديون ضمن المناطق التي يطالبون بها؛ لم يكن في وسع السعوديين الدفاع عن التدخل في شؤون هذه القبائل وأراضيها بحجة أنها قبائل سعودية أو أنها قبائل تابعة وتدين بالولاء إلى إمامة مستقلة، ومن هنا لم يكن أمامها سوى استخدام أسلوب التحريض والإغواء والاستدراج[74].

ففي كانون الأول 1954 بدأ وكيل السعودية عبد الله ابن نامي (قائد الشرطة) بإثارة قبائل الدروع التي تسيطر على الطرق القادمة من البريمي إلى مناطق الإمام، وفي كانون الثاني1955 تم دفع مبلغ ألف روبية شهرياً إلى شيخ البلوش ومبلغ مئة روبية لكل شيخ من شيوخ البلوش الأربعة الأقل أهمية، كما تم دفع 30.000 روبيه إلى قبيلة الوهيبة – مساندي الإمام- و30.000 مثلها إلى سليمان بن حمير نفسه، وتم تخصيص مبلغ 1.500 روبية شهرياً للقبائل الموجودة في وادي الجزي وذلك لتشكيل قوة على الأرض وتأخذ أوامرها مباشرة من الأمير السعودي ابن جلوي أمير منطقة الإحساء[75].

وفي أيار 1955 كتب الملك السعودي لابن جلوي معبراً عن اهتمامه الشخصي بالقضية بقوله: "اكتب إلى ابن نامي وأخبره بأن الموضوع خطير ومهم للغاية، فقد أرسلنا المبالغ والذخائر اللازمة وذلك لتوزيعها بصورة سرية في أواسط السكان الذين يساندوننا". وفي حزيران بعث برسالة دعم إلى الإمام وطلب منه في الرسالة أن يبعث مندوباً له، وفي نفس الشهر تم إرسال 1000 بندقية و100.000 من الذخائر ومبلغ 20.000 روبية وقدتم إرسال الذخيرة في أكياس التمر أو الأرز وذلك حسب طلب بني هناءه لتبدو تلك الأكياس حقيقية وحتى لا يتم اكتشافها[76].

وفي تموز تم إرسال 70.000 روبية إلى الإمام و30.000 إلى سلمان بن حمير ما لم يكن قد ذهب إلى السلطان لأن في هذه الحالة تتحول المبالغ إلى الإمام، وإجمالاً ففي فترة سبعة أشهر

دفعت السعودية مبالغ نقدية تبلغ قيمتها 240.000 روبية أي حوالي 48.000 دولار أمريكي، إلى شخصيات عُمانية مرموقة،وكان منها أيضاً أن تم إرسال 100.000 روبية في شهر أيلول إلى ابن نامي ليوصلها إلى الإمام، كما أعطيت تعليمات للإمام عن طريق ابن نامي بإصدار جوازات سفر حيث كان جميع العُمانيين في ذلك الوقت ما عدا سليمان بن حمير عادة ما يستخدمون جواز سفر السلطان، وفي تشرين الأول 1955 تم طلب 10.000 جواز سفر[77].

دفعت كل هذه التصرفات السلطان أن يتخذ قراراً بالقضاء على سلطة ونفوذ الإمام وكل من تآمر معه والمعاونين والتابعين له، وفي هذه الخطوة أكدت له حكومة صاحبة الجلالة وقوفها خلفه ودعمه بما يحتاجه لإنجاز هذه المهمة ولا سيما بعد أن تأكد لها الدعم السعودي للإمام بالأسلحة والأموال، وأن السعوديين وعدوا الإمام غالب ورجاله بإرسال أسلحة حديثة تحوي بنادق رشاشة وآلية ومدافع وقنابل وألغام بلاستيكية[78]، وأخيراً استمرارهم في تلك السياسة داخل الأراضي العُمانية رغم كل جهودها في التصدي له.

قام السلطان بموافقة من الحكومة البريطانية باقتحام مدينة نزوى عاصمة الإمامة في 15 كانون الأول1955، وتمت العملية بنجاح ودون مقاومة ودون سقوط ضحايا من كلا الطرفين،وعلى أثرها انسحب الإمام برفقة أخيه طالب ليعيش في قريته ومسقط رأسه قرية بلاد سيت ثم تركها ليقيم في جبل الكور إلى الغرب من نزوى، وقد شعرت السلطات البريطانية بارتياح لانسحاب الإمام وانعزاله في تلك المنطقة لأنها كانت تفكر بأنها تستطيع أن تحاصره وتعزله وتشل نشاطه، وحتى تحقق ذلك الهدف قامت بتشديد المراقبة عليه، وضاعفت عدد الحراس والدوريات في الداخل، وعلى طول الطرق المؤدية إلى تلك المنطقة[79]. وغادر الشيخ صالح بن عيسى عُمان بعد فشله في مقابلة السلطان، وتوجه على ظهر سفينة استأجرها إلى الأراضي السعودية[80]، وأما سليمان بن حمير فقد تم الاتفاق بينه وبين السلطان أن يعود ويبقى في مسقط رأسه مدينة تنوف على أن لا يقوم بأي تحركات مضادة للسلطان[81].

دخل السلطان مدينة نزوى بتاريخ 24 كانون الأول1955 وذلك لأول مرة،وقد برر احتلاله لها أمام عدد كبير من الشيوخ وزعماء القبائل بتآمر الإمام مع السعودية لإقامة دولة ذات سيادية مطلقة في عُمان ومنفصلة عن السلطنة وتكون أداة طيعة في أيدي السعوديين[82].

وكانت القوات البريطانية قبل سقوط نزوى، قد أرسلت مجموعة من قواتها بقيادة النقيب رودز Rodz إلى داخل منطقة البريمي حتى وصلت إلى موقع الشرطة السعودية وألقت القبض على الفريق السعودي دون إطلاق رصاص سوى رصاصة واحدة أصابت قائد الشرطة السعودية عبد

الله بن نامي في فخذه. وبعد هذه العملية تمت المفاوضات بين الطرفين حيث وافق عبد الله بن نامي بعد تلقيه العلاج على تأمين خروج له ورفاقه إلى السعودية تحت حماية بريطانية[83].

الموقف السعودي بعد سقوط نزوى:

لم توقف الحكومة السعودية اهتمامها تجاه ما يجري من أحداث على الساحة العُمانية بعد سقوط نزوى، وإنما استمرت في سياستها الداعمة للإمامة وأتباعها ضد الوجود البريطاني، وسياسة السلطان تجاه الشعب العُماني في عُمان وأخيراً العمل على تحقيق مصالحها ومطالبها بالمنطقة الحدودية في البريمي، وما قد يكتشف من نفط فيها مستقبلاً.

عادت السعودية في عام 1956 وبمساندة سورية ومصرية إلى فتح ملف مسألة عضوية عُمان لدى الجامعة العربية، وقد خشيت وزارة الخارجية البريطانية من مثل هذه الخطوة، وذلك لأن اعتراف جامعة الدول العربية بعضوية عُمان قد يترتب عليه تعقيد الوضع فيما يخص موضوع البريمي داخل مجلس الأمن، وكذلك سيؤدي إلى توتر دائم في العلاقات الأنكلو- عربية، ومما زاد من خوفها وجود الشيخ طالب أخي الإمام والشيخ صالح بن عيسى في السعودية، وأن هذين الشخصين يملكان القدرة على الإقناع، ويستطيعان التأثير بصفة عامة على الجامعة العربية عن طريق إظهار نفسيهما والشعب العُماني كضحايا للعدوان البريطاني[84].

ورأت وزارة الخارجية البريطانية، كحل لهذه المسألة، أن تدعو الحكومة السعودية لصرف النظر عن الفكرة أو تحذيرها إذا ما أصرت على اتخاذ مثل هذه الخطوة بأن الحكومة البريطانية ستكون مجبرة على نشر الأدلة والبراهين التي تثبت قبولهم الرشوة وتهريبهم للأسلحة[85].

كما طلبت من الحكومة الأمريكية التحدث مع السعوديين للإقلاع عن طلبهم في انضمام عُمان إلى جامعة الدول العربية، وقام السفير البريطاني في واشنطن بزيارة وزارة الخارجية الأمريكية وعرض عليها رأياً مفاده أن على الأمريكيين عدم تشجيع السعودية على خطوتها تلك، وقد أجاب ممثل الوزارة دفيد نيوسون (David Newson) بأنه لم يسمع بأن لدى السعوديين محاولة بهذا الخصوص، وأبدى اتفاقه بالرأي مع السفير البريطاني أن من شأن تلك المحاولة أن تشكل عقبات وتجعل من إمكانية التوصل إلى التفاوض أمراً صعباً، وأن الخارجية الأمريكية لديها الاستعداد لإبلاغ السعوديين بالتوقف عن محاولاتهم طرح مسألة عُمان داخل أورقة الجامعة العربية[86].

وقدمت السعودية في شهر أيار 1957 دعماً لإبراهيم بن عيسى[87] في حركته المعارضة للسلطان، إذ إنّ الرجال الذين انضموا إلى إبراهيم بن عيسى كانوا مجموعة من المعارضين والمتمردين من بعض القبائل وعددهم 150 فرداً ومن أعضاء جيش تحرير عُمان -الذي أنشأته

المملكة العربية السعودية في الدمام- الذين تلقوا تدريبات في شرق المملكة العربية السعودية، وأنهم رجعوا لإثارة القلاقل والمتاعب لمسؤولي حكومة السلطان[88].

وعزت السلطات البريطانية سبب ظهور تلك الحركة إلى التدخل السعودي، فبعد فشل السعوديين في تحقيق أهدافهم في منطقة البريمي قاموا بالاحتفاظ بعدد من العُمانيين المعارضين للسلطان في معسكر بالقرب من الدمام، وأن معاملتهم تميزت بخصوصية واضحة ثم ضمتهم إلى بعض قادتهم الموجودين في الدمام والرياض وأطلق عليهم اسم جيش تحرير عُمان، والذين يصل عددهم إلى نحو 500 رجل[89].

ثم طلبت السعودية من هؤلاء المعارضين وكان يتراوح عددهم ما بين 100 إلى 200 شخص العودة إلى عُمان، حيث تم إرسالهم من الدمام إلى الدوحة ثم إلى دبي حتى وصلوا إلى عُمان حيث تم تقديمهم للسلطات على أنهم عمال عاديون كانوا يعملون في السعودية، وانتهت فترة خدمتهم وهم الآن يعودون إلى بلدهم، ثم دخلوا بعد ذلك إلى عُمان عن طريق الشاحنات حيث تم رصد كل تحركاتهم بواسطة المخابرات والجواسيس الذين يتبعون قوة الاستطلاع والمراقبة الساحلية العُمانية[90].

انتهت حركة إبراهيم بن عيسى دون حدوث مواجهات بين قوات السلطان وحركة إبراهيم بن عيسى، وذلك بعد أن تخلى أتباعه عنه خوفاً من مواجهة الحشود التي جمعها السلطان لمقاومته، وقد آل مصيره بعد أن قابله السلطان إلى القبض عليه وإرساله إلى السجن في قلعة الجلالي في 14 حزيران 1957[91].

الموقف السعودي من تجدد النزاع في عُمان 1957- 1959

تجددت أعمال العنف والمواجهات في عُمان بعد عودة الشيخ طالب شقيق الإمام في 14 حزيران 1957، ثم ظهوره في مناطق متعددة من بلدة كلباء وحتى السويق، وأنه استقر في جبل الكور إلى جانب شقيقه الإمام، وعاد ومعه قوة مكونة من 200 إلى 300 عُماني بعد أن تلقوا تدريباً ضمن جيش تحرير عُمان في مدينة الدمام السعودية، وعاد وبرفقته مجموعة كبيرة من الأسلحة المتنوعة التي تتضمن مدافع ورشاشات وقذائف وألغام مضادة للدبابات والدروع[92]،ثم قام بدعوة شيوخ القبائل الموالين للإمام وعلى رأسهم سليمان بن حمير الذي خرج عن اتفاقه مع السلطان وقام بقيادة قبيلته في الجبل الأخضر للعمل ضد السلطان وجيشه[93].

حاولت قوات السلطان التصدي لطالب وقواته إلا أنها فشلت، مما دفع السلطان إلى طلب المساعدة من الحكومة البريطانية التي لم تتردد في استخدام كافة أنواع الأسلحة ضد الإمام

وأتباعه والتي دفعتهم إلى الاختباء في منطقة الجبل الأخضر في شهر آب 1957، واستمرت القوات البريطانية في قصفهم وحصارهم إلى أن تم القضاء على حركتهم تقريباً في شهر شباط 1959.

رأى الإمام بعد كل تلك المقاومة الطويلة، والعمليات العسكرية البريطانية على منطقة الجبل الأخضر أن يتصل بالعالم الخارجي لإطلاعه على قضية بلاده، ويناشده العون والتأييد لتحريرها، وطرد البريطانيين منها، ومن هنا قرر نقل مقره إلى الأراضي السعودية، وفي مدينة الدمام كونها على مقربة من حدود عُمان حيث الاتصال مع الداخل سهل ومتيسر[94].

ألقت الحكومة البريطانية مسؤولية تلك الأحداث على الحكومة السعودية، وقالت إنها هي التي خططت لكي يقوم طالب ومن جاء معه من الرجال لإقامة حركة التمرد والثورة في ذلك الوقت، كما اعتقدت أنها أقدمت على هذا الفعل لرغبتها في تصفية جيش تحرير عُمان، وذلك لسببين أولهما: لوقف التكاليف الباهضة التي تتحملها في الاتفاق عليه، وثانيهما: لأنها رأت أن مثل هذا النوع من الثورات والتمرد قد يكون بمثابة العدوى التي قد تنتقل لتشمل مناطق أخرى بما فيها السعودية نفسها، وهو الأمر الذي دفعها إلى ترحيل العُمانيين إلى ديارهم[95].

ورأت أن تعمل على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة السعودية للوقوف أمام محاولاتها في تجهيز وإعداد وإيواء الثوار العُمانيين على أراضيها[96]. ولكن السعوديين عبروا عن عدم رغبتهم باستئناف تلك العلاقات إلا بعد حسم مسألة البريمي، وعندما طلبت من السلطان أن يعمل على إقامة علاقاته مع السعوديين وتحسينها رفض السلطان ذلك وقال إن البريمي هي المفتاح لكل الحلول، وإن علاقاته مع السعودية يجب أن تتطور بعد إعادة العلاقات بين السعودية والمملكة المتحدة، كما رفض طلب وزير الخارجية البريطاني بمقابلة ابن سعود قائلاً إنه لا يفضل ذلك لأن السعوديين كانوا على الدوام يتوقعون من الآخرين الانحناء أمامهم[97].

وفي الوقت نفسه استمرت الحكومة البريطانية في تحميل السعودية مسؤولية الثورة في عُمان، وبررت قيامها بقصف الجبل الأخضر بأن التأجيل لتلك العملية سيزيد من قوة طالب عن طريق الدعم الخارجي الذي تقدمه الحكومة السعودية وغيرها[98]. وقد أشارت تقاريرها إلى أن المتمردين قد تسلموا كميات من الدعم الخارجي تتمثل في الأسلحة والذخائر والأموال، وأنهم يخططون للقيام بحملة من الهجمات على جنود وحاميات السلطان، بالإضافة إلى توسيع عملية زرع الألغام والعبوات المتفجرة في الطرقات، وأنه يساعد هؤلاء المتمردين أسخاصٌ من السعودية وسوريا، ويعملون بصورة خفية في المناطق الوعرة في أعلى منطقة الجبل الأخضر[99].

بعد انتهاء عملية القصف والحصار للجبل الأخضر استقبلت السعودية في 16 آذار 1959 الإمام غالب وشقيقه طالب والشيخ سليمان بن حمير بعد أن غادروا الأراضي العُمانية، وقد استقبلهم في الدمام الأمير سعود بن جلوي – أمير منطقة الإحساء- وزودهم بالملابس الجديدة، وطلب من مساعده تركي بن عطيشان أن يوفر لهم السكن اللازم، وقد انضم اليهم في الدمام الشيخ صالح بن عيسى الذي كان يقيم في مدينة الرياض، وبعد فترة الاستراحة غادر الجميع على متن الخطوط الجوية السعودية إلى مدينة الرياض، حيث تم استقبالهم استقبالاً كان أقرب إلى استقبال رؤساء الدول، وهو ما يرمز إلى الدعم المفتوح والمقدم من السلطات السعودية إلى الإمام وأتباعه[100].

وقد أتبعت الحكومة السعودية ذلك بتقديم كافة المساعدات لهم نكاية في احتلال بريطانيا للبريمي، واستقر زعماء الإمامة في الدمام حيث أنشأوا ما يشبه حكومة في المنفى، كما توسعوا في إقامة مكاتب للإمامة في القاهرة ودمشق وبغداد وبيروت، وإصدار جوازات سفر عُمانية، وكل ذلك بدعم من الحكومة السعودية[101].

عرضت الحكومة البريطانية على السلطان بعد مغادرة الإمام وأتباعه أن يصلح علاقاته مع الحكومة السعودية، وذلك خوفاً من استغلالها لتلك الأحداث ومحاولة إثارة القلاقل والمشاكل في عُمان من جديد. وقالت إنه بالإمكان أن تتم الوساطة عن طريق شخص ملم بالوضع السعودي،والعمل على الوصول إلى حل مشاكل الحدود بصورة تدريجية ولكن السلطان أجاب بأنه لا يعترض على ذلك، ولكنه يعتقد بأهمية التأكيد على أن لا ينحصر موضوع الوساطة على قضية البريمي وحدها وإنما يشمل كافة المسائل[102].

كان من المستغرب خلال الأحداث السابقة أن الحكومة البريطانية لم تحمل الحكومة السعودية المسؤولية المباشرة عن أحداث عُمان ولا سيما دولياً، وقد عللت ذلك بأنها كانت صريحة وواعية جداً على أن لا تؤثر مثل تلك الأحداث على علاقات الصداقة والمصالح المشتركة التي تجمعها مع عدد من حكام وحكومات العالم العربي بما فيها السعودية، وأنها كانت تود أن تكون لها علاقات ممتازة ومميزة مع الحكومة السعودية، وأنها كانت حريصة على استرجاع العلاقات القوية والودية التي كانت تجمعها سابقاً مع السعوديين، وأن الأحداث التي وقعت في عُمان يجب أن لا تقف عائقاً كبيراً أمام تحقيق تلك التوجهات، وكانت تهتم دائماً بعدم تضخيم الأحداث التي وقعت في عُمان وعدم المبالغة بحجم التمرد القائم ضد السلطان، ولذلك كانت تأمل أن لا يجعل السعوديون تلك الأحداث سبباً للخلاف الحاد بينهم وبين بريطانيا أو بين العالم العربي والغرب عموماً. وكانت قد طلبت بهذا الخصوص من الحكومة العراقية في عام 1957 أن تستخدم علاقاتها مع السعوديين لإيضاح ذلك الموقف للحكومة السعودية.

الخاتمة

خرج هذا البحث بمجموعة من النتائج والحقائق المعرفية التي تضاف إلى تاريخ عُمان المعاصر ولا سيما في فترة الخمسينيات من القرن العشرين، ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- تمثلت بداية التدخل السعودي -فترة الدراسة- في عُمان بمحاولة استمالة بعض أفراد القبائل العُمانية، الذين كانوا يقيمون على الأراضي العُمانية، والذين كانوا يقومون بزيارات إلى السعودية نفسها، أما التدخل الفعلي فقد بدأ بدخول قوة سعودية برئاسة تركي بن عطيشان إلى منطقة البريمي ورفع الأعلام السعودية في بلدة حماسة متذرعة أن تلك الأراضي هي، تاريخياً، ملك لها، في حين كانت بوادر ظهور النفط فيها من الدوافع الأساسية لذلك التدخل.
- رفض كل من السلطان والإمام والحكومة البريطانية ذلك التدخل، واتفقت جميع وجهات النظر على ضرورة إخراج القوات السعودية من الأراضي العُمانية، وفي حين اتفق السلطان والإمام على استخدام القوة تجاه ذلك رفضت الحكومة البريطانية ذلك الاقتراح، وفضلت استخدام الوسائل السياسية وإحالة المسألة إلى التحكيم الدولي، وأخذت على عاتقها تمثيل عُمان فيه.
- إنّ قيام القوات السلطانية والبريطانية باحتلال مدينة عبري خلق خلافاً بين السلطان والإمام، وأدى إلى مقاومة الإمام لذلك الاحتلال. وفي الوقت نفسه احتجت الحكومة السعودية على احتلال مدينة عبري، وقد أدى ذلك في نهاية الأمر إلى تقارب بين الإمامة والسعودية.
- إن استمرار الحكومة السعودية في تقديم الدعم والمساعدة إلى الإمامة وشيوخ القبائل في عُمان دفع السلطان وبدعم من الحكومة البريطانية إلى احتلال مدينة نزوى عاصمة الإمام عام1955، وذلك بهدف الاستمرار في عمليات التنقيب عن النفط في كافة الأراضي العُمانية التي تقع تحت نفوذ وسيطرة الإمام، ثم الوقوف في وجه الأطماع التوسعية السعودية.
- احتضنت الحكومة السعودية أبرز وأهم قادة الإمامة على أراضيها، وقدمت لهم الدعم المالي والعسكري، وشجعتهم على مقاومة النفوذين السلطاني والبريطاني في عُمان، ولقد استطاع الإمام واتباعه الصمود لمدة عامين (1957-1959) في وجه القوات البريطانية والسلطانية التي استخدمت كل أنواع الأسلحة الحديثة والمتطورة إلى أن كانت النتيجة خروج الإمام واتباعه من الأراضي العُمانية إلى الأراضي السعودية التي بدورها وفرت لهم إقامة واستقبالاً طبياً وكريماً.
- إنّ السلطان سعيد بن تيمور الذي شكل له التدخل السعودي في شؤون عُمان قلقاً وخوفاً كبيراً، لم يواجه تلك التدخلات شخصياً، ولا من خلال حكومته وإنما ألقى بكل المهمة على عاتق حكومة صاحبة الجلالة لتقوم بهذا العمل وحقيقته فإن حكومة صاحبة الجلالة وقفت إلى

جانب السلطان بكل ثقلها السياسي والعسكري تجاه التدخلات والسياسات السعودية تجاه عُمان.

- أضاف التدخل السعودي في الشؤون العُمانية عاملاً جديداً إلى جانب العوامل التي دفعت السلطان لأحكام السيطرة على كافة أرجاء عُمان، في حين لم تتمكن المملكة العربية السعودية من الاحتفاظ بوجودها على الأراضي العُمانية، وكانت هذه آخر مرحلة من تاريخ النفوذ السعودي في عُمان حتى يومنا هذا، وأخيراً لم تتمكن من الحفاظ على الإمام وسلطته في عُمان، ولم تستطع كذلك إعادته إلى أرضه من جديد.

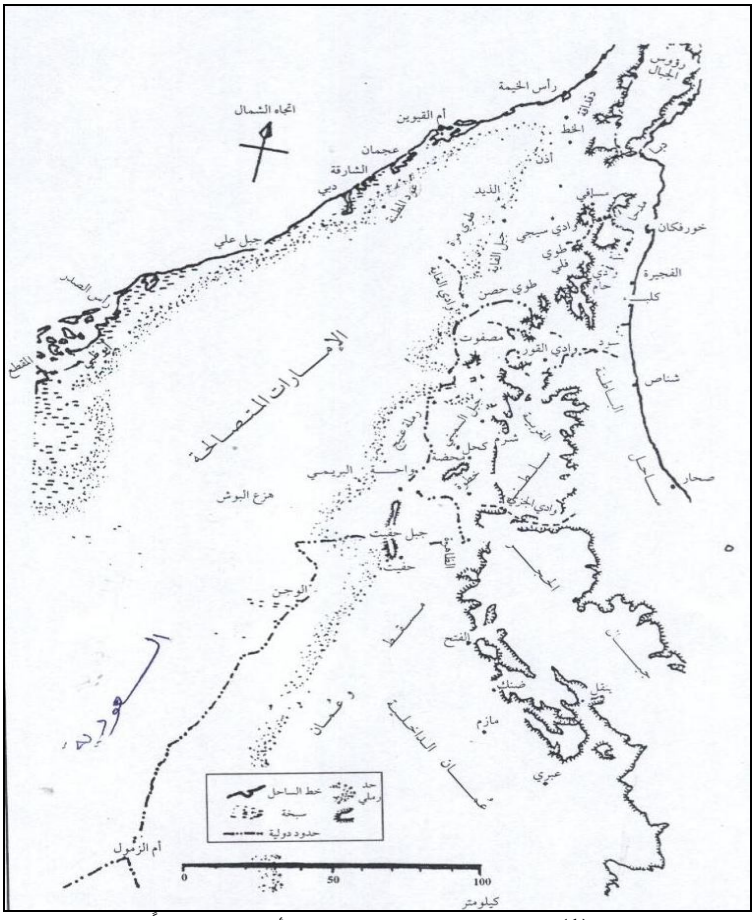

خريطة (1): المنطقة الشرقية-الباطنة إلى أبو ظبي شمالاً عبري

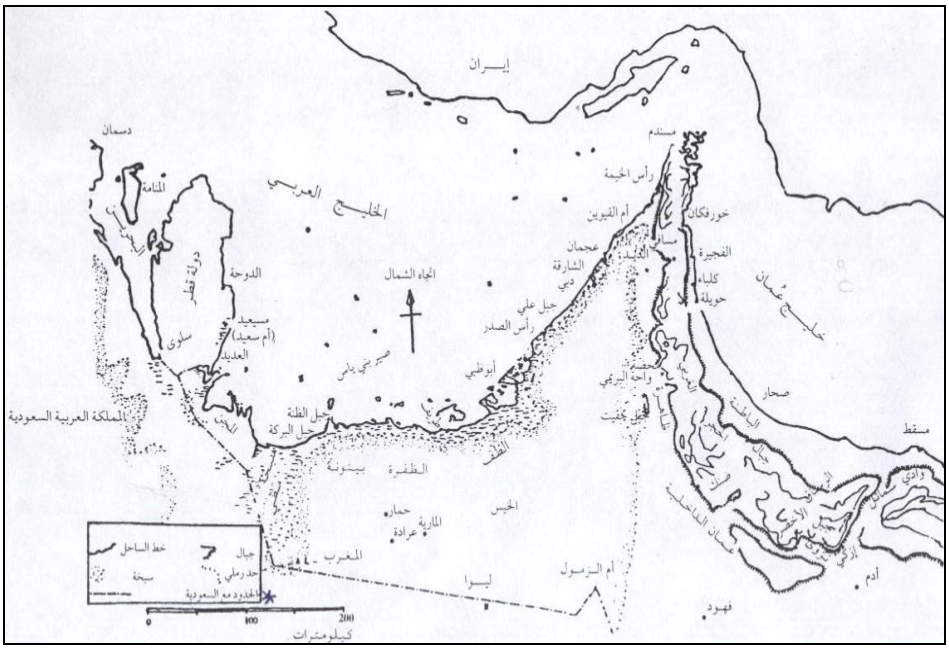

خريطة (2): الإمارات المتصالحة وعُمان

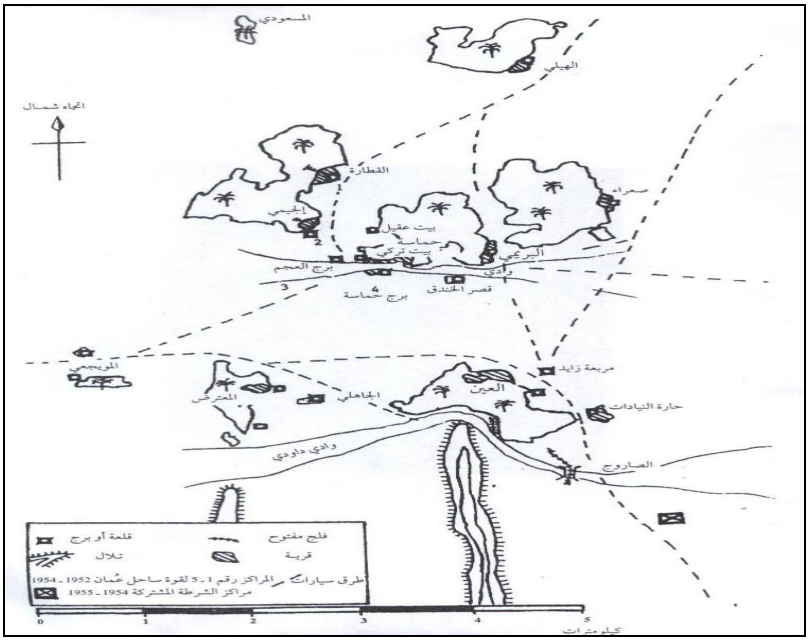

خريطة (3): مواقع العمليات في واحة البريمي 1953-1955

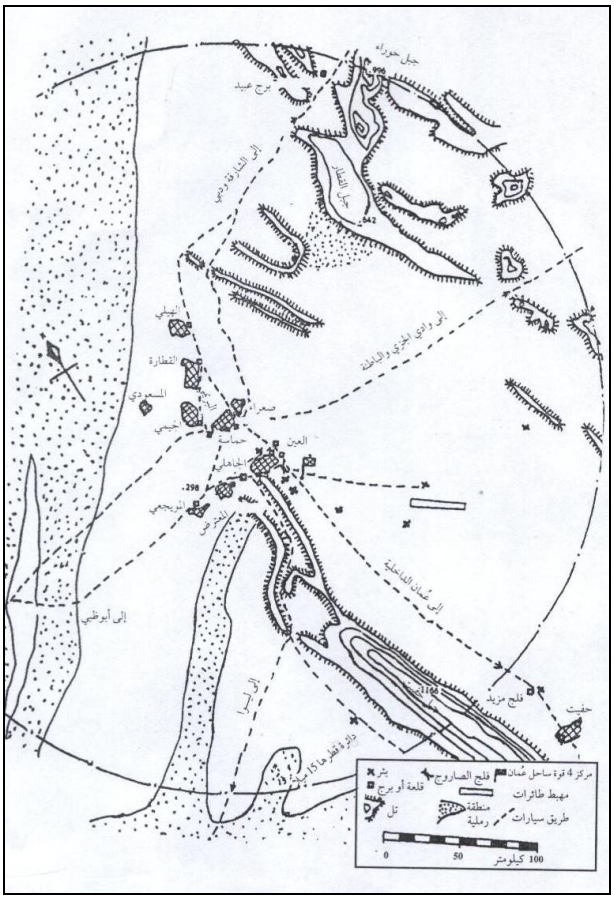

خريطة (4): المنطقة المحايدة في واحة البريمي 1954-1955

Saudi Intervention in Omani Affairs 1952-1960

Thabet G. Al-Omari, *Department of History,Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

The study aims to discuss the Saudi position about the most pivotal events that the Sultanate of Oman underwent in 1950s. The study first dealt with the Saudi intervention in Oman, Namely in al- Buraimi region in 1952. It also shed light on the reaction of the sultan, the Imam, and British Government to that intervention.

The study also focused on the Saudi policy towards the conflicting parties: the Imamate and the Sultanate. It also pointed out the kind of assistance that was provided by the Saudis to the Imam and his followers as well as many Omanis.

The Saudi Government exerted a lot of effort, both at home and abroad, to back the Imamate. Despite Saudi support, the Imamate could not continue as an authority in Oman. Actually the Sultan fought the Saudi efforts and polices and enjoyed the British Government's support.

قدم البحث للنشر في 2011/4/27 وقبل في 2011/10/9

الهوامش

1) الإمامة: كان حكام عُمان يلقبون بالإمام الذي كان الشرط الإساسي في توليه المنصب أن يكون على المذهب الإباضي. وقامت أول إمامة إباضية في عُمان في عام 132هـ / 784م حيث انتخب الجلندي بن مسعود إماماً لها. وكان أحمد بن سعيد (1741- 1783) آخر الأئمة المنتخبين. وفي القرن العشرين تم إحياء الإمامة في المناطق الداخلية من عُمان، وتم انتخاب راشد بن سالم الخروسي إماماً في عام 1913م، ثم خلفه الإمام محمد بن عبد الله الخليلي الذي استمر في الإمامة حتى وفاته عام 1954م. وكان آخرهم الإمام غالب بن علي الهنائي الذي اضطر إلى مغادرة السلطنة إلى السعودية في عام 1959م بعد نزاعٍ من السلطان.

2) كان يطلق على دولة سلطنة عُمان الحالية اسم سلطنة مسقط وعُمان، وسلطنة مسقط دلالة على المناطق التي يسيطر عليها السلاطين، والتي كانت تضم مدينتي مسقط ومطرح والمنطقة الساحلية الطويلة التي تُدعى الباطنة بين الحجر الغربي والبحر وشبه الجزيرة الشمالي المعروف باسم روس الجبال، والأراضي في جوار رأس الحد، وأخيراً منطقة ظفار إلى الشرق من حضرموت وعُمان دلالة

على المناطق التي يسيطر عليها الأئمة، وكانت الحدود بين الإمامة والسلطنة غير محددة بشكل دقيق، وكانت حدود الإمام تضم مقاطعة عُمان الوسطى والشرقية ووادي سمايل والجبل الأخضر والجزء الشمالي من جعلان والجزء الجنوبي من منطقة الظاهرة (انظر: الخرائط المرفقة). روبرت جيران لاندن، عُمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، روي: المطابع العالمية، 1994، ص 479، 480، وشركة الزيت العربية الأمريكية (إدارة العلاقات-شعبة البحث) عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ترجمة جورج رنس، القاهرة: مطبعة مصر، 1952، ص5.

3) للاطلاع على الاتفاقية ونصوصها انظر: صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة الإنجلومصرية، 1983، ص231، 232، وحسين عبيد غباشي، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970)، ترجمة إنطوان حمصي، بيروت: دار الجديد، 1999، ص295، 296.

4) للمزيد عن الوثائق البريطانية حول عُمان انظر: حسن القهواتي، "الوثائق البريطانية المنشورة" مصدراً لدراسة جوانب من تاريخ عُمان الحديث، الملتقى العلمي الثاني حول مصادر التاريخ العُماني-وحدة الدراسات العُمانية، تحرير حسن الملخ وإبراهيم بحاز، المفرق: جامعة آل البيت، 2002

5) البريمي: تقع واحات البريمي –وهي ثماني واحات- في نقطة اتصال بين السعودية ومشيخة أبو ظبي وسلطنة مسقط وعُمان. والسيادة على هذه الواحات لم تكن محددة بشكل قاطع، وكان كل من يسيطر عليها كان بوسعه فرض الزكاة على سكانها كون الولاء القبلي ودفع الزكاة دليل السيادة. واستمر هذا الوضع حتى اكتشاف النفط إذ طالب البريطانيون بست واحات لمصلحة أبو ظبي واثنتين لمصلحة سلطان مسقط وعُمان، في حين طالب السعوديون بهذه الواحات جميعها. انظر: جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الرابع، القاهرة: دار الفكر العربي، 1996، ص189، 190.

6) أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت: دار الكاتب العربي، 1960، ص48، 49، وصلاح العقاد، المرجع السابق، ص58.

7) سعيد، المرجع السابق، ص49، 50.

8) غباش، المرجع السابق نفسه.

9) سعيد، المرجع السابق، ص51، 52.

10) محمد نصر مهنا، الخليج العربي الحديث والمعاصر-دراسة تاريخية تحليلية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص311.

11) سعيد، المرجع السابق، ص52، 53.

12) غباش المرجع السابق، ص223.

13) مهنا، المرجع السابق، ص319.

14) إبراهيم محمد شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913-1975، الدوحة: دار الأوزاعي، 1989، ص163-166.

15) المرجع نفسه، ص171، 172.

16) لبيب عبد الساتر، قصة الخليج-تفاعل دائم وصراع مستمر 3200 ق.م/1988م-1409هـ، بيروت: دار المجاني، 1989، ص143.

17) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة: مكتبة الإنلجومصرية، 1988، ص476.

18) R.O., Vol.: 8, F.O, 1016/196, approaches by certain Sheikhs of Central Oman to the British and Saudi Ggovernments for assistance in securing oil concession agreements, 24/5/1952, P. 236, and F.O., 371/98369, correspondence between the Iraq Petroleum Company and the Foreign Office, 4/1/1952, P. 201.

19) R.O., Vol.: 9, F.O., 1016/496, opening the road from Muscat to Nizwa and Central Oman , The Sultan's new administrative arrangements, 8/1/1956, P. 82.

20) Ibid., P. 82, 175 ،174 وشهداد، المرجع السابق، ص.

21) Ibid., P. 81.

22)R.O., Vol.: 8, F.O., 1016/196, letter from H.H. the Sultan to H.B. M., Consul-General, 4/9/1952, P.P. 250, 251.

23) نور الدين بن الحبيب حجلاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص276.

24) Ibid, telegram from Muscat to Bahrain, 9/9/1952 P. 253, John, C. Wilkinson, The Imamate Tradition of Oman, Cambridge: Cambridge University Press, 1987, P. 294.

25) Ibid,. telegram from Muscat to Bahrain, P.P. 253, 254.

26) Ibid., note written by Her Majesty's Government, n.d., P 259.

27) Ibid,. P.P 259, 260.

28) Ibid., letter from F.C.L. Chauncy, Consul- General to H. H. the Sultan, 26/9/1952, p. p. 266, 267.

وأمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية من محمد بن سعود إلى عبد الرحمن الفيصل (1158-1307هـ)، الجزء الأول، الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1980، ص449.

29) Ibid., letter from F.C.L. Chauncy, Consul- General to H. H the Sultan, 26/9/1952, p. p. 268, 269.

30) Ibid., letter from H. H. the Sultan to Major Chauncy regarding military movements, 13/10/1952, p. 273

31) Ibid., correspondence with H. H. the Sultan, 13/11/1952, p. 279.

32) R. O., Vol.: 8, F. O. 1016/ 197, letter from H. H the Sultan to Major Chauncy, 20/11/1952, p. p. 276, 277.

33) Ibid., letter from Major F.C.L. Chauncy, to H. H. the Sultan, 25/11.1952, p.285

34) R. O., Vol.: 8, F. O. 371/98389, letter from H. H. the Sultan to Major Chauncy, 9/12/1952, p. 286.

35) R. O., Vol.: 8, F. O. 1016/ 197, letter from M. S. Weir to C.M. Le Quesne, British Residency, Bahrain, 18/11/1952, p. 284.

36) R. O., Vol.: 8, F. O. 1016/ 196, letter from H. H. the Sultan to Major F.C.L. Chauncy, 15/9/1952, p. 257. وقاسم، المرجع السابق، ص206.

37) R.O., Vol.: 8, F. O. 371/ 98389, letter from Muscat to Foreign Office by Sir W. Strang the Private Secretary and Sir J. Bowker, 18/12/1952,p. 289. and f. O. 371/ 98389, the situation in Buraim, 18-19/12/1952, p. p. 290- 293.

38) سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ص457، 458، وشهداد، المرجع السابق، ص179.

39) R. O., Vol.: 8, F.O 1061/ 221,comments of H.B.M. Consul- General, Muscat on the Sultan request for assistance in expelling Turki bin Ataishan from Buraim, 26/2/1953, p.361.

40) R.O. 1963, F. O. 371/ 162796, the Buraimi dispute: an account of the failure to settle by arbitration 1952- 55, and of negotiations up to November, 1956, P. P. 318, 319.

41) R.O. Vol.: 8, F.O. 1016/ 203, additions to notes on the tribes of the Sultanate of Muscat and Oman, 1951- 1952, by Major F.C.L. Chauncy, H.B.M. Consul- General, Muscat, 30/4/1951, p.53.

42) بيتر كلايتون، تو ألفا ليما، السنوات العشر الأولى من تاريخ قوة ساحل عُمان وكشافة ساحل عُمان (1950-1960) ترجمة ناصر بن علي الحميري، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص83.

43) Wilkinson, Op.cit., P294.

44) R.O. Vol.: 9, F. O. 371/120452, report from Major F. C. L. Chuncy, Muscat to Sir Bernard Burrows, the Political Resident in the Persian Gulf, Bahrain, 19/1/1959, p. p. 83, 84.

45) شهداد، المرجع السابق، ص185.

46) Ibid., additions to notes on the tribes of the Sultanate of Muscat and Oman, P. 84, and R.O., Vol.: 8, F.O. 1016/ 221 record of two conversations on 10 March and 16 March 1953, between the Political Resident, Bahrain and Shaikh Salih bin Isa El Harthi. P. 362.

47) R. O. Vol.: 8, F. O. 1016/ 221, Telegram from Bahrain to Foreign Office, 15/ 5/ 1953, p. 384.

48) Ibid., telegram from Muscat to Bahrain Residency, 23/ 5/ 1953, p.392.

49) Ibid., letter from British Consulate in Muscat to Saiyid Ahmed bin Ibraim, the Minister of the Interior, Muscat, 23/6/1953, p. 293.

50) R. O. Vol.: 9, F. O. 371/120452, report from Major F.C.L. Chauncy, Muscat, to sir Bernard Burros, the Ppolitical Resident in the Persian Gulf, Bahrain, 19/1/1956, p. p. 84, 85.

51) Ibid, p. p. 85, 86.

52) R. O. Vol.: 8., F.O. 1016/ 223, report by Political Resident, Bahrain to sir Anthony Eden her Majesty's Principal Secretary of state for Foreign Affairs, 22/11/1954, p.608.

53) Ibid., p. p. 616- 621.

54) Ibid, p. p. 622- 624.

55) حجلاوي، المرجع السابق، ص278.

56) Ibid., p. 625.

57) Ibid., F. O. 371/ 109809, telegram from Jedda to Foreign Office about Saudi Arabian protest at "British aggression" against Saudi Subjects in Wadi Jizzi, 29/10/954, p. 585.

58) Ibid., F. O. 1016/223, memorandum by L. A. C. Fry about the situation in Central Oman, 8/11/1954, p. 592.

59) Ibid., telegram from Foreign to certain of her Majesty's Representatives, 15/11/1954, p. 594.

60) Ibid., telegram from Muscat to Foreign Office, 18/11/1954, p.602, and telegram from Foreign Office to Muscat, 19/11/1954, p. p. 603, 604.

61) Ibid., letter from H. H. the Sultan to the Political Resident, 23/11/1954, p. 631.

62) R. O., Vol.: 9, F. O. 371/114579, Bahrain telegram No. 304 EA 1015/ 22, by L.A.C. Fry, 21/5/1955, p. 12.

63) Ibid., P. 12.

64) Ibid., F. O. 371/ 114580, statement from British Government, 21/6/1955, p. 30.

65) Ibid., F. O. 371/114580, Saudi protest to British Government against reported proposal of Sultanate Government to collect Zakat from the Baluch tribe, 6/7/ 1955, p. 53.

66)Ibid., letter from L.A.C. Fry to the Honourable P. E. Ramsbotham, United Kingdom delegation, New York, 9/8/1955, p.61 and F. O. 371/20452, report from Major

F.C.L. Chauncy, Muscat, to Sir B. Burrows, the Political Resident in the Persian Gulf, Bahrain, 19/1/1956, p. 94.

67) حجلاوي، المرجع السابق، ص279، 280.

68)Ibid., letter from L.A.C. Fry to P. E. Ramsbotham New York, 9/8/1955, p. 62.

69) Ibid., F. O. 371/ 120452, report from Chauncy to Burrows, 19/1/956, p. p. 94, 95.

70) Ibid., F. 371/ 114580, letter from the Ministry of Interior Affairs, Muscat to Major F.C.L. Chauncy, the Consul General, Muscat 1/7/1955, p. 31.

71) Ibid., p. p. 31, 32

72) Ibid., p. 32.

73) Ibid., F.O. 371/ 120452, report from Chauncy to Burrows, 19/1/ 1956, p. 97.

74) R. O., Vol.: 8, F. O.371/ 126883, report about back- ground to the troubles in Oman, the Sultan and the Imamate up to1954, 8/ 1957, p.16

75) Ibid., 16.

76)Ibid., 17.

77) Ibid., 17.

78) R. O. vol.: 9, F. O. 371/ 120452, report from chauncy to burrows, 19/1/1956, p. 97.

79) Ibid., p. p.98, 99. و شهداد، المرجع السابق، ص188، 189.

80) Ibid., F. O. 371/ 114581, telegram from Muscat to Foreign Office- meeting between Shikh Suleiman bin Himyar and the Minister of the Interior, 19, 21/9/ 1955, p.p. 57-59.

81) Ibid., F. O. 371/132526, letter from the Consul-General, Muscat to the Political Resident in Bahrain, 27/9/1958, p. 545.

82) Ibid., report from Chauncy to Burrows, 19/1/1956, p.100.

ولاندن، المرجع السابق، ص489.

83) كلايتون، المرجع السابق، ص103، 104.

84) R. O. Vol.: 9, F. O. 371, 120576, Foreign Office, memorandum about Oman and the Arab League, 6/3/1956, p. 124.

85) Ibid., p. 124.

86) Ibid., letter from British Embassy, Washington D. C. to Foreign Office. London,16/3/1956, p. 127.

87) الشيخ إبراهيم بن عيسى هو الشقيق الأصغر للشيخ صالح بن عيسى، وكان يتمركز في منطقة الظاهرة بالقرب من بلدة القابل متحدياً بذلك الشيخ أحمد بن محمد الحارثي ممثل السلطان في المنطقة الشرقية.

88) Ibid., F. O. 371/ 126874, telegram from Bahrain to Foreign Office, 7/5/1957, p. 142.

89) Ibid., letter from British Residency, Bahrain to Foreign Office, London, 20/ 6/ 1957, p.158.

90) Ibid., p.159.

91) Ibid., p.162.

92) Ibid., F. O. 371/ 126875, telegram from Bahrain to Foreign Office, 15/7/1957, p. 199, and paper prepared by the Joint Intelligence Committee in the situation in Muscat, 16/7/1957, p. 213

93) J.E. Peterson, Oman in the Twentieth Century, London: Croom Helm, 1977. P.124.

94) سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ص177.

95) Ibid., F. O. 371/ 126888, letter from Sir Burrows to Mr. Selwyn Lloyd about the rebellion in Central Oman 11/9/1957, p.385.

96) قطعت الحكومة السعودية علاقاتها مع بريطانيا بتاريخ 6 تشرين الثاني 1956 وذلك بسبب تدخل بريطانيا وموقفها في أزمة السويس 1956، وكذلك لخلافها مع الحكومة البريطانية حول مستقبل منطقة البريمي.

97) R.O., Vol.: 10, F. O. 371/ 132903, records of conversation between the Sultan and the Secretary of State Mr. Selwyn Lloyd, 12/6/1958, p. p. 196- 199

98) R. O. vol.: 9, F. O. 371/ 132755, memorandum entitled: the future of Oman', by British Residency, Bahrain, 9/7/1958, p. 505.

99) Ibid., F. O. 371/ 132524, repot about Muscat and Oman by Eastern Department, Foreign Office, 18/8/1958, p. 514.

100) Ibid., F. O. 371/ 140073, letter from E. F. Given, British Residency, Bahrain, to A.R. Walmsley, Arabian Department, Foreign Office, London, 3/4/1959, p. p. 672, 673.

101) قاسم، المرجع السابق، ص237.

102) R. O., Vol.: 10, F. O. 371/ 140105, letter from Foreign Office to Bahrain, about the meeting between the Secretary of State's and the Sulatn, 9/2/1959, p. p. 323, 324.

المصادر والمراجع

أ- الوثائق

1. Records of Oman 1867-1960, edited by R.W. Bailey C.M.G., Assistant editor: Anita Burdett, England: Redwood Burn Ltd., 1992:

A-Vol.: 8, Historical Affairs 1949-1954.

B- Vol.: 9, Historical Affairs 1955-1960.

C- Vol.: 10, Foreign Relations.

2. Records of man 1961 – 1965, edited by Anita L. P. Brrdett, United Kingdom: Antony Rowe Limited, 1977.

- Vol.: 1963.

ب- الكتب العربية والمعرّبة

حجلاوي، نور الدين بن الحبيب. (2003). **تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سعيد، أمين. (1960). **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة**، بيروت: دار الكاتب العربي.

سعيد، أمين. (1980). **تاريخ الدولة السعودية من محمد بن سعود إلى عبد الرحمن الفيصل (1158-1307هـ)**، الجزء الأول، الرياض: دارة الملك عبد العزيز.

شركة الزيت العربية الأمريكية (إدارة العلاقات-شبعة البحث). (1952). **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ترجمة جورج رنس، القاهرة: مطبعة نصر.

شهداد، إبراهيم محمد. (1989). **الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين، 1913-1975**، الدوحة: دار الأوزاعي.

عبد الساتر، لبيب. (1989). **قصة الخليج - تفاعل دائم وصراع مستمر 3200ق.م/1988م-1409هـ**، بيروت: دار المجاني.

العقاد، صلاح. (1983). **التيارات السياسية في الخليج العربي**، القاهرة: مكتبة الإنجلومصرية.

العقاد، صلاح. (1988). **المشرق العربي المعاصر**، القاهرة: مكتبة الإنجلومصرية.

غباش، حسين عبيد. (1999). **عُمان الديمقراطية الإسلامية - تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970).** ترجمة إنطوان حمصي، بيروت: دار الجديد.

الفرجات، ربيع خالد إبراهيم. (2010). **النزاع حول واحة البريمي بين عامي (1949-1974)**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

قاسم، جمال زكريا (1997). **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، الجزء الرابع، القاهرة: دار الفكر العربي.

القهواتي، حسن. (2002). **"الوثائق البريطانية المنشورة"**، مصدراً لدراسة جوانب من تاريخ عُمان الحديث، الملتقى العلمي الثاني حول مصادر التاريخ العُماني - وحدة الدراسات العُمانية، تحرير حسن الملخ وإبراهيم بحاز، المفرق: جامعة آل البيت.

كلايتون، بيتر. (2008). **تو ألفا ليما، السنوات العشر الأولى من تاريخ قوة ساحل عُمان وكشافة ساحل عُمان (1950-1960).** ترجمة ناصر بن علي الحميري، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

لاندن، روبرت جيران. (1994). **عُمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً**، ترجمة محمد أمين عبد الله، روي: المطابع العالمية.

مهنا، محمد نصر. (2008). **الخليج العربي والمعاصر - دراسة تاريخية تحليلية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

جـ. المراجع الأجنبية

Peterson, J.E. (1977). *Oman in the Twentieth Century*, London: Croom Helm.

Wilkinson, John, C. (1987). *The Imamate Tradition of Oman*, Cambridge: Cambridge University Press.

سياسة تركيا الداخلية في ظل سلطة حزب "العدالة والتنمية (2002-2009)" التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية :حالتي دراسة

محمد المقداد *

ملخص

تناقش الدراسة سياسة تركيا الداخلية في ظل نظام الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" منذ تسلمه السلطة عام 2002 وحتى عام 2009، حيث شهدت الجمهورية التركية تغيرات داخلية ذات علاقة مباشرة بالإصلاح والتحديث تركزت على جوانب اقتصادية واجتماعية ونهج سياسي مدروس استحوذ بالتالي على تأييد مجتمعي واضح واهتمام كبير من قبل المتخصصين والمهتمين في دراسة النظم السياسية.

استندت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها "أن هناك ثمة علاقة ارتباطية بين النهج السياسي لحزب "العدالة والتنمية" في تركيا وبين تحقيق مصالح الدولة خاصة فيما يتعلق بمسائل الإصلاح والتحديث والاستقرار المجتمعي". ولتوضيح ذلك ناقشت الدراسة كلاً من دور الحزب الحاكم في مجال التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية (كحالتي دراسة)، كونهما تعتبران من أولويات النقاش والبحث في المسائل الداخلية التركية وفي التعرف على منهجية النظام السياسي في التعامل بما ينسجم مع متطلبات كل منهما. واستخدمت الدراسة كلاً من المنهج الوظيفي وتحليل النظم وتحليل المضمون وذلك لتوضيح العناصر ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وأخيراً، خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات يتمثل أبرزها أن هناك العديد من القوى المؤثرة في الحياة السياسية التركية، وتبقى ذات تأثير على منفذ القرار في الحكومة التركية، كالمؤسسة العسكرية واحترام القواعد الدستورية المتعلقة بعلمانية الدولة، والحفاظ على قومية تركيا الواحدة، علماً أنّ العديد من الجوانب الإيجابية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية تحققت، بالإضافة إلى بعض القضايا المتعلقة بالمسألة الكردية منذ تسلم "حزب العدالة والتنمية" السلطة عام 2002.

الكلمات الدالة: حزب "العدالة والتنمية"، سياسة تركيا الداخلية، الإصلاح والتحديث، التنمية الاقتصادية، الأكراد.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* معهد بيت الحكمه، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

المقدمة والإطار النظري للدراسة:

لقد دخلت تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 مرحلة جديدة في سياساتها الداخلية، قوامها التفاعل المجتمعي القائم على مواجهة التحديات الداخلية كالاقتصادية، واحتواء المشاكل العرقية والطائفية (الأكراد والأرمن)، والقوى المؤثرة في الحياة السياسية كالمؤسسة العسكرية، والقدرة على عدم تخطي حدود الدستور المحافظ على التعاطي مع العلمانية التي قامت عليها دولة تركيا الحديثة عام 1923 إلى جانب إبراز الهوية الإسلامية. كما وباتت تركيا تنحى في علاقاتها الدولية نحو إبراز قرارها الأقرب إلى الاستقلالية، فلم تعد جزءاً تابعاً للمسارات والمحددات التي طالما ارتبطت بها تركيا مع سياسة المنظومة الغربية منذ عقود، حيث يعمل الحزب الحاكم بمنهجية قوامها الانفتاح على المجتمع الدولي وتحسين العلاقات الإقليمية مع كافة أطراف الحوار، وذلك بغية توسيع قاعدة المصالح بناءً على مقومات الدولة القادرة ذات الإمكانات البشرية والعسكرية والاقتصادية، بالإضافة إلى فهم متطلبات اللعبة الدولية وظروفها الحالية والمرتكزة على التوازن والأخذ بمسار الاعتماد المتبادل في تنمية المصالح المختلفة، وذلك باستثمار البعد (الجيوبولتكي) لتركيا والارتباطات التاريخية مع سياسات الدول الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا.

إن المرتكزات الرئيسية التي تستند عليها السلطة التركية الحاكمة ترتبط باستحقاقات نظرية وعملية داخلية ودولية، فالاستقرار السياسي في ذهنية تيارات حزب العدالة والتنمية يُجَسدً بالنهج التوافقي ويرتكز على الأخذِ بمتطلبات "الديمقراطية المحافظة"، بمعنى احتواء مراكز القوى المجتمعة التقليدية المؤثرة واستيعاب أدوات تدخلها وتأثيرها، حيث تبنى مؤسسو حزب العدالة والتنمية هذا المفهوم (الديمقراطية المحافظة) ليستند عليه كنظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه روح الحداثة والتراث من جانب، والقيم الإنسانية والعقلانية مع الميراث الفكري الإسلامي من جانب آخر.

إن علمانية الدولة التركية والتي باستمرار تَحرُص عليها المؤسسة العسكرية، وتبرر أسباب تدخل هيئة الأركان في التوجهات السياسية والمجتمعية المغايرة لمصالحها، هي التي دفعت بإسلامية حزب العدالة والتنمية الذي تشكل عام 2001 على إنقاض حزبي الرفاه والفضيلة – بعد تفككهما نتيجة ضغوطات الجيش – جعلت قيادات حزب العدالة والتنمية برئاسة "أردوغان" يستوعب لِعبة القبول والتوافق واحتواء وسائل المعارضة ذات التأثير المباشر على استمرارية السلطة التنفيذية والتشريعية، مما دعا الخطاب الرسمي لأن يفهَّم بأن الدولة تتقدم خطوة على الدين، وأن لا تفرض مبادئ الإسلام من أعلى، والوقوف مع كافة جماعات الضغط في صف واحد، ثم البدء بالحوار والتفاوض للوصول إلى حلول وسطية ومعتدلة.

وفيما يتعلق بالمسائل ذات العلاقة بالاستقرار الأمني، فيحرص الحزب الحاكم على المضي ضد حزب العمال الكردستاني، على ضوء أيديولوجية الحفاظ على قومية تركيةٍ موحدةٍ، باعتبار ذلك قاعدة دستورية في الحرص على مواجهة أية تمردات انفصالية، في المقابل العمل على استمالة الأفراد بإعطاء حقوقهم المتساوية وتقديم الخدمات المتكاملة وبتوزيعٍ أمثل للموارد على كافة أفراد الدولة وتجمعاتهم، أو على أسس تكافؤ الفرص واحترام الخصوصية العرقية وتفهم وجود ثقافات فرعية كما هو موجود في دول العالم التي لديها أقليات عرقية ودينية وطائفية. أما في الجانب الإداري الاقتصادي، استطاع الحزب الوصول إلى السلطة بالنهج العملي التاريخي لرموز السلطة الذي استحوذ على ميول الناخب التركي وتأييده لأعضاء حزب العدالة والتنمية، فكانت تجربة الناخب لهم على ضوء قياداتهم الناجحة للإدارات المحلية خاصة البلديات للمدن الرئيسية، حيث بات يلمس المواطن التركي توفير الخدمات المتكاملة وقدرة الإدارة الجادة على العمل بأدوات متوفرة قوامها الحرص على المصلحة العامة بالرقابة والمحاسبة، وهي نفس الوسائل التي استخدمتها السلطة الحاكمة منذ عام 2002 وحتى نهاية حدود فترة الدراسة ممثلة بنهاية عام 2009، وذلك بغية في التعامل مع الجانب الاقتصادي وتنميته، مما جعل الناتج المحلي الإجمالي يتضاعف خلال فترة زمنية قصيرة، إلى جانب تعزيز إيجاد فرص إضافية لتوسعة نشاط الاقتصاد التركي، كفتح الحدود وإلغاء تأشيرات الدخول وتشكيل مجالس للتعاون مع الدول المحيطة لزيادة حجم التجارة المتبادلة واستقطاب الاستثمارات الدولية الجديدة، وتمكين الشركات الاقتصادية التركية من الاستفادة في إقامة مشاريع استثمارية في الدول المجاورة.

بناءً على ما تقدم، تأتي هذه الدراسة البحثية لتسهم في تشخيص واقع الدولة التركية على الصعيد الداخلي في ظل نظام الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" الذي تسلم السلطة على أثر الانتخابات التشريعية عام 2002 وكسب نتائج الانتخابات ثانية عام 2007 وبزيادة تأييد مجتمعي وصلت إلى قرابة (47%) من مجموع الناخبين، مما يستحوذ البحث في التعرف على أسباب الفوز واستمرارية تأييد المواطن التركي لأعضاء الحزب الحاكم.

لهذا تقسم الدراسة إلى إطار نظري عام يتناول الأهداف والأهمية، المشكلة البحثية وتساؤلاتها، الفرضيات والمتغيرات، المنهجية والدراسات السابقة، وإلى مبحثين:

المبحث الأول: يتناول دراسة النظام السياسي في تركيا. ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: القوى المؤثرة في الحياة السياسية التركية.

المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية والوصول إلى الحكم.

المبحث الثاني: حزب العدالة والتنمية والسياسية الداخلية.

المطلب الأول: دراسة عامة لتجربة الحزب الإصلاحية.

المطلب الثاني: الحزب الحاكم والتحديات الداخلية (التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية:حالتي دراسة)

1-1 أهداف الدراسة:

تتمثل أبرز أهداف الدراسة بما يلي:-

1- التعرف على واقع النهج السياسي الداخلي لحزب "العدالة والتنمية "الحاكم في تركيا، ومدى تحقيق مصالح الدولة خاصة فيما يتعلق بجوانب الاصلاح والتحديث والاستقرار المجتمعي.

2- توضيح تركيبة النظام السياسي في تركيا وعلاقة المؤسسات الرئيسية مع بعضها البعض.

3- الوقوف على الأسباب الرئيسية التي ساهمت في وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

4- تشخيص دور الحزب الحاكم في تركيا في التنمية الاقتصادية ورؤيته في التعامل مع حقوق الأقليات كمشكلة الأكراد.

2-1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في ظل تحولات النهج السياسي التي يسير عليها الحزب الحاكم في تركيا منذ تسلمه السلطة عام 2002، حيث يعتبرها المهتمون والمراقبون بأنها مرحلة تحول واضح في الشأن الداخلي والسعي في نهج الإصلاح والتحديث الذي يخدم حاضر الدولة التركية ومستقبلها. وبناءً عليه، يمكن تبيان أهمية الدراسة من منطلق الأهمية العلمية من جانب، والأهمية العملية من جانب آخر.

i. **الأهمية العلمية:** تنبثق الأهمية العلمية من التعرف على قدرة الأحزاب في توظيف التحديات التي تواجه واقع الدولة وتركيبتها الداخلية في مساعيها للوصول إلى السلطة، وتحديد المسائل التي يستثمرها حزب العدالة والتنمية في المحافظة على التأييد الشعبي لضمان استمراريته في السلطة.

ii. **الأهمية العملية:** تستند على تحليل رؤية حزب العدالة والتنمية في عملية تغيير النهج اللازم لمعالجة القضايا الداخلية التي تسهم في تغيير واقع الظروف المجتمعية والاقتصادية التي تعيشها تركيا، والتعرف على طبيعة الأسباب التي جعلت من الحزب مقبولا في تعامله مع القضايا الداخلية.

3-1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعتبر المرحلة الحالية في عهد الدولة التركية الحديثة، من المراحل الانتقالية التي لعب الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" في تدشينها معتمداً بذلك على النسبة الجماهيرية العالية التي أيدته في الانتخابات البرلمانية عامي (2002 و2007)، وذلك بناءً على ما اكتسبه أعضاؤه من سمعة بسبب إنجازاتهم في الإدارات المحلية وما تحقق ضمن مجالات الإصلاح المتعددة وبشكل ملموس خاصة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي. لذا تأتي هذه الدراسة للتعرف على واقع النهج السياسي لسلطة الحزب الحاكم في تركيا والذي ارتبط بعمليات إصلاحية عمل قادة الحزب على إحداثها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وتبرز إشكالية الدراسة بأن سياسة الحزب الحاكم المتنامية في أحداث التغييرات، تبقى متأثرة بمحددات دستورية من جهة، وبين هوية الحزب الاسلامية من جهة أخرى، مما يبلور سيطرة السياسة المزدوجة للحزب بين التماسك المجتمعي لضمان استمرارية تأييد الناخب، وبين تطلعات الحزب في إظهار خصوصية الهوية التركية بعيدا عن التدخلات المختلفة.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجمل التساؤلات التالية ذات العلاقة بالأهداف التي تقوم عليها المشكلة البحثية:

- ما طبيعة السياسة الداخلية العامة التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ تسلمه السلطة عام 2002 وحتى عام2009؟
- ما هي القوى الداخلية المؤثرة على السياسة العامة في تركيا؟
- ما هي أهم الأسباب الرئيسية التي أدت الى نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية التركية؟
- ما هي طبيعة التشريعات التي اعتمدها الحزب الحاكم وبما تتناسب مع مسيرته الاصلاحية؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجه عملية التحديث في تركيا؟
- كيف يتعامل الحزب الحاكم مع المسائل الداخلية، كالتنمية الاقتصادية والمسألة الكردية؟

4-1 فرضية الدراسة:

بناءً على المشكلة البحثية وأهدافها، تقوم الدراسة على اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

"إن هناك ثمة علاقة ارتباطية بين النهج السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا وبين تحقيق مصالح الدولة خاصة فيما يتعلق بمسائل الإصلاح والتحديث والاستقرار المجتمعي. كما وينبثق عن هذه الفرضية كل من الفرضيات الفرعية التالية:-

- يوجد علاقة إيجابية بين المبادىء العامة ومنطلقات السياسة الرئيسية لحزب "العدالة والتنمية" وبين فوزه في الانتخابات التشريعية في عامي 2002 و2007.
- هناك علاقة أرتباطية بين مؤشرات النمو الاقتصادي – كزيادة معدل دخل الفرد وخفض نسبة البطالة والتضخم وزيادة حجم الاستثمارات – وبين دور سلطة حزب "العدالة والتنمية" في الرقابة والاصلاح الاقتصادي.
- يوجد علاقة ارتباطية بين إعطاء حقوق للأقلية الكردية-كاحترام الحريات السياسية والمدنية والحقوق الثقافية وتحسين الخدمات- وبين كسب التأييد المجتمعي عن أداء سلطة حزب "العدالة والتنمية".

5-1 متغيرات الدراسة:

المتغيرالمستقل: النهج السياسي لحزب "العدالة والتنمية".

المتغيرالتابع: المصالح التركية.

6-1 حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمنية:** يمثل عام 2002 بداية للدراسة كون الدراسة تركز على دور حزب العدالة والتنمية في تجسيد متطلبات الإصلاح والتحديث الداخلي وعلاقات تركيا الخارجية وهو العام الذي تسلم به الحزب سلطة الحكم على أثر الانتخابات البرلمانية. أما عام 2009 فهو العام الذي تنتهي عنده حدود الدراسة.
2. **الحدود المكانية:** سياسة الحزب على المستوى الداخلي لدولة تركيا.

7-1 منهجية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة والفرضيات والتساؤلات سالفة الذكر، سوف يتم استخدام كل من المنهج الوظيفي وتحليل النظم وتحليل المضمون حيث ستوظف هذه المناهج ضمن حدود عناصر الدراسة المخصصة بالمحدد المكاني المتعلق بسياسة الحزب الحاكم في تركيا (المستوى الداخلي).

1. **المنهج الوظيفي:** يقوم المنهج الوظيفي على دراسة الدولة من حيث علاقاتها الداخلية والخارجية، وكيف يمكن للدولة أن تحافظ على كيانها الداخلي في ظل منظومة مجتمع دولي متكامل، وأثر العوامل الجغرافية كموقع الدولة، مكوناتها المجتمعية (القوميات المتعددة)، الموارد الطبيعية وغيرها على الأنشطة السياسية للدولة، وكذلك أثر المظاهر السياسية على العوامل غير

السياسية كأنماط الاستقرار واستخدام الموارد ونمو الخدمات. كما يدرس المنهج الوظيفي قدرة الدولة على التكيف والبقاء والنمو في ظل الظروف والأوضاع الخارجية، ومشكلاتها الإقليمية وعلاقاتها مع دول الجوار[1]. وبشكل عام يهدف هذا المنهج إلى التحليل السياسي للوحدة الدولية على ضوء الوظائف الداخلية والخارجية التي يقوم بها النظام السياسي للدولة في مرحلة معينة.

على ضوء ما تقدم، سوف يتم استخدام هذا المنهج عند مناقشة القوى المؤثرة في الحياة السياسية، لتركيا، كالإقليميات والطوائف، القوى الاقتصادية، الأحزاب السياسية، المؤسسة العسكرية ودورها في التأثير على السلطة، وفي دور السلطة الحاكمة في تقديم الخدمات والتوزيع الأمثل للموارد. ومن الجدير بالذكر أن الدراسة لن تتعرض للعناصر ذات الصلة بالعلاقات الخارجية الواردة ضمن أدبيات هذا المنهج كون حدود الدراسة تتوقف مكانيا على الشأن الداخلي في عملية التوجهات التي يسلكها الحزب الحاكم وعلى ضوء التحديات والقضايا التي تشهدها تركيا في إطار بيئتها الداخلية.

2. **منهج تحليل النظم:** يعتبر هذا المنهج احد أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، حيث استخدمه العديد من علماء الدراسة في دراساتهم السياسية مثل أيستون، الموند، باي، ابتر، وكوكمان وغيرهم. ويعتبر عالِم السياسة الأمريكي "ديفيد أيستون" أشهر من قام بتطوير هذا المنهج. حيث في عام 1953 نشر الأسس الأولى لدراسة مفهوم النظام السياسي في كتابه "Political System"، وظهوره بصورة أوضح في مقالته العلمية المنشورة بمجلة "World Politics" عام 1956، وكتابه "A system Analysis of Political Life" الصادر عام 1965، حيث يرى "أيستون" النظام على أنه مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين البيئة الداخلية والخارجية من ناحية أخرى. ووفقاً لاقتراب النظم، تميل المجتمعات والجماعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبياً تعمل في إطار بيئة أشمل، وإن هذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظراً لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها، كما أن لها- الكيانات – حدودًا مميزة تفصلها عن بيئتها، فضلاً عن أن كلاً منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع.ويؤكد "أيستون" أنّ فكرة النظم كإطار تحليل بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، ومن ثم فهي تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية، وأنّ الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صورة لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، وتبدأ هذه الديناميكية بالمدخلات

"Inputs" وتنتهي بالمخرجات "Outputs" وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية " Feedback Process" بالربط بين المدخلات والمخرجات[2].

بناءً على أدبيات منهج تحليل النظم سوف يتم توظيفه عند دراسة المبحث المتعلق بالنظام السياسي في تركيا، كالعوامل المؤثرة في الحياة السياسية، حزب العدالة والتنمية وكيفية وصوله إلى السلطة، وأسباب نجاحه في الانتخابات التشريعية وتشكيله للحكومة لدورتين متتاليتين، وكيف يتعامل الحزب مع القوى الداخلية ذات التفاعلات المباشرة وغير المباشرة في التأثير على القرار السياسي، كالأحزاب والأقليات والمنظمات الاقتصادية الداخلية والجيش وغيرها.

3. منهج تحليل المضمون: هناك العديد من الرؤى التي سعت إلى تحديد مفهوم المضمون بما يعكس اختلاف الأساليب والإجراءات التي ترتبط بالأهداف التي يتوخاها الباحث في دراسته. فبعض البحوث تكتفي بتحليل وسائل الاتصال للدراسة وتحليل المادة الإعلامية، أو لتحليل مضمون عدد من المجالات التي تتناولها وسائل الاعلام، في حين أن آخرين يهتمون باستخدام المنهج في دراسة العلاقات الدولية ومظاهر الصراعات في الوحدات السياسية[3]. وتناولته دراسات أخرى في القضايا والظواهر في دول الدراسة، كالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشكلات السكانية والظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية[4].

وبناءً على ذلك، سوف يستخدم هذا المنهج (تحليل المضمون) لدراسة البرنامج السياسي لحزب "العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا، وذلك لمعرفة ما تم إنجازه في المسائل الداخلية وتحديداً في مجال التنمية الاقتصادية والمسائلة الكردية كحالتي دراسة. وإلى جانب ذلك سوف تستخدم **مدرسة المؤشرات**، التي تعرف المؤشرات بأنها "أدوات تستخدم الوقائع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتعبير عن التغيرات التي تطرأ من خلال قياس مدى ما يتحقق من الأهداف"[5]. وهي بذلك تستخدم كمؤشرات رقمية وبحثية لفهم الوقائع وتغيرها من فترة لأخرى، لمعرفة فاعية السياسية التي سلكتها الحكومة لبلورة مبادئها وبرامجها النظرية المعلنة. لذلك سوف تستخدم مؤشرات الإصلاح والتحديث المتعلقة بدراسة حالة التنمية الاقتصادية، كزيادة معدل النمو الاقتصادي، معدل دخل الفرد، حجم الاستثمار، زيادة معدل الناتج القومي الإجمالي، زيادة الصادرات، خفض معدل البطالة والتضخم، بالإضافة إلى استخدام مؤشر الشفافية الدولية. كما وتستخدم مدرسة المؤشرات في دراسة حالة المسألة الكردية في تركيا، من حيث دراسة كل من مؤشر احترام حرية التعبير والخصوصية الثقافية، تحسين الخدمات، حق الأكراد في تقرير المصير، العلاقة مع حزب العمال الكردستاني، والتعرف على الرضى المجتمعي من خلال مؤشر الاضطرابات والمظاهرات، ونسبة التصويت في الانتخابات التشريعية على اعتبار أن هذه المفردات

وردت ضمن مغزى مبادىء الحزب وبرنامجه العملي، وذلك استناداً لتحليل الباحث للبنود المتعلقة بدراسة الحالتين المذكورتين.

8-1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العلمية الهامة ذات العلاقة بموضوع الدراسة البحثية، والتي قدمها المهتمون والمختصون بالدراسات الإقليمية والدولية والمتابعون لواقع تركيا ومستقبلها في ظل التداعيات الداخلية، منها ما هو منشور في كتب وأخرى في مجلات متخصصة محكمة. لذا لابد من استعراض عددٍ من هذه الدراسات الهامة ومن ثم تبيان مدى اختلاف ما تبحث فيه هذه الدراسة عن باقي الدراسات الأخرى.

فضمن كتاب "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"[6] قدم المشاركون – في المؤتمر الذي نظمه مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة بالتعاون مع الدار العربية للعلوم في بيروت - العديد من الموضوعات التي تناقش مستقبل الدولة التركية على ضوء مقوماتها (الجيوسياسية والجيواستراتيجية)، إضافة إلى علاقة الجيش بالحياة السياسية، وأسس السياسة التركية الجديدة وطبيعة المرتكزات التي تقوم عليها سياسة الحزب الحاكم ممثلة بالتوفيق بين الحريات والأمن، ومحاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها، واتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك، وتطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، وبالتالي الانتقال من السياسة الجامدة إلى الحركة الدائمة بما يفض التواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتحقيق مصالح الدولة التركية[7].

وفي كتابه "إسلاميو تركيا: العثمانيون الجدد" استعرض المؤلف ادريس بوداتو[8] العديد من الجوانب ذات العلاقة بالتجربة السياسية الإسلامية التركية منذ بداياتها كالتحولات التيارية وأسلوب عملها وكيفية التعامل مع أيدولوجية الدستور العلمانية ومعرفة قواعد القوى المؤثرة في السلطة السياسية التركية وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية. وقد خلص بهذا إلى عدة نتائج من أبرزها: إنّ التجربة السياسية الإسلامية في تركيا تسلك سبيل المبادرة في أدائها السياسي، وإن من أسباب نجاح التيار الإسلامي تتلخص في قدرته على التعامل السياسي الداخلي وفهمه لأطراف المعادلة المؤثرة معتمداً بذلك على قربه من تحديات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. بالإضافة إلى التعرف على خصمه (التيار العلماني) وكيفية تفكيره، وأسلوب تحركه، مما أهل قادة حزب "العدالة والتنمية" للعمل ضمن مساحة مشتركة مع التيار المضاد كون القضايا الاقتصادية والمجتمعية باتت أقوى من اهتمام المواطن التركي بأيدولوجية معينة، مما ترتب عليه نتاج ثمرة الاستيعاب المتبادل بن العلمانيين والإسلاميين.

كما ناقش إبراهيم العلاف في كتابه "نحن وتركيا: دراسات وبحوث"[9] العديد من الموضوعات المتعددة التي تغطي جوانب كثيرة من تاريخ تركيا وعلاقاتها وتجاربها مع دول الجوار. وسلط (العلاف) الضوء على النواحي الفكرية في تركيا من خلال استعراض ومناقشة بعض الأفكار والمبادئ والتوجهات العلمانية والإسلامية التي ساهمت بشكل أو بآخر في رسم صورة تركيا الحديثة وأثرت في جميع نواحي الحياة في تركيا سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي.

كما وقدم الباحث مصادر صنع القرار السياسي في تركيا، حيث قدم أبرز المؤسسات والجهات التي تساهم فعلياً في عملية وضع القرار، والحقوق والصلاحيات التي تتمتع بها كل مؤسسات الدولة الرئيسية.

وأخيراً، على الرغم من أهمية الدراسات التي تم تناولها سابقاً، الا أن هذه الدراسة- من وجهة نظر الباحث – تناقش سياسة تركيا الداخلية في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية، علماً أنّ الدراسات سالفة الذكر تناول بعضها ذلك إلا أنها ركزت في مجملها على جوانب معينة دون مناقشة السياسة التركية الداخلية بطريقة شمولية في توضيح القضايا الأساسية الداخلية التي يركز على معالجتها الحزب الحاكم منذ تسلمه السلطة عام 2002.

المبحث الاول: النظام السياسي في تركيا:

بعد قيام دولة تركيا الحديثة عام 1923، اختارت تركيا دستوراً مدنياً مستوحى من الدستور السويسري، بدلاً من الدستور الذي كان يحكم دولة الخلافة العثمانية التي انتهت بانتصار دول الحلفاء عليها وعلى دول المحور في الحرب العالمية الأولى. وفي تشرين ثاني عام 1924 انتخب (مصطفى اتاتورك) رئيساً للجمهورية وتم بذلك إلغاء نظام الخلافة، وتم فصل الدين عن الدولة، مما أهل لإيجاد تحولٍ جذريٍ في الحياة السياسية التركية نتيجة البنى القانونية الدستورية الجديدة، التي كرست النظام العلماني وأدت إلى محاربة كافة التيارات المتأثرة بالأيدولوجية الدينية والعصبية للخلافة العثمانية، وبهذا حكم حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه (اتاتورك) تركيا لمرات متتالية، حتى بدأت حقبة الانقلابات العسكرية عام 1962 واستمرت إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي، بعد أنّ تبنت البلاد الحياة الديمقراطية وصدر دستور عام 1982- المعمول به حتى الآن – وباتت الجمهورية التركية على ضوئه تتمتع بنظام سياسي شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية، التي تنقسم عامة إلى سلطة تشريعية، تنفيذية، وقضائية[10].

أولاً: السلطة التشريعية: والتي تسمى بالمجلس القومي التركي أو (الجمعية الوطنية) التي تعتبر هي البرلمان التشريعي والرقابي. ويتكون أعضاؤه من (550) نائباً، يتم انتخابهم كل خمس

سنوات بطريقة الاقتراع المباشر من الشعب، شريطة أن لا يقل عمر الناخب عن (18)عاماً، وأن يكون مقيماً في تركيا حيث لا يجوز للاتراك المغتربين المشاركة ضمن الانتخابات، أما بالنسبة للدوائر الانتخابية فهي مقسمة جغرافياً، ويتم الترشيح لعضوية البرلمان ضمن قوائم حزبيه ويفترض في كل حزب ان يحصل على (10%) على الأقل من الأصوات، ويجوز للنائب ان يترشح لأكثر من مرة.

ثانياً: السلطة التنفيذية: تعتبر سلطة رئيس الدولة أعلى سلطة سياسية في البلاد، ويتم انتخاب الرئيس كل (7) سنوات من قبل البرلمان، ولا يسمح بإعادة انتخاب الرئيس حسب الدستور التركي. أما الحكومة فتشكل من قبل رئيس الحزب الفائز بالمقاعد النيابية الأكثر، ويعطى مهلة لا تزيد عن (45) يوماً لتسمية الوزراء بعد التشاور مع رئيس الجمهورية، وبعدها يشترط التصديق على تشكيل الحكومة من قبل المجلس القومي (الجمعية الوطنية).

ثالثاً: السلطة القضائية: وتحظى بأهمية كبيرة، كون أحكامها ذات تاثير بالغ في الحياة السياسية، وتاريخياً أفضت المحكمة الدستورية – التي هي اعلى محكمة تركية- إلى حلّ حزب الرفاه وحزب الفضيلة بتهمة تهديد النظام العلماني. ومن جانب آخر تعتبر المحكمة الدستورية ذات الاختصاص في مطابقة القوانين الشرعية من البرلمان مع بنود الدستور. ومن الجدير بالذكر أن أعضاء المحكمة الدستورية كانوا قد انتخبوا (تولاي توكو) عام 2005 لتكون أول امراة ترأس أعلى محكمة في البلاد.

بناءً على الموضوعات الأساسية ذات العلاقة بالمشكلة البحثية، سوف يستعرض هذا المبحث وضمن مطلبين كلاً من: القوى المؤثرة في الحياة السياسية التركية، وحزب "العدالة والتنمية" ووصوله إلى الحكم.

المطلب الاول: القوة المؤثرة في الحياة السياسية التركية:

هناك العديد من القوة التي تؤثر وبأدوار مختلفة في الحياة السياسية في الجمهورية التركية، وذلك منذ العقد الأول من تأسيس الدولة عام 1923. وتتمثل أبرز هذه القوة بكل من [الجيش، الأقليات والطوائف الدينية، القوى الاقتصادية، الأحزاب السياسية].

1. **الجيش (المؤسسة العسكرية)**: حيث يستمد الجيش نفوذه وتأثيره على مسرح الحياة السياسية من تركيا، فكثيراً ما تدخّل الجيش التركي وبشكل مباشر في الشأن السياسي، وتحديد شكل الحكومات وهوية الرموز السياسية، لدرجة أنه تولى العديد من مهمات الإطاحة برؤساء الجمهورية والحكومات وعمل كذلك على إعدامهم. وتعتبر المؤسسة العسكرية نفسها الوصي الأبرز والأحرص على ديمومة علمانية الدولة، وتستند بذلك على تفسيرها لبنود الدستور التي تعطي

الجيش الأحقية في التدخل عند ظهور معالم توجهات تؤثر على ديمومة علمانية الدولة. وعلى الرغم من ذلك، هناك العديد من الأسباب الرئيسية التي جعلت من المؤسسة العسكرية التركية ذات فاعلية ونفوذ في الحياة السياسية، ويتلخص أهمها بما يلي:

أ- دعم الولايات المتحدة والدول الأوروبية خاصة دول حلف شمال الاطلسي للجيش التركي، وبما جعله ليكون أكبر جيش في المنطقه بعد أميركا. ويتضح هذا الدعم في عدم معارضة الولايات المتحدة ودول (الناتو) الجيش التركي في سلوكياته خاصة تلك التي قام بها بانقلاباته على السلطة السياسية في العقدين السادس والسابع من القرن الماضي.

ب- يستمد الجنرالات الأتراك قوتهم من دعم أصحاب رؤوس الأموال الكبار، ومن دعم وسائل الإعلام التي تلعب دوراً بارزاً في إعداد وتهيئة الشارع التركي للمظاهرات ضد السلطة السياسية الحاكمة، وتمهد بذلك للانقلابات العسكرية وبأساليب ذكية.

ج- دور الجيش التركي تاريخياً في استغلال كل فرصة وأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم بتطوير علاقات تركيا مع الدول المحيطة، وإنشاء صناعات دفاعية، والحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، مما جعله ذا سمعة موثوقة عند جمهور الأتراك.

2. **الأقليات والطوائف:** كما تتمتع الأقليات والطوائف في تركيا بأدوار مؤثرة على صنع القرار السياسي، ممثلة بكل من اليهود، والعلويين، والأكراد، إضافة إلى اليونان الأتراك، والأرمن، والعرب، وغيرهم. فاليهود في تركيا أقلية لا يتجاوز عددها (30) ألف شخص، إلا أن لها نفوذاً واسعاً في الدولة، وتحظى برعاية السلطة على الدوام مؤيدة لكافة القوى العلمانية السياسية وغير السياسية، وأسهمت في تكريس مبادئ العلمانية وتقاليدها منذ تأسيس دولة تركيا الحديثة، كما وساندت إجراءات أتاتورك في تحديث تركيا وفق النمط الغربي، وتغلغلوا في صفوف المجتمع التركي بوسائل واشكال متعددة حتى أصبحوا من أصحاب الثروات الطائلة، وفرضوا بذلك سيطرتهم على العديد من المراكز الاقتصادية والإعلامية، ومن الجدير بالذكر، لقد أسهم قيام دولة إسرائيل عام 1948 واعتراف تركيا بها المبكر عام 1949 في منح اليهود قوة سياسية مضافة، ودخلوا كذلك البرلمان في الأعوام 1935، 1995،1960[11].

أما بالنسبة للأقلية العلوية التي تمثل ما نسبته (9%) من السكان وينتمون إلى الشيعة الزيدية والبكتاشية، وجدوا في إجراءات أتاتورك فرصة مهمة لأداء دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية، وأصبحوا الدعامة الأساسية للنظام العلماني، وانضموا إلى أحزاب اليسار العلمانية، وأعلنوا تأييدهم للانقلاب عام 1960 وشاركوا بإعداد دستور عام 1961 الذي نص على الكثير من الحريات الدينية، مما زاد من نشاطهم الديني والاجتماعي والإعلامي فضلاً عن حياتهم ببناء قوة رأسمالية مهمة في بعض دول أوروبا الغربية توازي قوة المسلمين السنة[12].

أما الأكراد الذين يشكلون نحو (12.5%) من عدد سكان البلاد، فيعتبرون الأقلية العرقية الكبرى في تركيا[13]، حيث ما يزال صراعهم مع الدولة بغاية انفصالهم بقيام دولة مستقلة لهم، ويحمل هذا التوجه حزب العمال الكردستاني التركي، علماً أن باقي الأحزاب التركية وكافة القوى السياسية سواء كانت علمانية أو إسلامية ترفض مبدأ انفصال الأكراد عن تركيا مع تباين في الرؤى للحلول الممكنة لمطالب الأكراد القومية، ومع وجود الحزب الإسلامي الكردستاني التركي الذي يفضل التآخي بين كافة الأقليات العرقية والطائفية داخل الدولة بعيداً عن مطالب الانفصال والتمرد على وحدة الدولة. كما يعتبر اليونانيون الأتراك، ذوي تأثير في العلاقات التركية اليونانية. ويتراوح عددهم بين (50-80) ألف نسمة يتوزعون في المدن الكبرى خاصة في اسطنبول، ويعملون في المجال التجاري[14].

واخيراً، تعتبر الأقليات الأخرى غير ذات تأثير في الحياة السياسية التركية، خاصة الأقلية العربية التي تمثل (2%) من عدد السكان[15]، كذلك الأقلية الأرمنية الذين يبلغ تعدادهم (250) ألف نسمة يحجمون عن التدخل السياسي تخوفًا من إثارة الحساسية التاريخية التي كانت بينهم وبين الأتراك في بدايات القرن العشرين.

3. **القوة الاقتصادية:** هناك العديد من القوى التي تسيطر على الكثير من المراكز المالية والمشاريع الاقتصادية في الدولة التركية، وفي مقدمة هذه القوى كل من يهود (الدونمه) وجمعية (التوسياد) وجمعية (الموسياد)[16].

فمنذ مطلع القرن التاسع عشر، وبينما كانت الامبراطورية العثمانية تعاني من تحديات اقتصادية صعبة، كان يهود (الدونمه) يسيطرون على الشؤون المالية وإدارة الديون في الدولة بفضل علاقاتهم واتصالاتهم بأوساط المال العلمانية، وكانوا كذلك من أهم الشخصيات التي أدارت الحملة الداخلية ضد السلطان العثماني والخلافة باسم القومية التركية، وكان لهم الدور الأهم في تحديد مسار الاقتصاد التركي بتوليهم المراكز الرئيسية في النظام الاقتصادي والمالي، بوجود تأييد ودعم من الأوساط المالية العالمية لهم لكي يتم الحفاظ على علمانية تركيا، وبما يكفل كذلك النهج اللازم والتقارب الاستراتيجي والحفاظ عليه بين تركيا والغرب من جهة وتركيا وإسرائيل من جهة أخرى.

أما القوة الاقتصادية المؤثرة على القرار السياسي والتوجه الاقتصادي في تركيا، فتتمثل بجمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك (التوسياد)، والتي تأسست عام 1971 في مدينة اسطنبول، ويتجاوز عدد أعضائها الآن عن (550) فرداً، يعتبرون الأكثر ثراءً في تركيا كونهم يمتلكون (1300) شركة يعمل بها حوالي نصف مليون عامل، ويصل حجم نشاطها الذي يتركز على الدول الغربية بشكل خاص إلى (70) مليار دولار، وتتحكم في (47%) من القيمة

الاقتصادية التي تنتجها تركيا، وبهذا ما زالت جمعية (التوسياد) تعتبر أبرز قوة اقتصادية علمانية مؤثرة على القرارات السياسية الحكومية في تركيا. كما وأن لجمعية (الموسياد) وأعضائها من رجال الأعمال والصناعيين المستقلين، الدور في التأثير على توجهات النظام السياسي في تركيا، ويتماثل مع دور جمعية (التوسياد) كونها تضم فئة من رجال الأعمال والصناعة ذوي التوجه الإسلامي، وتبلغ عدد شركاتها (100) شركة[17]. ويتضح دورها في مساندة حزب العدالة والتنمية الذي فاز بالانتخابات البرلمانية عامي 2002 و2007، وكان له الدور بإنجاح قيادات للإدارات المحلية من الإسلاميين الناشطين منذ منتصف التسعينيات القرن المنصرم.

4. الأحزاب السياسية: شهدت الحياة السياسية في تركيا العديد من التطورات منذ إعلان الجمهورية عام 1923، لكن التفاعلات السياسية الحقيقية بدأت عام 1950 بعد صدور قانون التعددية الحزبية، حيث ظهر (الحزب الديمقراطي) بقيادة عدنان مندريس ليكون معارضاً للحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري) الذي أسسه زعيم الدولة مصطفى أتاتورك. ومع زيادة عدد الأحزاب في تركيا منذ منتصف القرن الماضي إلا أن هذه الأحزاب بمجملها خرجت أساساً من توجهات فكرية لتيارين سياسيين كبيرين، هما التيار اليساري والتيار اليميني، فقد احتفظ التيار اليساري بوجوده عبر حزب الشعب الجمهوري لسنوات طويلة، ثم ما لبث بعد حظره عقب الانقلابات العسكرية عام 1980 أن ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها (حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي) و(حزب اليسار الديمقراطي) و(حزب الشعب الجمهوري) الذي ظهر مجدداً[18]. أما اليمين الذي مثله (الحزب الديمقراطي) فقد ترك موقعه لحزب (العدالة) بزعامة سليمان ديميريل، وتلاه حزب (الوطن الأم) بزعامة تورغوت أوزال في الثمانينات وحزب (الطريق القويم) في التسعينات[19]. أما الحركة السياسية الإسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة نجم الدين أربكان في مطلع الستينات، فقد أظهرت حزب (السلامة الوطني) ثم كلاً من حزب (الرفاه الإسلامي) وحزب (الفضيلة) وحزب (العدالة والتنمية) وحزب (السعادة). وأخيراً كان هناك لاعب سياسي آخر ضمن المعادلات الحزبية في تاريخ الجمهورية التركية ممثلة بالحركة القومية والتي تم حضرها وتفكيكها أكثر من مرة نتيجة الانقلابات العسكرية المتعددة لتنتهي بها مسيرتها بانبثاق حزبين هما حزب (الحركة القومية) وحزب (الوحدة الكبرى)[20].

بالرجوع إلى دور المحكمة الدستورية في تنظيم الحياة السياسية في البلاد، والتي يقع عليها دور التكليف في النظر لمطابقة القوانين للدستور، ومنذ إنشائها عام 1963، فإنها قامت بحل العديد من الأحزاب السياسية وحظرت على العديد منها العمل كحزب العمل الكردستاني التركي بتهمة الارتباط بمتمردين انفصالين. وعلى سبيل المثال في عام 1994 حلت المحكمة عمل حزب الديمقراطية لاعتباره بؤرة أنشطة تتعارض مع الوحدة الوطنية، كما حلت حزب ديمقراطية الشعب الذي انبثق عن حزب الديمقراطية عام 2003. وكذلك أمرت بحل حزب الرفاه الذي تزعمه نجم

الدين أربكان عام 1996 الذي يعتبر أول رئيس وزراء في حكومة إسلامية في تركيا، الا أن الجيش الذي يعتبر نفسه الضامن لمبدأ العلمانية أرغمه على الاستقالة بعد عام من تأسيسه، وتم حله عام 1998 نتيجة قيام ناشطيه بمناهضة العلمانية[21]، مما أدى إلى أن قضت المحكمة الدستورية بمنع عددٍ من أعضائه من ممارسة أية أنشطة سياسية لخمس سنوات وكان من بينهم (أربكان). وبعد ذلك قام أعضاء حزب الرفاه غير المشمولين بقرار المحكمة فيما بعد بتأسيس تنظيم حزبي جديد سمي بحزب (الفضيلة) الذي لم يستمر طويلاً بسبب أن المحكمة الدستورية أصدرت قراراً بحله في حزيران عام 2001[22].

ونظراً لأن الدراسة سوف تناقش دور الحزب الحاكم (العدالة والتنمية) في تركيا في الإصلاح الداخلي والسياسة الدولية، تأتي الجزئية التالية من البحث لتركز على التعريف بالحزب، ومبادئه، والأسباب التي أسهمت بوصوله إلى السلطة عام 2002، والعوامل التي ساعدته في انتخابه ثانية عبر الانتخابات التشريعية عام 2007، وذلك بالتركيز على دوره في المسائل الإصلاحية والتحديثية وذات العلاقة بكل من الجانب الاقتصادي والمسألة الكردية كحالتي دراسة.

المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية ووصوله إلى الحكم:-

يعرف حزب "العدالة والتنمية" التركي بأنه حزب سياسي يصنف نفسه بأنه محافظ، يتبنى رأسمالية السوق، وهو ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي، لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً، ويحرص على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية. وكان قد تم تشكيله من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر عن محكمة الدستور التركية بتاريخ 2001/7/22. وكان معظم أعضاء حزب العدالة والتنمية يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة الإسلامي قبل حله. وقد تم تشكيل حزب العدالة والتنمية بتاريخ 2001/8/14 برئاسة (رجب أردوغان) وأصبح حزب العدالة والتنمية هو الثالث والتسعين بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية.

يتمسك الحزب بمبادىء يصفها قياداته بأنها مبنية على نهج التوازن والاعتدال والوسطية والانفتاح، وذلك باحترام مبادىء الحزب للحريات الدينية والفكرية والانفتاح على العالم بسياسة التسامح والحوار، وفي التأكيد على عدم المعارضة للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية. ويسعى الحزب إلى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويواصل تطبيق كافة مجالات الإصلاح وفي مقدمتها الإصلاح الاقتصادي، وحقوق الأقليات وفي مقدمتها الأقلية الكردية. وبشكل عام يمكن استعراض أهم المبادئ العامة التي يقوم عليها منهج حزب العدالة والتنمية وأبرز السياسات الرئيسية لبرنامج الحزب.

أولاً: مبادئ الحزب العامة[23]:

يقوم حزب العدالة والتنمية التركي على عدة مبادئ تمثل بمجملها أجندة الحزب الرئيسية التي يؤمن بها والتي وردت عند تاسيسه عام 2001. ومبادئ الحزب العامة هي:

أ- تبني مفهوم القيادة بالمشاركة والتفكير الجماعي.

ب- اعتبار حرية الفرد حقاً ثابتاً لجميع البشر.

ت- مبدأ العمل يستند على أسس العدالة والكفاءة والثقة في كافة أوجه التعامل مع أفراد الدولة ومؤسساتها.

ث- الانفتاح أمام المعرفة والخبرة، وفتح قنوات الاتصال مع جميع الفئات الاجتماعية والمثقفين من البلاد.

ج- الدعوة للنزاهة والاستقلال الكامل للسلطة القضائية.

ثانياً: السياسات الرئيسية النظرية للحزب:

أ- ضمان الحريات المدنية والسياسية، ممثلة بحرية الفكر والتعبير والاعتقاد والتعليم وتكوين الجمعيات والمؤسسات كشرط مسبق للسلام والمصالحة لتحقيق الأمن الاجتماعي واستقراره.

ب- العمل على تحويل الدوله إلى دوله قوية من خلال تقديم خدمات ذات نوعية جيدة مع اعتماد الحكم بالإدارات اللامركزية.

ت- التركيز على التعليم والتدريب للفرد على اعتبار أن تنمية الموارد البشرية هي رأس المال والركيزة الاساسية لمنطلقات التنمية الشاملة.

ث- تشجيع اقتصاديات السوق التي تعمل مع جميع القواعد والمؤسسات، وعدم مشاركة الدولة في أي نوع من النشاط الاقتصادي، بل يقتصر دورها على الوظيفة الرقابية والإشرافية والاستقرار الاقتصادي، لأن ذلك يسهم في زيادة الاستثمارات التي توفر فرص عمل مستمرة للأتراك.

ج- الضمان الاجتماعي حق دستوري ويتعين على الدولة جعل هذا الحق ملموساً عند الأفراد كافة.

ح- التعامل مع كافة أفراد الدولة بعدالة،مع الحفاظ على وحدة تركيا ومواجهة كل التيارات الانفصالية[24].

من خلال استعراض طبيعة حزب العدالة والتنمية التركي، ومبادئه الاساسية، والسياسات الرئيسية للحزب، نلاحظ أن هناك العديد من السمات التي يمكن وصف برنامج الحزب بها وهي:

1) إن برنامج الحزب انتخابي سياسي لا يتضمن أيّ التزام ديني معلن، مما يعني التزام الحزب الكامل بالعلمانية، ويفصل بهذا الدين عن السياسة، علماً أن ذلك لا يعني فصل الدين عن المجتمع، وإنه لا يعادي الدين بل يجب استيعابه ضمن مفهوم الديمقراطية.
2) الالتزام الكلي بقواعد التعددية السياسية.
3) احترام حقوق الإنسان، وعدم التدخل في الحياة الخاصة لمواطنيهم، أو التعسف بتغيير نمط حياتهم عن طريق سلطة الدولة.

أسباب وصول الحزب إلى السلطة السياسية:

بالإضافة إلى أجندة الحزب المبنية على الأخذ بالتوازن والاعتدال والوسطية والانفتاح، واهتمامها بالاقتصاد المبني على زيادة الاستثمارات ومواجهة كافة أشكال الفساد، والتقارب المستمر مع كافة الأطراف الدولية، إلا أن هناك العديد من الأسباب الجوهرية التي أهلت حزب العدالة والتنمية، وجعلته يحقق فوزاً كاسحاً في الانتخابات البرلمانية للمرة الثانية ومن أهم هذه الأسباب:

1) الخلفية العملية التي انطبعت بها عقلية الناخب عن أداء اعضاء الحزب البارزين.فأداء الإسلاميين في الإدارة والحكم كان إيجابياً، فإدارتهم للمدن التركية الكبرى مثل اسطنبول، أنقره، وأرض روم كانت مؤثرة على سلوك اختيار الناخب التركي. فكان الاختيار مبنيًا على تجربة الإنجاز العملي المسبق المرتبط بالبرامج المعلنة، بعيداً عن الشعارات التي طالما قدمتها الأحزاب الأخرى ولم تنعكس عملياً على تطلعات المواطن. فعلى سبيل المثال أصبحت المدن الكبرى مرتبطة بطرق معبدة ونظيفة، وتوفرت بها كل وسائل الحياة الضرورية كالماء والكهرباء ووسائل النقل، وتوفرت مؤسسات التعليم بمستوياته المختلفة، وبات آلاف من الطلبة يتمتعون بالمنح الدراسية، وتلاشت الديون التي كانت تبلغ عدة مليارات من الدولارات، وتوفر الفائض المالي في خزائن بلديات المدن الرئيسية، في الوقت الذي كانت قد فشلت أحزاب العلمنة في حل مثل هذه المشاكل لعقود متتالية بسبب الفساد والترهل الإداري.
2) إجماع كافة النخب والقيادات ذات التوجهات الإسلامية المنظمة على تأييد حزب "العدالة والتنمية"، وتشكل هذه الفئة (22%) من أصوات الناخبين، حيث رأوا بأن حزب العدالة والتنمية هو القادر على القيام بدور محامي الدفاع عن الهوية الإسلامية لتركيا، وإنه الطموح في مواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها تركيا مع العالم الإسلامي[25].

3) الحرص المستمر لقيادات الحزب على التمسك بمتابعة مسيرة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث إن هذا التوجه مبني على قناعات مجتمعية، مما يعني أنهم أضاعوا على الأحزاب المنافسة فرصة انتقاد الحزب في توجهاته لو أنه عارض أو تخاذل في مساعي تركيا في الحصول على عضوية الإتحاد الاوروبي.

4) إن إطلاق قوى ومؤسسات المجتمع المدني، ورفع وصايا الدولة عليها، وتقديم التشجيع لها أسهم في رصيد قيادات الحزب، كونها أسهمت في دعم التضامن والانسجام المجتمعي بما أنجزته من إنشاء مؤسسات التعليم، ومؤسسات خيرية، ونقابات مهنية، ومنظمات شبابية ونسوية، انعكست بمجملها على النهوض بمستوى أفضل على كافة نواحي حياة المواطنين.

بالإضافة لما ورد من أسباب توضح لماذا اختار غالبيه الأتراك حزب العدالة والتنمية، فهناك العديد من الأسباب الاضافية التي جعلت الحزب يفوز للمرة الثانية في الانتخابات البرلمانية التي حصلت عام 2007، ورفع أسهمه الشعبية بمعدل (12.4%) خلال أربع سنوات ونصف من حكمه البلاد[26]:

أ- إن المذكرة التي أصدرها الجيش في منتصف ليل 2007/4/27، التي عارضت بمضمونها ترشيح حزب العدالة والتنمية (عبدالله غول) لمنصب رئيس الجمهورية، رفعت من شعبية الحزب –كونه ظهر قويا أمام المجتمع التركي– عندما انتقد تدخل رئاسة الأركان التي اعتبرها مؤسسة تابعة وخاضعة لرئاسة الوزارة، وكانت المرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية التي تجرؤ فيه حكومة على انتقاد الجيش بهذا الشكل[27]. مما يعني وجود رغبة كامنة عند شريحة واسعة لدى الأتراك باحترام مؤسسة صنع القرار (الحكومة) واعتبارالجيش عامل استقرار وانسجام بما يخدم أحادية القرار لا ازدواجيته.

ب- الوعود الخيالية للأحزاب السياسية المنافسة، حيث لم يتعهد حزب "العدالة والتنمية" للشعب التركي بأكثر من تطبيق برامج مبنية على دراسات واقعية وضمن الإمكانيات المتوفره لديه، فعلى سبيل المثال تعهد رئيس حزب الشعب الجمهوري (دنيز بايكال) الذي كان العلمانيون يراهنون على نجاحه باجراءات اقتصادية خيالية، مثل خفض سعر المازوت إلى ليرة تركية، وإلغاء الامتحانات الجامعية، وإلغاء ضرائب الدولة، وتخصيص راتب لكل ربة بيت... إلخ[28].

ت- الاستقرار والنمو الاقتصادي، وخفض الفوائد ونسبة التضخم والبطالة، وزيادة الدخل القومي التي حققها الحزب خلال فترة حكمه بين عامي 2002 و2007. حيث إنه لأول مرة في تاريخ تركيا يسجل نمواً مضطرداً في الاقتصاد بهذا المستوى.

المبحث الثاني: حزب العدالة والتنمية والإصلاح الداخلي:

يتناول هذا المبحث من الدراسة، مناقشة تجربة حزب العدالة والتنمية الإصلاحية من خلال المطلب الأول، حيث سيتم دراسة وجهتي النظر المؤيدة والمعارضة لمنهجية الحزب الحاكم في طرحه وتعامله مع المسائل بشكل عام، والأسباب الرئيسية وراء زيادة التأييد المجتمعي له على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية عام 2007 مقارنة مع باقي الأحزاب المعارضة. أما المطلب الثاني فيأتي لمناقشة دور الحزب الحاكم في مواجهة التحديات الداخلية، وسيتم دراسة التنمية الاقتصادية والمسالة الكردية كحالتي دراسة.

المطلب الأول: دراسة عامة لتجربة الحزب الإصلاحية

منذ تاسيس حزب العدالة والتنمية في تركيا بتاريخ 2001/8/14، ووصوله إلى قيادة البلاد على أثر الانتخابات التشريعية عام 2002، أثارت تجربته في الإصلاح الداخلي والنهج الجديد في العلاقات الخارجية الجدل الكبير بين المهتمين والمتخصصين في النظم السياسية والعلاقات الدولية. حيث يعود هذا الاهتمام إلى التعرف على الآلية السياسية التي صاغها قادة الحزب واعتبروها محددات سلوكية في تعاملهم مع القضايا الداخلية بما يستحوذ على التأييد المجتمعي لهم، واحتواء كافة التيارات المعارضة من قبل جماعات الضغط التقليدية داخل الدولة، وفهم وسائل تاثيرها وترابطاتها. ويلاحظ عند مراجعة أدبيات حزب العدالة والتنمية، أن الحزب أعاد هيكلة شعاراته وأفكاره بشكل بنيوي، وبمنهجية قوامها "اليمينية الوسطية" التي تتصف بها معظم الأحزاب الأوروبية المحافظة، وهذا يعني أن قيادة الحزب ادركت من خلال التجربة إن الأحزاب الدينية التي ظهرت في تركيا، كحزبي (الرفاه والفضيلة)، لم تنجح في الاستقلالية بسبب وضوح موقفها من "العلمانية" التي جعلت من القوى السياسية المؤثرة تتدخل بشكل مباشر في مواجهة مثل تلك الأحزاب مما ترتب بالتالي على حلها.

كما نلاحظ أن الظروف الدولية أسهمت في التقليل من دور التاثير التقليدي للمؤسسة العسكرية التركية، نتيجة وجود توجهات دولية جديدة من قبل الدول الغربية لاختبار القدرة وإمكانية التعايش بين حكم الأحزاب الإسلامية المعتدلة، وبين الديمقراطية الغربية المعهودة، خاصة وأن ما ترتب من تداعيات دولية بعد أحداث سبتمبر/ 2001، أسهم في إيجاد إرادة دولية في التوجه لخدمة التيارات الفكرية والسياسية التي تقدم نموذجاً معتدلاً يجسر الفجوة بين الإسلام والغرب، ويعمل على تصحيح النمط الفكري المتبادل بين الطرفين. وهذا بمجمله استوعبه قادة الحزب منذ البداية، وقاموا بتسويق أنفسهم كمسلمين معتدلين، فأعلنوا مواجهتهم للتطرف ومحاربة الإرهاب، وقرروا مشاركة القوات العسكرية التركية إلى جانب أعضاء حلف (الناتو) الآخرين في الحرب على افغانستان، كما ونالت تجربة وإنجازات حزب العدالة والتنمية التركي

الحيز الوافر من الاهتمام عند العالمين العربي والإسلامي، وانقسم المثقفون إلى اتجاهين رئيسين في قراءة التجربة. الاتجاه الأول وهو المؤيد للتجربة: يرى بأنها تجربة "براغماتية" ناجحة، كونها تتسم بالفكر العملي الذي يبتعد عن الجمود "التنظيري" الذي يقف عند رفع الشعارات والخطابات السياسية، وإن المرحلة السياسية التي تشهدها تركيا الآن أثبتت نجاح حقبة السياسة الشرعية المبنية على النهج القادر في خدمة المصلحة الوطنية والسياسية في تركيا من جانب، وإنها اثبتت من جانب آخر؛ إمكانية التعايش بين الإسلام وروح الحداثة، وقابلية الانخراط في الحياة السياسية المعاصرة من قبل الأحزاب الإسلامية[29]. ولعل ما يؤكد ذلك قدرة حزب "العدالة والتنمية" في التعامل بكل حنكة مع المؤسسة السياسية والأمنية الفعالة داخل الدولة التركية، وخاصة التكيف مع الجيش الذي طالما كانت تنتهي العلاقة -في كل مرحلة- بالانقلاب على الأحزاب الإسلامية واخراجها من اللعبة السياسية، ومصادرة كل المكتسبات التي حققتها تلك الأحزاب.

أما الاتجاه الثاني "الرافض" للتجربة، فيعتقد بأن الحزب التركي الحاكم، هو سبب تحوله من حزب إسلامي إلى حزب علماني، وإنه قد تخلى على جوهر المنظومة الفكرية والسياسية الإسلامية، كونه استجاب للرؤية السياسية والاقتصادية الليبرالية الغربية، وتعدى بذلك كل الفواصل التي يجب أن تبقى بين الإسلام والعلمانية، مثل استجابته لبرنامج النقد الدولي، ومساعيه المستمرة لانضمام تركية إلى منظومة الاتحاد الأوروبي[30].

إن مسيرة النهوض الاقتصادي، والإنتاج التنموي الملموس الذي تحقق في تركيا بقيادة "اوردوغان" انعكس إيجابياً على زيادة التأييد المجتمعي لحزب العدالة والتنمية، بعد أن عاشت البلاد عقوداً طويلة من تنامي ظواهر الفساد والرشاوي والترهل الوظيفي والإداري مما أدى إلى زيادة في نسب الفقر والبطالة في ظل الحكومات العلمانية والقومية المتتالية على الحكم منذ تاسيس دولة تركيا الحديثة عام 1923. واستطاعت تركيا أن تكون في مقدمة الدول الإسلامية اقتصادياً دون أن تحصل على عضوية الاتحاد الأوروبي حتى الآن، وباتت تشكل أكبر اقتصاد في شرق البحر المتوسط، وجنوب شرق أوروبا، والشرق الأوسط، ومنطقة القوقاز[31]، وذلك بسبب الديناميكية السياسية والاقتصادية، ودور الموقع الجغرافي الذي يتنامى ليضم أكبر شبكة نقل ومرور للطاقة في العالم، علماً أن ظاهرة النمو الاقتصادي ما زال يواجهها العديد من عراقيل الجوار الإقليمية، كنمو الاقتصاد التركي في منطقة البلقان يواجهه الاحتكاك والنزاع بين تركيا واليونان، وفي منطقة القوقاز يحده حالة من عدم الاستقرار مع أرمينيا، والوضع في الجمهورية العراقية يحول دون نفوذ الاقتصاد التركي جنوباً، أما شرقاً فايران تسعى إلى منع امتداد تركيا لأنه سيكون بديلاً لمستقبل نفوذها.

أما سياسياً، فنلاحظ أن حزب "العدالة والتنمية" استطاع استقطاب قطاع واسع من اليمين العلماني المحافظ، متخلياً عن أحزابه التقليدية، واستطاع كذلك استقطاب فئة من مؤيدي أحزاب اليسار، والحصول على ثلث الناخبين الأكراد. وتتضح نسبة التأييد من قبل الناخبين الأتراك لحزب العدالة ولتنمية مقارنة بالأحزاب التالية من خلال الجدول التالي.

الجدول (1-1): النسب المئوية التي حققتها الأحزاب في الانتخابات التشريعية عام 2007.

الحزب	توجه الحزب	النسبة المئوية التي حصل عليها الحزب من مجموع أصوات الناخبين
العدالة والتنمية	إسلامي	46.7
الشعب الجمهوري	يساري	20.9
الحركة القومية	قومي تركي	14.3
الحزب الديمقراطي	محافظ	5.4
حزب الشباب	قومي	3.03
حزب السعادة	إسلامي	2.34
حزب الاستقلال التركي	إسلامي قومي	0.51
حزب الشعب الصاعد	وسط	0.50
حزب العمال	شيوعي	0.36
الحزب الشيوعي التركي	شيوعي	0.22
حزب الحرية والتضامن	اشتراكي	0.15
الحزب الديمقراطي الليبرالي	ليبرالي	0.10
حزب العمل	شيوعي	0.08

بناءً على النسب المئوية الواردة في الجدول (1-1)، نلاحظ أن حزب "العدالة والتنمية " في مقدمة الأحزاب السياسية في مجموع نسب أصوات الناخبين في الانتخابات التشريعية التركية التي حصلت عام 2007 وبنسبة (46.7%) من مجموع أصوات الناخبين الذين وصل عددهم إلى قرابة (34) مليون ناخب، مقابل (20.9%) للحزب الذي يليه (حزب اليسار الديمقراطي) الذي قاد البلاد في انتخابات عام 1999. ومن اللافت للملاحظة، أن شعبية حزب العدالة والتنمية كانت قد ازدادت عام 2007، عن شعبيته التي قادته للسلطة عام 2002 وبنسبة (12.4%) حيث كانت (34.3%) وهذا يعني أن الحزب ومنذ تسلمه السلطة نجح في توظيف مبادىء الحزب النظرية إلى عملية مما استحوذ على رؤية الناخب التركي[32]. وإن النهج الوسطي المعتدل، والحوار القائم على التسامح والانسجام هو مطلب الاتراك، والتعامل السياسي المطلوب يجب أن يتوافق مع

متطلبات حاضر الدولة ومستقبلها بغض النظر عن التناقضات الداخلية التي لا يمكن تجاهلها، والتي تتلخص بأن تركيا خليط من إسلام وعلمانية، من فكر العثمانية والأوروبية، والدكتاتورية والديمقراطية، وحكم الشعب وحكم الجيش، وبين بنى قانونية دستورية تحارب الأيدولوجية الإسلامية وين مجتمع صفاته وسلوكه الإسلام.

وبشكل عام، لابد من توضيح الأسباب الرئيسية للزيادة الملحوظة لشعبية الحزب الحاكم في تركيا (العدالة والتنمية) والتي تتمثل بما يلي:

أ- عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى حكم تركيا على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية عام 2002، تصرف كافة رموزه القيادية بحكمه ومرونة، كونهم لم يقوموا بإطلاق تصريحات أو إجراءات استفزازية ضد العلمانين، واهتموا بالتعامل مع الأولويات الرئيسية التي تنعكس إيجابياً على واسع ومستقبل الحراك اللازم للانتقال بحياة المواطن التركي بما ينسجم مع تجسيد تطلعاته وآماله، ولم يستخدموا أية أساليب افتزازية تجاه كافة مكونات الدولة وخاصة المؤسسة العسكرية التي لها دورُ تقليدي في التدخل بالشؤون الداخلية والخارجية للبلاد منذ فترة بعيدة اعتمدت بها على التوسع في تفسير القواعد الدستورية، وأجازت بها لنفسها التدخل للمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي وبأسلوب يتعدى المألوف عند الأنظمة السياسية الديمقراطية، واعتبرت أن دورها يجب أن يكون وقائياً في التدخل بكل نواحي الحياة خاصة السياسية، طالما يكون بأسلوب مباشر في مواجهة الأفكار التي تتعدى على قومية تركيا وعلمانيها من وجهة نظر الجنرالات العسكرية. ولمواجهة هذه القوى المؤثرة، قامت حكومة حزب العدالة والتنمية ومن خلال البرلمان بسن العديد من التشريعات القانونية والإجراءات التي قلصت بشكل ملحوظ من تدخل السلطة العسكرية، ولجم نفوذها السياسي، ويتمثل أهم هذه التشريعات بما يلي:

1. إصدار قوانين تشريعية ألغت الصفة التنفيذية وصلاحية الرقابة والمتابعة لمجلس الأمن القومي، وأعطته فقط الصفة الاستشارية.
2. إعطاء الصلاحية إلى رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية بتعيين السكرتير العام للجنة الأمن القومي، وبهذا سحبت هذه الصلاحية من رئيس الأركان العامة، حيث كان يتدخل كل من السكرتير العام وأعضاء اللجنة في عمل الهيئات والمؤسسات والوزارات.
3. كما نصت التعديلات على قيام لجان من البرلمان النيابي أو من وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش، وهو مالم يكن موجوداً في السابق وغير مسموح به، كون الجيش واقعياً غير مرتبطاً بوزارة الدفاع.

ب- كما قام الحزب باصلاحات قانونية وحقوقية عديدة، وذلك بتشريع العديد من القوانين التي اتاحت التوسع في نطاق الحرية الفردية، وتتلاءم مع مطالب حقوق الإنسان، مثل تشديد

العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب في السجون والمراكز الأمنية، وحق التعبير السلمي عن الرأي بجميع اشكاله، وحق الأقليات العرقية في تعلم وتعليم لغاتها، كما صدر قانون العفو عن الأكراد ممن غيروا نهجهم بالولاء لحزب العمال الكردستاني الانفصالي[33]. وهذه الإصلاحات القانونية بمجملها أدت إلى بناء ثقافة مجتمعية مؤيدة لفكر حزب العدالة والتنمية، وبأنه حزب يؤمن بالإصلاح والتحديث، وبنهج الحاكمية الرشيدة التي تؤمن بتوفير وسائل ومتطلبات المدنية المعاصرة، والتي افتقرت إليها كافة سلوكيات الأحزاب التي وصلت للسلطة منذ قيام الدولة التركية المعاصرة عام 1923.

ت- الاهتمام بمعالجة التحديات التي تواجه الاقتصاد التركي، وتحقيق مستويات عالية من النمو في كافة المجالات الاقتصادية، علماً أن الحزب تسلم السلطة قبل فترة وجيزة من الحرب الأمريكية على العراق 2003، مما دفع بالمحللين الاقتصاديين والسياسيين آنذاك القول بأن الأزمة الاقتصادية في تركيا قد تزداد سوءاً نتيجة الانعكاسات المؤكدة من نتائج الحرب، مثل تأثر القطاع السياحي، توقف التجارة مع العراق، ضخ النفط العراقي عبر الأراضي التركية، الهجرة القسرية من العراق لتركيا، والتأثير على الاستثمارات الداخلية، وهذا بدوره سيؤدي إلى نتائج سلبية على القطاع الاقتصادي، ويؤثر على حياة الأتراك نتيجة التوقع في زيادة نسب التضخم والبطالة، وارتفاع في قيمة الدين الخارجي والداخلي المستحق على الدولة. وعلى الرغم من ذلك؛ صاغ الحزب سياسته العامة الاقتصادية بخطوات إجرائية كانت قادرة على تحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق معدلات من النمو بشكل متسارع، وذلك بتقليص النفقات الحكومية واستخدام وسائل التقشف الواسعة، وتقليص عدد الوزارات، وعرض آلاف من السيارات الحكومية للبيع، وبيع الفيلات الفاخرة التي كانت مخصصة للنواب، وتشكيل لجان برلمانية للمساءلة والرقابة والتحقيق في أسباب الترهل المالي في البنوك الحكومية والخاصة، وإصدار قانون يسمح بوضع اليد على أموال أصحاب ومديري هذه البنوك، وتحصيل قيمة المسروقات المالية، مما أدى إلى إشاعة جو من الثقة والأمن عند الشعب التركي بأداء السلطة، بعد أن نشطت قيمة الليرة التركية وارتفعت مقابل الدولار لأكثر من (30%) خلال أربع سنوات من تسلم حزب "العدالة والتنمية" لسلطة البلاد، كما نشطت البورصة وارتفع مؤشرها، وهبطت نسبة الفائدة بمقدار (40%)، وزادت الصادرات بنسبة مماثلة، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع دول الجوار، وهبط معدل التضخم بنسبة (22%) في الوقت الذي كانت النسبة تتراوح بين (60-70%) في عهد الحكومات الثلاث السابقة على حكم حزب "العدالة والتنمية"[34].

ث- اتباع الحزب سياسة خارجية حكيمة ومتزنة، فقد اهتم بتحسين علاقات تركيا مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والعالم العربي والعديد من دول العالم كروسيا وإيران،

وذلك بأسلوب الاعتماد على البرامج الذاتية المستقلة دون الاستمرارية في نهج التبعية المعهود.

من هنا نلاحظ، أن حزب "العدالة والتنمية" بات يتمتع بشكل واضح بقيادة صنع القرار الحكيم، وتنفيذ القرارات بإجراءات تتوافق مع الرؤى المجتمعية، وبعيداً عن مواجهة المؤسسة العسكرية والضغوطات الخارجية المعهودة كون أعضاء الحزب وصلوا إلى ثقة الناخب التركي بسبب إنجازاتهم العملية. لذا ياتي المطلب الثاني من هذا البحث لمناقشة أبرز التحديات الداخلية التي تقع على عاتق السلطة السياسية الحاكمة في تركيا وتشكل بالتالي اختبارًا حقيقيًا في القدرة على معالجتها مما يدفع بالمواطن التركي إلى التأييد أو عدم التأييد للسلطة على ضوء ما يتم تحقيقه إيجابياً في هذه المسائل، ونظراً لأهمية تحسين الوضع الاقتصادي عند الأتراك، ومعالجة مسالة الأكراد التي تطالب فئة كبيرة منهم الانفصال عن تركيا، سوف تناقش الدراسة التالية هاتين المسألتين كونهما أولوية أساسية في منهجية حزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بالجانب الداخلي.

المطلب الثاني: الحزب الحاكم والتحديات الداخلية (التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية: حالتي دراسة):-

بناءً على ما تقدم، نلاحظ أن حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى الحكم بتاريخ 2002/11/3 بعد أن جرت انتخابات تشريعية فاز فيها بالأغلبية، وشكل حكومة ما زال يقودها رئيس الوزراء الحالي "رجب اوردوغان"، كان الحزب وما يزال يصنف نفسه بأنه حزب محافظ، وغير معادٍ للغرب، ويتبنى رأسمالية السوق، ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وذو توجه إسلامي لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً كون أعضائه يعلنون باستمرار تقيدهم بالنصوص العلمانية للدستور التركي، الا أن حزبيي العدالة والتنمية طالما يلقبون بأنهم "العثمانيون الجدد"، ويرتكزون في فكرهم وسلوكهم على منهجية التمسك بالقومية التركية الواحدة، وإن شعارهم بالنسبة للإصلاح يستند على التنمية الأخلاقية، ويجب أن تكون الشرط المسبق لتحقيق التنمية المادية والاستقرار الأمني والسياسي وهذا بدوره أدى إلى تأييد مجتمعي وتأكيد على أدوار الحزب في قدرته الداخلية على معالجة التحديات. لكن يبقى المحور الرئيسي في هذا المجال هو في التعرف على قدرة الحزب في التعامل مع المسائل الرئيسية الداخلية ممثلة بالتنمية الاقتصادية والمسألة الكردية كحالتي دراسة، بعد أن تم استعراض مبادىء الحزب وسياساته العامة التي تعتبر بمثابة محددات في النهج الاقتصادي.

بالرجوع إلى أدبيات منهج تحليل المضمون ومدرسة المؤشرات، ذات العلاقة بدراسة برامج الأحزاب السياسية للتعرف على منهج الحزب، ومحتوى السياسات الرئيسية النظرية المعلنة من حزب "العدالة والتنمية" على ضوء الإجراءات الحكومية العملية، ومن ثم قياس وتقييم قدرة ربط

السياسة العامة مع الأداء وانعكاسها على مستوى الإصلاح والتحديث، ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي والمسألة الكردية (حالتي الدراسة)- على ضوء ذلك، يأتي هذا الجانب من الدراسة، لتوضيح دور حكومة "حزب العدالة والتنمية" بالتركيز على الجزئيات الواردة في مبادئ الحزب وسياساته النظرية والإجرائية، وذلك حسب البيانات الواردة في الجدول التالي رقم (1-2)، والذي يبين فيه الباحث العناصر المتعلقة بدراسة الحالة بناءً على محتوى مبادئ الحزب وسياساته العامة الواردة في المطلب الأول من هذا المبحث، إضافة إلى مؤشرات الإصلاح والتحديث، ومحددات العلاقة التي تحكم دور الحكومة في منهجية الإصلاح.

الجدول (1-2): مؤشرات ومنهجية الإصلاح والتحديث في كل من الجانب الاقتصادي والمسألة الكردية ومحددات العلاقة (حسب مغزى البرنامج والسياسات الرئيسية العامة لحزب "العدالة والتنمية").*

الجانب/ الحالة	مؤشر الإصلاح والتحديث / المنهجية	محدد العلاقة بين الجانب/ الحالة ومؤشر الإصلاح والتحديث
أولا: الجانب الاقتصادي . تشجيع اقتصاديات السوق، تشجيع الاستثمار، القيادة بالمشاركة، الخدمات، الميزان التجاري	. زيادة معدل دخل الفرد . خفض نسبة البطالة والتضخم. . زيادة الصادرات . زيادة معدل الناتج القومي الإجمالي. . ارتفاع معدل النمو الاقتصادي . زيادة الاستثمارات الأجنبية. . الشفافية الدولية	. القوة السياسية الاقتصادية العلمانية (التوساد) . المحافظة على مساعي تركيا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.
ثانياً: المسألة الكردية . حقوق الاقليات [العدالة والتنمية] في التعامل مع أفراد المجتمع. . الحوار والاعتدال. . الخدمات، اللامركزية. . المشاركة السياسية.	. احترام حرية التعبير والخصوصية الثقافية . تحسين الخدمات . حق الأكراد في تقرير المصير. . العلاقة مع حزب العمال الكردستاني . الرضى المجتمعي: -(الاضطرابات والمظاهرات) . (نسبة التصويت في الانتخابات التشريعية).	. المحافظة على أحكام الدستور . تدخل المؤسسة العسكرية . مواجهة التيارات الانفصالية.

*ملاحظة: البيانات الواردة في الجدول أعلاه من تحليل الباحث لبنود مبادىء الحزب وسياساته العامة الواردة سابقا.

نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (1-2) أن المؤشرات الرئيسية التي تخضع للإصلاح والتحديث المتعلقة بالجانب الاقتصادي، تشتمل على كل من مؤشر معدل دخل الفرد، نسبة البطالة والتضخم، حجم الصادرات، معدل الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمارات الأجنبية. كما وتبين محدد العلاقة بين الجانب الاقتصادي بشكل عام وطبيعة القوى السياسية والاقتصادية التي تؤثر على عملية التنمية في هذا الجانب، ممثلة بجمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك (التوسياد) التي تمثل (1300) شركة يعمل بها حوالي نصف مليون عامل، وتتحكم بما نسبته (47%) من القيمة الاقتصادية التي تنتجها تركيا إلا أنه في المقابل توجد جمعية (الموسياد) والتي يبلغ عدد شركاتها (100) شركة وتمثل فئة هامة من رجال الاعمال والصناعة - من ذوي التوجه الإسلامي- يساندون سياسة حزب العدالة والتنمية، وكان لهم دورٌ بارزٌ في إنجاح القيادات الإدارية المحلية من الإسلاميين خاصة في فترة منتصف التسعينات من القرن الماضي، وفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية عامي 2002 و2007[35]. إضافة لذلك، فعلى الرغم من سياسة الانفتاح الاقتصادي وتدشين علاقات اقتصادية جديدة مع العديد من الوحدات السياسية الدولية، إلا أن محدد المحافظة على مساعي تركيا في الحصول على عضوية الاتحاد الاوروبي يبقى ضمن أولويات حزب العدالة والتنمية في النهج السياسي كون ذلك يعتبر من تطلعات المجتمع التركي.

أما فيما يتعلق بدراسة الحالة المتعلقة بدور الحزب في معالجة المسألة الكردية كونها أولوية تتقدم على كافة حقوق الأقليات في تركيا، فسوف يتم تشخيص واقع سياسة حزب العدالة والتنمية من خلال محتوى المبادئ المعلنة ومنهجية العمل بغية الإصلاح والتحديث، حيث تناول برنامج الحزب الأخذ بمبدأ العمل الذي يستند على أسس العدالة والكفاءة في كافة أوجه التعامل مع أفراد الدولة، وفتح قنوات الاتصال مع جميع الفئات الاجتماعية، وضمان الحريات المدنية والسياسية. أما محددات النهج في هذه المسألة فتكمن في المحافظة على أحكام الدستور الذي ينص على قومية واحدة لتركيا، ومواجهة التيارات الانفصالية، وضمان عدم تدخل المؤسسة العسكرية التي تحرص على قومية تركيا وعلمانية الدولة. لذلك سوف تعتمد الدراسة مناقشة المسألة الكردية على منهجية حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه السلطة، في استناده على التعامل مع حق الأقلية الكردية في التعبير، والحفاظ على خصوصيتهم الثقافية، وتحسين الخدمات، وأسلوب تعامل الحكومة مع حزب العمال الكردستاني، وبالتالي التعرف على نسبة الرضا المجتمعي الكردي من السياسة العامة لحزب العدالة والتنمية بناءً على بعض النتائج الاستطلاعية.

I. دور الحزب الحاكم في التنمية الاقتصادية:

كما هو معروف، إن مسألة التنمية الاقتصادية هي أولوية اساسية تتقدم على باقي الأولويات كون الجانب الاقتصادي ينعكس على كافة أفراد الدولة، وأن معظم القضايا الاخرى تبقى مرتبطة في حلولها مع واقع التنمية الاقتصادية. فكما تبين سابقاً، فقد عاشت تركيا اوضاعاً اقتصادية صعبة ومعدلات نمو متدنية. وللتعرف على مدى قدرة سلطة "حزب العدالة والتنمية" في الإصلاح والتحديث في هذا الجانب، يستعرض الجدول التالي (1-3) مقدار ونسب معدلات التنمية الاقتصادية بأسلوب إحصائي مقارن ما بين عام 2001 وعام 2009، أي قبل تسلم الحزب للسلطة وحتى نهاية الحدود الزمنية للدراسة، أي بعد مرور (7) سنوات على إدارة حزب "العدالة والتنمية " للبلاد، وذلك بناءً على العناصر الواردة في جدول رقم (1-2) سالف الذكر.

الجدول (1-3): مقدار / نسب مؤشرات الإصلاح والتحديث في الجانب الاقتصادي قبل وبعد تسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا.*

مؤشرات النمو الاقتصادي	عام 2001	عام 2009
. معدل دخل الفرد	2500 دولار	12000 دولار
. نسبة البطالة	%12.8	%10.3
. نسبة التضخم	%10.5	%8.2
. حجم الصادرات	50 مليار دولار	130 مليار دولار
. الناتج المحلي الإجمالي	180 مليار دولار	900 مليار دولار
. معدل النمو الاقتصادي	%2.6	%7.3
. نسبة الشفافية الدولية	%3.6	%4.7

* ملاحظة: البيانات الواردة في الجدول تم رصدها من قبل الباحث حسب المراجع الواردة في متن تحليل المحتوى.

نلاحظ من الأرقام والنسب الواردة في الجدول (1-3) أن معدل دخل الفرد تضاعف حوالي (خمسة) أضعاف عما كان عليه عام 2001، حيث أصبح (12) ألف دولار عام 2009، مقابل (2500) دولار عام 2001. كما انخفضت نسبة البطالة بمقدار (2.5%) حيث انخفضت إلى ما نسبته (10.3%) عام 2009 مقابل (12.8%) عام 2001[36]. أما بالنسبة إلى نسبة التضخم فقد انخفضت من (10.5%) إلى (8.2%) مقارنة بين العامين المذكورين[37].

ونلاحظ كذلك أن حجم الصادرات التركية تزايد بنسبة (80%) مقارنة بعام 2001، حيث كانت مجمل الصادرات التركية من السلع تمثل ما مجموعة (50) مليار دولار مقابل (130) مليار حسب البيانات الواردة في الميزان التجاري لعام 2009. كذلك يبدو الفارق كبيراً بين ما تم إنجازه

في زيادة الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 حيث بلغ (900) مليار دولار مقابل (180) مليار دولار عام 2001[38]، وتضاعف معدل النمو الاقتصادي ثلاث مرات وبنسبة (7.3%) مقابل (2.6) للأعوام المذكورة على التوالي[39].وبهذا وصلت تركيا إلى المرتبة رقم (17) عالمياً من مجمل اقتصاديات دول العالم عام 2009، وبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم (26) عام 2005، و(37) عام 2001[40].

أما بالنسبة لمؤشر الشفافية الدولية، وبناءً على تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2009، فقد أظهر بأن تركيا في المرتبة (56) عالمياً وبنسبة (4,8%) بعد أن كانت في المرتبة (58) وبنسبة (4.6) لعام 2008 من مجموع (180) دولة شملهم التقرير. ومن الجدير بالذكر بأن تركيا في عام 2001 كانت تحتل المرتبة (54) من أصل (91) دولة فقط شملهم التقرير وبنسبة (3.6%)، إلا أن اللافت للنظر أن تركيا غدت تتقدم بوضوح منذ عام 2006 حيث احتلت المرتبة (60) من أصل (165) دولة وبنسبة (3.8%)، ويعزى ذلك إلى أن الاقتصاد التركي أصبح يوصف بالأكثر ديناميكية في التوسع وزيادة نسبة النمو والازدهار.[41]

وبشكل عام، وعلى ضوء المؤشرات الاقتصادية الرقمية سالفة الذكر، لابد من استعراض وتشخيص الأسباب الرئيسية والهامة التي أسهمت في قدرة سلطة حزب "العدالة والتنمية" في زيادة النمو والانتاجية الاقتصادية، وتتمثل هذه الاسباب بما يلي:

1. قام الحزب الحاكم بتعزيز مكانة الدولة من خلال دور الأجهزة الرسمية. بمعنى آخر، إن عملية النشاط لم تنحصر في الدوائر الاقتصادية العليا، بل إن السياسة العامة في عهد سلطة حزب "العدالة والتنمية" أشرفت وأدارت وبشكل مباشر وغير مباشر أداء المؤسسات، فعلى سبيل المثال، أدت البلديات الأدوار الخدمية المساعدة بمهارة فائقة، فبلدية (اسطنبول) أنفقت ما بين عامي (2004-2009) مبلغ (226) مليار دولار في العديد من الأنشطة لخدمة المواطنين، فمدت (28) كم من خطوط الترام والمترو، وأضافت (378) كم لشبكة الصرف الصحي، و(ألف) كم لشبكة المياه، وزادت المساحات الخضراء (50%) عما كانت عليه 2001.[42]

2. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مساهمتها في أوجه التنمية الاقتصادية المختلفة. حيث دعمت السلطة الحاكمة في عهد حزب "العدالة والتنمية" تأسيس الجمعيات والمنظمات الأهلية للمدارس والجامعات التي أسهمت في تنمية الموارد البشرية، كما ترك لها المجال في إدارة عدد من الصحف والمجلات التي عززت بدورها ثقافة التنمية الاقتصادية.[43] وهذا يعني أن أدوار التنمية لم تقتصر على الحكومة والأجهزة الرسمية فحسب، بل بتعزيز قدرة الإنتاجية بدعم المؤسسات والأجهزة غير الحكومية، وأن الشراكة المجتمعية مع الدولة

أسهمت في تحقيق أهداف وتطلعات مكونات الدولة. كما أن هذا بدوره جعل من القوى السياسية والاقتصادية ممثلة بجمعية (الوساد) تقوم بدور الشراكة في دعم سياسات الحزب التنموية، في تقديم الاستراتيجيات ومنح القروض ومساندة الحكومة في زيادة الاستثمارات الداخلية مما فتح لها آفاق توقيع اتفاقيات صناعية وتجارية مع مؤسسات اقتصادية خارجية.

3. تطبيق نسبية العدالة بين شرائح المجتمع، وذلك عن طريق منهجية الأخذ بالتوزيع الأمثل للموارد، ورفع مستوى الخدمات، وخلق فرص تنموية في المناطق الفقيرة، والأخذ بأسلوب (الإدارة اللامركزية) خاصة في المناطق التي يسكنها الأقليات، مما دعم نهج الإصلاح والاستقرار المجتمعي الذي له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية. كما أن إحساس الأقليات كالأرمن والأكراد باهتمام الدولة بالتنمية، وإقامة الحوار معهم بالوسائل السلمية، والزيارات المستمرة من قبل قيادات السلطة التنفيذية، وإدخالهم في معترك الحياة السياسية، وإعطائهم معظم حقوقهم السياسية والمدنية،- كل هذا أدى بمجمله -إلى زيادة إشراكهم في ممارسة شؤون الحياة العامة وشتى المجالات التنموية[44]. ومن الجدير بالذكر،أدى تحسين العلاقة بين تركيا مع جمهورية أرمينيا في عهد سلطة حزب "العدالة والتنمية" إلى زيادة تشجيع الاستثمار الاقتصادي داخل تركيا كونه أسهم في الاستقرار الداخلي تجاه الأقلية الأرمنية. وأخيراً، أسهمت كافة مؤشرات النمو الاقتصادي خلال سلطة حزب "العدالة والتنمية" إلى تقليل الفجوة بين نسبة أعلى دخل (20%) من المجتمع التركي وبين أدنى دخل (20%) من المجتمع لتصبح (7.1%) عام 2009، بعد أن كانت (22%) نهاية عام 2001، وذلك نتيجة التوزيع الأمثل لموارد الدولة، والعمل على تكافؤ الفرص، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث جذبت الحكومة خلال الاعوام (2002-2009) حوالي (50) مليار دولار، مقارنة مع (20) مليار دولار ما بين الأعوام (1980-2002) مما أسهم بمجمله في زيادة فرص العمل وزيادة دخل الفرد[45].

II. حزب "العدالة والتنمية" والمسألة الكردية:

شهدت المسألة الكردية في تركيا تطورات ملموسة في ظل نفوذ الحزب الحاكم منذ تسلم سلطاته عام 2002. حيث قام قياديو الحزب بإجراءات يصفها البعض بأنها إيجابية مقارنة مع ما كانت عليه، وفي المقابل توصف من قبل آخرين ـ خاصة من الأكراد والمراقبين لمسائل تركيا الداخلية ـ بأنها ما زالت دون المستوى المطلوب الذي توقعه الأكراد والمنظمات الحقوقية من سياسة ونهج الحزب. وبغية التعرف على واقع الإجراءات والسياسات التي اتبعها حزب "العدالة والتنمية"، وبالرجوع إلى منهج تحليل المضمون ومدرسة المؤشرات المتعلقة بتحليل مبادئ الحزب وسياساته العامة المعلنة، وبما ورد في جدول (1-2) سالف الذكر، سوف يتم تشخيص نهج حزب "العدالة والتنمية" على ضوء ما يلي:

1. الإجراءات التي قامت بها الحكومة تجاه الأكراد.
2. مؤشرات عدم الرضا المجتمعي من قبل الأكراد تجاه سياسة ونهج حكومة حزب "العدالة والتنمية".
3. استعراض أبرز التقارير الدولية المتعلقة بتوضيح واقع حال الأكراد في ظل سلطة الحزب الحاكم.
4. تبيان اهم العوامل التي ما زالت مؤثرة على سياسة حزب "العدالة والتنمية" المتعلقة بالمسألة الكردية.
5. تقييم عام لسياسة ونهج الحزب الحاكم تجاه المسألة الكردية.

أولاً: الإجراءات التي قامت بها الحكومة تجاه الأكراد.

هناك العديد من الإجراءات التي قامت بها الحكومة تجاه الأكراد، حيث يتمثل أبرزها بما يلي: (46)

أ- تحديث الحياة السياسية في كافة أنحاء تركيا من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون، وذلك عن طريق الانفتاح, والسعي العمل بنهج المشاركة الجماعية والانفتاح, وفتح قنوات الحوار برفع سقف الحريات، وتقديم الخدمات وتنمية المناطق في كافة أرجاء البلاد.

ب- القيام بالعديد من الزيارات الميدانية من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إلى الولايات التي يقطنها الأكراد، مثل كل من ولاية (وان، سيرت، شرناخ، دياريكر).

ج- إطلاق سراح البرلمانية الكردية (ليلى زانا) وثلاثة من زملائها.

د- تنمية مناطق الأكراد اقتصاديا، وخلق فرص تنموية خاصة في المناطق الاكثر فقراً وبطالة، وتحسين الخدمات ومنح القروض للأفراد بما يسهم في تنمية أوضاعهم المادية.

ه- إنهاء عزلة زعيم حزب العمال الكردستاني (عبدالله اوجلان)، حيث تم نقل خمسة معتقلين لملازمة (أوجلان) في سجن جزيرة (إيمري) الذي يخضع لإجراءات أمنية مشددة منذ عام 1999. كما تم السماح بعودة (34) عنصراً من أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى تركيا، وذلك عبر بوابة (خابور) الحدودية مع العراق، مما دفع بمسؤول العلاقات الخارجية في حزب العمال الكردستاني (احمد دنيس) القول بأن حزبه بات مؤمناً بان حل القضية الكردية في تركيا لن يتم عبر استخدام القوة.

و- إعلان وزير الداخلية (بشير اتالاي) في حكومة حزب "العدالة والتنمية" عن (مبادرة الانفتاح الديمقراطي) من أجل الوصول إلى الوحدة الوطنية والأخوة، والتي تتضمن تعديلات قانونية وتنفيذية لإنهاء القيود المفروضة على استخدام اللغة الكردية، وإنشاء لجنة لمكافحة التمييز،

واستعادة أسماء القرى الكردية السابقة، وإنشاء هيئة مستقلة للتعامل مع شكاوي التعذيب المقدمة ضد قوات الأمن، وتوسيع دائرة الحقوق والحريات السياسية لجميع المواطنين.

ز- السماح للسياسيين الأكراد التحدث بلغتهم في الحملات الانتخابية، بعد أن كان يقدم السياسيون الأكراد سابقا للمحاكمة بتهمة التحدث بالكردية في الأماكن العامة.

ثانياً: مؤشرات الرضا وعدم الرضا المجتمعي من قبل الأكراد تجاه سياسة ونهج حكومة حزب "العدالة والتنمية".

I. مؤشرات الرضا:

أ- إشادة رئيس حزب المجتمع الديمقراطي الكردي (أحمد تورك) بمواقف الحكومة، معتبراً أن سياسة الانفتاح التي يقودها (اوردغان) ستؤدي إلى الاعتراف بالهوية الكردية التي لن تكون ذات خطر، أو تؤدي إلى انقسام عن الهوية التركية الواحدة. وعزى ذلك، بانه منذ بدء العصيان الكردي عام 1985 م تناوب (10) رؤساء أركان للجيش في ظل (10) حكومات، و(15) قائداً للقوات البرية، كان موقف حكومة حزب "العدالة والتنمية" مغايراً كونهم عبروا عن أن منع استخدام اللغة الكردية، والتضييق على الأكراد كان خاطئاً، وأن الأسلوب الأمثل هو الحوار وليس بالتهديد والتعذيب والقوة.[47]

ب- كما تبين مؤشر الرضا الكردي من معدل الأصوات التي حصل عليها حزب "العدالة والتنمية" في الانتخابات التشريعية عام 2007. حيث حصل الحزب على ما نسبته (54%) من مجموع الأصوات في المناطق ذات الغالبية الكردية في جنوب شرق تركيا، مقابل ما نسبته (24%) حصل عليها الحزب (المجتمعي الديمقراطي) المؤيد للأكراد[48]. مما يعني أن تصويت الأكراد (الأتراك) كان إيجابيا بالنسبة لحزب "العدالة والتنمية"، واسند المحللون ذلك كتعبير بالامتنان للتطورات الاقتصادية المجتمعية التي قامت بها حكومة حزب "العدالة والتنمية" في مناطق الاكراد.

ج- وجود تراجع ملموس عن رغبة الأكراد في الانفصال عن الدولة التركية. حيث في عام 2007، أجريت دراسة قامت بها منظمة "متروول" التركية، وذلك في أعقاب مواجهة العنف التي شنها حزب العمال الكردستاني في تشرين أول / 2007، خلصت إلى نتائج هامة كان أبرزها:[49]

- ان هناك (1%) فقط من المستطلعة آراؤهم، عبروا عن رغبتهم ترك الحكومة في المساعدة في إقامة دولة كردية مستقلة. وهذا تراجع واضح جداً مقارنة بدراسة مماثلة قامت بها المنظمة ـ سالفة الذكر ـ عام 1996، وكانت النسبة آنذاك (43%)[50]. - اعتبر المستجوبون في الدراسة أن أولوياتهم الرئيسية هي في حل مشاكل الفقر والبطالة، والحاجة إلى مؤسسات تعليمية، وإقامة مشاريع استثمارية، لأنها هي المصادر الرئيسة لخلق حالة

الاستقرار في منطقة الأكراد، وبالتالي فإن مشاكلهم غير متعلقة بمفهوم التفرقة العنصرية، بل باتت قضية أقلية تطالب بتحسين أوضاعهم في شتى مجالات الحياة.

II. مؤشرات عدم الرضا:

يرى العديد من المراقبين للوضع الداخلي التركي، بأن القرارات والإجراءات التي اتخذتها حكومة حزب "العدالة والتنمية" والمتعلقة بالمسألة الكردية ما زالت ضعيفة، وأنها محدودة كونها لا تعبر عن خطوات التغيير الواقعي تجاه مطالب المجتمع الكردي، وأن ما يدلك على ذلك ما يلي:

أ- الاضطرابات والاحتجاجات العنيفة من قبل الأكراد جراء السياسات الحكومية، والتي تأخذ مظاهر إحراق المباني والحافلات، وإلقاء الحجارة على الشرطة، مثل ما حدث في ديار بكر في شهر حزيران عام 2006، ومدينة (شهد نيلي / محافظة هكاري) في تشرين ثاني عام 2007.

ب- مؤشر معدل البطالة في المدن الكردية ما زال مرتفعا، ويتراوح بين (16% ـ 18%) وهو أعلى من معدل المدن التركية غير الكردية الذي يتراوح بين (8%ـ 10.5%)[51].

ج- مؤشر معدل الأمية في المناطق الكردية يصل إلى نحو (35%)، علماً أن المعدل في المناطق التركية الأخرى يتراوح بين (6% ـ 11%).[52]

د- أن نسبة الاستثمارات ما زالت أقل بكثير من الوعود التي وعدت الحكومة في تسهيل زيادتها، حيث إنه ما يزال يوجد كذلك أحجام من قبل كبار رجال الأعمال الأكراد عن الاستثمار في محافظاتهم وتفضيلهم المدن الكبرى غير الكردية، كأسطنبول ومحافظات غرب تركيا، بسبب الأمان والاستقرار الذي تتمتع به تلك المناطق مقارنة بمناطق الأكراد.

ه- إحساس الأكراد ونظرتهم المغايرة لوضعهم في تركيا مقارنة بوضع الأكراد في العراق. حيث إن الأكراد في العراق يتمتعون بالحكم الذاتي، وضمن مسيرة ترسيخ مفهوم الفيدرالية الرسمي، وأصبح رئيس العراق كذلك من الأكراد، وإن الوصول لذلك الوضع يستوجب العمل والتضحيات وليس ملازمة سياسة الحكومة التركية، التي لن تؤدي مسيرتها إلى تحقيق التطلعات الكردية تلك.

و- ظهور جديد لبلورة نظرية (اوجلان) الشهيرة، عن الكونفدرالية الكردية العابرة للحدود التركية ـ السورية ـ العراقية ـ الايرانية، والتي يتضمن فحواها بأن يبقى الأكراد في الدول الموجودين فيها، على أن يكون بين مكوناتهم في الدول الأربعة المذكورة وحدة يعبر عنها باتجاه كونفدرالي، وبرلمانات وإدارات محلية، ونظام اجتماعي واقتصادي وثقافي (اشتراكي) وقوات للدفاع عن النفس في مناطقهم، واقتصاد مستقل، وإعلام منفصل في إطار كونفدرالية. وكان قد عبر عن هذا التوجه من خلال ما تم طرحه في مؤتمر المجتمع

الديمقراطي الذي عقد في(ديار بكر) عام 2007، والذي شاركت فيه العديد من منظمات المجتمع المدني، والنقابات ورجال الأعمال والفنانين والمفكرين والأدباء. وانتهى المؤتمر إلى خلاصة مفادها، بأن حل المسألة الكردية تعتمد عليها مجمل أزمات الشرق الاوسط، وأن مطالب الأكراد بالحكم الذاتي لابد أن تعتمد على الحوار وليس العنف من قبل حكومات الدول التي يعيشون فيها. وكان موقف حكومة حزب "العدالة والتنمية" بأن هذه الخطة تعني الانفصال على حساب الديمقراطية، حيث عارضت الحكومة ذلك بالإضافة إلى أحزاب المعارضة وفي مقدمتها حزب "الشعب الجمهوري"[53].

ثالثاً: التقارير الدولية وواقع الأكراد في ظل حزب "العدالة والتنمية":

حيث تستعرض الدراسة التالية أبرز ما صدر عن منظة حقوق الإنسان الأمريكية (Human Rights Watch) عام 2009، والتقرير السنوي لجمعية حقوق الانسان التركية (IHD) لنفس العام المذكور.

I. منظمة (HRsW)[54]

يذهب التقرير الصادر عن منظمة حقوق الإنسان الأمريكية عام 2009، والذي جاء تحت عنوان "التظاهر جريمة إرهابية؟" إلى أن الحكومة التركية ما زالت تستخدم القوانين التي تستند على مكافحة الإرهاب في مقاضاة مئات المتظاهرين الأكراد وذلك من خلال مراجعة (50) قضية. وصف التقرير (26) حالة لأفراد تحت مقاضاتهم بتهمة الإرهاب، رغم أنهم لم يلجأوا لأي شكل من أشكال العنف، ولم تزد أفعالهم عن المشاركة في احتجاجات تراها الحكومة أنها بمثابة تعاطف مع حزب (العمال الكردستاني) المسلح والمحظور في تركيا، علماً أن كل من تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يعتبرون الحزب منظمة إرهابية كونه يشن حرب عصابات مسلحة على تركيا.

- وجود مئات المتظاهرين الأكراد وراء القضبان في انتظار نتائج محاكمتهم، أو نتائج الطعن في الأحكام الصادرة ضدهم.
- منذ عام 2005، قضت المحاكم التركية بأن بمجرد التواجد في مظاهرة شجع حزب (العمال الكردستاني) الأكراد على حضورها، هو عمل يرقى للتحرك بهدف مواجهة الفوضى والانقسام الداخلي.
- هناك أحكام بالسجن كثيرة بمنطقة سيرت وفي ديار بكر لمؤيدي (أوجلان) تراوحت بين (4-7) سنوات.

II. تقرير جمعية حقوق الانسان التركية (IHD) عام 2009:[55]

- انخفاض في جرائم القتل التي صدرت ضد مجهول، وفي عدد الضحايا وجرائم التعذيب أثناء الاعتقال والتحقيق، وفي عدد ممن قتلوا خلال اشتباكات بين الجيش التركي ومقاتلين أكراد.
- ما زالت الشرطة تمارس التعذيب وتتعاطى بشكل وحشي مع المتظاهرين والناشطين السياسيين الأكراد.
- منذ عام 2002 ولغاية عام 2009، تم رفع دعاوي حظر بحق (232) جمعية ورابطة ثقافية وحزب سياسي، فعلى سبيل المثال،تم عام 2009 مداهمة (227) جمعية ومكتباً ومركزاً، منها (143) تعود لأحزاب، و(51) جمعية، و(14) نقابة، و(7) وسائط وحافلات تابعة للأحزاب، و(5) مراكز ثقافية، و(8) مباني تعود لبلديات، وتم سحب (10) صحف من الأسواق (27) مرة، وتم سحب (7) مجلات (15) مرة، ووقف بث قناة تلفزيونية مرتين، وسحب (11) كتاباً من الاسواق. وبشكل عام ما زال الوضع بالنسبة للحريات الثقافية وحرية التعبير مؤثر على مستوى التغير الإيجابي في نهج حكومة حزب "العدالة والتنمية" علما بأن الوضع أفضل مما كان عليه قبل عام 2002.

رابعاً: العوامل التي ما زالت مؤثرة في سياسة حزب "العدالة والتنمية" المتعلقة بالمسألة الكردية:

هناك العديد من العوامل التي ما زالت مؤثرة في سياسة حزب "العدالة والتنمية" الخاصة بالقضية الكردية تتمثل بما يلي[56]:

1) الإطار السياسي الذي تأسس عليه الحزب إضافة إلى برنامجه السياسي العام المعلن. حيث يركز على مبدأ المشاركة السياسية والتعددية واحترام الحقوق المدنية لكافة الشرائح المجتمعية التركية. وفي المسألة الكردية يركز حزب "العدالة والتنمية" على مسألة الإصلاح السياسي من خلال إعادة صياغة المعنى الأساسي للهويات الطائفية التي تؤدي في النهاية إلى خلق معنى حقيقي للهوية القومية المشتركة لكافة الأتراك. ومن الجدير بالذكر، بأن هذا الإطار يرتب على الحزب الأخذ بنهج الحوار واحترام عدالة التعامل بالنهج السلمي في تحقيق الأمن والاستقرار بدلاً من استخدام سياسة القمع والأدوات القتالية المتعددة بما فيها القوة العسكرية، والتي طالما كان التوتر واضحاً بين القيادات السياسية الكردية ومنظماتها ومسؤولي الدولة ومؤسساتها منذ عقود من مجيء قيادة حزب "العدالة والتنمية" للبلاد.

2) تطور الأحداث الإقليمية وظهور حكومة كردية في العراق. فقد أدت تطورات الأحداث في دولة الجوار التركي (العراق)، والتي كان من مخرجاتها ظهور حكومة إقليمية كردية داخل

العراق، إلى زيادة إبراز المسألة الكردية التركية وفي إعطائها أبعادا جديدة، ولم يعد بالإمكان مواصلة السياسة الأمنية التقليدية للدولة في تركيا، والتي لا تخرج عن نفي المسألة الكردية أو حصرها في نطاق أمني داخلي ضيق، وغدت النتيجة تتلخص في تزايد التناقض الحاصل بين التوجهات السياسية للجماعات العراقية داخل تركيا واتساع إشعاع المسألة الكردية سواء داخل او خارج تركيا.

3) يرتبط هذا العامل بالعاملين سالفي الذكر، ويرتبط بتأثير الإطار المتعلق بخيار الحل السياسي أمام حزب "العدالة والتنمية" للمسألة الكردية، وأن جدية التعاطي في احتواء التداعيات الاقليمية والدولية لابد أن ينطلق من مرتكز الحفاظ على السلم الاجتماعي ومتطلبات الأخذ بالتعددية القومية داخل تركيا، ومما قد يترتب عليه، انتقادات قوية من قبل الأطراف التي تدعو إلى الحفاظ على قواعد الدستور التي تؤكد على قومية واحدة لتركيا، ويحتم على نهج حزب "العدالة والتنمية" بأن لا يخرج بسياسته عن الحفاظ على الوضع التقليدي القائم تجاه الأكراد، بدلاً من إعطاء العمل السياسي حيزاً أوسع في الحوار بعيداً عن تأثير المؤسسة العسكرية التي طالما تفرض نفوذها في التصدي لأية قوى داخلية تتعدى على وحدة القومية التركية.

4) كسب تأييد الناخب الكردي. وهذا العامل مؤثر في نهج قياديي حزب "العدالة والتنمية" كون الأكراد يشكلون حوالي (12.5%) من مجموع السكان، مما يحتم الاستمرارية في المحافظة على كسب التأييد المجتمعي لسلطة حزب "العدالة والتنمية" للبلاد، والذي تسعى قيادته باستمرار على الدعم القوي من الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية، خاصة وأن كافة الأحزاب السياسية الأخرى بقي تأييدها ضيقاً ومحصوراً في بعض المناطق والجماعات، وليس شاملاً لجميع دوائر أنحاء البلاد كما هو الحال بالنسبة لوضع حزب "العدالة والتنمية". ومما يؤكد ذلك نتائج الانتخابات التشريعية في تموز عام 2007، حيث رفع الحزب تأييده من قبل الأكراد بنسبة (53%) مقابل نسبة (25%) عام 2002، وحصيله تأييد واضحه في منطقة (جنوب شرق الاناضول) ذات الأغلبية الكردية وبنسبة تأييد(47%) مقابل (28%) في الانتخابات التشريعية للعامين المذكورين على التوالي[57].

5) إن سياسة حزب "العدالة والتنمية" التي تستند على الأخذ بالعملية السلمية لحل المسألة الكردية، تكمن كذلك في دوافع المحاولة الجادة للانضمام لعضوية الاتحاد الاوروبي، حيث تقف المسألة الكردية عائقاً في تحقيق ذلك، ويرجع ذلك لوجود سببين رئيسيين:

أ- إن تركيا بعدم منح حقوق سياسية وثقافية للأكراد، تكون مخالفة للمعايير الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي أحد الشروط الواجب توافرها في أي دولة تسعى الانضمام للاتحاد.

ب- وجود لوبي ضخم في الدول الأوروبية من منظمات حقوق الإنسان والخاصة بحقوق الأقليات، ومن الأقليات الكردية التي تعيش في دول أوروبية، خاصة في كل من النمسا وفرنسا وألمانيا، وهذا اللوبي لطالما يضغط بأساليب مختلفة للحيلولة دون انضمام تركيا بسبب تداعيات المسألة الكردية.

خامساً: تقييم عام لسياسة حزب "العدالة والتنمية" تجاه المسألة الكردية:

على ضوء المفردات الواردة في جدول (1-2) سالف البيان، والمتعلقة بدراسة الحالة الكردية استناداً لبرنامج حزب "العدالة والتنمية" ومحتوى السياسات الرئيسية النظرية، وما تم تشخيصه من عناصر متعلقة بمؤشرات ومنهجية الإصلاح اللازمة، والتي تم استعراض جوانبها مسبقاً، نلاحظ أن محددات العلاقة بين التعامل مع الحالة الكردية بما يخدم مسيرة الإصلاح، نلاحظ وجود جوانب التغير الإيجابي في عهد سلطة حزب "العدالة والتنمية" منذ عام 2002 (أي بعد مرور سبع سنوات) على تسلمه السلطة، وذلك اختلافاً عما كان عليه حال الأكراد في عهد الحكومات التركية السابقة، على الرغم من أن هذه المحددات ما زالت مؤثرة على نهج الإصلاح الذي ينشده الأكراد انفسهم، كاحكام الدستور التي تستند عليها المحاكم والتي تؤكد على قومية الدولية الواحدة، ومواجهة كافة التيارات الانفصالية، والسماح المعهود لتدخل المؤسسة العسكرية في حماية العلمانية ووحدة الدولة. وبشكل عام يمكن تقييم سياسة حزب "العدالة والتنمية" تجاه المسألة الكردية على ضوء ما تم استعراضه في الدراسة التشخيصية لمنهجية الإصلاح بما قامت به الحكومة من إجراءات، ووجهات النظر المجتمعية المعبرة عن الرضا/ وعدم الرضا الكردي على ضوء تلك الإجراءات، إضافة إلى التقارير الدولية الواردة، والعوامل التي ما زالت مؤثرة على سياسة الحكومة والمتعلقة بالمسألة الكردية، يخلص الباحث إلى حصر ووصف منهجية الحكومة بما هو مبين في الجدول (1-4) الذي يوضح واقع مؤشرات الإصلاح خلال سلطة الحزب الحاكم مقارنة مع الإجراءات التي اتبعتها الحكومات التركية ما قبل عام 2002.

الجدول (1-4): مؤشرات الإصلاح المتعلقة بالمسألة الكردية مقارنة بين إجراءات حزب "العدالة والتنمية" ووضع الاكراد قبل عام 2002.*

مؤشرات الإصلاح	خلال سلطة حزب "العدالة والتنمية" 2002-2009	الحكومات التركية السابقة (قبل 2002).
. احترام الخصوصية الثقافية	متغيرة (إيجابياً)	ثابتة (سلبياً)
. حرية التعبير	متغيرة (إيجابياً)	ثابتة (سلبياً)
. تحسين الخدمات	متغيرة (نسبياً)	ثابتة (نسبيا)
. حق الأقلية الكردية في تقرير المصير (الحكم الذاتي، الانفصال).	ثابته (سلبياً)	ثابتة (سلبياً)
. العلاقة مع حزب العمال الكردستاني	ثابتة (سلبياً)	ثابتة (سلبياً)
. الرضى المجتمعي تجاه الحكومة	متغيرة (إيجابياً)	ثابتة (سلبياً)
. الاضطرابات والمظاهرات	اقل (متغيرة إيجابياً)	اعلى (سلبياً)
. نسبة المشاركة السياسية والتصويت في الانتخابات التشريعية.	اعلى (لصالح الحزب الحاكم)	اقل (لصالح حزب الشعب الكردي)

ملاحظة: البيانات الوارده في الجدول أعلاه من عمل الباحث وتم تصميمها بما يخدم أهداف الدراسة واستنادا على ماود من بيانات في جدول (1-2)

بناءً على البيانات الواردة في الجدول (1-4)، نلاحظ أن مجمل مؤشرات الإصلاح المرتبطة بمنهجية سياسة الحزب الحاكم (متغيرة إيجابياً) وذلك لصالح مطالب الأكراد، باستثناء حق الأكراد في تقرير المصير (الحكم الذاتي، الانفصال) بالإضافة إلى العلاقة مع حزب (العمال الكردستاني). ويمكن تفسير ذلك بأن المحددات الدستورية والتي تقضي بعدم السماح للأقليات بالخروج عن الدولة التركية، سواء بالانفصال أو الحكم الذاتي، واستخدام الوسائل اللازمة لمواجهة التيارات الانفصالية، وإمكانية تدخل المؤسسة العسكرية للحفاظ على وحدة الدولة التركية، بقي ضمن محددات النهج السياسي لحكومة حزب "العدالة والتنمية" منذ تسلمه السلطة عام 2002 وحتى نهاية الحدود الزمنية للدراسة عام 2009، وبهذا بقيت سياسة الحزب في المؤشرين الواردين متشابهة تماماً مع الحكومات التركية السابقة.

أما فيما يتعلق باحترام الخصوصية الثقافية وحرية التعبير، فنجد أنها باتت أفضل مما كانت عليه لصالح الأكراد في تركيا، وذلك نظراً لما تم ذكره في الجزئية المتعلقة بالإجراءات التي قامت بها الحكومة تجاه الأكراد، والواردة في مبادرة "الانفتاح الديمقراطي" من أجل الوصول إلى الوحدة الوطنية والأخوة، والتي تضمنت تعديلات قانونية وتنفيذية لإنهاء القيود المفروضة على الأكراد، مثل استخدام اللغة الكردية، استعادة أسماء القرى الكردية السابقة، السماح للسياسيين الأكراد التحدث بلغتهم في الحملات الانتخابية، والتحدث باللغة الكردية في الأماكن العامة.

وفيما يتعلق بالخدمات نلاحظ أن مؤشر الإصلاح متغير نسبياً مقارنة عما كانت عليه في عهد الحكومات السابقة، وتعتبر الوسيلة الأمثل التي ينتهجها الحزب الحاكم للوصول إلى التوافق المجتمعي الكردي، حيث إن تغليب منطق النهج الاقتصادي وتقديم الخدمات على ضوء التوزيع العادل للموارد واللامركزية الإدارية، يبقى محدداً أساسياً في استقرار الأكراد واحتوائهم ضمن الدولة الواحدة، وكسب تأييدهم في الانتخابات التشريعية المقبلة ـ وذلك في المرحلة الراهنة ـ كون مؤشرات الرضى المجتمعي تجاه الحكومة والتي تم تبيانها في الجزئية المتعلقة بذلك، بينت وجود فئة كبيرة من الأكراد تريد العدالة في ممارسة الحكومة إجراءاتها مع كافة أفراد الدولة التركية الواحدة، وأن مطالب الحكم الذاتي والانفصال قد تتلاشى عند تقديم الحكومة التسهيلات والإجراءات اللازمة للتوزيع العادل للموارد والخدمات في كافة المناطق، وأن لا يكون هناك تفاوتٌ في الإصلاح والتحديث التنموي بين المناطق الكردية وباقي مناطق الدولة التركية.

أما بالنسبة لمعدل الاضطرابات والمظاهرات فقد بين تقرير (HRsW) والتقرير السنوي لجمعية حقوق الانسان التركية (IHD) لعام 2009، أن مظاهر الاضطرابات والمظاهرات ما زالت موجودة، إلا أنها باتت أقل خلال السنوات السبع منذ تسلم حزب "العدالة والتنمية" الحكم عام 2002، على الرغم من أن الإجراءات الحكومية ما زالت متشابهة إلى حد معين مقارنة بالحكومات السابقة.

واخيراً، نلاحظ أن مؤشر الرضى المجتمعي تجاه الحكومة والمتعلق بنسبة المشاركة السياسية والتصويت في الانتخابات التشريعية هو من أقوى المؤشرات التي تعبر عن تأييد الاكراد لسلطة حزب "العدالة والتنمية" وذلك بناءً على نسب التصويت لصالح الحزب مقارنة مع أحزاب الدولة الاخرى، وبنسبة وصلت إلى (53%) مقارنة مع ما نسبته (28%) و(47%) لحزب "السلام والديمقراطية" والذي مايزال الحزب الكردي الشرعي الوحيد في تركيا[58].

الخاتمة:

بعد استعراض المباحث والمطالب ذات العلاقة بمناقشة موضوع الدراسة، والتي ارتبطت بمجملها مع أهداف المشكلة البحثية، وما استندت عليه كل من فرضية الدراسة وتساؤلاتها والتي تم استعراضها ضمن الإطار العام، يخلص الباحث إلى العديد من الاستنتاجات الرئيسية المتعقة بدراسة سياسة تركيا الداخلية في ظل سلطة حزب "العدالة والتنمية" منذ تسلمه الحكم عام 2002 وحتى عام 2009 ,ويتمثل أبرزها بالتالي:-

اولا: أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين النهج السياسي لحزب "العدالة والتنمية" وبين قدرته على تحقيق مستوى واضح من متطلبات الإصلاح والتحديث الداخلية التي يتطلع اليها معظم افراد الشعب التركي خاصة في مجال التنمية الاقتصادية.

ثانيا: استطاع حزب "العدالة والتنمية" الوصول للسلطة في تركيا عن طريق كسب التأييد المجتمعي وفوزه في الانتخابات التشريعية عام 2002، حيث دعم ذلك وجود ثقة مسبقة بأداء قيادات الحزب عملياً في الإدارات المحلية التي كانوا يشغلونها قبل تشكيلهم للحزب عام 2001 وخوضهم الانتخابات البرلمانية. كما تعزز التأييد الجماهيري للحزب نتيجة الخطوات الإجرائية التي اتبعها منذ تسلمه إدارة البلاد عامة وأدت إلى تحسين الوضع الاقتصادي، وتحقيق معدلات من النمو بشكل متسارع، وإصدار قوانين تشريعية أتاحت للسلطة الحاكمة المساءلة والرقابة وتشكيل لجان برلمانية متخصصة في مشاركة الحكومة في التفتيش والمحاسبة، مما عزز دور الأجهزة الرسمية في الإشراف المباشر وغير المباشر على أداء المؤسسات، وأهلها بالتالي لتكون جاذبة للاستثمارات الخارجية التي أسهمت في زيادة الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى نحو (900) مليار دولار مع نهاية عام 2009، بعد أن كان حوالي (180) مليار دولار عام 2001. وهذا بمجمله أدى إلى خفض نسبة التضخم لتصل إلى (8.2%)، والبطالة إلى (10.3%) بعد أن كانت النسبة (10.5%)، (12.8%) على التوالي عام 2001.

ثالثا: هناك العديد من القوى المؤثرة في الحياة السياسية التركية، وتبقى ذات تأثير ملموس عند اتخاذ القرار من قبل السلطة التنفيذية. حيث تعتبر المؤسسة العسكرية في مقدمة هذه القوى، فمنذ تأسيس الدولة التركية الحديثة عام 1923 يعتبر الجيش هو "الوصي الأكبر" على احترام قواعد علمانية الدولة، والتي أكدها دستور البلاد المعمول به حالياً والصادر عام 1982، إلى جانب أن الجيش يستمد قوته من رغبة خارجية دولية للإبقاء على هوية الدولة العلمانية، ومن دعم أصحاب رؤوس الأموال والإعلام الذين لهم ترابطات فكرية مع الأوروبيين والغربيين وإسرائيل. لذلك تسعى السلطة الحاكمة في تركيا نحو الحد من تدخل

المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، والعمل على تحديد دورها وإخضاعها كليا للسلطة التنفيذية في ظل رغبة مجتمعية وأخرى دولية كالاتحاد الاوروبي على سبيل المثال لا الحصر.

رابعا: تبقى مشكلة الأقليات والطوائف وفي مقدمتها الأكراد؛ من الأولويات التي يسعى حزب "العدالة والتنمية" المحافظة على اندماجها فعلياً ضمن مفهوم قومية تركيا الواحدة. لذا تسعى السلطة التنفيذية إلى توفير وسائل الاستقرار والاندماج الحقيقي عن طريق تشريع إصلاحات قانونية وحقوقية، وتوزيع الموارد بطريقة تكفل التطوير والتنمية وذلك عن طريق تكافؤ الفرص لكافة أفراد الدولة ومما يحقق مفهوم العدالة والمساواة للجميع بغض النظر عن الانتماء العرقي أو الطائفي. إلا أن سياسة الحزب الحاكم تجاه المسألة الكردية تستند على الأخذ بالعملية السلمية، والأخذ بممارسة تغليب منطق احترام الخصوصية الثقافية والتنمية الاقتصادية والخدماتية للمناطق التي يقطنها الأكراد، بالإضافة إلى اتباع نهج الإصلاح الديمقراطي في الحوار مع الأكراد، وذلك لضمان استمرارية تعزيز الموقف على الساحة السياسية الداخلية، بما يكفل إيجاد رؤية الحرص من قبل السلطة الحاكمة على رغبة التغيير في حدود تعددية عرقية تضمن الانخراط بالتالي بالوحدة القومية الواحدة، وإطار ممارسة سياسية وتثقيفية مفادها أن مستقبل كافة الأفراد والجماعات داخل تركيا يحكمه المصير الواحد، وأن التطلعات والأهداف تتحقق في دولة القانون والديمقراطية، وفي وحدة مفهوم المواطنة للوطن الواحد لكافة الأتراك.

لذلك خلصت الدراسة إلى أن مطالب الأكراد المتعلقة بالانفصال أو الحكم الذاتي، والعلاقة مع حزب (العمل الكردستاني) تبقى ضمن المحددات التي يؤمن حزب "العدالة والتنمية" في الحفاظ على تقليدية النهج، وذلك باحترام القواعد الدستورية وعدم تدخل المؤسسة العسكرية التي تحرص على قومية الدولة الواحدة وعدم انفصال الأقلية الكردية عن الدولة التركية.

Turkey's Domestic Policy in Light of the Ruling Party Justice and Development (2002-2009) Economic Development and the Kurdish Question: Cases of Study

Mohammad Mogdad, *Bayt Al-Hekmah (House of Wisdom), Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.*

Abstract

The study discusses Turkey's domestic policy under the regime of the ruling party "Justice and Development" since it took power in 2002 until the year 2009, in which the Turkish Republic witnessed internal changes directly related to the reform and modernization focused on aspects economic, social and political aspects and a thoughtful approach, possess therefore the support of community and a clear and strong interest by specialists and those interested in the study of political systems.

The study is based on a basic premise that "there is a correlation between the political approach of the Justice and Development party in Turkey and between the interests of the state especially with regard to issues of reform and modernization and societal stability. To illustrate this , the study discussed the role of the ruling party in the area of economic development and the Kurdish question (as a case study), as both are being considered the priorities of the discussion and research in Turkey's domestic issues and in identifying the methodology of the political system to deal with the requirements of each. The study used both the function-based approach, systems analysis and content analysis approaches in order to clarify the elements relevant to the study.

Finally, the study concluded several conclusions among the most important are that there are many major players in Turkish political life, which have an impact on decision maker in the Turkish government, such as the military and the respect for constitutional rules of a secular state, and the preservation of one nationalism in Turkey, though it made many of the Positive aspects related to economic development, and in some of the issues related to the Kurdish question since the ruling party Justice and Development took power in 2002.

Keywords: Justice and Development Party, Turkey's Domestic Policy, Reform and Modernization, Economic Development, The Kurds.

قدم البحث للنشر في 2010/7/26 وقبل في 2011/3/23

الهوامش:

1- إبراش، إبراهيم. "المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية". دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009. ص ص 93-94.

2- Holt, Robert. Richardson, John. The Methodology of Comparative Research. The Free Press. New York, 1970. pp 78-81.

3- سالم، ناديا. "إشكاليات أستخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية".مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت،1983،ص44.

4- أوزي، أحمد. "تحليل المضمون ومنهجية البحث". الشركة المغربية للطباعة، الرباط، 1993، ص13.

5- حسين، سمير. "تحليل المضمون".عالم الكتب،القاهرة،1983،ص21.

6- عبد المعطي، محمد (محرر). "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج". مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة بالتعاون مع الدارالعربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2009.

7- عبد المعطي، محمد (محرر). المرجع السابق، ص 137.

8- بوداتو، إدريس. "إسلاميو تركيا: العثمانيون الجدد". مؤسسة الرسالة، سوريا، 2005.

9- العلاف، إبراهيم. "نحن وتركيا: دراسات وبحوث". الحوار المتمدن، العدد (2683)، 2009.

10- Kramer, Heinz. 'A changing Turkey: The Challenge to Europe and the United State'. Brookings Institution Press. 2007. pp 265.

11- Findlay,Carter. 'The Turks in World History'. Oxford University Press, 2005. pp 300-301.

12- Ibid.p.301.

13- العلاف، إبراهيم. مرجع سابق، ص88.

14- عليق، بثينة. "حزب العدالة والتنمية: وخلطة النجاح التركية". مجلة الوحدة الإسلامية، العدد (97)، السنة التاسعة، كانون ثاني، 2010. ص51

15- نفس المرجع، ص53.

16- Esmer, Yilmaz. Sayuri, Sabri.'Politics, Parties, and Election, In Turkey'. Lynne Rienner Publ:Shers, 2002. pp 237-238.

17- Ibid. p.238.

18- Gulalp, H."Using Islam As Political Ideology: Turkey in Historical Perspective'. Cultural Dynamics, vol.14. No (12), 2002. pp 21-39.

19- Carkoglu. A. 'The Turkish Party System in Transition: Party Performance and Agenda Change'. Polotical Studies, Xlvi, 1998. pp 554- 571.

20- محفوظ، عقيل سعيد. "جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة". مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009. ص33.

21- نوفل، ميشال. "عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية". الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.ص43.

22- سليمان،محمد. "تجربة حزب العدالة والتنمية التركي".مجلة العصر،العدد(97)، 2004/6/18. ص23.

23- عودة، طه. "أسباب فوز حزب العدالة والتنمية في تركيا". المسلم نت، www. Almoslim.net.

24- نفس المرجع, 77.

25- محفوظ، عقيل سعيد. مرجع سابق، ص34.

26- عودة، طه. مرجع سابق. ص44.

27- سليمان، محمد. مرجع سابق، ص25.

28- النعيمي، لقمان. "تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام". مركز الامارات للدراسات والبحوث،2007. ص22.

29- نوفل,ميشال.مرجع سابق, ص73.

30- Fuller, Graham. 'The New Turkish Republic'. [VS]P Press Book, Washington D, 2007.pp 59- 67.

31- العبدلي، ساجد."نجاح حزب العدالة والتنمية: هل هو نجاح للإسلاميين" جريدة الجريدة، العدد (84)، 2007/9/6. ص13.

32- جابر، حبيب جابر. "تركيا: لماذا نجح حزب العدالة والتنمية؟". جريدة الشرق الاوسط، العدد (10470)،29/حزيران /2007. ص17.

33- أوزتورك، إبراهيم. "الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى". الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2009. ص 49.

34- عبد العاطي، محمد (محرر). مرجع سابق, ص ص 53-55.

35- جابر،حبيب جابر.مرجع سابق،ص33.

36- أوزتورك، إبراهيم. مرجع سابق، ص55.

37- النعيمي، إبراهيم. "العدالة والتنمية الاسلامي ينقذ الاقتصاد التركي العلماني". جريدة الحوار الالكترونية، 2009/10/28.

38- أوزتورك، إبراهيم. مرجع سابق ص50.

39- نفس المرجع، ص 51.

40- النعيمي، إبراهيم. "العدالة والتنمية الإسلامي ينقذ الاقتصاد الديني العلماني". جريدة الحوار الإلكترونية، 2009/10/28.

41- انظر: Report on the Transporency International, Berlin, Germaney, 2009

42- العبدلي، ساجد، مرجع سابق، ص15.

43- Pekin, Aliye. Naqvi, Leylac. "Turkey: Current and Future Political Economic, and Security Trends". Foreign Affairs Intitute, Canada, 2007.p38.

44- نور الدين، محمد. "الاتفاق التركي الأرمني: الدوافع والتوقعات". مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2009،ص3.

45- النعيمي، إبراهيم. مرجع سابق، ص4.

46- هاشمي، جمال الدين. "نهج العدالة والتنمية التركي إزاء القضية الكردية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر 2010، ص13.

47- جابر، حبيب جابر. مرجع سابق، ص17.

48- زكريا، أحمد. "أكراد تركيا بين الاستئصال والتهميش". مركز الدراسات الاستراتيجية، مصر، 2010، ص43.

49- عبد الجبار، فالح. داوود، هشام. (محرران). "الإثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا". دار الساقي، ميمون، لبنان، ص93.

50- عبد الجبار، فالح. مرجع سابق، ص112.

51- زكريا، أحمد. مرجع سابق، ص47.

52- Wigley, Arzu. "Basic Education and Capability Development in Turkey". Waxmann, New York, 2008.p51.

53- دلي، خورشيد، "المشكلة الكردية في تركيا: تجدد العنف ومخاطر التصعيد". مجلة الوحدة الإسلامية، السنة التاسعة، العدد (104)، 2010، ص7.

54- Bureau of Democracy. " Human Rights, and Labor: Turkey Country Reports on Human Rights Practices". U.S. Department of state, Washington Dc. 2009.

55- أوسلي، هوشنك. "حقوق الإنسان وتجربة حزب العدالة والتنمية". جامعة اسطنبول، تركيا، 2010، ص6. كذلك انظر الموقع الإلكتروني http://www.welateme.org.

56- الطائي، سناء عبد الله. "موقف حزب العدالة والتنمية في تركيا من المسألة الكردية". مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص ص117-123.

57- هاشمي، جمال الدين. "نهج العدالة والتنمية التركي إزاء القضية الكردية". مسارنيوز، مركز دراسات الجزيرة، قطر، 2010. كذلك انظر الموقع الإلكتروني: www.masarnews.com/masar.

58- كوروغلو، برهان. "قراءة في نتائج الانتخابات التركية 2007". مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2007.

ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ بين فلسفة اللّغة وحدود التّأويل

خالد بني دومي *

ملخّص

يقارب هذا البحث واحداً من الموضوعات الّتي تعكس سموّ الأسلوب القرآنيّ في أعظم صوره، وأرقى تجلّياته، ذلكم هو "ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ". وهو ضمير يقع في التّنزيل العزيز ضمن أبعاد ثلاثة: الأوّل تكون فيه مطابقة بين ضمير التّثنية وما يحيل إليه. أمّا الثّاني فيتجلّى فيه عدول، على مستوى الإفراد والتّثنية والجمع، في نسق العبارة الّتي تشتمل على ضمير التّثنية، لفظاً أو تأويلاً. وأمّا الثّالث فتبدو فيه إحالة ضمير التّثنية متعدّدةً ومختلفاً في تأويلها.

ويسعى البحث إلى دراسة هذه الأبعاد، في هدي عدد من الآيات القرآنيّة، التي اشتملت على ضمير التّثنية؛ وذلك للوقوف على حدود التّأويل في هذه الآيات، وفق ما تقتضيه فلسفة اللغة، وما تتيحه من طاقات تعبيريّة، وفضاءات دلاليّة، مع قدر من التّركيز على البعدين: الثّاني والثّالث. أمّا البعد الأوّل، فيجري عرضه على نحو موجز؛ ذلك أنّ إحالة ضمير التّثنية فيه مباشرة، ولا تقتضي التّأويل.

وسوف يتبيّن لنا عند الانتهاء من قراءة هذا البحث أنّ ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ يعدّ موردا غنيّاً من موارد الإعجاز اللغويّ في القرآن الكريم، وهو يعكس الفلسفة المتفرّدة للعربيّة؛ تلك الفلسفة الّتي تجيز التّعبير عن الواحد بلفظ الاثنين، وعن الاثنين بلفظ الواحد، كما تجيز التّعبير عن الجمع بلفظ الاثنين، وعن الاثنين بلفظ الجمع.

والبحث،في مردّه، كأنّه باب من فلسفة اللّغة، يحاول أن يبلغ القول في بعض محاسنها وجماليّاتها، وأن يستجلي بعض ما تشعّه في ذلك البيان الخالد – القرآن الكريم – من قيم وأسرار.

المقدّمة

الحمد للّه، والصّلاة والسّلام على رسول اللّه، وبعد؛ فقد كنت، طوال سنيّ حياتي الدّراسيّة، أعلم أنّ الخطاب بضمير التّثنية في قول اللّه عزّ وجلّ: "فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان"[(1)] خطاب للإنس والجنّ، إلى أن قيّض اللّه لي تدريس سورة الرّحمن في أحد المساقات، فاجتهدت، بما يمليه عليّ واجب العلم، في الاطّلاع على عدد غير قليل من كتب التّفسير، وكتب إعجاز القرآن؛ وذلك لغايات الإعداد والتّحضير. وكم كانت دهشتي كبيرة حين وجدت في بعض هذه الكتب من يقول إنّ

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الخطاب بضمير التّثنية في هذه الآية الكريمة، الّتي تكرّرت في السّورة إحدى وثلاثين مرّة، ليس خطاباً للإنس والجنّ!

واستوقفني هذا الرّأي، واستوقفتني تفاصيله طويلاً، وأزعم بأنّه كان العامل الحاسم في إعداد هذه الورقة البحثيّة. وعندما وقع اختياري على "ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ" ليكون عنواناً للبحث، وبدأت أقرأ حول هذا الموضوع، توصّلت إلى أنّ له أنماطاً متعدّدة في النّصّ القرآنيّ، وأنّ لهذه الأنماط حدوداً تأويليّة تعكس فلسفة لغتنا العربيّة ضمن طاقاتها التعبيريّة الواسعة، وآفاقها الدّلاليّة الرّحبة، فزاد تعلّقي بهذا الموضوع، فاجتهدت مرّة ثانية في جمع شوارده ودراستها، فكان هذا البحث.

والتثنية ظاهرة بارزة في اللغة العربية، وتعد من خصائصها وميزاتها، وقد احتلت مساحة رحبة في الدراسات اللغوية؛ حيث تناولها عدد من الباحثين قديمًا وحديثًا بالدرس والتحليل[2].

ويمكن القول إنّ ضمير التّثنية، بأبعاده المختلفة، يشكّل ظاهرة لافتة للنظر في التّعبير القرآنيّ، ذلك أنّ في القرآن الكريم تطبيقات ضافية على هذا الضّمير، وقد جاء كثير من الآيات على المطابقة بين ضمير التّثنية، وما يحيل إليه؛ كيف لا والمطابقة هي الأصل في باب العدد في لغتنا العربيّة. ومن الأمثلة على هذه المطابقة قول الله تعالى: "إذ همّت طائفتان منكم أن تفشلا واللّه وليّهما"[3]؛ فضمير التّثنية في "تفشلا"، "وليّهما" جاء مطابقاً، من حيث العدد، لما يحيل إليه، وهو لفظ "طائفتان". وقد جاء في كتب التّفسير أنّ ضمير التّثنية يشير إلى حيّين من الأنصار[4] كانا فكّرا في الرّجوع مع من رجع من المنافقين، لكنّ اللّه ثبّتهما فلم يرجعا[5].

ومن ذلك قوله تعالى: "يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للنّاس وإثمهما أكبر من نفعهما"[6]؛ فمدار الحديث في الآية عن صنفين من المحرّمات: الخمر والميسر، وقد جاء ضمير التّثنية في قوله " فيهما"، "إثمهما"، "نفعهما" مطابقاً لما يحيل إليه، من حيث العدد.

ومنه أيضاً قوله تعالى:"إنّ الصّفا والمروة من شعائر اللّه فمن حجّ البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطّوّف بهما"[7]؛ فضمير التّثنية في قوله: "بهما" يحيل إلى اثنين، هما: الصّفا، والمروة؛ وهما جبلان صغيران بمكّة قرب الكعبة.

وهذه الأمثلة ونظائرها في التّنزيل العزيز تمثّل البعد الأوّل من أبعاد هذه الدّراسة.

على أنّ ثمّ آيات أخرى كثيرة قد جرى فيها خروج على مقتضى الظّاهر، فلم تراعَ فيها المطابقة بين ضمير التّثنية وما يحيل إليه، لفظاً أو تقديراً[8]؛ ومن ذلك قوله تعالى: "ثمّ استوى

إلى السّماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعِين"[9]؛ فقد عُدِلَ في الآية من ضمير التّثنية في "قالتا" العائد إلى السماء والأرض، إلى صيغة الجمع في "طائعِين"، ولم يقل (طائعتين)، ولا (طائعات).

ومنه قوله تعالى: "فقولا إنّا رسول ربّ العالمين"[10]؛ فقد جرى العدول عن التّثنية التي يبرزها ضمير التّثنية في لفظي "فقولا"، "إنّا"، إلى صيغة الإفراد المتمثّلة في لفظ " رسول"؛ فلم يأتِ التّعبير بالمطابقة بين ضمير التّثنية المشار به إلى موسى وهارون، عليهما السّلام، وما يحيل إليه، وهو أمر روعي في موطن آخر في القرآن، وفي سياق القصّة نفسها، وهو قوله تعالى: "فأتياه فقولا إنّا رسولا ربّك"[11].

ومنه أيضاً قوله تعالى: "وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنّا لحكمهم شاهدين"[12]؛ فالحديث عن داود وسليمان، عليهما السّلام، جاء في أوّل الآية بضمير التّثنية في لفظ "يحكمان"، ثمّ جرى التّحوّل في آخر الآية إلى ضمير الجمع؛ فقال: "وكنّا لحكمهم"، ولم يقل: وكنّا لحكمهما، رغم أنّهما اثنان.

وهذه الأمثلة ونظائرها في القرآن الكريم تمثّل البعد الثّاني من أبعاد الدّراسة.

ولضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ بعد ثالث، تكون فيه إحالة الضّمير متعدّدةً ومختلفاً في تأويلها، وشواهده في القرآن قليلة؛ وربّما يمثّلها ثلاثة شواهد: الأوّل ضمير التّثنية في قوله تعالى: "فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان"[13]؛ ففي إحالة هذا الضّمير تأويلات عدّة، سأعرضها بشيء من التّفصيل في ثنايا البحث، والثّاني ضمير التّثنية في قوله: "ألقيا في جهنّم كلّ كفار عنيد"[14] وذلك من زاوية معيّنة من زوايا النّظرة التّأويليّة، والثّالث ضمير التّثنية في قوله: "فإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفّق الله بينهما" إذ يؤدّي التّعدّد في احتمال عَوْد الضّمير إلى تعدّد في معنى الآية، كما سيتّضح.

وفي الصّفحات القادمة دراسة لهذه الأبعاد الثّلاثة، مع قدر من التّركيز على البعدين: الثّاني والثّالث؛ والهدف من الدّراسة محاولة استجلاء بعض أسرار صيغة التّثنية في التّعبير القرآنيّ، في عدد من الآيات الكريمة، على هدي من فلسفة لغتنا العربيّة، وما تتيحه من آفاق تأويليّة. أمّا البعد الأوّل فسأعرضه بإيجاز؛ للاعتبار الذي ذكرته آنفاً؛ وبالله أستعين.

ويمكن القول إنّ موضوع هذا البحث له أهمّيّة بالغة في الدّرس اللغويّ والنّحويّ، في لغتنا العربيّة بعامّة، وفي لغة التّنزيل العزيز بخاصّة، وتأتي أهمّيّته من كونه يتناول مبحثاً يجري استعماله في القرآن الكريم بأساليب متنوّعة، معظمها ورد بالمطابقة بين ضمير التّثنية وما يحيل إليه، لفظاً أو تقديراً، وورد بعضها بأسلوب العدول من التّثنية إلى الإفراد أو الجمع، ومن الجمع

أو الإفراد إلى التّثنية، وبعضها الآخر تعدّدت مرجعيّة ضّمير التّثنية فيه، في ظلّ وجود قرينة ترجّح أحد الوجوه حيناً، وغياب القرينة حيناً آخر.

وليس يخفى على ذي لبّ ما تحقّقه هذه الأساليب المتنوّعة في استعمال ضمير التّثنية من غنى وجدّة وطرافة لنحونا وصرفنا العربيّين. ومن البدهيّ، والحالة هذه، أن يكون مبحث التّثنية محطّ عناية اللغويّين والمفسّرين وأصحاب البلاغة، قديماً وحديثاً، وأن يكون لهم فيه نظرات مختلفة، بل متباينة، في بعض الأحيان.

ومن ثمّ، يأتي هذا البحث لينضاف إلى الدّراسات اللغويّة والأسلوبيّة ذات العلاقة، بما يعزّز مكتبتنا العربيّة ببحوث ودراسات تقفنا على جماليّات التّعبير القرآنيّ، في واحد من الأنماط الأسلوبيّة المتفرّدة، الّتي يجري فيها الخروج على ما ألفناه من تقنيات التّعبير وأساليبه.

ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ

إنّ المتتبّع لضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ يجد أنّ لهذا الضّمير أبعاداً ثلاثةً، هي على النّحو الآتي:

البعد الأوّل: ويكون فيه ضمير التّثنية مطابقاً لمقتضى الكلام، وشواهده في القرآن كثيرة، ويضيق عنها الحصر؛ لأنّه أصل في بابه، وقد مثّلت له ببعض الشّواهد فيما سبق، وأشير ها هنا إلى ثلاثة شواهد أخرى؛ تعميقاً للفكرة: أوّلها قوله تعالى: "قالتا لا نسقي حتّى يصدر الرّعاء"[15]؛ فضمير التّثنية يشير إلى اثنتين، وهما ابنتا شعيب، عليه السّلام، الوارد ذكرهما قبلاً في قوله: "ولمّا ورد ماء مدين وجد عليه أمّة من النّاس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما"[16].

والثّاني قوله تعالى: "فأتياه فقولا إنّا رسولا ربّك فأرسل معنا بني إسرائيل ولا تعذّبهم"[17]؛ إذ يحيل ضمير التّثنية في "فأتياه"، "فقولا" إلى اثنين من الأنبياء، وهما: موسى، وهارون، عليهما السّلام، اللّذان ورد ذكرهما في موضع سابق من السّورة نفسها، في قوله تعالى: "اذهب أنت وأخوك بآياتي ولا تنيا في ذكري. اذهبا إلى فرعون إنّه طغى. فقولا له قولاً ليّناً لعلّه يتذكّر أو يخشى"[18].

ويصدق هذا التّوجيه على الشّاهد الثّالث الّذي تمثّله الآية الكريمة: "ولقد آتينا داود وسليمان علماً وقالا الحمد للّه الّذي فضّلنا على كثير من عباده المؤمنين"[19]؛ فضمير التّثنية في " قالا" يعود إلى اثنين من الأنبياء، ورد ذكرهما قبل ورود الضّمير العائد إليهما على وجه التّصريح.

البعد الثّاني: ويتجلّى فيه عدول، على مستوى الإفراد والتّثنية والجمع، في نسق العبارة الّتي تشتمل على ضمير التّثنية، لفظاً أو تأويلاً، وفيه يجري الخروج على مقتضى الظّاهر، في سياق الضّمائر، إفراداً وتثنيةً وجمعاً[20].

ويمثّل هذا البعد في مجمله مظهراً من مظاهر الالتفات في التّعبير القرآنيّ على مستوى الضّمائر، يجري فيه التّحوّل من التّثنية إلى الإفراد أو الجمع، ومن الإفراد أوالجمع إلى التّثنية.

ومغزى الالتفات من وجهة نظر أسلوبيّة، هو أنّه يأتي بغير المتوقّع لدى القارئ، فيؤدّي إلى حالة من التّيقّظ الذّهنيّ والنّشاط العقليّ[21].

ويأتي هذا البعد في التّعبير القرآنيّ ضمن أساليب أربعة:

- الأوّل أن يُستخدم ضمير التّثنية، مع كون الحديث عن المفرد، نحو قوله تعالى: "وقالت اليهود يد الله مغلولة غُلّت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان"[22]، وقوله: "وقال موسى ربّنا إنّك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدّنيا ربّنا ليضلّوا عن سبيلك ربّنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم. قال قد أجيبت دعوتكما فاستقيما ولا تتّبعانّ سبيل الذين لا يعلمون"[23].
- والثّاني أن يُستخدم ضمير المفرد، مع كون الحديث عن اثنين، نحو قوله تعالى: "فأتيا فرعون فقولا إنّا رسول ربّ العالمين"[24]، وقوله: "فلا يخرجنّكما من الجنّة فتشقى"[25].
- والثّالث أن يُستخدم ضمير التّثنية، مع كون الحديث عن الجمع، نحو قول الله عزّ وجلّ: "إذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض"[26]، وقوله "يا معشر الجنّ والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان. فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان"[27].
- والرّابع أن يُستخدم ضمير الجمع، مع كون الحديث عن اثنين، نحو قوله عزّ وجلّ: "ثمّ استوى إلى السّماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين"[28]، وقوله: "إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما"[29].

وفيما يأتي تفصيل وبيان لهذه الأربعة الأساليب، وسوف أكتفي بإيراد شاهد واحد لكلّ أسلوب منها، لا من باب الاكتفاء، وإنّما لضيق هذا المقام عن الاستقصاء:

* **الأسلوب الأوّل**: ما استخدم فيه ضمير التّثنية، مع كون الحديث عن مفرد؛ ومنه قول الله تعالى: "قال قد أجيبت دعوتكما"[30]، فإنه يلاحظ أنّ الدّعوة قد أضيفت إلى ضمير التّثنية

المخاطب به موسى وهارون، عليهما السّلام، وإن كانت الدّعوة إنّما حُكيت عن موسى، عليه السّلام، وحده؛ وذلك في الآية التي سبقت، والمتمثّلة في قوله تعالى: "وقال موسى ربّنا إنّك آتيت فرعون وملأه زينةً وأموالاً...." [31] وذُكر في ذلك رأيان:

أمّا الأوّل فللإعلام بأنّ هارون، عليه السّلام، مَعَ موسى، عليه السّلام، في هذا الدّعاء؛ لأنّه معه كالشّيء الواحد، وإن كان غائباً؛ وذلك كما بايع النّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم، عن عثمان، رضي الله عنه، في بيعة الرّضوان، وكان عليه الصّلاة والسّلام قد بعثه في أمر إلى مكّة، فقال رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، بيده اليمنى: هذه يد عثمان[32].

وأمّا الثّاني فلأنّ موسى، عليه السّلام، دعا، وهارون، عليه السّلام، أمّن على دعاء أخيه. قال أبو السّعود إنّ ضمير التّثنية مقصود به موسى وهارون، عليهما السّلام، "لأنّه كان يؤمّن، كما يُشعر به إضافة الرّبّ إلى ضمير المتكلّم مَعَ الغير في المواقع الثّلاثة"[33].

وقد قيل إنّه يَحتجّ بهذه الآية من يقول إنّ تأمين المأموم على قراءة الفاتحة ينزل منزلة قراءتها؛ لأنّ موسى دعا وهارون أمّن[34].

ولعلّ ثمّة تقارباً بين هذا الموقف وموقف آخر في القرآن الكريم، يتمثّل في قول أحد المتخاصِمَين لداود النبيّ، عليه السّلام، الّذي حكاه عنه القرآن: "إنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجةً وليَ نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزّني في الخطاب"[35]، فجاءت الفتوى من داود، عليه السّلام: "قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه"[36]. فالذي يبدو من قول داود، الذي نقله القرآن عنه، أنّ الفتوى صدرت منه قبل أن يسمع من المدّعَى عليه بظاهر القول، وذلك، كما يقول ابن العربي: "ممّا لا يجوز عند أحد، ولا في ملّة من الملل، ولا يمكن ذلك للبشر؛ وإنّما تقدير الكلام أنّ إحد الخصمين ادّعى، والآخر سلّم في الدّعوى، فوقعت بعد ذلك الفتوى"[37].

وقد قال النّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم، لعليّ، رضي الله عنه: "إذا جلس إليك الخصمان فلا تقضِ لأحدهما حتّى تسمع من الآخر"[38].

وليس يخفى أنّ أمر هذين الخصمين جاء مناظراً لما في قصّة موسى وهارون، عليهما السّلام، في أنّ موسى دعا، وهارون أمّن، على اختلاف الحالين في القصّتين.

فقد اكتفت الآية بذكر رواية أحد الخصمين؛ لأنّ فيها تلخيصاً للقضيّة. وإنّ خلوّ السّياق من قرينة لفظية تشير إلى استماع داود، عليه السّلام، للخصم الثّاني ليس دليلاً على أنّ داود لم يستمع إليه؛ وقد حضر موقف الفصل بينه وبين خصمه؛ فقد يكون داود اعتمد في إطلاق فتواه على إقرار الخصم، بالإشارة، أو بالعبارة، ولكن القرآن الكريم لم يذكر ذلك.

ومثل هذا يمكن أن يقال في قصّة موسى وهارون؛ فقد كان هارون يؤمّن على دعاء أخيه، وفي هذا دليل على أنّه مشارك له وقائل بمثل قوله؛ لأنّ المؤمِّن أحد الدّاعيين[39]. قال النّحاس: سمعت عليّ بن سليمان بقول: الدّليل على أنّ الدّعاء لهما، قول موسى: "ربّنا"، ولم يقل: (ربِّ)[40]. وهذه لعمري إشارة ذكيّة، تعزّز رأي علماء التّفسير، لا سيّما أنّ الصّيغة الدّالّة على النّداء تكرّرت في الآية ثلاث مرّات، هي على النحو الآتي:

"ربّنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدّنيا"،

"ربّنا ليضلّوا عن سبيلك"،

"ربّنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتّى يروا العذاب الأليم". فانظر إلى هذه القرينة اللغويّة، وقيمتها الباهرة، وإسهامها القيّم في توجيه الدّلالة.

ويمكن أن يكون في قوله تعالى: "قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه"[41] جواز حذف؛ فيكون التّقدير: لقد ظلمك إن كان كذلك، فحذف الشّرط وجوابه وأداته[42].

* **الأسلوب الثّاني**: ما استخدم فيه ضميرالمفرد، مع كون الحديث عن اثنين؛ وسأذكر مثالاً عليه قول الله عزّ وجل مخاطباً موسى وهارون، عليهما السّلام: "فأتيا فرعون فقولا إنّا رسول ربّ العالمين"[43]، إذ جاء التّعبير بصيغة الإفراد في قوله "رسول" بعد أن تقدّم الحديث بضمير التّثنية في قوله: "فأتيا"، "فقولا"، "إنّا"؛ فيسأل عن الحكمة في هذا العدول، مع الأخذ في الاعتبار أنّ هذا المشهد تكرّر في موطن آخر في القرآن، ولكن على نحو تحقّقت فيه المطابقة بين ضمير التّثنية، وما يحيل إليه، وذلك في قوله تعالى في سورة طه: "فأتياه فقولا إنّا رسولا ربّك"[44].

ولقد ذهب المفسّرون وعلماء اللغة في إفراد لفظ "رسول" وعدم مطابقته ضمائر التّثنية في آية (طه)، وفي تثنية لفظ "رسولا" ومطابقته ضمائر التّثنية في آية (الشّعراء) مذاهب شتّى؛ فالكرمانيّ يعلّل ذلك بقوله: "لأنّ الرّسول مصدر يسمّى به، فحيث وحّده حمل على المصدر، وحيث ثنّى حمل على الاسم"[45].

أمّا الغرناطيّ فيرى أنّها وردت في سورة طه على اللغة الشّهيرة، أمّا في الشّعراء فعلى لغة من يقول: رسول للواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث؛ أي: على اللغة الأخرى[46].

وذهب الزّمخشريّ أيضاً إلى أنّ الرّسول يكون بمعنى المرسَل، وبمعنى الرّسالة، ولكنّه توسّع في تأويل هذا العدول فقال: "ويجوز أن يوحّد لأنّ حكمهما؛ لتساندهما واتّفاقهما على شريعة

واحدة واتّحادهما لذلك وللأخوّة كان حكماً واحداً، فكأنّهما رسول واحد"[47]. وتابعه أبو حيّان في ذلك[48].

وذكر ابن الأنباريّ في تأويل لفظ المفرد في قوله تعالى: "إنّا رسول ربّ العالمين" وجهين؛ يقول: "إنّما قال: "رسول" بالإفراد لوجهين: أحدهما أنّ الرّسول أراد به الجنس، فلمّا أراد به الجنس وحّد، ولو أراد به العدد لثنّى. والثّاني أن يكون "رسول" بمعنى رسالة، كقول الشّاعر:

وما أرسلتهم برسول

أي برسالة، والتّقدير: إنّا ذوا رسالة ربّ العالمين، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه"[49].

وإذا أنعمنا النّظر في سياق كلّ من الآيتين، فإنّه يتبيّن لنا ما يأتي:

أوّلاً: أنّ لفظة "رسول" في كلّ من الآيتين تعني الشّخص المرسَل، وذلك بقرينة لفظيّة، هي "إنّا". على أنّها قد تعني أيضاً الرّسالة، وذلك بقرينة معنويّة أو عقليّة تفهم من السّياق.

ثانياً: أنّ قوله: "إنّا رسولا ربّك" بإضافة اسمه تعالى إلى اسم ضمير الخطاب، يناسب ما بُنيت عليه سورة طه من التّلطّف والرّفق والتّأنيس، فناسب ذلك ما أُمر به موسى من دعاء فرعون آنسه وألطفه، وأُمر موسى وأخوه هارون بذلك فقيل لهما: "فقولا له قولاً ليّناً"[50]، فأشعرت هذه الإضافة بالتّلطّف الرّبّانيّ. ولمّا تضمّنت سورة الشّعراء تعنيف فرعون وملئه، وإغراقهم وأخذ المكذّبين للرّسل بتكذيبهم، ورد فيها: فقولا إنّا رسول ربّ العالمين" بإضافة اسمه سبحانه إلى "العالمين". وهذه لطيفة ذكرها الغرناطي[51]. وقال ابن عاشور: "ومبادأة خطابهما فرعون بأن وصفا الله بصفة ربّ العالمين، مجابهة لفرعون بأنّه مربوب وليس بربّ، وإثبات ربوبيّة الله تعالى للعالمين"[52].

ثالثًا: أنّ التّعبير بضمير الإفراد مع كون الحديث عن اثنين، يقصد إلى غرض بلاغيّ هو استدرار نشاط السّامع. وهذا ملحظ أسلوبيّ دقيق ذكره الزّركشيّ في البرهان[53].

وبناء على ما سبق، أراني أميل إلى الرّأي الذي يذهب إلى أنّ لفظ "رسول" يعني المرسَل، ويعني الرّسالة، في آن معاً، وفي كتاب الله دليل على صحّة ما أذهب إليه، هو قوله تعالى: "ولقد آتينا موسى الكتاب فلا تكن في مرية من لقائه وجعلناه هدى لبني إسرائيل"[54] فالهاء في قوله: " وجعلناه" تعود إلى موسى، عليه السّلام، ويجوز أن تعود إلى الكتاب؛ فكلاهما سبب هدى[55]، والله تعالى أعلم.

* **الأسلوب الثّالث:** ما استخدم فيه ضمير الجمع، مع كون الحديث عن اثنين[56]؛ ومنه قول الله تعالى: "إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما"[57]. والكلام في الآية عن حادثة في بيوت النّبيّ، عليه الصّلاة والسّلام، بينه وبين بعض أزواجه، والخطاب فيها لعائشة وحفصة، رضي الله عنهما.

ولعلّ ممّا يجدر ذكره قبلاً، أنّ قوله: " إن تتوبا إلى الله" جملة شرطيّة شرطها محذوف، دلّ السّياق عليه، وتقديره: (إن تتوبا إلى الله فقد وجب عليكما ذلك) ويفهم من هذا أنّ جملة "فقد صغت قلوبكما" ليست جواباً للشّرط، بل هي جملة استئنافيّة تعليليّة، لبيان سبب مطالبتهما بالتّوبة؛ أي: وجبت التّوبة لأنّه صغت قلوبكما، ومعناها: مالت قلوبكما قليلاً إلى جانب المعصية[58].

يبدو جمال التّعبير هنا في التّحوّل من صيغة التّثنية في قوله: "تتوبا" إلى صيغة الجمع في قوله: "قلوبكما". وقد كان يجوز التّعبير بالمثنّى، فيقال: قلباكما؛ وفي هذا يقول ابن الأنباريّ: " ولو قال: قلباكما (بالتّثنية) أو قلبكما (بالإفراد) لكان جائزاً"[59]..

وقد قيل في تأويل صيغة الجمع في هذه الآية إنّها مستعملة في الاثنين طلباً لخفّة اللفظ عند إضافته إلى ضمير المثنّى؛ كراهية اجتماع مثنّيين، فإنّ صيغة التّثنية ثقيلة لقلّة دورانها في الكلام. فلمّا أُمن اللبس ساغ التّعبير بصيغة الجمع عن التّثنية.ذكر ذلك ابن عاشور[60].

وهذا استعمال للعرب غير جارٍ على القياس، وذلك في كلّ اسم مثنّى أضيف إلى اسم مثنّى، فإنّ المضاف يصير جمعاً، كما في هذه الآية، وكما في قول خِطام المجاشعيّ[61]:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْراهُما مثلُ ظُهُورِ التّرْسَيْنْ

ويمكن التّعبير عن المضاف، والحالة هذه:

- إمّا بالجمع، وهو الأفصح والأكثر استعمالاً؛ لأنّ صيغة الجمع قد تطلق على الاثنين في الكلام[62]. فالتّثنية جمع في المعنى؛ لأنّ معنى الجمع ضمّ شيء إلى شيء، فهو يقع على القليل والكثير.

وقيّد الزّمخشريّ في (المفصّل) هذا التّعبير بأن لا يكون اللفظان متّصلين، فقال: "ويجعل الاثنان على لفظ جمع إذا كانا متّصلين، كقوله: " فقد صغت قلوبكما" ولم يقولوا في المنفصلين: أفراسهما ولا غلمانهما، وقد جاء: وضعا رحالهما"[63].

وأشار ابن يعيش إلى أنّ كلّ ما في الجسد، منه شيء واحد لا ينفصل، كالرّأس والأنف واللسان والظّهر والبطن، تكون تثنيته على ثلاثة أوجه، أحدها الجمع وهو الأكثر[64]. يقول ابن الأنباريّ: "إنّما قال "قلوبكما" بالجمع، ولم يقل: (قلباكما) بالتّثنية؛ لأنّ كلّ عضو ليس في البدن منه إلا عضو واحد فإنّ تثنيته بلفظ جمعه، والقلب ليس في البدن منه إلا عضو واحد، ولو قال: قلباكما، أو قلبكما، لكان جائزاً"[65].

وذكر أبو حيّان كلاماً شبيهاً بكلام ابن يعيش، وذلك في قوله: " وأتى بالجمع في قوله: "قلوبكما"، وحسّن ذلك إضافته إلى مثنّى وهو ضميراهما، والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنّى، والتّثنية دون الجمع، كما قال الشّاعر[66]:

فتخالسا نفسيهما بنوافذٍ كنوافذ العُبُطِ الّتي لا تُرفعُ

وهذا كان القياس، وذلك أن يعبّر بالمثنّى عن المثنّى، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين فعدلوا إلى الجمع؛ لأنّ التّثنية جمع في المعنى"[67].

وذهب سيبويه إلى أنّ هذه المسألة جيء بها لرفع اللبس بين الشّيئين، فإذا كان هذا الشيء جزءاً من صاحبه صحّ وضع الجمع في مكان التثنية، وإن كان الشّيء قائماً برأسه، وليس جزءاً من صاحبه، بقي على التثنية.

يقول في باب عنوانه: (ما لُفظ به ممّا هو مثنّى كما لُفظ بالجمع): " وهو أن يكون الشّيئان كلّ واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسن رؤوسهما، وأحسن عواليهما، وقال عزّ وجلّ: "إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما"[68]، "والسّارق والسّارقة فاقطعوا أيديهما"[69]، فرّقوا بين المثنّى الّذي هو شيء على حدة، وبين ذا"[70].

- وإمّا بالتّثنية، وقد أشرتُ في ما سبق إلى أنّ إضافة المثنّى للمثنّى فيها ثقل.
- وإمّا بالمفرد، أي: أن يؤتى بلفظ المفرد مضافاً إلى الاسم المثنّى، وذكر له أبو حيّان شاهداً واحداً قول الشّاعر[71]:

حمامةَ بطنِ الواديينِ ترنّمي سقاكِ من الغرّ الغوادي مطيرُها

قال أبو حيّان: "وغلط ابن مالك فقال في كتاب التّسهيل: ونختار لفظ الإفراد على لفظ التّثنية"[72]، وهو ينطلق في ذلك من أنّ الإفراد لا يجوز إلاّ في ضرورة الشّعر[73].

وفي بيان النّكتة البلاغيّة الّتي حقّقها التّعبير بصيغة الجمع في الآية مدار الحديث، يقول صلاح الخالدي إنّ كلّ إنسان له قلب واحد؛ قال تعالى: "ما جعل الله لرجل من قلبين في

جوفه"[74]، وسياق الآية هو الّذي يشير إلى الحكمة من العدول عن تثنية القلب إلى جمعه، ومعنى (الصّغو) يشير إلى الحكمة كذلك؛ فالآية في سياق تأنيب الزّوجتين لوقوعهما في خطأ ومؤاخذة، وإنّ المسلم عندما يرتكب الذّنب أو الخطأ أو المعصية، يتأثّر قلبه بذلك، فيميل عن وضعه الإيمانيّ، وينزل عن درجته الإيمانيّة، وهذا هو المراد بالصّغو، وكلّما زاد ميلان القلب وانحداره تغيّر مستواه، وزاد تأثير الميل والصّغو فيه، وكأنّ القلب في عمليّة صغوه وانحداره ليس قلباً واحداً، بل عدّة قلوب[75].

ولو لاحظ أحد الفروق بين القلب في مراحل صغوه وانحداره لوقف على ذلك، ولو التقطت للقلب عدّة صور، تمثّل كلّ صورة درجةً من درجات انحداره، لوُجدت فروق. لهذا المعنى وردت في الآية مجموعة، وكأنّ كلّ واحدة منهما ملكت أكثر من قلب[76].

وأرى أنّ هذا الرّأي يكشف عن نظر دقيق، وفهم عميق لدى الخالدي، الّذي ركّز على المعنى، في حين ركّز المفسّرون والنّحاة، في هذه المسألة وفي مسائل أخرى كثيرة، على المبنى فقط، دون أن يشيروا إلى ما يترتّب على التّعبير بصيغة الجمع من معانٍ ودلالات.

على أنّ من المفسّرين من حمل مسألة عَوْد الضّمير على مدار المعنى؛ فإذا تعاطف الاسمان، فإنّ رَجْعَ الضّمير يكون على أوّلهما بالمعنى[77]، يقول الزّمخشريّ في معرض تفسيره قول الله تعالى: "والّذين يكنزون الذّهب والفضّة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشّرهم بعذاب أليم"[78]: "فإن قلتَ: لِمَ قيل: ولا ينفقونهما، وقد ذكر شيئان؟ قلتُ: ذهاباً بالضّمير إلى المعنى دون اللفظ؛ لأنّ كلّ واحد منهما جملة وافية وعدّة كثيرة ودنانير ودراهم"[79].

على حين يرى الفرّاء أنّها مسألة يراوح فيها المتكلّم بين اللفظ والمعنى، فلو حمل على اللفظ لجاز، ولو أخذ بناصية المعنى لأصاب[80]؛ يقول عن قول الله عزّ وجلّ: "هذان خصمان اختصموا في ربّهم"[81]: "وقوله: اختصموا، ولم يقل: اختصما؛ لأنّهما جمعان ليسا برجلين، ولو قيل: اختصما كان صواباً"[82].

وتحسن الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ المثنّى في لغتنا العربيّة نوعان[83]: أوّلهما المثنّى الحقيقيّ، ويسمّى مثنّى لفظاً ومعنى، وفي وصفه أو استئناف الحديث عنه يجب تثنية الضّمير العائد عليه، ومثاله من القرآن قوله تعالى: "قال رجلان من الّذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب فإذا دخلتموه فإنّكم غالبون"؛ فلفظة "رجلان" مثنّى حقيقيّ؛ لأنّ واحده فرد في الوجود، أو ذات واحدة.

وثانيهما المثنّى غير الحقيقيّ، ويسمّى مثنّى في اللفظ وجمعاً في المعنى، وضابطه أنّ واحده جمع فرد من عدّة أفراد، وليس فرداً واحداً، وفي وصفه أو استئناف الحديث عنه يجوز أن يراعى فيه جانب اللفظ، أو جانب المعنى. ومثاله من القرآن: "هذان خصمان اختصموا في ربّهم"؛ لمّا كان معناه جمعاً روعي فيه جانب المعنى، فقال عزّ وجلّ: "اختصموا في ربّهم" ومعروف أنّ مفرد الخصمين خصم، وهو اسم جنس يندرج تحته - هنا – أفراد كثيرة. وبهذا نزل القرآن في هذه الآية، فتحدّث عن الخصمين بضمير الجمع، الّذي هو " واو الجماعة في "اختصموا"، ثمّ بضمير الجماعة "هم" في قوله: "في ربّهم".

والخلاصة أنّ "اختصموا" أبلغ في هذا السّياق من (اختصما)، و"في ربّهم" أبلغ من (في ربّهما)؛ لأنّ "اختصموا" يفيد تبادل الخصومة بين جميع أفراد ال "خصمان" من أوّل وهلة، وكذلك "ربّهم"؛ فإنّ ضمير الجمع فيه يفيد من أوّل وهلة ربوبيّة الله لكلّ فرد منهم[84]. والله تعالى أعلم.

* **الأسلوب الرّابع:** ما استخدم فيه ضمير التثنية، مع كون الحديث عن جمع؛ ومنه قوله تعالى: "وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوّروا المحراب. إذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحقّ ولا تشطط واهدنا إلى سواء الصّراط"[85]. فقد جاء التّعبير في لفظة "خصمان" بالتّثنية، وفيه تحوّل عن مقتضى السّياق، الّذي يشتمل على أربعة ضمائر للجمع، هي: واو الجماعة في ألفاظ: "تسوّروا"، "دخلوا، "قالوا"، وميم الجمع في لفظة "منهم"؛ فيسأل عن وجه ذلك التّحوّل.

وتبدو حدود التّأويل لضمير التّثنية في قوله: "خصمان" في الآية محدودة ومحصورة؛ وقد نقل سيبويه عن الخليل، الّذي ذهب إلى أنّ الاثنين جمع، قوله: "وقد جعلوا المفردين أيضاً جميعاً"[86] واستشهد بهذه الآية.

وذهب الزّمخشريّ إلى أنّ معنى قوله "خصمان": فريقان خصمان، واستدلّ على ذلك بقراءة من قرأ: خصمان بغى بعضهم على بعض، وبيّن أنّ تفسير الخصمين بمعنى الفريقين لا يتنافى مع سياق تلك القصّة؛ من أنّ الخصومة كانت بين شخصين اثنين، بنصّ قوله تعالى بعد ذلك على لسان أحدهما: "إنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزّني في الخطاب"[87]؛ ذلك لأنّه قد كان مع كلّ منهما صحب وأعوان يساندونه في خصومته ضدّ الآخر، فهما – إذن– فريقان.

وذكر ابن الأنباريّ أنّه قال: "تسوّروا" بلفظ الجمع؛ لأنّ الخصم مصدر يصلح للواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث، فجمع حملاً على المعنى[88].

وربّما دلّ إفراد "الخصم"، وإن كان المراد الجمع، على أنّهم على كلمة واحدة في إظهار الخصومة.

ولعلّ من المناسب القول هنا إنّ هذين الخصمين قد خالفا عادة النّاس في الدّخول على داود، عليه السّلام، وذلك من وجهين: الأوّل من دخولهم عليه في اليوم الّذي كان يخلو فيه للعبادة؛ وهذه مخالفة زمانيّة. وقد ورد في الأثر أنّ داود جزّأ زمانه أربعة أجزاء: يوماً يخلو فيه للعبادة، ويوماً للقضاء، ويوماً للاشتغال بخواصّ أموره، ويوماً للوعظ والتّذكير[89]. والوجه الثّاني من دخولهم عليه من غير الباب؛ وهذه مخالفة مكانيّة. وجاء في بعض الآثار أنّ بيت عبادته، عليه السّلام، كان محوطاً بسور لئلا يدخله أحد إلا بإذن من حارس السّور[90].

وإنّ ما تضمّنته الآيات الكريمة، التي تحكي قصّة الخصمين مع داود، عليه السّلام، من تقنيات لغويّة وأساليب تعبيريّة، لَتدلُّ بمجموعها على أنّ هؤلاء قد أدركوا حجم المخالفات التي ارتكبوها بحق داود منذ التقائهم به، فحاولوا تسكين روعه، وتبديد مخاوفه، وذلك بأمور:

أوّلها: اختيارهم صيغة التّثنية للتّعبير عن خصومتهم، فقالوا: "خصمان"، وفي هذه الصّيغة طمأنة له من حيث إنّ هذه الجموع الّتي قصدته ليس بينها سوى خصومة واحدة: " قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض"[91].

وثانيها: إيجازهم في عرض قضيّتهم عليه، حتّى إذا هدأت نفسه،عليه السّلام، جاء التّفصيل في قول أحد الخصمين: "إنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزّني في الخطاب"[92].

وثالثها: مبادرتهم داودَ بالحديث؛ فلم ينتظروا أن يتساءل عن الأمر، أو أن يقول شيئاً، بل بادروه بالكلام قائلين: "لا تخف"، وهذا يعكس حرصهم الأكيد على طمأنته.

ورابعها: تركهم له تعيين الطرف الباغي من الخصمين؛ فإنّ القولة الّتي صدرت عنهم، ونقلها القرآن الكريم، ليس فيها ما يبيّن الطّرف الباغي: " خصمان بغى بعضنا على بعض"[93].

وليس يخفى ما حقّقته صيغة التّثنية من قيم دلاليّة، وما حملته من إيحاءات نفسيّة، أسهمت بمجموعها في تهدئة روع داود، عليه السّلام، وفي بثّ الطمأنينة في قلبه، والله تعالى أعلم.

هذا، وإنّ من يتتبّع ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ ليجد له أنموذجاً متفرّداً، يتجاوز ما ألفناه من صور العدول ضمن مستويين؛ كأن يجري العدول من (التّثنية) إلى الإفراد أو الجمع، أو من الإفراد أو الجمع إلى (التّثنية)، إذ يجري العدول في هذا الأنموذج شاملاً المستويات الثلاثة كلّها: الإفراد والتّثنية والجمع. ويتمثل هذا الأنموذج في قول الله تعالى: " وأوحينا إلى موسى

وأخيه أن تبوّأا لقومكما بمصر بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصّلاة وبشّر المؤمنين"[94]؛ فثنّى أوّلاً، ثمّ جمع، ثمّ أفرد[95].

ويكمن سرّ العدول من صيغة التّثنية إلى الجمع ثمّ إلى الإفراد، ها هنا، في أنّه خاطب موسى وهارون، عليهما السّلام، أوّلاً؛ لأنّهما المتبوعان، ثمّ ساق الخطاب عامّاً لهما ولقومهما، باتّخاذ المساجد والصّلاة فيها؛ لأنّه واجب عليهم، ثمّ خصّ موسى بالبشارة تعظيماً له[96].

وفي الآية الكريمة سرّ آخر يدعو إلى العجب، ويتمثّل في المطابقة بين حقيقة كلّ من: الإفراد والتّثنية والجمع، وبين عدد الضّمائر التي تعود إليها في الآية؛ فعدد ضمائر الإفراد في الآية واحد، هو الضّمير المستتر وجوباً في الفعل "بشّر"، وهذا العدد موافق حقيقةَ الإفراد، من حيث إنّها صيغة تدلّ على واحد. وعدد ضمائر التّثنية فيها اثنان: ألف الاثنين في "تبوّأا"، وضمير التّثنية "ما" في "لقومكما"، وهذا العدد موافق حقيقة التّثنية من حيث هي صيغة تدلّ على اثنين. وعدد ضمائر الجمع في الآية ثلاثة، هي: واو الجماعة في "واجعلوا"، وضمير الجمع "كم" في "بيوتكم"، وواو الجماعة في "وأقيموا"، وهذا العدد موافق حقيقة الجمع، من حيث إنّها صيغة دالة على ثلاثة فأكثر؛ فسبحان من هذا كلامه!

البعد الثّالث: وتكون فيه إحالة ضمير التّثنية متعدّدة ومختلفاً في تأويلها، وقد ذكرت في ما مضى أنّ الشّواهد الخاصّة بهذا البعد في التّنزيل العزيز قليلة ومحدودة، وسأتناول هنا شاهدين، قد يكونان الوحيدين في هذا الباب:

- الأوّل قوله تعالى: "ألقيا في جهنّم كلّ كفّار عنيد"[97]، وقبل الحديث عن الضّمير في قوله: "ألقيا"، الّذي اختُلف في مرجعيّته، لا بدّ من وضع الآية في سياقها اللغويّ؛ فقد جاءت هذه الآية في سياق قوله تعالى: "وجاءت سكرة الموت بالحقّ ذلك ما كنت منه تحيد. ونفخ في الصّور ذلك يوم الوعيد. وجاءت كلّ نفس معها سائق وشهيد. لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد. وقال قرينه هذا ما لديّ عتيد. ألقيا في جهنّم كلّ كفار عنيد"[98].

يبدو في قوله: "ألقيا" انتقال من خطاب النّفْس إلى خطابٍ بضمير التّثنية، لاثنين ممّن ألمحت إليهم الآيات، أو لواحد، أنزلته لفظة "ألقيا" منزلة الاثنين، على اختلاف بين المفسّرين والنّحاة في مسألة عَوْد الضّمير، ممّا سأعرضه بشيء من التّفصيل في الأسطر القادمة. والكلام في الآية مقول قول محذوف، "وفيه متروك استغني بدلالة الظّاهر عليه منه، وهو: يقال "ألقيا في جهنّم"، أو قال تعالى: ألقيا"[99].

وقد قيل في مسألة إحالة ضمير التّثنية في قوله: "ألقيا" آراء عديدة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أوّلاً: أن يكون ضمير التّثنية ها هنا مستعملاً في أصله، فيكون الخطاب للسّائق والشّهيد. قال ابن عاشور: " وفي قوله تعالى: "ألقيا" انتقال من خطاب النّفس إلى خطاب الملكين الموكّلين: السّائق والشّهيد"[100]. وقال الزّجّاج: "الوجه عندي - والله أعلم – أن يكون أمر الملكين؛ لأنّ "ألقيا" للاثنين"[101]. وقال الفرّاء: "الخطاب لخزنة النّار والزّبانية"[102].

ثانياً: أن يكون الضمير مستعملاً في خطاب الواحد، وهو الملك الموكّل بجهنّم، وخوطب بصيغة المثنّى جرياً على طريقة مستعملة في الخطاب جرت على ألسنتهم[103]؛ لأنّ "العرب كثيراً ما يرافق الرّجل منهم اثنان، فكثر على ألسنتهم أن يقولوا: خليليَّ وصاحبيَّ وقفا وأسعدا، حتّى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين"[104]

وقد سمع عن بعض شعراء العرب أبيات خاطبوا الواحد فيها بلفظ الاثنين، ومن ذلك قول أحدهم[105]:

فقلتُ لصاحِبي: لا تحبِسانا بنزْعِ أصولهِ واجتزَّ شيحا

وقول آخر[106]:

فإن تزجُراني يا ابْنَ عفّان أنزجرْ وإن تَدَعاني أحْمِ عِرضاً ممنّعا

ثالثاً: أن يكون الأمر في "ألقيا" قد أُخرج للقرين، وهو بلفظِ واحد، مخرج خطاب الاثنين. وفي ذلك وجهان من التّأويل: أحدهما أن يكون القرين بمعنى الاثنين، كالرّسول، والاسم الّذي يكون بلفظ الواحد في الواحد والتّثنية والجمع، فرُدّ قوله: "ألقيا في جهنم" إلى المعنى، والثّاني أن يكون كما كان بعض أهل العربيّة يقول، وهو أنّ العرب تأمر الواحد والجماعة بما تأمر به الاثنين، فتقول للرّجل: ويلك أرحلاها وازجراها[107].

رابعاً: أنّ تكون تثنية الفاعل قد نزلت منزلة تثنية الفعل لاتّحادهما؛ فكأنّه قيل: ألقِ ألقِ للتّأكيد[108]. قال المبرّد: هي تثنية على التّوكيد، المعنى: ألقِ ألقِ، فناب "ألقيا" مناب التّكرار"[109]. وعبّر الزّجّاج عن هذا التّوجيه فقال: "وهذا قول صالح"[110].

خامساً: أن تكون الألف في "ألقيا" بدلاً من النّون الخفيفة؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف، إلا أنّه أبدل منها ألفاً. وقرأ الحسن "ألقِيَنْ" بالنّون الخفيفة[111]، نحو قوله: "وليكوناً من الصّاغرين"[112]، وقوله: "لَنسفعاً"[113].

ويبدو لي بالنّظر في الآراء السّابقة أنّ الضّمير في "ألقيا" تختلف تأويلاته، وتتعدّد مرجعيّاته، وينهض هذا الاختلاف ليكون شاهداً حيّاً على اتّساع لغتنا العربيّة، وحيويّتها، ومرونتها، وقدرتها على تقبّل وجوه للتّأويل مختلفة، وأحياناً متباينة.

ويغلب على ظنّي، بناء على ذلك، أنّ صيغة التّثنية في "ألقيا" تحتمل كلّ الوجوه الّتي قيلت في مسألة عود الضّمير، سوى وجهين، أرى أنّهما غير مقنعين في هذا الباب؛ الأوّل هو الّذي يذهب إلى إنّ الألف في "ألقيا" بدل من النّون الخفيفة؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف، وذلك لاعتبارات ثلاثة:

الأوّل أنّ ثمّ قرينة لغويّة يشتمل عليها السّياق، تمنع من إرادة هذا الوجه؛ هي لفظة "فألقياه" في قوله تعالى: "وقال قرينه هذا ما لديّ عتيد. ألقيا في جهنّم كلّ كفار عنيد. منّاع للخير معتدٍ مريب. الذي جعل مع الله إلهاً آخر فألقياه في العذاب الشّديد"[114]. وبيان ذلك أنّه لو كانت الألف في "ألقيا" بدلاً من النّون، لجاز اعتبارها كذلك في "فألقياه"؛ لأن إحالة الضّمير في كلتا اللفظتين واحدة. ويدعم هذا الرّأي أنّنا لا نجد من يقول إنّ الألف في "فألقياه" بدل من النّون الخفيفة كذلك.

والثّاني أنّ الأمر في "فألقياه"، كما يقول القرطبيّ [115]، تأكيد للأمر الأوّل، فيكون "فألقياه" تكريراً للتّوكيد[116].

والثّالث أنّ إجراء الوصل مجرى الوقف ضعيف في القياس، كما نصّ عليه ابن الأنباريّ[117].

والوجه الثّاني هو الّذي قيل فيه إنّ الأمر في "ألقيا" قد أُخرج للقرين، وهو بلفظٍ واحد، مخرجَ خطاب الاثنين؛ باعتبار كلام من قال من المفسّرين[118] إنّ القرين في قوله: "وقال قرينه هذا ما لديّ عتيد"[119] يقصد به الشّيطان، كالزّمخشريّ الّذي ذهب إلى هذا الوجه، فقال في تفسير "وقال قرينه": "هو الشّيطان الذّي قيّض له في قوله: "نقيّض له شيطاناً فهو له قرين"[120] يشهد له قوله تعالى: "قال قرينه ربّنا ما أطغيته"[121]... والمعنى: أنّ ملكاً يسوقه، وآخر يشهد عليه، وشيطاناً مقروناً به يقول: قد اعتدته لجهنّم وهيّأته لها بإغوائي وإضلالي"[122]. وروي مثل هذا الرّأي عن مجاهد [123]. فإذا صحّ أنّ القرين في قوله: "وقال قرينه" هو الشّيطان، فإنّه يتبيّن حينئذٍ فساد هذا الوجه من وجوه التّأويل، الّذي يذهب إلى أنّ الأمر في "ألقيا" قد أخرج للقرين. والله أعلم بمراده.

وقد لمح الإمام البقاعي قيمة دلاليّة باهرة، حقّقها ضمير التّثنية الذي يحيل إلى واحد، في بعض وجوه التّأويل، وهي تتجلّى في قوله: "والسّرّ فيه إذا كان المخاطب واحداً إفهامه أنّه يراد منه الفعل بجدّ عظيم، تكون قوّته فيه معادلةً لقوّة اثنين"[124].

- والثّاني قوله تعالى: "فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان"[125]؛ فضمير التّثنية في هذه الآية الكريمة، الّتي تمثّل أنموذجاً متفرّداً للتّكرار في القرآن، تعدّدت إحالاته واختلفت مرجعيّاته، وأبرز الآراء التي قيلت في ذلك يمكن إجمالها فيما يأتي:

أوّلاً: جمهور المفسّرين على أنّ ضمير التّثنية ها هنا خطاب للإنس والجنّ، على اختلاف أدلّتهم في ذلك؛ فأكثرهم ذهب إلى هذا الرّأي لاعتبارات متعدّدة، تتمثّل في:

- أنّ لفظ "الأنام" في قوله تعالى: "والأرض وضعها للأنام"[126] واقع عليهما. قال أبو حيّان: "وكان هذا الخطاب للثّقلين؛ لأنّهما داخلان في "الأنام" على أصحّ الأقوال"[127].
- أنّه لمّا قال: " خلق الإنسان"[128] و"خلق الجانّ"[129] دلّ ذلك على أنّ ما تقدّم وما تأخّر لهما.
- أنّه ورد في سياق سورة الرّحمن ما يدلّ على أنّ الخطاب موجّه إليهما، نحو قوله تعالى: "سنفرغ لكم أيّها الثّقلان"[130]، وقوله: "يا معشر الجنّ والإنس..."[131]، وقوله أيضاً: "يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران"[132].
- أنّ بعضهم[133] أورد حديثاً عن رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، روي في ذلك، مؤدّاه أنّ النّبيّ، عليه الصّلاة والسّلام، خرج على أصحابه فقرأ عليهم سورة الرّحمن وهم ساكتون، فقال لهم: لقد قرأتها على الجنّ ليلة الجنّ فكانوا أحسن مردوداً منكم؛ كنت كلّما أتيت على قوله: "فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان" قالوا: لا بشيء من نعمك ربّنا نكذّب فلك الحمد. هذا ملخّص أدلّة الجمهور[134].

وذهب بعض المفسّرين[135] إلى أنّ ضمير التّثنية ها هنا للإنس والجنّ، لاعتبار آخر هو أنّه خاطب الجنّ مع الإنس، وإن لم يتقدّم للجنّ ذكر. وهذا أسلوب للتّعبير رفيع[136]، وله شواهد كثيرة في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعره ونثره.

أمّا في القرآن الكريم فقوله تعالى: "حتّى توارت بالحجاب"[137] أي: الشّمس، وقوله: "ما ترك على ظهرها من دابّة"[138] أي: على ظهر الأرض، وقوله: "فلولا إذا بلغت الحلقوم"[139]، أي: بلغت النّفس الحلقوم.

وأمّا في كلام العرب، فمن النّثر قولهم: هاجت باردة، أي: هاجت الرّيح باردة[140]. ومن الشّعر قول أبي تمّام في مطلع إحدى قصائده:

هنّ عوادي يوسف وصواحبه[141]

فقد قال: هنّ، يعني النّساء، ولم يجر لهنّ ذكر.

ثانياً: وقيل إنّ ضمير التّثنية في الآية خطاب لفريقين من المخاطبين بالقرآن، وهما صنف المؤمنين وصنف الكافرين، وإليهما ينقسم جنس الإنسان المذكور في قوله: "خلق الإنسان"[142]، وفي قوله: "الأنام"[143]، وهم المخاطبون بقوله: "ألاّ تطغوا في الميزان"[144]. وصاحب هذا الرّأي هو ابن عاشور، الّذي انتصر لهذا الرّأي، ودافع عنه، وحاول تفنيد أدلّة جمهور المفسّرين، في أنّ ضمير التّثنية هنا خطاب للإنس والجنّ، وعقّب على رأيهم بقوله: وهذا بعيد[145]!

ويتلخّص رأي ابن عاشور في هذه المسألة في الأمور الآتية:

أوّلاً: أنّ القرآن نزل لخطاب النّاس ووعظهم، ولم يأتِ لخطاب الجنّ. أي أنّ نعم الله على النّاس لا يجحدها كافر بَلْهَ المؤمن، وكلّ فريق يتوجّه إليه الاستفهام بالمعنى الّذي يناسب حاله.

ثانياً: أنّ ما ورد في القرآن من وقوع اهتداء نفر من الجنّ بالقرآن، في سورة الأحقاف، وفي سورة الجنّ، يُحمل على أنّ الله كلّف الجنّ باتّباع ما يتبيّن لهم في إدراكهم.

ثالثاً: أنّ ما جاء في القرآن من ذكر الجنّ، فهو في سياق الحكاية عن تصرّفات الله فيهم، وليس لتوجيه العمل بالشّريعة.

رابعاً: أنّ ما رواه التّرمذيّ عن جابر بن عبد الله الأنصاريّ أنّ النّبيّ، عليه الصّلاة والسّلام، خرج على أصحابه (الحديث الّذي ذُكِر آنفاً) أعقبه التّرمذيّ بقوله: هو حديث غريب، وفي سنده زهير بن محمّد، وقد ضعّفه البخاريّ وأحمد بن حنبل[146].

ثمّ ختم ابن عاشور حديثه بقوله: "وهذا الحديث لو صحّ، فليس تفسيراً لضمير التّثنية؛ لأنّ الجنّ سمعوا ذلك بعد نزوله، فلا يقتضي أنّهم المخاطبون به، وإنّما كانوا مقتدين بالّذين خاطبهم الله"[147].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا الرّأي، على التّفصيل الّذي جاء عليه، يكاد ينفرد به ابن عاشور؛ فلم أجد في الكتب، الّتي تسنّى لي الاطّلاع عليها خلال تتبّعي هذا الموضوع، من ينادي بمثل هذا الرّأي؛ غير أنّ صاحب التّفسير الوسيط للقرآن الكريم عرضه على استحياء، فقال: "والخطاب للمكلّفين من الجنّ والإنس، وقيل لأفراد الإنس مؤمنهم وكافرهم"[148].

ثالثاً: وقيل إنّ الخطاب بلفظ التثنية على عادة العرب في الخطاب للواحد بلفظ التّثنية[149]؛ قال الطبري: "وقد قيل: إنما جعل الكلام خطابًا لاثنين، وقد ابتدئ الخبر عن واحد، لما قد جرى من فعل العرب، تفعل ذلك وهو أن يخاطبوا الواحد بفعل الاثنين، فيقولون: خلّياها يا غلام"[150].

رابعاً: وقيل إنّ التّثنية قائمة مقام تكرير اللفظ لتأكيد المعنى، مثل لبّيك وسعديك، ومعنى هذا أنّ الخطاب لواحد هو الإنسان. قال الطّباطبائيّ: "فلا يصغى إلى من قال: إنّه من خطاب الواحد بخطاب الاثنين، ويفيد تكرّر الخطاب، نحو: يا شرطيّ اضربا عنقه، أي: اضرب عنقه، اضرب عنقه"[151].

خامساً: وقيل إنّ الخطاب للذّكور والإناث. قال ابن عاشور: وهذا بعيد[152].

ويغلب على ظنّي في هذه المسألة أنّ ما ذهب إليه جمهور المفسّرين، من أنّ الخطاب بضمير التّثنية مقصود به الإنس والجنّ، هو الصّواب؛ للأدلّة الّتي ذكروها، وعرضتها في ما سبق، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى لعلّ من أهمّها:

أوّلاً: أنّ الآلاء المذكورة في السّورة آلاء يتنعّم بها أهل الدّنيا من الإنس والجنّ. ويظهر من الآية أنّ للجنّ تنعّماً في الجملة بهذه النّعم المعدودة، كما للإنس، وإلاّ لم يصحّ إشراكهم مع الإنس في التّوبيخ[153].

ثانياً: أنّ ما أعدّه الله،عزّ وجلّ، في الجنّة من النّعيم والكرامة، وما أعدّه في النّار من العذاب والعقاب لأهل النّار، يُجزى بها الصّنف الكافر من الإنس والجنّ. يقول صاحب "الميزان في تفسير القرآن": "فما في النّار من عذاب وعقاب لأهلها، وما في الجنّة من كرامة وثواب آلاء ونعم على معشر الجنّ والإنس"[154].

ثالثاً: أنّ سورة الرّحمن قائمة على علاقات المقابلة، نحو قوله تعالى: "والسّماء رفعها"[155] – "والأرض وضعها"[156]، وقوله: "خلق الإنسان من صلصال كالفخّار"[157] – "وخلق الجانّ من مارج من نار"[158]، ويترتّب على هذا أنّ الخطاب موجّه إلى صنفين من العقلاء بينهما تقابل؛ فإذا كان "الإنس" أحد هذين الصّنفين، ولا خلاف في ذلك، فإنّ الصّنف الثّاني من المخاطبين هو "الجنّ"، وذلك بالاستناد إلى القرائن اللغويّة والعقليّة. والله تعالى أعلم.

ويلاحظ في هاتين الآيتين، اللتين مثّلتُ بهما للبعد الثّالث من أبعاد ضمير التّثنية، أنّ ثمّة قرائن لغويّة وعقليّة في سياق كلّ من الآيتين، تنهض لتوجيه الدّلالة؛ على حين أنّ السّياق قد يفرض، في بعض الأحيان، أكثر من احتمال لمرجع الضّمير، من دون وجود قرينة تحدّده وتفرده،

ومن دون وقوع لبس يضرّ بالفهم، والوقوف على المراد، بل يكون ذلك في حدّ ذاته إغناء للمعنى، وفتحاً لآفاقه، ما دام السّياق لا يرفض شيئاً من تلك الاحتمالات[159].

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: "وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفّق الله بينهما"[160].

ففي عبارة: " إن يريدا إصلاحاً يوفّق الله بينهما" ضميران متّصلان، وهما: ألف الاثنين في "يريدا" وألف الاثنين في "بينهما". ويستثمر الإمام الرّازي وجود الضّميرين ليستنبط للآية أربعة معانٍ ممكنة، في ضوء ما يعود إليه هذان الضّميران، وكأنّه في عمليّة رياضيّة تقوم على التّباديل والتّوافيق[161]، فيقول: " في قوله: " إن يريدا إصلاحاً" وجوه:

الأوّل: إن يُرِدِ الحَكَمان خيراً وإصلاحاً يوفّقِ الله بين الحَكَمين حتّى يتّفقا على ما هو خير،

والثّاني: إن يُرِدِ الحَكَمان إصلاحاً يوفّقِ الله بين الزّوجين،

والثّالث: إن يُرِدِ الزّوجان إصلاحاً يوفّقِ الله بين الزّوجين،

والرّابع: إن يُرِدِ الزّوجان إصلاحاً يوفّقِ الله بين الحَكَمين حتّى يعملا بالصّلاح[162].

ثمّ يعقّب الإمام الرّازي على هذه الوجوه الأربعة بقوله: "ولا شكّ أنّ اللفظ محتمل لكلّ هذه الوجوه".

وحقّاً إنّ الآية محتملة كلّ هذه الوجوه؛ فكلّ ضمير من الضّميرين يحتمل وجهين، ومن ثمّ يعطي الضّميران معاً أربعة الأوجه المذكورة، وبهذا تتّسع آفاق النّصّ أكثر فأكثر، ليصبح الكلّ – المصلحان والزّوجان – منوطاً به إرادة الإصلاح[163].

وهكذا، وبعد هذا التّطواف في بعض ضمائر التّثنية في القرآن الكريم، أخلص إلى النّتائج الآتية:

أوّلاً: ضمير التّثنية في التّعبير القرآنيّ يمثّل وجهاً من وجوه الإعجاز اللغويّ في القرآن الكريم، ينضاف إلى وجوه الإعجاز اللغويّ الأخرى، بل إنّه يعدّ مورداً من موارد التّأنّق في الأسلوب يستحقّ أن تفرد له دراسات ورسائل علميّة خاصّة.

ثانياً: ضمير التثنية في التّعبير القرآنيّ له ثلاثة أبعاد: بعدان تأويليّان، والبعد الثّالث مباشر.

ثالثاً: ضمير التثنية في التّعبير القرآنيّ، بتعدّد تأويلاته واختلاف مرجعيّاته، يكشف النّقاب عن باب من أبواب التّوسّع في لغتنا العربيّة، ويظهر كثيراً من تقنياتها اللغويّة الغنيّة، وفضاءاتها الدّلاليّة الرّحبة.

رابعاً: ضمير التثنية في التّعبير القرآنيّ يعدّ مرآة تعكس فلسفة لغتنا العربيّة؛ وهي فلسفة متفرّدة، تجيز التّعبير عن الواحد بلفظ الاثنين، وعن الاثنين بلفظ الواحد، كما تجيز التّعبير عن الجمع بلفظ الاثنين، وعن الاثنين بلفظ الجمع.

خامساً: التّحوّل من الإفراد أو الجمع إلى التّثنية، ومن التّثنية إلى الإفراد أو الجمع، في التّنزيل العزيز، يمثّل وجهاً من وجوه شجاعة العربيّة وجمالها وروعتها؛ لأنّ فيه كسراً للمتوقّع، وخروجاً على التّعبير المألوف.

سادساً: إذا لم يتضمّن السّياق قرائن لغويّة، أو عقليّة، تسهم في توجيه دلالة ضمير التّثنية، فإنّ هذا الضّمير يبقى محتملاً جميع الأوجه الواردة في إحالته وتوجيهه، من دون ترجيح وجه على آخر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

The Duality Pronoun in the Qur'anic Expression between the Philosophy of Language, and the Limits of Interpretation

Khalid Bani Domi, *Department of Arabic Language and Literature, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This research approaches one of the topics that reflect the highness of the Quranic style in its greatest images and finest manifestations; the duality pronoun in the Qur'anic expression. It is a pronoun used in the Holy Quran in three dimensions: A complete match is between the duality pronoun and what it refers to in the first dimension, while in the second dimension there is a Deviation at the levels of singularity, duality, and plurality in the sentence composition which includes the duality pronoun clearly or interpretively. In the third dimension, the referencing of the duality pronoun varies and there can be a disagreement in its interpretation.

The research seeks to examine these dimensions in the guidance of a number of Quranic verses, which included the duality pronoun in order to determine the limits of interpretation in these verses, as required by the philosophy of language, and what expressive potential and prospects of meaning it offers, with some focus on the second and third dimensions.

The first dimension is being discussed in brief as the referent of the duality pronoun is straight forward and requires no interpretation. Having finished reading this research, it will be clear that the duality pronoun in the Quranic expression is considered as a rich resource of the language miracleness in the Holy Quran. This reflects the Unique philosophy of Arabic Language which allows expressing the singularity by using the duality; the duality to express the plurality and vice versa. The final goal of this research as a part of the philosophy of language tries to show some of its beauty and present some of the values and secrets which the Holy Quran glitters.

قدم البحث للنشر في 2011/7/4 **وقبل في 2011/10/9**

الهوامش:

(1) سورة الرّحمن: 13. والآية متكرّرة.

(2) أذكر على سبيل المثال: ابن جنّي: "كتاب علل التّثنية"، تحقيق: عبد القادر المهيري، **حوليّات الجامعة التّونسيّة**، 1965، ع2، ص37-56. وانظر: عطيّة، أحمد مطر: "التّثنية في اللغة العربيّة"، **مجلّة علوم اللغة**، القاهرة، دار غريب، 1999، مج2، ع2، ص99-150. كما عقد محمّد عبد الخالق عضيمة في كتابه: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" حديثاً مطوّلاً عن التّثنية تحت عنوان أقلّ الجمع، وبسط فيه أدلّة القائلين بأنّ الاثنين جمع، وحجج القائلين بأنّ أقلّ الجمع ثلاثة، وعزّز حديثه بعدد من الآيات، ذاكراً آراء العلماء فيها. انظر: عضيمة، محمّد عبد الخالق: **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، القسم الثّاني، الجزء الرّابع، ص 276 وما بعدها.

(3) سورة آل عمران: 122.

(4) هما: بنو سَلَمة من الخزرج، وبنو حارثة من الأوس. انظر: الطبراني: **التّفسير الكبير** ج 2، ص 120.

(5) انظر: المحلّي، جلال الدّين، والسّيوطي، جلال الدّين: **تفسير الجلالين**، ص 83.

(6) سورة البقرة: 219.

(7) سورة البقرة: 158.

(8) لقد تتبّعت شواهد التّثنية في القرآن الكريم، فوجدت أنّ عدد الشّواهد الّتي جرى فيها التّحوّل من التّثنية إلى الإفراد أو الجمع، ومن الإفراد أو التّثنية إلى الجمع، يزيد على ثلاثين شاهداً. وقد ذكر أكثرها حسن طبل، حين أفرد لها، مضافاً إليها شواهد التّحوّل من الإفراد إلى الجمع، ومن الجمع إلى الإفراد، ثبتاً تفصيليّاً في كتابه "**أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنيّة**". انظر الصّفحات (233-244). كما ضمن كتابه دراسة لعدد من الآيات الّتي جرى فيها التفات بين صيغ الإفراد والتّثنية والجمع. انظر الصّفحات (109-129).

(9) سورة فصّلت: 11.

(10) سورة الشّعراء: 16.

(11) سورة طه: 47.

(12) سورة الأنبياء: 78.

(13) سورة الرّحمن. والآية متكرّرة.

(14) سورة ق: 24.

(15) سورة القصص: 23.

(16) سورة القصص: 23.

(17) سورة طه: 47.

(18) سورة طه: 42 - 44.

(19) سورة النّمل:15.

(20) عقد الزّركشيّ في كتاب "البرهان" باباً في وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن، ذكر فيه من وجوهه: خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين، وخطاب الاثنين بلفظ الواحد، واستشهد على كلّ وجه منها ببعض الآيات القرآنيّة. انظر: الزّركشيّ: **البرهان في علوم القرآن**، ج 2، ص 239 وما بعدها.

(21) انظر: سليمان، فتح الله أحمد: **الأسلوبيّة – مدخل نظريّ ودراسة تطبيقيّة**، ص 224، نقلاً عن: بدوي، نوال محمد كامل: **مكانة الالتفات وبلاغته على ضوء أساليب القرآن الكريم والشّعر العربيّ**، رسالة ماجستير مخطوطة بمعهد الدّراسات الإسلاميّة، ص 13.

(22) سورة المائدة: 64.

(23) سورة يونس: 88 + 89.

(24) سورة الشّعراء: 16.

(25) سورة طه: 117.

(26) سورة ص: 22.

(27) سورة الرّحمن: 33 + 34.

(28) سورة فصّلت: 11.

(29) سورة التّحريم: 4.

(30) سورة يونس: 89.

(31) سورة يونس: 88.

(32) انظر: البقاعي: **نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور**، ج 3، ص 417.

(33) أبو السّعود: **تفسير أبي السّعود**، ج 3، ص 270.

(34) انظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، ج2، ص411.

(35) سورة ص: 23.

(36) سورة ص: 24.

(37) ابن العربي: **أحكام القرآن**، ج 4، ص 42.

(38) نفسه: ج 4، ص 42.

(39) ذكر ذلك الزّركشيّ في "البرهان" نقلاً عن المهدويّ، أحمد بن عمّار، المقرئ النّحويّ المفسّر. انظر: **البرهان في علوم القرآن**: ج 2، ص 240.

(40) انظر: الشّوكاني: **فتح القدير**، ج 2، ص 565.

(41) سورة ص: 24.

(42) انظر: نفسه: ج 2، ص 565.

(43) سورة الشّعراء: 16.

(44) سورة طه: 47.

(45) الكرمانيّ: **البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجّة والبيان**، ص 140.

(46) انظر: الغرناطيّ: **ملاك التّأويل**، ج 2، ص 821.

(47) الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 3، ص 108.

(48) انظر: أبو حيّان الأندلسيّ: **تفسير البحر المحيط**، ج 7، ص 9.

(49) ابن الأنباري: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج 2، ص 176. وتمام البيت المستشهد به في النّصّ: (لقد كذب الواشون ما فهتُ عندهم بسرّ ولا أرسلتهم برسولِ) وهو لكثيّر عزّة.

(50) سورة طه: 44.

(51) انظر: الغرناطيّ: **ملاك التّأويل**، ج 2، ص 822.

(52) ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 19، ص 124.

(53) انظر: الزّركشيّ: **البرهان في علوم القرآن**، ج 2، ص 241.

(54) سورة السّجدة: 23.

(55) ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 21، ص 167.

(56) نجد في القرآن استعمالاً للمثنّى، والفعلُ في حالة الجمع، نحو: "هذان خصمان اختصموا في ربّهم" الحجّ: 41؛ لأنّهما جمعان ليسا برجلين، ولو قيل: (اختصما) كان صواباً، ومثله: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا". انظر: الفرّاء: **معاني القرآن**، ج 2، ص 220. ويؤكّد ذلك العكبريّ في قوله: إنّ قوله تعالى: "اقتتلوا" جمع على آحاد الطّائفتين. انظر: **العكبريّ: إملاء ما منّ به الرّحمن**، ج 2، ص 240.

(57) سورة التّحريم: 4.

(58) انظر: الخالدي، صلاح: **لطائف قرآنيّة**، ص 130.

(59) ابن الأنباريّ: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج 2، ص 373.

(60) انظر: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 28، ص 319.

(61) الشّاهد فيه قوله: "ظهراهما مثل ظهور التّرسين" حيث ورد المضاف مثنّى، والمضاف إليه مثنّى أيضا في قوله: "ظهراهما". وورد المضاف في "ظهور التّرسين" جمعاً، والمضاف إليه مثنّى، وهذا جائز؛ لأنّ العرب تنزل المثنّى منزلة الجمع، نحو قول الاثنين: "نحن فعلنا". انظر: ابن يعيش: **شرح المفصّل**، ج 3، ص 210.

(62) انظر: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 28، ص 319.

(63) انظر: ابن يعيش: **شرح المفصّل للزّمخشريّ**، ج 3، ص 209.

(64) انظر: نفسه، ج 3، ص 210.

(65) ابن الأنباريّ: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج 2، ص 373.

(66) البيت لأبي ذؤيب، انظر: **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**، ص 173.

(67) انظر: أبو حيّان الأندلسيّ: **تفسير البحر المحيط**، ج 8، ص 286.

(68) سورة التّحريم: 4.

(69) سورة المائدة: 38.

(70) سيبويه: **كتاب سيبويه**، ج 3، ص 621.

(71) البيت نسب لتوبة بن الحمير، وقيل للشّمّاخ. وموطن الشّاهد قوله: "بطن الواديين" يريد: بَطْنَي، حيث عدل الشّاعر عن إضافة المثنّى إلى المثنّى؛ كراهة اجتماع تثنيتين، فأفرد المضاف للضّرورة. انظر: أبو حيّان الأندلسيّ: **تفسير البحر المحيط**، ج 8، ص 286.

(72) أبو حيّان الأندلسيّ: **تفسير البحر المحيط**، ج 8، ص 286.

(73) انظر: نفسه، ج 8، ص 286.

(74) سورة الأحزاب: 4.

(75) انظر: الخالدي، صلاح: **لطائف قرآنيّة**، ص 130.

(76) نفسه، ص 131.

(77) انظر: الرّفايعة، حسين: **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربيّة**، ص 53.

(78) سورة التّوبة: 34.

(79) الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 2، ص 187.

(80) انظر: الرّفايعة، حسين: **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربيّة**، ص 54.

(81) سورة الحجّ: 19.

(82) الفرّاء: **معاني القرآن**، ج 2، ص 220.

(83) موقع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، **حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين**، "جمع الضمير العائد على المثنى"، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، الرابط: http://www.elazhar.com/qadaiaux/17.asp.

(84) المرجع نفسه.

(85) سورة ص: 21 و22.

(86) وورد في بعض الطّبعات: "وقد جعلوا أيضاً المنفردين جمعاً" انظر: سيبويه: **كتاب سيبويه**، ج 2، ص 48 – الهامش.

(87) سورة ص: 23.

(88) انظر: ابن الأنباريّ: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج 2، ص 262.

(89) الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 3، ص 368.

(90) انظر: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 23، ص 132.

(91) سورة ص: 23.

(92) سورة ص: 22.

(93) سورة ص: 23.

(94) سورة يونس: 87.

(95) الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 2، ص 249، قال: "ثم خصّ موسى، عليه السلام، بالبشارة التي هي الغرض تعظيماً لها وللمبشّر بها"، وانظر أيضاً: البقاعي: **نظم الدّرر**: 3: 474 قال: "ولمّا كان الاجتماع فيما تقدّم أضخم وأعزّ وأعظم، وكان واجباً على الأمّة كوجوبه على الإمام جمع فيه، وكان إسناده البشارة إلى صاحب الشّريعة أثبت لأمره وأظهر لعظمته وأثبت في قلوب أصحابه وأقرّ لأعينهم، أفرد في قوله: "وبشّر المؤمنين" أي الرّاسخين في الإيمان من أخيك وغيره").

(96) انظر: الزّركشيّ: **البرهان**، ج 2، ص 241.

(97) سورة ق: 24.

(98) سورة ق: 19 – 24.

(99) الطّبريّ: **تفسير الطّبريّ**، ج 26، ص 191.

(100) انظر: القرطبيّ: **الجامع لأحكام القرآن**، ج 17، ص 16. وانظر أيضاً: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**: ج 26، ص 259.

(101) الزّجّاج: **معاني القرآن وإعرابه**،ج 5، ص 45.

(102) نقله أبو حيان في **البحر المحيط**، ج 8، ص 126، والزركشي في **البرهان**، ج 2، ص 239.

(103) انظر: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**: ج 26، ص 259.

(104) انظر: الألوسيّ: **روح المعاني**، ج 25، ص 185.

(105) انظر: الطّبريّ: **تفسير الطّبريّ**، ج 25، ص 191. وذكر في الحاشية أنّ البيت لمضرس بن ربعي الفقعسيّ الأسديّ، وأنّ الفرّاء ذكره في معاني القرآن.

(106) انظر: نفسه، ج 25، ص 191. وقال في الحاشية إنّ هذا البيت من شواهد الفرّاء أيضاً، وأنّ صاحب "اللسان" - يقصد ابن منظور – نسبه لسويد بن كراع العكلي.

(107) انظر: نفسه، ج 25، ص 191.

(108) انظر: الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 4، ص 8. وذكر أنّه قول المبرّد.

(109) انظر: القرطبيّ: **الجامع لأحكام القرآن**: ج 17، ص 16.

(110) انظر: الزّجّاج: **معاني القرآن وإعرابه**، ج 5، ص 46.

(111) انظر: القرطبيّ: **الجامع لأحكام القرآن**: ج 17، ص 16. وقال ابن الأنباريّ: وعلى ذلك قول الشّاعر: ولا تعبدِ الشّيطانَ واللهَ فاعبدا. انظر: ابن الأنباريّ: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج 2، ص 323.

(112) سورة يوسف: 32.

(113) سورة العلق: 15.

(114) سورة ق: 23- 26.

(115) انظر: القرطبيّ: **الجامع لأحكام القرآن**: ج 17، ص 17.

(116) انظر: الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 4، ص 8.

(117) انظر: ابن الأنباريّ: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج 2، ص 324.

(118) تباينت أقوال علماء التّفسير في ما يعود إليه لفظ القرين: انظر مثلاً: الألوسي: **روح المعاني**، ج 25، ص 185.

(119) سورة ق: 23.

(120) سورة الزّخرف: 36.

(121) سورة ق: 27.

(122) انظر: الزّمخشريّ: **الكشّاف**، ج 4، ص 7.

(123) انظر: القرطبيّ: **الجامع لأحكام القرآن**: ج 17، ص 16. وانظر أيضاً: الألوسيّ،: **روح المعاني**، ج 25، ص 185.

(124) البقاعي: **نظم الدّرر**، ج 7، ص 261.

(125) سورة الرحمن.

(126) سورة الرحمن: 10.

(127) انظر:أبو حيان الأندلسي: **تفسير البحر المحيط**، ج 8، ص 189.

(128) سورة الرحمن: 14.

(129) سورة الرحمن: 15.

(130) سورة الرحمن: 31.

(131) سورة الرحمن: 33.

(132) سورة الرحمن: 35.

(133) منهم أبو حيان الأندلسي في **تفسير البحر المحيط**، ج8، ص 189. وابن عاشور في **تفسير التحرير والتنوير**، ج27، ص228.

(134) انظر: المرجع نفسه، ج8، ص189.

(135) من هؤلاء: أبو حيان الأندلسي، انظر **تفسير البحر المحيط**، ج8، ص189.

(136) عقد ابن قتيبة لهذا الأسلوب باباً في كتابه "تأويل مشكل القرآن" هو باب الحذف والاختصار، وذكر من وجوه الاختصار: أن تضمر لغير مذكور، وبيّن أنّ منه قوله تعالى: "فبأيّ آلاء ربّكما تكذّبان"؛ ذلك أنّه لم يذكر قبل ذلك إلا الإنسان، ثمّ خاطب الجانّ معه؛ لأنه ذكرهم بعد، فقال: "وخلق الجانّ من مارج من نار". انظر: ابن قتيبة: **تأويل مشكل القرآن**، ص 243- 245.

(137) سورة ص: 32.

(138) سورة فاطر: 45.

(139) سورة الواقعة: 83.

(140) انظر: أبو حيان الأندلسي: **تفسير البحر المحيط**، ج8، ص189.

(141) تتمّة البيت: فعزماً فقدماً أدرك السّؤل طالبه (وفي رواية: أدرك النّجح طالبه) وهو مطلع قصيدة أبي تمّام في مدح عبد الله بن طاهر. انظر: الخطيب التّبريزي: **شرح ديوان أبي تمّام**، ج 1، ص 119.

(142) سورة الرّحمن: 14.

(143) سورة الرّحمن: 10.

(144) سورة الرّحمن: 8.

(145) انظر: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 27، ص 228.

(146) نفسه، ج 27، ص 228.

(147) نفسه، ج 27، ص 228.

(148) انظر: طنطاوي، محمّد سيّد: **التّفسير الوسيط للقرآن الكريم**، ج 14، ص 133.

(149) البغوي: **تفسير البغوي**، ج4، ص268.

(150) الطبري: **تفسير الطبري**، ج27، ص145.

(151) الطّباطبائيّ: **الميزان في تفسير القرآن**، ج 19، ص 98 و99.

(152) انظر: ابن عاشور: **تفسير التّحرير والتّنوير**، ج 27، ص 228.

(153) انظر: الطّباطبائيّ: **الميزان في تفسير القرآن**، ج 19، ص 99.

(154) نفسه: ج 19، ص 98 و99.

(155) سورة الرّحمن: 7.

(156) سورة الرّحمن: 10.

(157) سورة الرّحمن: 14.

(158) سورة الرّحمن: 15.

(159) انظر: النجمي، إيهاب سعيد: **تعدّد المعنى في النّصّ القرآنيّ - دراسة دلاليّة في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدّين الرّازي**، ص 205.

(160) سورة النساء: 35.

(161) النجمي، إيهاب سعيد: **تعدّد المعنى في النّصّ القرآنيّ - دراسة دلاليّة في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدّين الرّازي**، ص 207.

(162) الرازي، فخر الدين: **مفاتيح الغيب**، ج5، ص203.

(163) النجمي، إيهاب سعيد: **تعدّد المعنى في النّصّ القرآنيّ - دراسة دلاليّة في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدّين الرّازي**، ص 207.

المراجع:

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرّحمن. (د.ت). **البيان في غريب إعراب القرآن**، ضبطه وعلّق حواشيه: بركات يوسف هبّود، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

ابن عاشور، محمّد الطّاهر. (2000). **تفسير التّحرير والتّنوير**، ط1، مؤسّسة التّاريخ.

ابن العربي، محمّد بن عبد الله. (د.ت). **أحكام القرآن**، تحقيق: عبد الرّزّاق المهدي،بيروت، دار الكتاب العربيّ.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (2006). **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السّيّد أحمد صقر،، القاهرة، دار التّراث.

ابن يعيش، يعيش بن عليّ. (2001). **شرح المفصّل للزّمخشريّ**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ط 1، بيروت، دار الكتب العلميّة.

أبو حيّان الأندلسيّ، محمّد بن يوسف. (2007). **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، ط 2، بيروت، دار الكتب العلميّة.

أبو ذؤيب الهذليّ: **ديوان أبي ذؤيب الهذليّ**. (2003). تحقيق وشرح: أنطونيوس بطرس، ط 1، بيروت، دار صادر.

أبو السّعود، محمّد بن محمّد. (1999). **تفسير أبي السّعود (إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم)**، وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرّحمن، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة.

الألوسيّ، محمود شكري. (د.ت). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني**، بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ.

البغوي، الحسين بن مسعود. (د.ت). **تفسير البغوي** المسمى معالم التنزيل، إعداد وتحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، بيروت، دار المعرفة.

البقاعي، إبراهيم بن عمر. (2002). **نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور**، خرّج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرّزّاق غالب المهدي، ط 2، بيروت، دار الكتب العلميّة.

الخالدي، صلاح عبد الفتّاح. (1992). **لطائف قرآنيّة**، ط1، دمشق، دار القلم.

الخطيب التّبريزي. (1992). **شرح ديوان أبي تمّام**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: راجي الأسمر، ط 1، بيروت، دار الكتاب العربيّ.

الرّازي، فخر الدّين. (1992). **مفاتيح الغيب**، ط1، القاهرة، دار الغد العربيّ.

الرّفايعة، حسين. (2006). **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربيّة**، ط 1، عمّان، دار جرير.

الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري. (1988). **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط 1، بيروت، عالم الكتب.

الزّركشيّ، محمّد بن عبد الله. (1988). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصريّة.

الزّمخشريّ، محمود بن عمر. (1966). **الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، بيروت، دار المعرفة.

سليمان، فتح الله أحمد. (2004). **الأسلوبيّة – مدخل نظريّ ودراسة تطبيقيّة**، القاهرة، مكتبة الآداب.

سيبويه، عمرو بن قنبر. (د.ت). **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، بيروت، دار الجيل.

الشّوكاني، محمّد بن عليّ. (1999). **فتح القدير**، تحقيق: عبد الرّزّاق المهدي، ط 1، بيروت، دار الكتاب العربيّ.

الطّباطبائيّ، السّيّد محمّد حسين. (1974). **الميزان في تفسير القرآن**، ط 2، بيروت، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات.

الطّبراني، سليمان بن أحمد. (د.ت). **التّفسير الكبير (تفسير القرآن العظيم)**، ضبطه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: هشام بن عبد الكريم الموصلي، تحقيق: هشام البدراني، إربد، دار الكتاب الثّقافيّ.

الطّبريّ: محمّد بن جرير. (د.ت). **تفسير الطّبريّ**، ط1، بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ.

طبل، حسن. (1990). **أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنيّة**، مصر، دار الكتب.

طنطاوي، محمّد سيّد. (د.ت). **التّفسير الوسيط للقرآن الكريم**، مصر، دار المعارف.

العكبريّ. (1979). **إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، ط 1، بيروت، دار الكتب العلميّة.

عضيمة، محمّد عبد الخالق. (د.ت). **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، مصر، دار الحديث.

الغرناطيّ، أحمد بن إبراهيم. (د.ت). **ملاك التّأويل القاطع بذوي الإلحاد والتّعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التّنزيل**، تحقيق: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي.

الفرّاء. (2002). **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة: محمّد علي النّجّار، ط3، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية.

القرطبيّ، محمّد بن أحمد. (2003). **الجامع لأحكام القرآن**، الرّياض، دار عالم الكتب.

الكرمانيّ، محمود بن حمزة. (1976). **البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجّة والبيان**، دراسة وتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، ط 2، القاهرة، دار الاعتصام.

المحلّي، جلال الدّين محمّد بن أحمد، والسّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر. (د.ت). **تفسير الجلالين**، قدّم له وراجعه: مروان سوار، بيروت، دار المعرفة.

النّجميّ، إيهاب سعيد. (2008). **تعدّد المعنى في النّصّ القرآنيّ – دراسة دلاليّة في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدّين الرّازي**، ط1، المنوفيّة، دار بلنسية للنّشر والتّوزيع.

الدوريّات:

ابن جنّي: "كتاب علل التثنية"، تحقيق: عبد القادر المهيري، **حوليّات الجامعة التونسية**. (1965). ع2.

عطيّة، أحمد مطر: "التّثنية في اللغة العربيّة"، **مجلة علوم اللغة**، القاهرة، دار غريب. (1999). مج2، ع2.

المواقع الإلكترونيّة:

موقع المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، **حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشكّكين**، "جمع الضّمير العائد على المثنى"، وزارة الأوقاف، جمهوريّة مصر العربيّة، الرّابط: *http://www.elazhar.com/qadaiaux/17.asp.*

رؤية علي بن أبي طالب لممارسة السياسة والحكم

حسين محافظة *

ملخص

تقصد الدراسة التعرف إلى رؤية علي بن أبي طالب لممارسة السياسة والحكم. وبينت الدراسة أن علياً قد كون بمعرفته وتجربته في الإسلام رؤية شاملة لممارسة السياسة والحكم، وكان جوهرها يقوم على فكرة تطبيق أحكام القرآن والسنة في الدولة والمجتمع بالاعتماد على اجتهاده الخاص في كل القضايا والمشكلات التي واجهته. ومارس السياسة من هذا المنظور، إلا أنه لم يستطيع أن يوفق بين رؤيته النظرية والواقع، فظهر التردد والارتباك في سياساته، واصطبغت رؤيته بالصبغة المثالية.

مقدمة

حظيت شخصية علي بن أبي طالب باهتمام كبير ومميز من قبل الأمة بكافة فئاتها، وفي جميع العصور، وما تزال كذلك؛ لسببين:- الأول- اتصاله بالرسول ﷺ نسباً وإسلاماً، إضافة لجهاده وفضائله، وصفاته. والثاني- أنه رابع الخلفاء الراشدين الذين نظر لأشخاصهم ولعصرهم على أنه النموذج أو المثال الذي يحتذى في السلوك والحكم.

ومع اتفاق يبلغ حد الإجماع على مكانة علي ودوره في الإسلام، فإن الآراء تباينت واختلفت في فهم حقيقة شخصيته وفكره وممارساته. وعده بعضهم شخصية تاريخية مماثلة لكبار الصحابة، وعده آخرون شخصية تنطوي على مواهب استثنائية(*). ومنهم من رأى فيه إماماً ومصلحاً دينياً أكثر منه حاكماً أو قائداً سياسياً.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم التاريخ إسلامي، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد، الأردن.

(*) أجمعت كل فرق الشيعة على تميز شخصيات علي وأولاده وأحفاده (الأئمة)، وغالت بعضها فرفعت شخصياتهم فوق مستوى النبوة والبشر، انظر: عمارة، محمد: الإسلام وفلسفة الحكم (المعتزلة وأصول الحكم) "دراسة مقارنة مع فكر الشيعة والخوارج وأهل السنة عن نظرية الإمامة وفلسفة الحكم". المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بغداد، 1984م، ص19، 28، 32، 37-38، 48، 78، 151، 162-182، 206، 235.

وهذه الآراء، على تعدد اتجاهاتها وميولها، أظهرت علياً بصورة متناقضة تراوحت بين المثالية والواقعية، إلا أن حقيقة شخصيته كظاهرة إنسانية ارتبطت بظروف نشأته وتربيته الإسلامية، واتصلت بظروف تكوين الأمة في عصره اجتماعياً وثقافياً، فكانت شخصيته بكل أبعادها محصلة لكل هذه الظروف وانعكاساً لها.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف إلى حقيقة رؤيته لممارسة السياسة والحكم ضمن إطارها التاريخي، وكشف الغامض منها؛ لأهميتها في قضايا إسلامية تاريخية ومعاصرة.

قسم الباحث دراسته قسمين: الأول- تضمن الحديث عن ممارساته السياسية قبل تسلم الخلافة، والثاني- تضمن الحديث عن رؤيته للحكم بعد تسلم الخلافة، وعرضت النتائج في الخاتمة.

تمهيد:

ليس من مهمة الدراسة التعريف بشخصية علي وسيرة حياته، فهو أشهر من أن يعرف، وسيرته مدونة في معظم كتب التراجم والطبقات والسير والتاريخ[1]. إلا أن طبيعة البحث تقتضي الإشارة إلى خلاصة العوامل المؤثرة في تكوين شخصيته ونمط حياته، وذلك على النحو الآتي:

إن انتساب علي لأسرة الرسولﷺ والرعاية والعناية والمكانة التي حظي بها من قبل الرسولﷺ كان لها الدور الأكبر بتكوين حياته وشخصيته، ومنحته الثقة والطموح السياسي. كما أن صفاته الذاتية مثل: الذكاء والفطنة والشجاعة والصبر والتقوى والزهد والتقشف- مكنته من استلهام مبادئ الدين ومثله، ومنحته القدرة على تبوء مراكز قيادية في حروب الدعوة ونشاطاتها، فذاعت شهرته وصار من الصحابة المؤهلين لقيادة الدولة والأمة بعد وفاة الرسولﷺ (ت11هـ/632م)

القسم الأول: ممارسة علي للسياسة قبل تسلم الخلافة

1. موقفه من خلافة أبي بكر (11-13هـ/632-634م):

يظهر من مختلف الروايات في المصادر[2] التي تحدثت عن وفاة الرسولﷺ واجتماع سقيفة بني ساعدة واختيار أبي بكر خليفة للمسلمين أن الصحابة عالجوا مشكلة الخلافة بسرعة وواقعية، واعتمدوا مفاهيم مستمدة من تراثهم القبلي وبعض المبادئ الدينية مثل الشورى، والاختيار الحر المستند للقرابة من الرسولﷺ، والسابقة في الإسلام، والجهاد في سبيله، ومكانة قريش بين القبائل، إضافة للكفاية الشخصية للخليفة[3].

وتشعر الروايات ذاتها أن علياً تفاجأ بما حصل، ورفض مبايعة أبي بكر لاعتقاده الراسخ أن قرابته الشديدة من الرسولﷺ وميزاته الشخصية لا تسمح لأحد بتجاوزه. وأجمع كلٌ من ابن هشام(ت218هـ/833م)، وابن قتيبة(ت276هـ/889م)، والطبري(ت310هـ/922م) على رواية مفادها أن علياً رفض دعوة عمه العباس (ت32هـ/652م) لطلب الحكم من الرسولﷺ قبيل وفاته، ثم رفض دعوته الإسراع إلى تسلم الخلافة لحظة إعلان الوفاة، وقال له: "ومن يطلب هذا الأمر غيرنا؟!"[4]، وهذا يدل على أن علياً لم يتنبه لوجود مرشحين غيره لخلافة الرسولﷺ، ولهذا لم يتحرك مباشرة لطلب الخلافة، بل جاء تحركه متأخراً جداً حيث بايع غالبية المسلمين أبا بكر في السقيفة وخارجها، والدليل ما أشار إليه ابن قتيبه من اعتذار الأنصار لعلي بعدم قدرتهم على التراجع عن بيعتهم التي منحوها أبا بكر[5].

ويظهر من جدال علي أبا بكر وعمر بن الخطاب (ت 23هـ/ 643م) أنه رأى القرابة من الرسولﷺ الشرط الذي حسم قضية الخلافة لصالح المهاجرين دون الأنصار، وبما أنه الأقرب فهو الأولى بالخلافة، وقال: "ألستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمد منكم فأعطوكم المقادة، وسلموا إليكم الإمارة، وأنا احتج عليكم بمثل ما احتججتم به على الأنصار. فمن أولى برسول الله حياً وميتاً؟ فأنصفونا.."[6]. كما أشار إلى خلل الشورى التي اعتمدوها، وأنها غير كاملة؛ لعدم حضور كل الناس، وفي مقدمتهم أهل الرسولﷺ. وقال مخاطباً أبا بكر" أفسدت علينا أمورنا، ولم تستشر، ولم ترع لنا حقا.."[7]. وهذا برأيه استبداد لا يصلح أن يكون أساساً سليماً للحكم. وهذه نظرة عميقة ومبكرة لمفهوم الشورى، وتؤشر إلى وعي سياسي.

قدر علي أن قضية الحكم قد انتهت، وأن لا خيار أمامه سوى قبول الأمر الواقع، ورفض رأي كل من دعاه للدخول بصراع من أجل الحكم، وبايع أبا بكر حرصاً منه على مصلحة الإسلام والمسلمين[8]. وهكذا بين علي أحقيته بالخلافة، ووضع معارضته في حدودها الواقعية، وأنها تستند إلى الحوار، دون استعمال العنف.

بعد هذه التطورات فضل علي الصمت وبخاصة بعد وفاة زوجته فاطمة ابنة الرسولﷺ التي تركت وفاتها أثراً عاطفياً كبيراً في نفسه، فانقطع للعبادة وقراءة القرآن[9]. لذلك لم تشر المصادر إلى رأيه بوصية أبي بكر بالخلافة لعمر بن الخطاب[10]، وفسر بعض المؤرخين صمت علي أنه دليل قبوله، تقديراً منه لحساسية أوضاع المسلمين المشغولين بالفتوح خارج شبه الجزيرة العربية[11].

2. دور علي في مجلس شورى عمر بن الخطاب (23هـ/643م):

تجدد نشاط علي في زمن عمر (13-23هـ/634-643م)، وأبدى آراءه بالقضايا العامة لا سيما التي تتطلب آراء فقهية وقضائية دقيقة، مثل: تدوين الديوان (20هـ/640م)، والموقف من الأراضي المفتوحة، وتنظيم العطاء. وتطابقت آراؤه مع آراء عمر ومعظم كبار الصحابة بعدم تقسيم الأراضي، وعدها ملكاً عاماً للأمة، كما كان راضياً عن أسس توزيع العطاء القائمة على المفاضلة[12].

ولما تعرض عمر للاغتيال (23هـ/643م) شكل مجلس الشورى المفوض باختيار أحد أعضائه خليفة، وكان علي واحداً منهم. وقد ضم المجلس خمسة آخرين هم: عبد الرحمن بن عوف (ت 32هـ/652م) وعثمان بن عفان (ت 35هـ/655م) وطلحة بن عبيد الله (ت36هـ/656م) والزبير بن العوام (ت36هـ/656م) وسعد بن أبي وقاص (ت55هـ/674م). وكل هؤلاء من كبار الصحابة من قريش[13].

يلاحظ قبول علي لعضوية المجلس وآلية عمله التي منحت عبد الرحمن بن عوف أفضلية ترجيح الأصوات عند تعادلها. وقدر علي النتيجة مسبقاً أنها ستكون سلبية، وقال لأقربائه بعد حضور الاجتماع الأول للمجلس: "إن أطع فيكم قومكم، لم تؤمروا أبداً" ثم قال لعمه العباس: "عدلت عنا. فقال: وما علمك؟ قال: قَرَنَ بي عثمان. وقال كونوا مع الأكثرية، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن، فسعد لا يخالف ابن عمه عبد الرحمن، وعبد الرحمن صهر عثمان لا يختلفون فيوليها عثمان، فلو كان الآخران معي لم ينفعاني" ونصحه العباس برفض كل ما يطرح عليه باستثناء توليه الخلافة. وتضيف الرواية أن العباس أشار عليه بعدم الدخول في مداولات المجلس، فقال علي:"أكره الخلاف. فقال العباس: إذاً ترى ما تكره"[14]. إن استمرار علي بالمشاركة في مداولات المجلس رغم معرفته النتيجة ومخالفته لرأي عمه تشعر بوجود حالة من التردد في سلوكه السياسي. وربما يعود تردده لشعوره بعدم الرضا عن سير مداولات الشورى وأنها لن لصالحه.

أدار عبد الرحمن المشاورات، ولم يترشح سوى علي وعثمان، وفي اليوم الثالث تلا شرط البيعة على المرشحين وهو: "عليك عهد الله وميثاقه لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله، وفعل أبي بكر وعمر" فقال علي: "اللهم، لا، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي" وقبل عثمان الشرط، فبايعه عبد الرحمن، والناس، وبايع علي وهو يقول: "خدعة وأيما خدعة!"[15].

وهكذا خسر علي الخلافة مرة أخرى لتردده ورفضه شرط البيعة كما هو، ولعل مصدر تردده ورفضه نابع من اعتقاده بقصور الشرط عن بلوغ مستوى رؤيته العقيدية للحكم القائمة على

الالتزام بأحكام القرآن والسنة واجتهاده الخاص التي عدها شروطاً لمشروعية الحكم. وكان هذا شرطه على الناس عند تسلمه الخلافة[16]، وعند تجديد بيعته في البصرة[17]، والكوفة[18].

3. موقف علي (35-40هـ/ 655- 660م) من أحداث الفتنة:

عرفت الأحداث التي جرت أواخر فترة عثمان (24-35هـ/644-655م) وما تلاها من أحداث وتطورات باسم "الفتنة والحرب الأهلية"[19]. وبغض النظر عن أسبابها وتفاصيلها، يمكن توصيفها أنها أزمة عميقة ارتبطت أساساً بنظام الدولة وهيكلها السياسي، وهي تعبير عن تحولات كبرى اقتصادية واجتماعية وثقافية مثلت مرحلة انتقالية للدولة والمجتمع في صدر الإسلام[20].

ويشار إلى أن معظم الصحابة انشغلوا بالأحداث التي وقعت، وكان علي الأبرز نشاطاً، وتدخل وسيطاً لحل المشكلة بين عثمان والمحتجين على سياساته الإدارية والمالية[21]. ويبدو أن وساطته عبرت عن قلقه تجاه مستقبل السلطة وسيرها باتجاهات سلبية، واعتقد أن مطالب المحتجين بتغيير الولاة غير الأكفاء بوظائفهم محقة ومشروعة. واستجاب عثمان لوساطة علي، إلا أن تدخل حاشية الأخير أفشلها وأغضب علياً، فوقف على الحياد حتى قتل عثمان (35هـ/655م)[22].

إن وساطة علي عرضته للاتهام بالتآمر على حياة عثمان طمعاً بالسلطة، وعرضت بيعته وخلافته للتشوش والإرباك. ولعل خلفية وساطته نبعت من رؤيته للعلاقة بين السلطة والمعارضة القائلة إن من حق الناس الاعتراض على الحاكم الضعيف، أو غير القادر على إدارة الدولة، لكن دون الخروج عليه واستعمال القوة. والدليل وصفه مقتل عثمان بهذه العبارة: "لم يقتل ظالماً، ولم يكن مظلوماً"[23].

القسم الثاني: خلافة علي وموقفه من المعارضة

1. البيعة ومعارضة كبار الصحابة:

أدى مقتل عثمان إلى فراغ سياسي حيث زاد التوتر والاضطراب، وانتشرت الفوضى في المدينة، ورفض كبار الصحابة وخاصة طلحة والزبير وعلي تولي الخلافة[24]، وبعد الإلحاح والتهديد الذي مارسه زعماء الاحتجاج تطوع علي لتحمل المسؤولية إدراكاً منه لخطورة الأوضاع، ولأن السكوت على الواقع قد يكون أزمة مدمرة للدين ووحدة الأمة، وانطوت أقواله على تخوف وقلق عميق تجاه مستقبل الإسلام والمسلمين[25].

حرص علي أن تكون بيعته مستوفيه لشروط شرعيتها باعتماد الشورى والبيعة كأساس لها بغض النظر عن أسلوبها[26]. وبعد مبايعة معظم كبار الصحابة ومعظم الناس في المدينة قال: "أيها الناس، بايعتموني على ما بويع عليه من كان قبلي، إنما الخيار قبل أن تقع البيعة، فإذا وقعت فلا خيار، إنما على الإمام الاستقامة، وعلى الرعية التسليم"[27].

من النص يظهر أن علياً عدَّ الشورى والبيعة شرطين لشرعية خلافته، وأن الحق فيهما يشمل من حضرها وقت إعلانها، وأن البيعة عقد واتفاق نهائي بين الحاكم والمحكوم لا يجوز التراجع عنه، إلا إذا انحرف الحاكم عن العدالة في الحكم. ولعل هذا يؤكد صحة ما أشرنا إليه من عدم رضا علي عن اتجاه تطور الحكم في عهد عثمان.

وأظهرت أقوال علي اللاحقة رؤية متماسكة لمفهوم الحكم. وقال لمن دعاه لإعادة الأمر شورى: "لم تكن بيعتكم إياي فلتة(دون تفكير وتدبر)، وليس أمري وأمركم واحداً. إنما أريدكم لله، وأنتم تريدونني لأنفسكم" وأضاف "ولعمري لئن كانت الإمامة لا تنعقد حتى تحضرها عامة الناس ما إلى ذلك سبيل، ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها، ثم ليس للشاهد أن يرجع، ولا للغائب أن يختار"[28].

يظهر من النص أن علياً رأى بالخلافة وسيلة لغاية دينية، وأن سياسته ستكون خاضعة لها، وليس لاعتبارات دنيوية أو مصلحية سواء أكانت فردية أو فئوية، وهذا هو جوهر التناقض بين رؤيته النظرية للحكم من جهة، وبين ممارسته للسياسة من جهة أخرى.

استهل علي عهده بقرارات سريعة وحاسمة أقال فيها كل ولاة العهد السابق في الولايات الرئيسة (الكوفة، والبصرة، والفسطاط، والشام)، ورفض نصيحة كل من أشار بالتريث أو إظهار المرونة معهم خوفاً من نفوذهم وإثارتهم المشكلات ضده، وقال: "والله لا أدهن في ديني، ولا أعطي الدني من أمري"[29]. وفي رواية أخرى قال: "والله لو كان ساعة من نهار، لاجتهدت فيها رأيي، ولا وليت هؤلاء، ولا مثلهم يولى" ورفض التهاون مع أي شخص سواء أكان من كبار الصحابة أم من غيرهم، وقال: "لو كنت مستعملاً أحداً لضره ونفعه، لاستعلمت معاوية على الشام"[30].

وهذا يدل على أن علياً امتلك رغبة جامحة بالتغيير الشامل لأسلوب إدارة الحكم وليس الإصلاح، وأنه أراد تطبيق رؤيته دفعة واحدة لسببين مترابطين: الأول-أنه رأى من حقه كخليفة شرعي ممارسة صلاحياته كاملة، والثاني -اعتقاده الراسخ أن الولاة السابقين هم المسؤولون عن أحداث الفتنة وانحراف الحكم، أي أنهم يشكلون خطراً على الدولة ويفسدون المجتمع.

أثارت قرارات علي حفيظة معظم المحيطين به، وتعرض لنقد شديد من قبل مستشاره عبد الله بن عباس (ت 68هـ/ 687م) الذي قال له: "أنت رجل شجاع لست بأرب بالحرب، أما سمعت رسول الله يقول: الحرب خدعة، قال: بلى..." ثم صمت، وطلب إليه الالتزام بطاعته[31].

يمكن القول إن علياً الذي يعرف قاعدة العمل السياسي، وهي قاعدة نبوية ويعرفها كل ذي سياسة ورياسة -على حد تعبير المسعودي (ت 346هـ/957م)[32]- لا يستطيع العمل بموجبها، لأنه رأى فيها قاعدة للتدبير العسكري، لا السياسي[33]، ومن هنا نظر للسياسة نظرة سلبية، وعدّها خداعاً وتضليلاً، وقال لمن طالبه بالعمل بموجباتها: "أتأمران أن أطلب النصر بالجور؟!"[34]. وهذه الرؤيا أسهمت بدفع الآخرين لمعارضته، وطبعت حكمه بالطابع الأخلاقي أو المثالي.

تشكلت المعارضة الأولى من كبار الصحابة طلحة والزبير وعائشة (ت57هـ/ 676م) زوجة الرسول ﷺ، إضافة إلى الولاة السابقين، والأسرة الأموية، وفي مقدمتها معاوية بن أبي سفيان (40-60هـ/660- 679م) والي الشام، وانقسم الناس في الأمصار بين مؤيد ومعارض[35].

وهذه البداية الصعبة لخلافة علي أربكته، ووقف ينتظر عدة أشهر عما ستسفر عنه مواقف الآخرين، وفي المقابل تجمع معظم المعارضين في مكة وقرروا مواجهة علي، والذهاب إلى البصرة، وحشد قواتها لتحقيق شعارهم بالإصلاح، وملاحقة قتلة عثمان وإعادة الأمر شورى[36]، وبغض النظر عن المبررات التي اتخذوها شعاراً لمعارضتهم، فإن ما يهمنا هو موقف علي منهم، الذي قال عندما أبلغ بتجمعهم: "أكف إن كفوا، واقتصر على ما بلغني" وأضاف "سأصبر ما لم تمس الجماعة"[37] وهذه الأقوال تؤكد قبول علي لفكرة الحق بالمعارضة السلمية التي لا تهدد وحدة المجتمع والدولة، وعندما خرجوا (ثاروا) واستعملوا القوة للسيطرة على البصرة عدّ خروجهم "إثماً وعدواناً"، ولاحقهم وقاتلهم وانتصر عليهم في معركة الجمل (36هـ/ 656م) [38].

كشفت المعركة جزءاً هاماً من نظرته للمعارضة ومستوى العقوبة الواجبة بحق المعارضين، فقد منع جيشه من أسر المنهزمين وسبيهم ونهب أموالهم[39]. وهذا الأسلوب انطوى على جزئيات ذات أبعاد خطيرة على مستقبل الصراع اللاحق مع معارضيه (معاوية والخوارج) مثل: عدم وضوح مفهوم الشهادة الذي أربك أتباعه، وكشف التباين بين منطلقاته الإسلامية ونظرتهم القبلية[40]، فقد صلى على القتلى من الطرفين[41]. وفي إجابته عن سؤال حول مصيرهم يوم القيامة قال: "ادعو الله أن يدخل الجنة كل من نقى قلبه لله"[42] فأثارت أقواله وممارساته تساؤلاً محيراً حول أهداف القتال وغايته الحقيقية[43].

2. الصراع مع معاوية:

اتخذ علي الكوفة مركزاً جديداً لإدارة الدولة بتأييد غالبية أهلها له، وعندما وصلها (36هـ/656م) ألقى خطبة قصيرة أشاد في مقدمتها بدور الكوفة في تاريخ الإسلام، وبدور أهلها بانتصار معركة الجمل الذي عدّه انتصارا للحق على الباطل، وقال: "دعوتكم إلى الحق فأجبتم، وبدأتم بالمنكر فغيرتم" ثم أشار إلى منهجه بالحكم القائم على تطبيق أحكام الشرع لتحقيق العدل والمساواة، وختمها بتأنيب من تردد في مساعدته، وطلب إلى الناس مقاطعتهم[44].

واللافت في خطبته أمران: الأول- إظهار حكمه أنه يمثل الحق وأن معارضيه يمثلون الباطل، وهذا يشعر أنه طبق بحق معارضيه حكماً دينياً يقوم على ممارسة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والثاني- أسلوب المقاطعة الذي طرحه لإدارة أزمة العلاقة مع الذين ترددوا في نصرته، وهذا يشعر بتقمصه لشخص الرسول ﷺ في تعامله مع المتخاذلين والمنافقين[45].

وفي مجال الإدارة استعمل علي أسلوبه السابق بإقالة ولاة عثمان في المناطق الواقعة شرقي العراق[46]، ولم يلتفت لتبعات القرار وتأثيراته في الولاة المقالين باعتبارهم زعماء قبائل كبرى، ولهم نفوذ واسع في المناطق التي يحكمها، كما لم يراعِ مقدار التوافق بين هدفه في إعادة بناء الدولة من جهة، وبين هدفه في مواجهة معاوية من جهة أخرى، وكل ذلك وضعه في مواجهة القبائل ونظرتها التي لم ترق بعد إلى مستوى رؤيته الإسلامية للحكم والدولة[47]، وللتدليل على هذا الاستنتاج نشير إلى مواقف اثنين من كبار الولاة المقالين، وهما الأشعث بن قيس الكندي (ت40هـ/660م) والي أذربيجان وزعيم قبيلة كندة إحدى كبريات قبائل الكوفة، الذي فكر بالهرب إلى معاوية بالشام وأخذ الأموال التي بحوزته، إلا أنه رضخ للواقع انطلاقاً من نظرته القبلية وولائه للمصر (الإقليم)[48].

وأما الثاني فجرير بن عبد الله الجبلي (ت51هـ/671م) والي همذان زعيم قبيلة بجيلة إحدى أشهر القبائل في العراق التي حسمت مشاركتها في معركة القادسية (15هـ/636م) الحرب مع الفرس[49]، وكان من الصحابة السابقين في الإسلام[50]، ولهذا عامله علي بكثير من التقدير، لكنه أقاله من موقعه، ثم قبل تطوعه للوساطة مع معاوية وذهب إلى دمشق، وعاد بصورة سلبية عن موقف معاوية وأهل الشام واستعدادهم للحرب، فتعرض للشتم من قبل الأشتر (مالك بن الحارث النخعي ت37هـ/ 657م) أحد أشهر مساعدي علي الذي اقترح سجن جرير، إلا أن الأخير هرب سراً مع بعض زعماء قبيلته ولجأوا إلى منطقة "قرقيسيا" قرب الرقة التابعة لمعاوية[51].

يلاحظ أن علياً تعامل مع الآخرين انطلاقا من نظرته المستمدة من الماضي، وليس من الحاضر، في تحليل مواقف الآخرين، وكان يرى سلوكهم من وحي تفكيره المجرد من النزعات الذاتية مفترضاً بالآخرين التجرد مثله، أي أنه أراد إخراج المحيطين به من دائرة مصالحهم الشخصية، وإلا كيف له أن يقيلهم من مناصبهم ثم يعتمد عليهم بالوساطة مع خصمه أو مقاتلته؟

كما أن تدخل مستشاره الأشتر الذي حول جريراً إلى حليف مضطر لمعاوية لا يثير التساؤل حول صحة وسلامة توقيت القرار عند علي وحسب، بل يطرح تساؤلاً أعمق حول مدى علاقته بأهل الكوفة وانسجام رؤيته الإسلامية للحكم والصراع مع نظرتهم القبلية، إن الإجابة الأولية عن هذه التساؤلات وغيرها يمكن اختصارها بالقول إن ظروف الصراع وضعت علياً في حيز جغرافي وبشري مختلف عن الحيز الذي تشكلت فيه شخصيته ومفاهيمه؛ لذلك اصطدم معهم في كل خطوة أو أزمة[52].

معركة صفين وظهور الخوارج:

حاول علي حل الخلاف مع معاوية بالوسائل السلمية، وتبادل معه الرسائل وكشفت مضامينها التباين بالرؤى والأهداف بينهما، فقد أكد علي أنه خليفة شرعي ويمثل الحق والعدل، لأنه الأسبق في الإسلام، والأكثر معرفة بالقرآن، والأقرب نسباً إلى الرسول ﷺ، وبالتالي الأكثر حرصاً على مصلحة الإسلام والمسلمين. وأما شروط بيعته، فهي كاملة، والشورى من حق الصحابة ممن حضر معركة بدر (2هـ/ 623م)، ولا يحق لمعاوية الحديث فيها ولا بشرعيتها؛ لأنه من غير أهلها، وما عليه سوى الطاعة والعودة لدائرة الحكم الشرعي[53].

اتخذ علي قرار الحرب ضد معاوية بعد مشاورات عميقة وواسعة مع زعماء الكوفة، واعترض عدد كبير منهم، إلا أن علياً عالج أزمة اعتراضهم بقبول مبرراتهم، وترك لهم حرية الخيار بالمشاركة أو الوقوف على الحياد، وألقى خطبة دعا فيها للجهاد، وبين أن الحرب تستند لقاعدة دينية مستمدة من الآية: "وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ" (الحجرات: 9) [54].

وأراد علي ضبط الحرب بالمفاهيم الإسلامية فأوصى قادته بألا يقاتلوا قبل تقديم الحجة والعذر[55]، وعندما مُنع جيشه من الحصول على الماء لسيطرة جيش معاوية على القناة المتفرعة من نهر الفرات في منطقة صفين قرب الرقة، أبقى جيشه ينتظر يوماً وليلة حتى احتج قادته وطالبوه بالسماح لهم بالقتال "ليكون الغالب هو الشارب"، وقاتلوا بشدة وسيطروا على الماء، إلا أن علياً أمرهم بالتراجع والسماح للطرف الآخر بالتزود بها كونها حاجة إنسانية لا يجوز

استخدامها وسيلة للضغط على الخصم لا سيما أنه طرف مسلم، أو كما قال: "ليظهر ظلمهم وبغيهم" أي انحرافهم عن الدين"[56].

حاول علي حل المشكلة مع معاوية سلمياً وتبادل معه المبعوثين والوسطاء، لكنه لم يقدم تنازلات لصالح معاوية مثل تثبيته على ولاية الشام التي طرحها بعض أنصاره عند توليه الخلافة وأثناء وجوده في صفين، على عكس ما أبداه من استعداد للتنازل لمعارضيه قبيل معركة الجمل[57]؛ والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف نظرته للطرفين، فالأوائل كانوا من كبار الصحابة، وهم محل تقديره رغم معارضتهم، أما معاوية فلم يكن من هذه الفئة، ونظر له نظرة سلبية.

وهكذا دخل الطرفان في الحرب طوال شهر ذي الحجة (36هـ/ 656م)، ثم توقف القتال مع بداية شهر محرم، وتبادل الطرفان الوفود لإظهار الرغبة بالصلح وتأكيد صحة منطلقاتهم وشعاراتهم[58]، واللافت بسلوك علي عدم اكتراثه بمحاوريه، وأحياناً كان يعاملهم بقسوة؛ لأنه رأى بمطالبهم بتسليم قتلة عثمان والتنازل عن الخلافة استفزازاً وعدم جدية في حل المشكلة. وفي المقابل كان معاوية يحاول التأثير في قادة علي بأسلوب الترغيب والترهيب القائم على تخويفهم من نتائج استمرار القتال، ووعدهم بالمناصب الوظيفية والهبات المالية[59].

ويبدو أن أساليب معاوية تركت أثراً مستتراً في نفوس بعض قادة جيش علي، وظهرت هذه الآثار بعد الصدمة العنيفة للمعارك التي وقعت في بداية شهر صفر (37هـ/657م)، واستمرت مدة ثلاثة أيام، وكادت تلحق الهزيمة بجيش علي، وفضلوا وقف القتال لخشيتهم من أن يتحول إلى حرب إبادة للطرفين[60].

أدرك معاوية أن الحرب لن تحسم الأمر، فأخذ زمام المبادرة وطرح خطة رفع المصاحف على الرماح، ودعا إلى وقف القتال والاحتكام إلى القرآن حرصاً على مصلحة الطرفين ومستقبل الأمة من الاندثار والضياع. وأحدثت الخطة ذهولاً وارتباكاً في جيش علي، وتحولت إلى صدمة عميقة، لكن علياً لم يكترث بالأمر ابتداءً، وعد الخطة مكيدة حرب وخدعة، ودعا جيشه لمواصلة القتال، إلا أن معظم قادته رفضوا أوامره وضغطوا عليه لوقف القتال، فاضطر للموافقة على مضض، والنزول عند رغبتهم، وحملهم مسؤولية النتائج المستقبلية التي ستكون مدمرة لهم سياسياً وعسكرياً[61].

يلاحظ عدم إقدام علي على زج نفسه وبعض فرقه المؤيدة لاستمرار القتال في معركة غير متكافئة مع جيش معاوية؛ ولعل السبب في ذلك لا يكمن بحرصه على نفسه أو أولاده الذين يحملون نسل النبوة -كما تذكر بعض الروايات-[62]، إنما لحرصه على عدم تعريض جيشه

للتهلكة، أو الدخول في معركة "انتحارية" وهذه نظرة عميقة تعبر عن رؤية فقهية مميزة لمفهوم الشهادة والاستشهاد في الإسلام.

ترك علي لقادة جيشه المتحمسين لوقف القتال إدارة المفاوضات مع معاوية، وقدموا تنازلات خطيرة مثل فرض أبي موسى الأشعري (ت 44هـ/664م) ممثلاً قهرياً لعلي وأهل العراق في لجنة التحكيم، كما جردوه من لقبه أمير المؤمنين عند كتابة اسمه بوثيقة التحكيم[63].

يمكن القول أن خطة رفع المصاحف والتحكيم انطوت على خطورة وبراعة استثنائية في إدارة الأزمات. ودار محورها البارع حول معرفة معاوية الدقيقة بعدم قدرة الطرف الآخر على رفضها، كما أن التنازلات التي قدمها قادة جيش علي تشير إلى ضعف ولائهم وقوة نزعتهم القبلية[*].

وهذا التطور المفاجئ في سير المعركة أحدث انقساماً حاداً في جيش علي[64]. كما أحدث تحولاً نوعياً في تفكير علي ورؤيته لممارسة السياسة، وصار يمارسها وفق شروطها الواقعية. وفي المقابل صار عدد كبير من جيشه يراها من منظور ديني. والدليل على هذا الاستنتاج استيعاب علي السريع للصدمة ومحاولته تحويلها إلى صدمة إيجابية من خلال التصور الفكري الواقعي لما حدث، وقد لخصه بقوله هو "عجز عن الفعل وضعف في الرأي"[65]، وبالتالي لا يجوز تحميل الأمور أكثر مما تحتمل، ولا مجال لإدخالها قسراً في مجال العقيدة (إيمان وكفر)، إضافة إلى أنها لا تشكل تهديداً لمصلحة جيشه ومستقبله [66].

كما رأى بالتحكيم* مجرد قراءة للقرآن، وأن حكمه إذا ما التزم المحكمان سيكون لصالحه، لأنه الأعرف بالقرآن، ويمارس حكمه انطلاقاً من مبادئه وأحكامه وعد الهدنة -المدة الفاصلة بين وقف القتال واجتماع الحكمين- فرصة لعودة الوعي بصحة آرائه ومواقفه، وكشف زيف ادعاءات خصمه، وما على الجيش إلا الاستعداد لاحتمال دخول الحرب من جديد[67].

بهذا التصور تمكن علي من إقناع المجموعة التي انفصلت عن جيشه، ولجأت إلى منطقة "حروراء"، وأعادها إلى الكوفة[68]، لكن التطورات التالية جاءت على غير ما كان يتصوره علي، وتصاعدت الأزمة النفسية والعاطفية لعدد كبير من جيشه الذين عُرفوا بالخوارج، واتهموه بقلة

(*) انظر: خريسات: العصبية، ص337، 341 وما بعدها.

* انعقد اجتماع الحكمين بعد 8 أشهر في أذرح (قرية في جنوب الأردن الحالي قرب مدينة معان) دون الاتفاق على شيء. انظر: البلاذري، أنساب، ق2، ص302، الطبري، تاريخ، ج5، ص57، ياقوت،معجم، ج1، ص129، الرواضية، المهدي عيد: مدونة النصوص الجغرافية لمدن الأردن وقراه، عمان 2007م، ج1، ص72.

الحزم، ثم شككوا بإيمانه وإيمان المؤيدين له، واعتقدوا أن الفشل بالحرب واللجوء إلى التحكيم يعد مساساً بشرفهم العسكري والاجتماعي، وبالتالي مساساً بعقيدتهم الدينية، وأخذوا يفرون من الكوفة والبصرة إلى منطقة "النهروان" [69].

واللافت بسلوك علي تجاههم مقدار المرونة السياسية التي أظهرها، حيث منحهم حرية التعبير عن آرائهم، والحق بالعطاء، وممارسة العبادة، والعيش مع الجماعة[70]. وهذه نظرة غير مسبوقة في فقه الاختلاف والمعارضة السياسية في الإسلام.

بقي علي ملتزماً بموقفه تجاه الخوارج حرصاً منه على وحدة أتباعه، لكن اعتداءهم على الناس وأموالهم في المنطقة التي لجأوا إليها اضطره لملاحقتهم لردعهم عن جرائمهم، وانتصر عليهم في معركة النهروان (38هـ/658م)[71].

حاول علي استثمار النصر الذي تحقق في المعركة فأمر جيشه بالتوجه إلى الشام لمقاتلة معاوية، إلا أن معظم قادته وأفراده أصيبوا بأزمة نفسية وعاطفية لقتلهم إخوانهم وأبناءهم، وعادوا إلى الكوفة، فاضطر إلى اللحاق بهم، وحاول بأشهر طويلة استنهاض هممهم للجهاد والدفاع عن المناطق التابعة له التي تعرضت لغارات جيوش معاوية، إلا أن حالة اليأس والإحباط هيمنت عليهم ولم تجدِ محاولته لمعالجة أزمتهم، وظل يردد دعوته للجهاد والاستشهاد في سبيل الله والدولة التي حلم بها حتى لحظة اغتياله (40هـ/ 660م)[72].

خاتمة:

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها:

أولاً: إن رؤية علي وممارساته السياسية كانت نتاج حياة فكرية وعملية منسجمة مع نمط تربيته وثقافته الإسلامية التي كونت لديه منظومة معرفية وسلوكية أهلته لممارسة السياسة وقيادة الدولة والمجتمع.

ثانياً: آمن علي بفكرة الحق بالتغيير والمعارضة السلمية الهادفة إلى تعزيز بناء الدولة وتصويب مسار الحكم. واعتقد أن طاعة الحاكم مشروطة بطاعته لأحكام الدين وإقامة مبادئ العدل والمساواة، وإذا انحرف أو فقد القدرة على القيام بواجباته، فقد حقه بالحكم.

ثالثا: مارس علي السياسة من منظور ديني وتمثلت عنده بتطبيق مبادئ الدين وقيمه، واعتقد أن السياسة خارج هذا المعيار خداع وتضليل، أو مهادنة تؤدي بصاحبها إلى الانحراف والوقوع بالظلم.

رابعاً: بالغ علي بالتمسك برؤيته النظرية على حساب متطلبات الواقع السياسي ومقتضياته، فظهر التردد والارتباك في ممارساته السياسية، ولم يتمكن من التوفيق بين هدفه في إعادة بناء الدولة من جهة، وتحقيق وحدتها السياسية من جهة أخرى.

خامساً: قدم علي آراء فقهية سياسية مميزة في كثير من القضايا والمشكلات التي استجدت في زمنه لا سيما قضايا الاختلاف السياسي والقتال بين طرفين مسلمين. وأبانت آراؤه عن نظرة عميقة حول شروط أهلية الحاكم وواجباته ووظائف الدولة وحقوق المعارضة.

سادساً: أظهر علي في أواخر عهده استعداداً كبيراً للتكيف مع الواقع وقابلية التغير السياسي بعد تغير الأحداث وتطورها، إلا أن الزمن لم يتح له المجال الكافي للتعبير عن هذه القابليات.

وأخيراً: إن دراسة وتقويم نموذج رؤية علي لممارسة السياسة والحكم لفهم سلوكه كقائد سياسي يبقى محكوماً بمحددات تاريخية اجتماعية وثقافية في عصره.

والله تعالى من وراء القصد

The Vision of Ali Bin Abi Talib in Practicing Governmental Rule and Policy

Hussain Mahafza, *Department of Islamic History, Al Balqa Applied University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aimed at investigating the vision of Ali Bin Abi Talib in Practicing Governmental Rule and Policy. The study revealed that Ali- Bin Abi Talib, through his knowledge and experience in Islam, came up with a comprehensive vision in practicing governmental rule and policy. The substance of this vision was based upon the idea of applying the rules of the Holy Quran and Sunna in both the nation and society, depending on his own scholarly interpretation in all the matters that he faced. He practiced policy from this perspective, but he couldn't make a balance between his theoretical vision and reality which resulted in reluctance and confusion in his policies that gave his vision the quality of idealism.

قدم البحث للنشر في 2009/6/28 وقبل في 2009/12/24

الهوامش

(1) انظر- علي سبيل المثال ابن سعد، محمد بن سعد، (ت320هـ/932م)، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر (ب ت)، ج3، ص19، وسيشار إليه: ابن سعد، الطبقات. الزبيري، المصعب بن عبد الله (ت236هـ/850م)، نسب قريش، نشر وتصحيح: أ. ليفي بروفنسال، القاهرة، دار المعارف، ط1، 1951، ص15، 39، وسيشار إليه، الزبيري، نسب. البلاذري، أحمد بن يحيى (ت279هـ/892م)، أنساب الأشراف، تحقيق: فيلفرد ماديلونغ، بيروت، مؤسسة البيان، ط1، 2003م، ق2، ص101، وسيشار إليه: البلاذري، أنساب، المسعودي، علي بن الحسين، (ت346هـ/957م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، ط5، 1973م، ج2، ص431، وسيشار إليه: المسعودي، ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد (ت456هـ/ 1063م) جمهرة أنساب العرب، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م، ص14، 37، وسيشار إليه: ابن حزم، جمهرة، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (ت463هـ/1070م)، تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م، ج1، ص143، وسيشار إليه: الخطيب، تاريخ. ابن الأثير، علي بن محمد، (ت630هـ/1232م)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، ج4، ص87، وسيشار إليه: ابن الأثير، أسد. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي(ت852هـ/1448م)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، دار النهضة، (ب ت)، ق4، ص564، وسيشار إليه: ابن حجر، الإصابة، السيوطي، عبد الرحمن بن كمال الدين، (ت911هـ/1505م)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط4، 1969م، ص166، وسيشار إليه: السيوطي، تاريخ.

(2) ابن هشام، عبد الملك بن هشام، (ت 218هـ/833م)، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، القاهرة، الكتب العلمية، (ب ت)، ق2، ص654، وسيشار إليه: ابن هشام، السيرة، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت276هـ/889م)، الإمامة والسياسة، تحقيق: طه محمد الزيني، بيروت، دار المعرفة، (ب ت)،ج1، ص12، وسيشار إليه: ابن قتيبة، الإمامة، اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، (ت292هـ/904م)، تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، (ب ت)، ج2، ص127، وسيشار إليه: اليعقوبي، تاريخ. الطبري، محمد بن جرير، (ت310هـ/922م)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، 1977، ج3، ص200، وسيشار إليه: الطبري، تاريخ.

(3) انظر: الجاحظ، عمرو بن بحر، (ت255هـ/868م)، البيان والتبيين، تحقيق: فوزي عطوي، بيروت، دار صعب، 1968م ص527، وسيشار إليه: الجاحظ، البيان. الدوري، عبد العزيز، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، بيروت، دار المشرق، ط3، 1984م، ص47-48، وسيشار إليه: الدوري، مقدمة.

(4) انظر: ابن هشام، السيرة، ق2، ص654، ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص12، الطبري، تاريخ، ج3، ص194.

(5) الإمامة، ج1، ص12.

(6) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص18-19، كذلك انظر: الطبري، تاريخ، ج3، ص208، ابن أبي الحديد، عز الدين بن هبة الله، (ت656هـ/1258م)، نهج البلاغة، شرحه وضبط نصوصه: الإمام محمد عبده، بيروت، مؤسسة المعارف، (ب ت)، ص568، وسيشار إليه: ابن أبي الحديد، نهج.

(7) المسعودي، مروج، ج2، ص307.

(8) الطبري، تاريخ، ج3، ص209.

(9) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص170، المسعودي، مروج، ج2، ص297.

(10) انظر: الطبري، تاريخ، ج3، ص228.

(11) انظر: الدوري، مقدمة، ص48، جعيط، هشام، الفتنة، تحقيق: خليل أحمد خليل، بيروت، دار الطليعة، ط4، 2000م، ص38، وسيشار إليه، جعيط، الفتنة.

(12) حول إنشاء الديوان وتوزيع العطاء والموقف من الأراضي المفتوحة، انظر: أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، (ت182هـ/798م)، الخراج، بيروت، دار المعرفة (ب ت)، ص24-25.البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد رضوان، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م، ص436، 449، وسيشار إليه: البلاذري، فتوح.

(13) انظر: ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص30-31، الطبري، تاريخ، ج4، ص238-239.

(14) الطبري، تاريخ، ج4، ص227-228.

(15) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص30-31، الطبري، تاريخ، ج4، ص238.

(16) انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص162.

(17) انظر ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص72، الطبري، تاريخ، ج4،ص 543.

(18) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص125، الطبري، تاريخ، ج5، ص 76.

(19) انظر: سيف بن عمر (ت180هـ/796م)، الفتنة ووقعة الجمل، بيروت، دار النفائس، ط4، 1982م، ص42، وما بعدها، وسيشار إليه: سيف، الفتنة.

(20) الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، ط5، 1987م، ص17-18، وسيشار إليه: الدوري، مقدمة اقتصادية.

(21) حول مآخذ المحتجين على سياسات عثمان، انظر: سيف، الفتنة، ص55، خليفة بن خياط، (ت240هـ/854م)، تاريخه، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار القلم، دمشق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1977م، ص168-169، وسيشار إليه: خليفه، تاريخ، الطبري، تاريخ، ج5، ص358-359.

(22) حول وساطة علي وموقف عثمان وبعض أفراد الأسرة الأموية منها، انظر: ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص40، الطبري، تاريخ، ج4، ص358 وما بعدها.

(23) المنقري، نصر بن مزاحم، (ت212هـ/827م)، صفين، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة، ط2، 1382هـ/1962م، ص202، وسيشار إليه: المنقري، صفين، ابن أبي الحديد، نهج، ص148.

(24) انظر: سيف، الفتنة، ص85، البلاذري، أنساب، ق2، ص188، الطبري، تاريخ، ج4، 427 وما بعدها.

(25) انظر: سيف، الفتنة، ص93، البلاذري، أنساب، ق2، ص189، 192، الطبري، تاريخ، ج4، 434، الدوري، مقدمة، ص58..

(26) جعيط، الفتنة، ص142، خريسات، محمد عبد القادر، العصبية القبلية في صدر الإسلام، عمان، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، 2005م، ص305، وسيشار إليه: خريسات، العصبية.

(27) الدينوري، أحمد بن داؤد، (ت282هـ/895م) الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر وجمال الشيال، بغداد، مكتبة المثنى، 1959م، ص140، وسيشار إليه: الدينوري، الأخبار.

(28) الدينوري، الأخبار، ص140، ابن أبي الحديد، نهج، ص339.

(29) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص48، الطبري، تاريخ، ج4، ص440.

(30) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، من51، الطبري، تاريخ، ج4، ص441، المسعودي، مروج، ج2، ص365.

(31) الطبري، تاريخ، ج4، ص441.

(32) مروج، ج2، ص365.

(33) ابن أبي الحديد، نهج، ص 29، 1965، 323، 617.

(34) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، من 132، ابن أبي الحديد، نهج، 323.

(35) انظر: سيف، الفتنة، ص98، الطبري، تاريخ، ج4، ص442، 448-449.

(36) انظر: سيف، الفتنة، ص113، ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص54، 61، البلاذري، أنساب، ق2، ص201، الطبري، تاريخ، ج4، ص448 وما بعدها.

(37) سيف، الفتنة، ص108، الطبري، تاريخ، ج4، ص446.

(38) الطبري، تاريخ، ج4، ص500، ابن أبي الحديد، نهج، ص114-115.

(39) الدينوري، الأخبار، ص151، البلاذري، أنساب، ق2، ص239، الطبري، تاريخ، ج4، ص492.

(40) خريسات، العصبية، ص320.

(41) الطبري، تاريخ، ج4، ص538.

(42) المصدر نفسه، ج4، ص 496، 537.

(43) انظر: ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص72، البلاذري، أنساب، ق2، ص270، الطبري، تاريخ، ج4، ص496، 510، 541.

(44) انظر: المنقري، صفين، ص3-4.

(45) حول أسلوب تعامل الرسول (ص) مع المنافقين والمتخاذلين، انظر: ابن هشام، السيرة، ق2، ص216، 236، 519، وعن تقمص علي لشخصية الرسول (ص)، انظر: الشيبي، كامل مصطفى، الصلة بين التصوف والتشيع، بيروت، دار الأندلس، 1982م، ج1، ص70، وسيشار إليه: الشيبي، الصلة.

(46) انظر: المنقري، صفين، ص108، الدينوري، الأخبار، ص153، البلاذري، أنساب، ق2، ص147، المسعودي، مروج، ج2، ص381.

(47) انظر: الدوري، مقدمة، ص59.

(48) انظر: ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص83، المنقري، صفين، ص137، البلاذري، أنساب، ق2، ص264-465 وعن ترجمة الأشعث، أنظر: الذهبي، محمد بن أحمد، (ت748هـ/1347م) سير أعلام النبلاء، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4، 1986م، ج2، ص37-43، وسيشار إليه: الذهبي، سير.

(49) انظر: البلاذري، فتوح، ص354.

(50) انظر: الذهبي، سير، ج2، ص530.

(51) ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص82، الدينوري، الأخبار، ص155، البلاذري، أنساب، ق2، ص255، الطبري، تاريخ، ج4، ص562، ياقوت الحموي (ت626هـ/1228م) معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1984م، ج4، ص 328.

(52) انظر: الدوري، مقدمة، ص59، جعيط، الفتنة، ص159.

(53) عن الرسائل التي تبادلها الطرفان، أنظر: المنقري، صفين، ص52، 58، 84، 85، 90، 109، الجاحظ، الرسائل السياسية، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط1، 1987م، ص362، وسيشار إليه: الجاحظ، رسائل.

(54) انظر: المنقري، صفين، ص80، 94، 96،94، 97- 99، 107، 112-113، 115، الدينوري، الأخبار، ص164، البلاذري، أنساب، ق2، ص261.

(55) المنقري، صفين، ص123-125، الطبري، تاريخ، ج4، ص567.

(56) المنقري، صفين، ص163-164، الدينوري، الأخبار، ص168، البلاذري، أنساب، ق2، ص267، الطبري، تاريخ، ج4، ص572.

(57) الطبري، تاريخ، ج4، ص440، 468، المنقري: صفين، ص187.

(58) انظر: البلاذري، أنساب، ق2، ص269، الطبري، تاريخ، ج4، ص574-575.

(59) انظر: المنقري، صفين، ص186، الطبري، تاريخ، ج5، ص8.

(60) انظر: المنقري، صفين، ص214، وما بعدها، البلاذري، أنساب، ق2، ص270-271، الطبري، تاريخ، ج5، ص21-32.

(61) انظر: المنقري، صفين، ص489-490، ابن قتيبة، الإمامة، ج2، ص104، الطبري، تاريخ، ج5، ص56.

(62) انظر: المنقري، صفين، ص530، ابن أبي الحديد، نهج، ص139.

(63) انظر: المنقري، صفين، ص499-500، البلاذري، أنساب، ق2، 292، الطبري، تاريخ، ج5، ص51-52.

(64) انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص190، المنقري، صفين، ص478، البلاذري، أنساب، ق2، ص265.

(65) انظر: البلاذري، أنساب، ق2، ص321، الطبري، تاريخ، ج5، ص72.

(66) أنظر: ابن أبي الحديد، نهج، ص324-325.

(67) انظر: البلاذري، أنساب، ق2، ص301.

(68) انظر: البلاذري، أنساب، ق2، ص307-308.

(69) انظر: البلاذري، أنساب، ق2، ص311، 314، 316، 336، الطبري، تاريخ، ج5، ص88-89، الجاحظ، رسائل، ص364، ياقوت، معجم، ج5، ص324.

(70) الطبري، تاريخ، ج5، ص73.

(71) انظر: ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص 126-128، البلاذري، أنساب، ق2، ص313، 319، 320، 326، الطبري، تاريخ، ج5، ص88-89.

(72) انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص194، ابن قتيبة، الإمامة، ج1، ص129، البلاذري، أنساب، ق2، ص338، 341، 343-344.

المصادر والمراجع:

ابن أبي الحديد، عز الدين بن هبة الله، (ت656هـ/1258م)، **نهج البلاغة**، شرحه وضبط نصوصه الإمام محمد عبده، بيروت، مؤسسة المعارف، (ب ت)، 4 أجزاء.

ابن الأثير، علي بن محمد. (ت630هـ/1232م). **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، 7 أجزاء.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت852هـ/1448م)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار النهضة، (ب ت)، 7 أجزاء.

ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد، (ت456هـ/1063م)، **جمهرة أنساب العرب**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م.

ابن سعد، محمد بن سعد، (ت320هـ/844م)، **الطبقات الكبرى**، بيروت، دار صادر (ب ت)، 9 أجزاء.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت276هـ/889م)، **الإمامة والسياسة**، (المنسوب إليه) تحقيق: طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي، (ب ت)، جزءان

ابن هشام، عبد الملك بن هشام، (ت 218هـ/833م)، **السيرة النبوية**، حققها وضبطها: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، بيروت، دار التراث العربي، 1995م، 4 أجزاء.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، (ت182هـ/798م)، **الخراج**، بيروت، دار المعرفة (ب ت).

البلاذري، أحمد بن يحيى. (279هـ/892م). **أنساب الأشراف**، تحقيق: فيلفرد ماديلونغ، بيروت: مؤسسة البيان، ط1، 2003م، **فتوح البلدان**، تحقيق: رضوان محمد رضوان، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م.

الجاحظ، عمرو بن بحر، (ت255هـ/868م)، **البيان والتبيين**، تحقيق: فوزي عطوي، بيروت، دار صعب، 1968م، جزءان، رسائل الجاحظ، الرسائل السياسية، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط1، 1987م.

جعيط، هشام، الفتنة، **جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر**، بيروت، دار الطليعة، ط3، 1995م.

خريسات، محمد عبد القادر، **العصبية القبلية في صدر الإسلام**، عمان، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، 2005م.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (ت463هـ/1070م)، **تاريخ بغداد**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م، 14ج.

خليفة بن خياط، (ت240هـ/854م)، **تاريخ خليفة بن خياط**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار القلم، دمشق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1977م.

الدوري، عبد العزيز، **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، بيروت، دار المشرق، ط3، 1984م، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، ط5، 1987م.

الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داؤد، (ت282هـ/895م) **الأخبار الطوال**، تحقيق: عبد المنعم عامر، مراجعه، وجمال الشيال، القاهرة، 1960م.

الذهبي، محمد بن أحمد، (ت748هـ/1347م) **سير أعلام النبلاء**، أشرف على تحقيقه، شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط11، 1996، 25 جزءاً

الزبيري، المصعب بن عبد الله (ت236هـ/850م)، **نسب قريش**، عني بنشره: أ. ليفي بروفنسال، القاهرة، دار المعارف، ط3، 1982م.

سيف بن عمر (ت180هـ/796م)، **الفتنة ووقعة الجمل**، جمع وتصنيف: أحمد راتب عرموش، بيروت، دار النفائس، ط4، 1982م.

السيوطي، عبد الرحمن بن كمال الدين، (ت911هـ/1505م)، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط4، 1969م.

الشيبي، كامل مصطفى، **الصلة بين التصوف والتشيع**، بيروت، دار الأندلس، 1982م،

الطبري، محمد بن جرير، (ت310هـ/922م)، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، 1977، عشرة أجزاء.

المسعودي، علي بن الحسين، (ت346هـ/957م)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة (ب ت)، 4 أجزاء.

ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله، (ت626هـ/1228م)، **معجم البلدان**، بيروت، دار صادر، دار بيروت، 1984م، 5 أجزاء

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، (ت292هـ/905م)، **تاريخ اليعقوبي**، بيروت، دار صادر، جزءان.

التجربة الديمقراطية الكويتية: الجذور، الواقع، التحديات وآفاق المستقبل

محمد عبد الرحمن بني سلامه *، محمد كنوش الشرعة** ومحمد تركي بني سلامه***

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التجربة الديمقراطية الكويتية، وذلك بتناول الإطار النظريّ، ثم باستعراض المراحل التاريخية التي مرت بها هذه التجربة منذ نشأة الدولة، وحتى الوقت الحاضر. ثم تتناول أبرز خصائصها، الدور المركزي للقيادة السياسية، والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمقترحات لمواجهة هذه التحديات، وأخيراً استشراف مستقبلها في ضوء المتغيرات المحليّة والإقليمية والدولية. وقد خلصت الدراسة إلى أنها تجربة مقيّدة ولكنها رائدة قابلة لمزيد من التطور والتقدم.

المقدمة

الكويت دولة ذات تاريخ قديم في المشاركة السياسية، وهي من أوائل دول الخليج العربي التي بدأت تجربتها الديمقراطية، فتاريخياً، لم تفرض عائلة آل الصباح حكمها على الشعب الكويتي بالقوة، بل استندت إلى الشورى والتوافق والتعاون مع العائلات التجارية التي وفّرت الدعم الماديّ للنظام الحاكم، والدخل والبضائع للاقتصاد الكويتي. وقد ساعدت محدوديّة عدد السكان على خلق علاقة وثيقة بين العائلة الحاكمة والمجتمع الكويتي. وبشكل عام يمكن القول إنه تشكل إجماع شعبي على حكم آل الصباح.

تعود البدايات الأولى للمسيرة الديمقراطية في الكويت إلى عام 1921، عندما تشكّل أول مجلس للشورى، والذي أكدّ أنّ الشعب هو مصدر السلطات، واستمرت المسيرة في السنوات اللاحقة، ومع استقلال البلاد في عام 1961، بدأت المسيرة الديمقراطية بالمعنى الحديث، والقائمة على وجود مؤسسات سياسية، حيث صدر في عام 1962 دستور تعاقدي أكد أن الشعب مصدر السلطات، وقام على مبدأ الفصل بين السلطات، حيث حدّد الدستور العلاقة بين السلطات ودور كل منها، وبموجبه فإن الشعب ينتخب ممثليه في مجلس الأمة المؤلف من 50 نائباً، ويتمتع

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

تم دعم هذا البحث من عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة اليرموك.

* قسم التاريخ، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

** قسم العلوم الإنسانية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.

*** قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الأمير بصلاحيات واسعة منها: تعليق الدستور، حل البرلمان والمشاركة في التشريع، إذ تحتاج كافة التشريعات إلى موافقة البرلمان والأمير.

شهدت الحياة السياسية في الكويت صراعاً بين العائلة الحاكمة والبرلمان، مما دفع الأمير إلى حل البرلمان أكثر من مرة، مثلما حدث في الأعوام 1976، 1986، 1999، 2006، 2008، 2009، وأخيراً في عام 2011، تلك العلاقة المتوترة بين البرلمان والحكومة، لا يمكن أن تفّسر إلا بعدم نضوج التجربة الديمقراطية في الكويت، فأحياناً، كان دور البرلمان سلبياً في رفض الإصلاحات الديمقراطية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، رفض البرلمان إعطاء المرأة حقوقها السياسية والمشاركة في الانتخابات تصويتاً وترشيحاً، والحكومة أيضاً تتحمل جزء كبير من المسؤولية، حيث أنها لا تقبل قواعد اللعبة الديمقراطية، ولا ترغب في أن يتم استجوابها أو مساءلتها، وتلجأ إلى حل البرلمان هروباً من مواجهته، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فالكويت رائدة النهج الديمقراطي على الصعيد الخليجي بشكل خاص، والعربي بشكل عام، وقد أجريت في الكويت انتخابات دورية نزيهة منذ العام 1992 وحتى الوقت الحاضر، وأظهرت المعارضة السياسية في الكويت قوة لا يستهان بها، وتمكنت من إدخال إصلاحات سياسية لا يمكن إنكارها.

لقد أثبت النظام السياسي في الكويت مرونة وقدرة واضحة على استيعاب المعارضة من خلال التسويات، وإدخالها في العملية السياسية، بعيداً عن أساليب القمع والإقصاء السائدة في كثير من البلدان العربية.

ومع انتشار التعليم والتطور الهائل في وسائل الاتصال، تزايد الوعي بمفاهيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، الأمر الذي مهّد الطريق نحو إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية، والتي كان من أبرز مظاهرها أخيراً منح المرأة حق المشاركة السياسية في عام 2006.

وترى هذه الدراسة أن دور أمير البلاد يبقى أساسياً في النظام، وفي تطور التجربة الديمقراطية في الكويت، فالأمير لديه صلاحيات واسعة، والدولة لا تزال تلعب الدور الأساسي في النشاط الاقتصادي.

وبشكل عام، يمكن القول أن الديمقراطية في الكويت لا تزال مقيّدة، وتعاني من عدد من العقبات والتحديات. وستحاول هذه الدراسة تقديم عرض تاريخي للمسيرة الديمقراطية في الكويت، وبيان أبرز خصائصها، وأهم التحديات التي تواجهها، وتقديم بعض المقترحات والتوصيات لتعزيز النهج الديمقراطي، وأخيراً استشراف مستقبل التجربة الديمقراطية في الكويت، في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

1- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من عدة اعتبارات أهمها:

1) أنها تتناول إحدى أقدم التجارب الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام، والخليج العربي بشكل خاص، حيث عرفت الكويت حركة وطنية إصلاحية منذ العشرينات من القرن الماضي، وقد صدر الدستور الكويتي في عام 1962، ونصّ على مبادئ ديمقراطية متقدمة مثل: أن نظام الحكم ديمقراطي، السيادة فيه للأمة وهي مصدر السلطات جميعاً، وتضمن باباً عن الحقوق والواجبات العامة، فضلاً عن فصل السلطات وتحديدها، وهو بذلك شكّل خطوة متقدمة بمعايير الظروف الإقليمية والدولية التي كانت سائدة في تلك الفترة، وأسّس لحياة سياسية ديمقراطية حقيقية على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد.

2) خصوصية دولة الكويت كدولة صغيرة المساحة وقليلة السكان، إلا أنها تمتلك ثروات نفطية كبيرة، مما يعزّز مكانتها في السوق العالمي للنفط، ويجعل أوضاع الأمن والاستقرار فيها محل اهتمام القوى الدولية، ويفتح المجال لتدخل هذه القوى في مسار الأحداث فيها.

3) يعدّ النظام السياسي الكويتي أقرب إلى نظام الحكم الملكي، اذ يتسم بالاستمرارية، فيما تشهد الكويت تغيرات اقتصادية اجتماعية وتكنولوجية متسارعة، مما يترك المجال مفتوحا لطرح ومناقشة قضايا مهمة، مثل أثر النفط على الديمقراطية أو ما يسمى بالعقلية الريعية، والعلاقات الجدلية بين الحداثة والتقليد.

2- هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى رصد وتحليل وتقييم التجربة الديمقراطية الكويتية، بما يسمح بالوقوف على العوامل التي دفعت بالكويت (نظاماً ومجتمعاً) لتبنّي الخيار الديمقراطي كأسلوب في الحكم متفق عليه، من قبل كل من النخب الحاكمة والتيارات السياسية والفكرية ومؤسسات المجتمع المدني وقوى المعارضة، فضلاً عن رصد جذور ومراحل وخصائص وأبعاد هذه التجربة على أرض الواقع، والتعرف على العقبات والمعيقات التي تحول دون دفع هذه التجربة إلى مزيد من التطور، ومحاولة تقديم بعض المقترحات والتوصيات من أجل تعزيز هذه التجربة الديمقراطية، وأخيراً استشراف آفاقها المستقبلية.

3- فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الأساسية التالية:

إن وجود النظام الدستوري، والانتخابات المنتظمة، ودرجة مهمّة من المشاركة الشعبية لا يلغي حقيقة أن التجربة الديمقراطية الكويتية لا تزال مقيّدة، فالأسرة الحاكمة في الكويت هي

اللاعب الأقوى في النظام، وهي التي تلعب الدور الأساسي في إدارة التجربة الديمقراطية وتطويرها، وصياغة أهدافها والتحكم بحدودها ومسارها.

4- أسئلة الدراسة:

في ضوء فرضية الدراسة وأهدافها على النحو الذي سبق ذكره، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1) لماذا اختارت النخبة الحاكمة في الكويت الخيار الديمقراطي كنهج للحكم، بتبنيها دستور ينظّم الحياة السياسية، ويخّول البرلمان سلطات تشريعية ورقابية واسعة وحقيقية، ويسمح بهامش كبير من حرية الصحافة؟
2) ما هو أثر النفط على التجربة الديمقراطية الكويتية؟
3) لماذا تعرضت الحياة السياسية في الكويت لكثير من التوترات والأزمات على خلفية جملة من المشكلات البنيوية التي تعاني منها (مثل الطبيعة غير الحزبية للبرلمان)، والتي لا يزال لبعضها تأثيراته القائمة والمحتملة في مستقبل التجربة الديمقراطية الكويتية؟
4) ما مدى قابلية الثقافة السياسية والقيم السائدة في المجتمع الكويتي لإعاقة التجربة الديمقراطية الكويتية أو تعزيزها؟
5) ما هي أبرز الإشكاليات والتحديات التي تواجه التجربة الديمقراطية الكويتية والتي لها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، الآنية والمستقبلية، وكيف يمكن مواجهتها والحد من تأثيرها؟

5- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهج التحليل التاريخي، باستعراض جذور التجربة الديمقراطية الكويتية ومراحل تطورها، والملامح العامة لهذه التجربة، واستخدمت كذلك منهج تحليل النظم، من خلال التركيز على دور صانع القرار أو القيادة السياسية باعتباره عامل أساس في تطور وتقدم التجربة الديمقراطية أو انكفائها.

6- متطلبات النظام الديمقراطي:

قدّم روبرت دال Robert Dahl أحد أهم دارسي ومنظري الديمقراطية المعاصرة، مجموعة من المتطلبات التي لا بدّ من توفرها في أي نظام سياسي حتى يمكن اعتباره ديمقراطيا، وهي:

1- حرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها.
2- حق التصويت.

3- الأهلية للمناصب العامة.
4- حق القادة السياسيين بالتنافس على كسب الدعم.
5- مصادر بديلة للمعلومات.
6- انتخابات حرّة ونزيهة.
7- مؤسسات صانعة لسياسة الحكومة تعتمد على التصويت.[1]

ويبدو جليا أن مثل هذه المتطلبات لا تتوفر مجتمعة إلا في الديمقراطيات الغربية، باعتبارها أعرق الديمقراطيات في العالم المعاصر، أما فيما يتعلق بحالة الدراسة، وهي التجربة الديمقراطية الكويتية، فان لديها بعض هذه المتطلبات، خاصة حرية التعبير وحق التصويت وانتخابات حرّة ونزيهة، ورغم وجود دستور عقدي ومجلس نيابي، إلا انه لا يوجد تداول سلمي للسلطة مع هيمنة شبه كاملة ومطلقة للأسرة الحاكمة على مفاصل الدولة والجهاز التنفيذي حيث يسيطر أفراد الأسرة الحاكمة على الوزارات السيادية في الدولة، وهناك تجمعات سياسية لم يعترف بها بعد، فالتميز لا زال ساريا بين المواطنين ولا سيما فئة البدون، هذا التمييز يجعل المشاركة مقتصرة على نسبة قليلة من المواطنين ويوجد حالة من عدم المساواة بين أبناء الوطن الواحد، وذلك على النحو الذي سنوضحه في هذه الدراسة، ومما لا شكّ فيه أن على الكويت تجاوز هذه العقبات واستكمال بقية متطلبات النظام الديمقراطي من أجل الوصول إلى مرحلة النضوج أو الاكتمال الديمقراطي.

7- الدراسات السابقة:

لم تنل التجربة الديمقراطية الكويتية اهتماماً كبيراً من قبل الدارسين والمحللين السياسيين بالقدر الذي تستحقه، ومعظم الدراسات التي أمكن الاطلاع عليها في هذا المجال تناولت المسالة الديمقراطية في الوطن العربي أو دول الخليج بشكل عام، أو بعض جوانب التجربة الديمقراطية الكويتية، ويمكن تقسيم الدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية إلى قسمين:

القسم الأول تناول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام، وكيفية الخروج من هذه الأزمة، ومن ابرز وأقدم الدراسات في هذا المجال، والتي كتبت قبل نصف قرن ولا تزال نتائجها متطابقة وآخر التحليلات اليوم، دراسة المفكر العربي شارل عيساوي [2]، حيث تناول التفسيرات المتعددة لغياب الديمقراطية في الشرق الأوسط، ومنها أن الديمقراطية غرسة بطيئة النمو، تطورت في الغرب بصفة تدريجية عبر قرون عديدة، وفي ظل مناخ ملائم توفر لها، وليس من المتوقع ازدهارها عند نقل هذه الغرسة إلى تربة شرقية معادية... هذه التربة لم تُولّد منذ فجر التاريخ سوى الطغيان والاستبداد. واستعرض الكاتب غياب الأسس الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتوفير التربة والمناخ المناسب لنمو ونضوج الديمقراطية مثل حجم السكان والمساحة،

البنية الاقتصادية وتوزيع الثروة والدخل، التجانس الوطني واللغوي والديني، ومستوى التعليم، ومؤسسات المجتمع المدني، وأشار إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط تعاني من الاختلالات في المجالات السابقة، وبالمحصلة فان التربة الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط ما زالت غير عميقة على نحو كاف لتمكين الديمقراطية السياسية من النمو والانتعاش، والمطلوب إحداث تحول اقتصادي واجتماعي ضخم باتجاه تقوية المجتمع وجعله قادرا على تحمل ثقل الحكومة العصرية، واستنتج عيساوي أن أمام بلدان الشرق الأوسط طريقًا طويلاً وجهودًا كثيرة مضنية حتى تتلمس طريقها نحو الديمقراطية.

وفي دراسة مشابهة يرى برهان غليون[3] أن بعض الدول العربية شهدت نوعاً من التطور الديمقراطي، تمثّل بالسماح بالتعددية الحزبية، وإجراء انتخابات دورية، والسماح بهامش من حرية التعبير، واستقلال القضاء. لكن هذه التطورات لم تؤثر بشكل جوهري في طبيعة السلطة ونمط ممارسة الحكم، حيث حرصت النظم الحاكمة على إحاطة هذا التطور الديمقراطي بجملة من القيود السياسية، القانونية، الإدارية والأمنية، بحيث أفرغتها من مضامينها الحقيقية، وجعلتها مجرد عملية لتحديث النظام التسلطي أكثر من كونها مدخلاً للتحول الديمقراطي، وبالتالي أصبح الوطن العربي بمثابة الاستثناء ضمن موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم في أواخر القرن الماضي، وبدت الدول العربية وكأنها عصيّة على التحول الديمقراطي الحقيقي. وبرأي غليون فإن هذا يعود لأسباب متعددة أبرزها عقدة الأمن، فالدول العربية تعيش شعوراً عميقاً دائماً بالهشاشة وانعدام الأمن؛ الأمر الذي يجعلها أكثر ميلاً للتشدد، والانغلاق والاستبداد، بغية الحفاظ على الأمن والاستقرار، ولا سيما استقرار النظام السياسي.

وفي دراسة للمفكر عبد الإله بلقزيز[4] تناول فيها الشروط التحتية التي تؤسس لإمكانية تحقيق الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، والتي لا مجال لتحقيقه دونها ولخصها بقيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على السواء، تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع. هذه الثقافة السياسية تحرر مفهوم السياسة القائم على الصراع والعنف إلى منافسه اجتماعية مدنية سليمة قائمة على مبادئ التوافق والتراخي من أجل تحصيل الحقوق وإدارة التوازن بين المصالح، وبالتالي تحل قيم التوافق والتعاقد والتنازل المتبادل محل قيم التسلط والعنف والاحتكار والإلغاء. وخلق هذه الثقافة السياسية الجديدة في الوطن العربي يحتاج إلى صفقة سياسية تاريخية بين السلطة والمعارضة تؤدي إلى الانتقال الديمقراطي وفتح المجال السياسي المغلق وإعادة صياغة مصادر شرعية السلطة على النحو الذي تلتغي فيه المصادر العصبوية، والتوتاليتارية، والثيوقراطية، لتحل محلها الشرعية الدستورية المستمدة من أرادة الشعب ومن التوافق الوطني العام.

ومن الدراسات الهامة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، دراسة المفكر الكويتي خلدون النقيب[5]، والتي بيّن فيها أن الحكم الاستبدادي في المشرق العربي قائم على سيطرة الدولة البيروقراطية على المجتمع، من خلال توسيع قدرتها على تنسيق البنى التحتية، بحيث تخترق المجتمع المدني بالكامل، وتجعله امتدادا لسلطتها، وتحقق بذلك الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع. وهذا التسلط يقوم على مجموعة من الأسس، منها: احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع، بقرطة الاقتصاد، أي توسعة القطاع العام وإحكام السيطرة عليه بالقوانين والتشريعات، وقيام شرعية نظام الحكم على القهر، من خلال ممارسة الدولة للإرهاب المنظّم ضد المواطنين، وهذه الإجراءات ليست بهدف تحقيق التنمية، وإنما إدامة نظام الحكم، ويرى الباحث أن الدولة التسلطية ربما تكون مرحلة انتقالية في المشرق العربي، حيث شهد العالم العربي في الثمانينيات والتسعينيات نوعا من التحرك الديمقراطي في أكثر من بلد عربي، وأن تعزيز التحول الديمقراطي ومنع العودة إلى التسلطية من جديد، يستلزم تكوين أممية جديدة حول ميثاق حقوق الإنسان، والحاجات والمقاصد الإنسانية التي تحددها القوى السياسية والاجتماعية والديمقراطية في كل بلد، وتبني مبدأ اشتراكية السوق في الاقتصاد، وهو مبدأ يجمع بين حرية السوق وكفاءته والمساواة، أي التوزيع العادل للدخل في ظلّ سيادة القانون والديمقراطية.

أما القسم الثاني من الدراسات لعدد من الكتاب والمفكرين العرب، فقد تناول تجربة الحكم ومسيرة الإصلاح السياسي والديمقراطية في دول الخليج العربي بشكل عام، وبعض الدراسات التي تناولت بعض جوانب التجربة الديمقراطية الكويتية ومن أبرز هذه الدراسات:

دراسة الكاتب عبد الرحمن النعيمي[6] التي تناول فيها جذور الاستبداد السياسي في دول الخليج العربي وآليات إعادة إنتاجه، حيث تسيطر على السلطة السياسية في دول الخليج العربي أُسر حاكمة، وصلت إلى الوضعية الراهنة عبر تطور تاريخي، حصلت في أحد مراحله على الدعم الأمني والعسكري والسياسي من الدول الاستعمارية ذات المصلحة (بريطانيا وفرنسا) والولايات المتحدة الامريكية لاحقا. وبعد اكتشاف النفط، حيث تدفقت على البلاد ثروات هائلة، اعتبرت الأسر الحاكمة الدخل النفطي ملكية خاصة لها وليس ملكية عامة للمجتمع، فأقامت المؤسسات الأمنية والعسكرية التي تربع أفرادها على قمتها، وامتدت سيطرتها على بقية ثروات البلاد، وأصبحت تسيطر على كافة مفاصل الدولة، بل على مواقع كثيرة في الجهاز التنفيذي، وبات متعارفاً عليه أن هناك وزارات سيادية لا يمكن لأي مواطن أن يكون مسئولا عنها كرئاسة الوزراء أو الخارجية أو الداخلية أو الدفاع أو الأمن أو الإعلام، وانطلاقا من كونها أسراً مالكة وحاكمة، فأنها تعتبر المواطنين رعايا، وأن من حقها التاريخي الموروث أن تتصرف بالبلاد والعباد كما تراه مناسباً، ما أفرز تطوراً ملحوظاً باتجاه الملكيات المطلقة والاستبداد السياسي الذي يعاد إنتاجه باستمرار عبر المزيد من هيمنة الأسر الحاكمة على السلطة والمال العام، وعدم الاستعداد لتطوير

الوضع السياسي بحيث تشارك فئات اجتماعية أخرى بالسلطة والثروة، بل إن الحديث عن المشاركة السياسية عبر مؤسسات تشريعية تعتبره السلطة بدعة خارجية. ولذلك فإن استمرار هذه الملكيات المطلقة وعدم تجاوبها مع متطلبات شعوبها أو التطورات المتسارعة على الصعيد العالمي باتجاه الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، قد ضاعف من الانغلاق السياسي، وبرزت الأصوات التي تطالب بالديمقراطية والانفتاح السياسي وبالتالي فان الإصلاح السياسي أصبح ضرورة تاريخية لهذه الأنظمة.

ومن الدراسات التي تناولت مسالة الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، دراسة المفكر علي خليفة الكواري[7] حول أجندة الإصلاح الجذري من الداخل، والتي تدور حول تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع، ومطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتفعيل دور المجتمع المدني. فهذه المطالب تمثل قواسم مشتركة بين دعاة الإصلاح، ولا تنكر الحكومات أهميتها من حيث المبدأ، وان اختلفت حول أولوياتها، وترددت أمام وضعها موضع التنفيذ. ويرى الكواري أن هذه المطالب منطقية وعقلانية وملحّة، وفيها مصلحة للحاكم إلى جانب المحكوم باعتبارها مخرجاً وطنياً من مسار الضياع الذي تُدفع إليه مجتمعات المنطقة دفعاً. ويقترح الكاتب عددا من الآليات والأدوات لتفعيل أجندة الإصلاح في دول الخليج العربي منها:

1. إنشاء منتدى إقليميٍ دائمٍ لتعزيز جهود الإصلاح وذلك بالبحث بشكل دائم ومنظم عن قواسم وطنية مشتركة بين حكومات المنطقة وشعوبها، والقيام بالبحث والدراسة والنشر بتوضيح بنود أجندة الإصلاح والدعوة إليها.
2. تنمية مجتمع مدني إقليمي متكامل مع المجتمعات الوطنية يقوم بدوره المهني والثقافي والاجتماعي في صياغة أجندة الإصلاح والمشاركة في تفعيل عملية الإصلاح واستكمال نواقص المجتمع المدني على المستوى المحلي من حيث النوع والكم.
3. العمل على المستوى الإقليمي والدولي وذلك بمد جسور التعاون على المستوى العربي والإسلامي والعالمي لكسب الأصدقاء من أنصار الديمقراطية وتنمية رأي عام خارجي ضاغط باتجاه شرعية المطالب بإصلاح جذري من الداخل.

أخيراً، الدراسات التي تناولت بعض جوانب التجربة الديمقراطية الكويتية ومنها: دراسة د. يوسف غلوم[8] حول تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في دولة الكويت. حيث أشار الباحث إلى أن الكويت تعتبر الدولة الفريدة في منطقة الخليج والجزيرة العربية التي تلعب فيها الديوانية دوراً سياسياً بارزاً ولا سيما في ظل غياب الأحزاب السياسية. فالديوانية منتدى عام يتم فيه تداول كافة شؤون الحياة والمجتمع، حتى إن بعض الباحثين ذهبوا إلى اعتبار الديوانية برلماناً مصغرًا ولكن دون وجود الشرعية المتوفرة في البرلمانات، وبشكل عام فإن الديوانيات

تقوم بادوار ووظائف مختلفة في جميع قطاعات المجتمع الكويتي، ولها تأثير مباشر على القرارات السياسية، وتمثل نوعًا من المؤسسات الوسطى -غير الرسمية - والتي تربط النظام السياسي بالشعب الكويتي، كما أنها تمثل مؤشراً قوياً لقياس الرأي العام الكويتي حول القضايا والأحداث التي يمر بها المجتمع ولا سيما خلال الأزمات السياسية، فعندما حُلّ مجلس الأمة عام 1976 وعام 1986، كان للديوانية الدور الفاعل في الضغط على الحكومة من خلال فعاليات قيادية بإعادة المحافظة على الدستور، واستمرارية المشاركة السياسية.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث على عينة من المجتمع الكويتي،توصل إلى نتيجة مفادها أن الديوانية تلعب دوراً بارزاً في النشاط السياسي والمشاركة السياسية وإيجاد الوعي السياسي، فزيارة الديوانيات التي تناقش القضايا العامة ذات ارتباط قوي بنموذج النشاط السياسي، وهذا يعني أن الأفراد الذين يزورون تلك الديوانيات أكثر نشاطًا وفاعلية في الانتخابات البرلمانية أو البلدية أو جمعيات النفع العام وغيرها، كما أن هذه الديوانية تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنشئة السياسية، حيث تقوم بتجنيد روادها بالفكر السياسي وإقناعهم بضرورة العمل السياسي في المجتمع، كما أن الوعي السياسي يزيد بشكل إيجابي مع زيارة هذه الديوانيات.

ودراسة دندان عبد القادر(9) حول قانون الانتخاب الكويتي وتأثيره في التجربة الديمقراطية، فهي تشير الى أن النظام الانتخابي هو أحد المؤشرات التي يقاس على أساسها مدى ديمقراطية نظام سياسي معين، والإشكالية التي يطرحها المؤلف تدور حول مدى قدرة النظام الانتخابي الكويتي على الاستجابة لمتطلبات النظام الديمقراطي أم إنه يعد عائقاً أمام تقدم التجربة الديمقراطية ويتطلب إصلاحاً ومراجعة أو تغييراً جذرياً. ويقدم المؤلف تأصيلاً نظريا لأهمية الانتخابات في العملية الديمقراطية، وبالتالي فإن مقياس الحكم عليها يقوم على الشروط السياسية والمؤسسية والقانونية التي تشتغل ضمنها آلية الانتخاب مثل: حرية الاختيار أمام المواطن، ونزاهة العملية الانتخابية وحرية تشكيل الأحزاب السياسية، ووجود سلطة قضائية مستقلة، وإعلام حر ومستقل يؤدي دوراً رقابياً، وبناء على ذلك يستعرض المؤلف قانون الانتخابات الكويتي الذي وضع في عام 1962 وأجريت وفقه كل الانتخابات التي شهدتها الكويت حتى عام 2003م، وهي فترة كافية لتقييم القانون، حيث برزت العديد من الانتقادات لهذا القانون منها: ضيق القاعدة الانتخابية باقتصاره على فئة الذكور البالغين 21 سنة يوم الانتخاب، وحرمان المرأة ورجال القوات المسلحة والشرطة والجالية الكويتية في الخارج والبدون من حق الانتخاب. وتقسيم الكويت إلى عدد كبير من الدوائر الانتخابية وهي دولة صغيرة المساحة، حيث قسمت إلى 10 دوائر حتى عام 1981 ثم إلى 25 دائرة مما أدى إلى تمييع العملية الانتخابية وإضعاف سلطة البرلمان، ثم تناول المؤلف إصلاح النظام الانتخابي الكويتي وذلك بمنح المرأة حقوقها السياسية وتغيير نظام الدوائر الانتخابية وتقليصها إلى5 دوائر، ويخلص المؤلف إلى ضرورة تطوير النظام الانتخابي وإصلاحه

بتوسيع قاعدة المشاركة للفئات المحرومة من الانتخاب، وضبط الإنفاق على الحملات الانتخابية والقضاء على مظاهر شراء الأصوات، وأخيرا السماح بإنشاء الأحزاب السياسية التي تمثل القوى والأيديولوجيات السائدة في المجتمع الكويتي، وتمكينها من تقديم مرشحيها ضمن قوائم منظمة للتصويت عليها، بدلا من النظام الفردي المتبع حاليا، إذ يظل غيابها من أهم المآخذ على التجربة الديمقراطية الكويتية.

على الرغم من أهمية دراسة أسباب تعثر أو غياب الديمقراطية في الوطن العربي ودراسة تجربة الحكم ومسيرة الديمقراطية ودعوات الإصلاح في دول الخليج العربي، إلا أن الحاجة تقتضي دراسة واقع التجربة في كل بلد عربي على حده إذ إنّ لكل دولة خصوصيتها؛ ذلك أن التعميم أحياناً قد يكون فيه قدر كبير من المجازفة والتسرع، وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واحدة من أقدم التجارب الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام، وفي منطقة الخليج العربي بشكل خاص، لكونها تجربة تاريخية رائدة ومتميزة وجديرة بالدراسة والوقوف أمام منطلقاتها والمحطات التي مرّت بها، من أجل رصد مواطن التقدم في هذه التجربة، والتعرّف على أوجه الضعف والقصور، مما يساعد على تقديم المقترحات اللازمة لتقدمها وإنجاحها، والوصول بها إلى مرحلة التعزيز الديمقراطي، بحيث تتوافق مع التغيرات التي شهدها المجتمع العربي ولا سيما مع انطلاق ما يسمى بالربيع العربي، وكذلك ظروف العصر على المستوى الدولي حيث أصبحت الديمقراطية نموذجًا في الحكم ومنهجًا في الحياة على الصعيد العالمي.

لمحة تاريخية:

توزعت النظم السياسية في مجتمعات الخليج العربي قبل ظهور النفط من حيث درجة المشاركة في السلطة (من خارج الأسر الحاكمة) في نشأتها الأولى إلى صنفين، الأول: وهو الذي انعدمت فيه تلك المشاركة وتركزت في أضيق حدود، وخاصة بيد الأسر الحاكمة، وهذا ينطبق على حالات السعودية، الإمارات، قطر والبحرين. أما الصنف الآخر فكانت المشاركة والاختيار أساس شرعية قيامها، وهذا الصنف يتمثل في حالتي عُمان والكويت.[10]

نشأت الكويت في القرن السابع عشر من مجموعة من القبائل التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية واستقرت في منطقة الكويت، ومنذ البداية نُظّمت العلاقات في المجتمع الجديد على أساس ما يشبه العقد الاجتماعي، حيث تم اختيار الحاكم طوعاً من أسرة آل الصباح، بحيث يتحمل أعباء الحكم والمسؤولية، ويقوم الشعب بالإنتاج وتمويل المؤسسة الحاكمة مادياً وشخصياً، وكان ذلك الإرث من الحكم المشترك قبل اكتشاف النفط، حيث كان الاعتماد على أنشطة اقتصادية مرتبطة بالبحر، مثل صناعة اللؤلؤ والسفن والتجارة[11]، ومما لا شك فيه أن عمل الكويتيين بالتجارة

مكّنهم من الاطلاع على تجارب ديمقراطية في دول أخرى مثل الهند[12]، فالحركة السياسية التي سعت إلى توسيع دائرة المشاركة في السلطة والمنادية بإنشاء المجالس بدأت من التجار، الذين مثّلوا طبقة مهمة في الكويت بفضل ثرواتهم واطلاعهم، وقد كانت هذه الطبقة منسجمة ومتماسكة، وكان لها تأثير ملموس نظرا لمساهمتها في موارد الدولة، فلا عجب أن تقود هذه الفئة الصغيرة مسيرة الديمقراطية في الكويت[13].

وقد أدت هذه الاتفاقية غير المكتوبة إلى نوع من الحكم المشترك أو التفاهم المتبادل بين الحاكم "عائلة الصباح" والمحكوم "المجتمع الكويتي"، ويبدو أن مثل هذا الاتفاق قد أثّر فيما بعد على طبيعة وخصائص وصفات الطرفين، حيث نجد الشعب مواليًا للحاكم ومتمسكًا بحقوقه، وبالمقابل نجد الحاكم يستجيب لرغبات وتطلعات الشعب، ويعمل على رعاية مصالحه، وهكذا نجد أن الحكم لم يُفرض بالقوة وإنما بالتراضي والاتفاق، وقام على أساس الشورى ولم يتمتع الأمير فيه بسلطة مطلقة.

وعلى مر السنين ترسّخ مفهوم الشرعية التاريخية لآل الصباح كأسرة حاكمة في الكويت، حيث انتقلت السلطة بشكل تقليدي بين أفراد آل الصباح، وبقيت الأمور تسير بشكل هادئ حتى عام 1899، حين وقّع حاكم الكويت حين ذاك اتفاقية سرية مع بريطانيا، أصبحت الكويت بموجبها محمية بريطانية[14]، وكان من نتائج تلك الاتفاقية، أن أسلوب آل الصباح في الحكم أخذ يعتمد على السلطة الفردية المدعومة من قوة خارجية "بريطانيا" ويحاول فرض أسلوب سياسي أكثر تسلطاً، الأمر الذي اعتبر خروجاً على مبادئ الحكم المشترك، وأدى إلى شيوع نوع من عدم الرضا بين أصحاب النفوذ في البلاد ولا سيما فئة التجار. وقد تراكمت مشاعر عدم الرضى وأدت إلى ما يعرف بأحداث عام 1921 التي تعتبر نقطة البداية في مسيرة التجربة الديمقراطية الكويتية حين طالب المحتجون بدستور مكتوب[15].

مسيرة التجربة الديمقراطية الكويتية

على الرغم من قدم تجربة الحكم المشترك في الديمقراطية الكويتية، والتي تعود إلى القرن الثامن عشر، إلا أن الرغبة الشعبية للكويتيين في المشاركة في الحكم بشكل مؤسسي بدأت في عام 1921، واستمرت حتى الاستقلال في عام 1961، وكذلك استمرت المسيرة في السنوات اللاحقة، ولكنها كانت تتقدم وتتراجع تبعاً للظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ويمكن استعراض هذه المسيرة من خلال ثلاث مراحل أساسية وهي:

1- المرحلة الأولى 1921 – 1960: الحكم المشترك

منذ نشأة المجتمع الكويتي فقد غلبت على العلاقات فيه بين الحكّام (آل الصباح) والمحكومين (المجتمع الكويتي) الأساليب السلمية البعيدة عن العنف الذي كان سائدا في المنطقة العربية، وبالتالي كان هناك نوعٌ من التفاهم المتبادل بين الحكّام والمحكومين، كما ترتّب عليه أن يتعود الشعب الكويتي على تجاوب حكّامه مع تطلعاته وآماله ومتاعبه وشكواه، وهو ما يسمى بـ (تراث الحكم المشترك)، وتمثل أحداث عام 1921 نقطة البداية في مسيرة التجربة الديمقراطية الكويتية، حيث شهدت الكويت في تلك الفترة نوعا من الفوضى السياسية نتيجة الخلافات بين أعضاء الأسرة الحاكمة، الأمر الذي دفع أعيان البلاد إلى توجيه نداء إلى الأسرة الحاكمة يطالبون فيه بإنهاء الصراعات بين أفراد العائلة الحاكمة، وتسمية أحد أفرادها كأمير للبلاد، والمطالبة بتشكيل مجلس استشاري يشارك من خلاله المواطنون في عملية صنع القرار وإدارة شؤون البلاد، على أساس العدل والمساواة، وقد استجابت العائلة الحاكمة للنداء، وتم تسمية الشيخ أحمد الجابر حاكماً للبلاد، وتم تشكيل أول مجلس استشاري في تاريخ الكويت تألف من 12 عضواً تم تعيينهم، أكد أن الشعب هو مصدر السلطات، وأنه مُمثل بنوابه المنتخبين، وأن لمجلس الأمة وحده حق التشريع، وأنّ كافة المعاهدات والامتيازات لاغية إذا لم يصادق عليها مجلس الأمة[16]، ولكن سرعان ما بدأ مجلس الأمة بالتشكيك بامتيازات النفط التي منحها آل الصباح للبريطانيين مما حدا بالأمير إلى المسارعة في حل المجلس بدعم من البريطانيين.

وعلى الرغم من الصلاحيات المحدودة للمجلس، وقصر مدته، حيث حُل بعد أشهر قليلة من تشكيله[17]، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية الحدث وذلك للأسباب التالية:

1- كشف عن الوعي السياسي المبكر للمجتمع الكويتي، وإيمانه بالمبادئ الديمقراطية، وأن الشعب مصدر السلطات، وقد بقيت هذه المبادئ حية في أذهان الناس حتى الحصول على الاستقلال في عام 1961 وصياغة الدستور وإعلانه.

2- استجابة الحاكم للمطالب الشعبية وإيمانه بحق الشعب في المشاركة والحوار بشأن إدارة شؤون البلاد.

3- أظهر دور التجار ووعيهم ونفوذهم كفئة مؤثرة في الحياة السياسية في الكويت، حيث استمر تأثير هذه الفئة في السنوات اللاحقة.

4- كشف دور بريطانيا في مناوأه الحكم الديمقراطي إذا ما تعارض مع مصالحها، حيث تم حل المجلس بضغوط من بريطانيا عميدة الديمقراطيات الغربية[18].

وفي السنوات اللاحقة، استمرت المطالبة الشعبية والنضال السياسي، وكانت المحاولة الثانية في عام 1938، حيث تم في ذلك العام إصدار دستور وتشكيل مجلس، إلا أنه تم حل المجلس بعد ستة أشهر، وقد رافق ذلك القرار أحداث عنف لم تشهدها الكويت من قبل، وكانت هذه المحاولة أكثر نضوجاً من محاولة عام 1921، كما أنها ارتبطت بعوامل خارجية منها: الأحداث الجارية في فلسطين، محاولات الشعب الكويتي تقديم الدعم للثورة الفلسطينية، وكذلك العامل العراقي الذي تمثل بالحكم الملكي الهاشمي في العراق في عهد الملك غازي، حيث كان النظام السياسي الملكي البرلماني في العراق يمثل النموذج كنظام للحكم بالنسبة للكويتيين، كما أن نسبة كبيرة من المثقفين الكويتيين كانوا قد تلقوا تعليمهم في العراق وتأثروا بالتجربة الديمقراطية العراقية[19].

شهدت الكويت بعد ذلك فترة من الهدوء النسبي، ولا سيما أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1944)، واستمرت الأوضاع على هذا النحو حتى عام 1950، ففي بداية الخمسينات شهدت الكويت نشاطاً سياسياً متزايداً ولعبت الأفكار القومية دوراً في ذلك، وكان من أبرز مظاهر النشاط السياسي نشوء بعض مؤسسات المجتمع المدني مثل الأندية والاتحادات المهنية، وتقديم العرائض الشعبية، واستخدام المنشورات السياسية كوسيلة للتعبير عن الاستياء من الأوضاع العامة في البلاد، الأمر الذي دفع الحاكم إلى العودة إلى مبدأ الانتخاب لبعض المجالس الحكومية، مثل البلديات ومجالس التعليم، وبدل أن تؤدي الانتخابات إلى مزيد من الانفتاح السياسي وتدعيم اتجاهات الإصلاح المؤسسي وتعزيز المسيرة الديمقراطية، إلا أنها عانت من التعثر، وعدم الثبات والتراجع، حيث كانت ردّة فعل الحكومة على النشاطات السياسية إغلاق الأندية، وإيقاف صدور الصحف ومنع النشاطات ذات الطابع الجماهيري، واستمرت القيود على الحياة السياسية حتى إعلان الاستقلال في عام 1961.

وخلال هذه المرحلة فقد تم اكتشاف النفط، وهذا أدى إلى تحرر النظام السياسي من الاعتماد على فئة التجار ومصادر الإنتاج المحلية التقليدية، وتمتع النظام السياسي بدرجة عالية من الاستقلال الاقتصادي وأصبح النظام الاقتصادي بأكمله معتمدا على الدولة في الإنفاق، كما أعطى الريع النفطي للدولة القدرة على بناء مؤسسات وأجهزة بيروقراطية لتوزيع المنافع على المجتمع والسيطرة على النشاط السياسي، فعلى سبيل المثال طبقة التجار كانت قبل اكتشاف النفط طبقة متميزة باعتبارها الممول الأول للميزانية، ولكن بعد اكتشاف النفط أصبحت هذا الطبقة تابعة للدولة ومعتمدة عليها في سبيل استمرار رخائها الاقتصادي، وهكذا تخلى التجار عن نفوذهم السياسي الرسمي ومطالبهم بالمشاركة السياسية في سبيل الحصول على مزايا اقتصادية، وبشكل عام فقد مكن النفط الدولة من إحكام سيطرتها على كافة فئات المجتمع بتذكيرهم أنها بواسطة أجهزتها وقوانينها تستطيع منحهم الحقوق الاقتصادية أو منعها عنهم. فالدولة هي موزع

المزايا والمكاسب في المجتمع وأصبح الحديث عن المشاركة السياسية أو انتقاد الأوضاع العامة في البلاد أمراً محفوفاً بالمخاطر، وبالمجمل فقد أدى الريع النفطي إلى تحديث اقتصادي ورخاء اجتماعي ولكنه لم يخلق انفتاحا سياسيا، لا بل سعت الدولة إلى خلق سياسة رقابية صارمة تحول دون نمو الديمقراطية وازدهارها.[20]

المرحلة الثانية 1961-1990: النظام الدستوري

بعد إعلان الكويت استقلالها كدولة ذات سيادة، أعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم تبعية الكويت للعراق وبطلان استقلالها، إلا أن الضغوط العربية وعلى رأسها دور جمال عبد الناصر، إضافة إلى الدعم الدولي وخاصة البريطاني أدّت إلى إنهاء الأزمة[21]، وإن كان للتهديدات العراقية أثرٌ على النظام السياسي في الكويت، وعلى النهج الذي اتبعه في السنوات اللاحقة، خاصة فيما يتعلق بالمسيرة الديمقراطية[22].

أعلنت الكويت بعد الاستقلال أنها ستتبنى النظام البرلماني، ودعت الحكومة إلى انتخابات عامة لانتخاب المجلس التأسيسي، الذي كانت مهمته الأساسية وضع الدستور، وقد تضافرت عدة عوامل دفعت العائلة الحاكمة في الكويت إلى الأخذ بالنظام شبه البرلماني ويمكن تلخيصها بالتالي:

1- ضغوط فئة التجار المتحمسين لإصلاح سياسي حقيقي وتبني شكل من أشكال الحكم البرلماني.
2- الدعم الشعبي الذي حاز عليه الحاكم خلال أزمة الاستقلال نتيجة التهديدات العراقية.
3- التطور الإيجابي للعلاقة بين الحاكم والقوى السياسية المطالبة بالمشاركة الشعبية.

وبعد إجراء الانتخابات، تم تشكيل لجنة لصياغة الدستور، وأثناء صياغته لعب الأمير عبد الله الصباح دوراً توفيقياً فعّالاً بين العناصر المختلفة داخل المجلس التأسيسي بشكل عام، وداخل لجنة صياغة الدستور بشكل خاص، وقدّم الكثير من التنازلات التي كانت محل انتقاد بعض أوساط العائلة الحاكمة. هذا الدور الذي لعبه الأمير يسجل له، حتى أنه يسمى "أبو الدستور". وقد أقّر المجلس التأسيسي الدستور في نهاية عام 1962 وصادق عليه الأمير، وهو أقدم دستور على الصعيد الخليجي. وكان من أبرز ملامحه ما يلي[23]:

1- نص الدستور على أن عرش الإمارة وراثي في أسرة آل الصباح (مادة 4)، كما أن الأمير غير مسؤول عن أي تبعية وغير خاضع لأي مساءلة سياسية (مادة 54)، ويختار الأمير وريثاً له، والذي لا بد له من نيل موافقة البرلمان.

2- أكد الدستور أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، وأن السيادة للأمة وهي مصدر السلطات (مادة 6)، حيث يختار الشعب ممثليه وفق انتخابات حرّة منتظمة.

3- أكد الدستور مبدأ المساواة في الحقوق دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل، أو اللغة أو الدين (المادة 29).

4- كفل الدستور العديد من الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن، فإلى جانب حق الانتخاب السياسي، فقد نُظمت الحرية الشخصية في المواد 30، 31، 32، 33، 34، 35، وحرية الرأي في المادة 36، وحرية الصحافة والإعلام في المادة 37، وحرية المراسلة في المادة 39، وحقوق التعليم والعمل في المواد 40 و41 على التوالي.

5- قررت المادة (43) من الدستور حرية تكوين الجمعيات والنقابات دون اشتمال نص المادة على حرية تشكيل الأحزاب السياسية أو حظرها.

6- قررت المادة (50) من الدستور الفصل بين السلطات بشكل صريح.

7- تتمتع السلطة القضائية في الكويت بدرجة عالية من الاستقلالية إذ ينص الدستور في المادة رقم (163) على أنه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال من الأحوال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء، ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل.

8- تكفل نصوص الدستور مبدأ تداول السلطة التشريعية عبر انتخابات دورية وتنص المادة رقم (56) من الدستور على أن يُعيّن الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد إجراء مشاورات تقليدية يستطلع بموجبها وجهة نظر الشخصيات السياسية صاحبة الرأي في البلاد، إلا أنها مشاورات غير مُلزمة.

9- نصّ الدستور على أن لمجلس الأمة سلطة مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها بموجب المواد 98، 99، 100، 101، ولكن خلافاً للنظم البرلمانية، لم يعط الدستور لمجلس الأمة صلاحية إسقاط الوزارة بكاملها، وإنما أعطى للمجلس صلاحية حجب الثقة عن الوزراء بشكل فردي بعد تقديم استجواب للوزير ومناقشته، ولكن بموجب المادة (102) يستطيع المجلس أن يُعلِن عدم التعاون مع الوزارة، وفي هذه الحالة، فإنه يترك الأمر للأمير لحسم الموضوع، إما بحل البرلمان، أو إعادة تشكيل الحكومة، وبذلك يكون الأمير هو الحكم ويقرّر ما يراه مناسباً وفقاً لمصلحة الوطن.

10- قيّد الدستور صلاحية الأمير في حل المجلس، إذ لا يحق حل المجلس للسبب نفسه مرة أخرى، وأن تجري الانتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل، أو استعادة المجلس المنحل كامل سلطاته الدستورية.

ويبدو من أبرز ملامح الدستور أن نظام الحكم الكويتي مزيج من النظام البرلماني والرئاسي، مع ميل أكثر باتجاه النظام البرلماني، وتكفل نصوص الدستور الكثير من الحقوق والحريات العامة، ولكنها في نفس الوقت تُحيل إلى القوانين تنظيم هذه الحقوق والحريات، بما يمكن أن يؤدي إلى تقييدها قانونياً على الرغم من كفائتها دستورياً، والدستور الكويتي من حيث اشتماله على المبادئ الديمقراطية من الناحية النظرية يعدّ واحداً من أفضل الدساتير العربية، وهو بالتأكيد الأفضل بين دساتير دول الخليج، ويعدّ كذلك وثيقة مفصلية وقوية تحدّ فعلياً من سلطة الأمير والعائلة الحاكمة، ولكن بشكل لا يرقى إلى مستوى ديمقراطية دستورية حقيقية، لكنه فريد بين الملكيات الأخرى في المنطقة، إلا أن المبادئ النظرية والنصوص الدستورية شيء والممارسة العملية شيء آخر مختلف كلياً، وهذا ما سيتضح جلياً عند استعراض المسيرة الديمقراطية في الكويت منذ صدور الدستور في عام 1962 حتى عام 2011.

بعد إصدار الدستور تم إجراء أول انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الأمة والبالغ عددهم 50 عضواً، وقد مارس المجلس دوره بشكل عادي حتى عام 1964 عندما تشكلت حكومة جديدة ودخلها بعض الوزراء الذين اعتبر وجودهم في الحكومة مخالفاً للمادة (131) من الدستور[24]،واتهم بعضهم بالفساد، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء إلى مطالبة الأمير بحل البرلمان، غير أن الأمير رفض ذلك، وأمر رئيس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة، تؤخذ فيها وجهة نظر مجلس الأمة بالاعتبار، ومن الجدير بالذكر أن أمير الكويت في تلك الفترة الشيخ عبد الله السالم الصباح كان محل احترام كافة أركان الحكم والمعارضة، ولعب دور صمام الأمان بين أفراد الأسرة الحاكمة المعارضين لوجود مجلس الأمة، وبين القوى السياسية الأخرى، وساهم بشكل ملموس في استقرار النظام السياسي[25].

وبكلمات أخرى يمكن القول إنّ الشيخ عبد الله الصباح كان مؤمناً بالمبادئ الديمقراطية، وبالمشاركة في الحكم بين العائلة الحاكمة والمجتمع، غير أن خليفتيه الشيخ صباح السالم (1967-1975) والشيخ جابر الصباح (1975-2006) لم يكونا ميالين إلى الدستورية والديمقراطية البرلمانية، وذلك على النحو الذي سنفصله لاحقاً.

بوفاة الشيخ عبد الله، شهدت الكويت الكثير من الأحداث السياسية في الفترة من 1966-1970 مثل حل المجالس البلدية، ثم حل مجلس الأمة، وإجراء انتخابات شابها الكثير من المخالفات، واتهمت الحكومة بالتدخل فيها وتزويرها، وفي عام 1971 تم انتخاب مجلس جديد،

مُثلت فيه المعارضة بشكل جيد، ثم جاءت حرب عام 1973 وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى تراجع المسيرة الديمقراطية، حيث سمح ازدياد مردود النفط في الدولة لآل الصباح بالتحرر من اعتمادهم على التجار في توفير الدعم المالي، كما وفّر النفط إمكانية للحكومة لتحقيق مزيد من الرخاء الاقتصادي للمجتمع الكويتي، وكان ذلك على حساب الانفتاح السياسي، وبالتالي لم تتردد الحكومة في حل البرلمان وتعليق الدستور، وظهر جليّاً أن النفط أعاق الديمقراطية[26].

وفي عام 1975 أجريت انتخابات لمجلس جديد، ثم حل في عام 1976 وكانت الظروف الإقليمية السبب الأبرز في تراجع المسيرة الديمقراطية، حيث الحرب الأهلية في لبنان، والمخاوف من أن تؤدي الديمقراطية في الكويت إلى الفوضى والانقلاب[27].

وفي عام 1981 أجريت انتخابات جديدة شاركت فيها كافة القوى السياسية في الكويت (التجار، والقبائل، ونواب الحكومة، والشيعة، والجماعات الإسلامية)، وفازت فيها العناصر المؤيدة للحكومة وخسرت المعارضة، وقد أظهرت هذه الانتخابات الأبعاد الطائفية والعرقية والقبلية للمجتمع الكويتي، وكان للثورة الإيرانية عام 1979 والحرب العراقية – الإيرانية أثرٌ واضح في تأجيج البعد الطائفي[28].

استمر المجلس حتى عام 1985 حيث جرت انتخابات جديدة، ونجحت بعض عناصر المعارضة بالعودة إلى البرلمان، غير أن هذا المجلس حُلّ في عام 1986 ولأسباب مشابهة لأسباب حل مجلس عام 1976، وتم تغييب البرلمان حتى عام 1989 حين استجابت الحكومة لمطالب العودة للحياة النيابية، وشُكّل مجلس نيابي مؤقت هو (المجلس الوطني) بطريقة مختلطة، جمعت بين التعيين والانتخاب، وكان أضعف من المجلس النيابي سواء من حيث الصلاحيات أو التمثيل الشعبي، وتوقفت أعمال هذا المجلس في عام 1990 بسبب الغزو العراقي للكويت[29].

المرحلة الثالثة 1991-2011 الديمقراطية المقيدة

انتهت الأزمة العراقية – الكويتية التي اندلعت في صيف عام 1990 بهزيمة العراق وتحرير الكويت، وقد شكل الاحتلال العراقي والأحداث التي تلته منعطفاً هامّا في الحياة السياسية الكويتية. وأثناء الاحتلال العراقي للكويت، عقد مؤتمر في جدّة في السعودية بحضور مجموعة من الشخصيات الوطنية الكويتية، وعددٍ من أعضاء الأسرة الحاكمة، برعاية أمريكية - سعودية، واتفق المشاركون في المؤتمر على تجديد دعمهم لآل الصباح كعائلة حاكمة في البلاد، مقابل التزام العائلة الحاكمة بالثوابت الدستورية، ومنها عودة الحياة البرلمانية[30]،وقد التزمت الأسرة الحاكمة بذلك الاتفاق، حيث تجري الانتخابات في الكويت بشكل دوري منذ عام 1992 وحتى الآن، وعلى

الرغم من بروز معارضة قوية في البرلمان إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى تعطيل الدستور أو تغييب البرلمان.

كان هذا الاتفاق أشبه ما يكون بعقد سياسي جديد بين الحاكم والمحكوم، ومن الجدير بالذكر أنه وأثناء الاحتلال العراقي للكويت برز دور المعارضة السياسية، حيث لعبت دوراً في المقاومة، وشاركت في مؤتمر جدّة، وبعد التحرر أصبحت المعارضة السياسية أكثر قبولاً لدى الشارع الكويتي والنظام السياسي. واستجاب أمير البلاد للمطالب الشعبية بعد التحرير، وأجريت الانتخابات في موعدها في عام 1992 وحصلت المعارضة على تمثيل جيد في البرلمان، أتاح لها فرصة المشاركة في تشكيل الحكومة، وقد كان من ثمار مشاركة المعارضة في الحكومة إلغاء محكمة أمن الدولة باعتبارها مخالفة للدستور، وفتح ملفات مسؤولين متورطين بقضايا فساد، منهم وزير نفط سابق من أفراد الأسرة الحاكمة، وأخيراً تعيين سيدة بمنصب رئيس جامعة الكويت، وتعّد هذه إنجازات للمعارضة وتعزيزاً لمسيرة التجربة الديمقراطية في الكويت[31].

واصلت المسيرة الديمقراطية في الكويت تقدمها فأجريت الانتخابات البرلمانية في الأعوام 1996 و1999 و2003 و2006 و2009 وكان من أبرز ملامح هذه الفترة منذ عام 1999 وحتى 2009 سلسلة الأزمات المتكررة بين البرلمان والحكومة والتي غالبا ما انتهت بحلّ البرلمان أو إقالة الحكومة.

هذا التوتر في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أثّر على سلوك الحكومة تجاه البرلمان، وعلى سلوك الكثير من النواب تجاه الحكومة، حيث أُخذ على البرلمان المبالغة في تقديم الاستجوابات لأعضاء الحكومة، ولأسباب بعيدة أحياناً عن المصلحة العامة، وتاريخياً كان البرلمان معرقلا لمسيرة الإصلاح السياسي برفضه أكثر من مرة إعطاء المرأة حقوقها السياسية، والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات تصويتاً وترشيحاً، وتجدر الإشارة إلى أنه بدأ نضال المرأة الكويتية من أجل الحصول على حقوقها السياسية في عام 1971، حيث عقد المؤتمر النسائي الكويتي الأول، والذي خرج بأول عريضة تطالب بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية، ورفعت العريضة لرئيس مجلس الأمة الذي أحالها الى لجنة العرائض والشكاوى بالمجلس، وقد بحثتها اللجنة في عدد من الجلسات ثم قررت حفظها، ومنذ ذلك التاريخ فقد شهد مجلس الأمة الكويتي نقاشات حادة حول هذه المسألة، ولكنه استمر في اتخاذ موقفٍ رافضٍ للاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة الكويتية حتى عام 2006 حين حصلت المرأة الكويتية على حقوقها السياسية كاملة، والمتمثلة بالتصويت والترشيح، بعد أن تقدمت الحكومة بمشروع قانون لإعطاء المرأة حقوقها ووافق عليه البرلمان. وبالتالي فإن مجلس الأمة أخّر منح المرأة الكويتية حقوقها

السياسية لأكثر من ثلاثين عاما، وأثبتت الحكومة الكويتية أنها أكثر تقدما وانفتاحا من المجلس المنتخب[32].

وفي عام 1999 أعلن الأمير حل البرلمان، وهي المرة الثالثة التي يتم فيها حل البرلمان منذ إنشائه في عام 1962، وكانت فترة الانتخابات قصيرة، مع اتهامات للحكومة بالتدخل في الانتخابات لصالح بعض المرشحين. وفي عام 2003 أجريت انتخابات جديدة وصفت بأنها أكثر نزاهة من الانتخابات السابقة، وفي عام 2006 تم حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة، ومنذ عام 2006 شهدت الكويت مواجهات برلمانية حادّة بين المجلس والحكومة، اشتملت على طرح الثقة واستجواب الوزراء وعدم استقرار الحكومات أو البرلمان، حيث أصيبت الحياة السياسية بالشلل أو العجز.

وفي عام 2006 توفي أمير البلاد الشيخ جابر الصباح، ودخلت البلاد فيما يشبه أزمة سياسية أو أزمة خلافة، بعد عجز الشيخ سعد عن تولي السلطة، وكان لمجلس الأمة دورٌ حاسمٌ في حل الأزمة، بتنحية الشيخ سعد وتكليف رئيس الوزراء الشيخ صباح برئاسة البلاد، وهذه سابقة في تاريخ الكويت، إلا أنها عزّزت دور مجلس الأمة في الحياة السياسية في البلاد[33].

ومن التطورات السياسية التي شهدتها الكويت في عام 2006، الطعن بدستورية القانون الذي يحظر التجمعات أو قانون الاجتماعات العامة، حيث حكمت المحكمة بعدم دستورية القانون، الأمر الذي شجّع المعارضة على المطالبة بمزيد من الإصلاح السياسي وتعديل القانون الانتخابي، لتخفيض عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5، حيث ترتب على هذا العدد (25) عدد من الظواهر السلبية مثل شراء الأصوات وعدم العدالة في تمثيل المناطق، واقترحت الحكومة حل وسط (10) دوائر، إلا أن المعارضة رفضت، مما دفع بالأمير لحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة بموجب قانون الـ (25) دائرة. وكانت الانتخابات التشريعية التي شهدتها الكويت في عام 2006 غير مسبوقة في تاريخ البلاد، فهي أول انتخابات شاركت فيها المرأة الكويتية تصويتاً وترشيحاً، حيث ترشح في هذه الانتخابات 28 مرشحة، إلا أنه لم تفز أي واحدة منهنّ، على الرغم من أن النساء شكّلن ما نسبته 57% من الناخبين، ولكن يبدو أن المجتمع الكويتي لم يكن قد نضج بعد لدرجة وصول المرأة إلى قبة البرلمان[34].

وكانت نتائج الانتخابات لصالح المعارضة، مما دفع بالحكومة إلى القبول بتعديل القانون وقبول مبدأ الـ (5) دوائر، وهذا أدى إلى تغييرات كبرى في النظام الانتخابي، كما استجابت الحكومة إلى ضغوطات المجلس حول عدد من القضايا، من ضمنها قضايا متعلقة بالفساد وحرية الإعلام[35]. وفي نهاية عام 2007 دخلت العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة مرحلة جديدة من التأزم، على شكل تصعيد سياسي أدى إلى حل البرلمان، وعاشت الكويت وضعاً سياسياً معقداً

يضاف إلى سلسلة طويلة من التعقيدات في العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة، وفي عام 2008 أجريت انتخابات جديدة، وترشحت (28) سيدة، ولم تحصل أي منهن على عضوية المجلس، إلا أنه تم تعيين 3 نساء أعضاء في مجلس الوزراء فأصبحن بحكم وظائفهن أعضاء في مجلس الأمة وفقا لنص المادة (80) من دستور دولة الكويت.[36]

وأخيراً تم حل المجلس وأجريت انتخابات جديدة في عام 2009 وكان من أبرز نتائجها وصول (3) سيدات إلى عضوية مجلس الأمة، وتراجع شعبية التيارات الإسلامية في المجلس الذي حلّ في نهاية العام 2011 إثر الأزمة التي شهدتها الكويت مؤخرا.[37] ومما لا شك فيه أن الانتخابات القادمة سيكون لها انعكاساتها المهمة على مستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت، إلا أنه لا يوجد ضمانات بأن المجلس القادم سيكمل مدته الدستورية.

خصائص التجربة الديمقراطية الكويتية

تتميز التجربة الديمقراطية الكويتية بعدد من الخصائص، بعضها تشترك فيها مع بقية دول الخليج العربي ودول العالم الثالث، وبعضها تكاد تنحصر بالكويت، كتجربة ذات طابع خاص، ولعل أبرز ما يميز التجربة الديمقراطية الكويتية ما يلي:

1- **عراقة التجربة وقدمها**، والتي تعود بداياتها إلى القرن الثامن عشر، فالوعي السياسي المبكر لدى المجتمع الكويتي بفضائل ومزايا الحكم الديمقراطي هو الذي دفعه إلى النضال السياسي، والسعي لمأسسة الحكم، من خلال المطالب الشعبية بالمشاركة في الحكم، بواسطة المجالس المنتخبة أو ما يعرف بإرث الحكم المشترك في البداية، وبواسطة الدستور الذي وضع أسس نظام شبه برلماني، وارتكز على عدد من المبادئ والنصوص، التي أكّدت قيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فعلى مدى التاريخ أظهر الشعب الكويتي رغبة حقيقية في المشاركة السياسية والإصلاح، وإيمان بفضائل الديمقراطية، فالتجربة الديمقراطية في الكويت ليست وليدة المرحلة الحالية، إذ تعود في جذورها إلى مرحلة ما قبل اكتشاف النفط أو الاستقلال، حيث لعبت الطبقة التجارية المتماسكة ووجهاء الكويت دوراً رائداً في المطالبة بالمشاركة في الحكم في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي على النحو الذي سبق ذكره.[38]

2- **الدور المركزي للقيادة السياسية أو لأمير البلاد في قيادة المسيرة الديمقراطية وتعزيزها**. تاريخيا، لعب أمراء البلاد من آل الصباح دورا حاسما في تثبيت وشرعنة مبدأ المشاركة في الدولة بين العائلة الحاكمة والمجتمع، والحاكم لم يعتبر متفوقا على غيره من الوجهاء، بل مؤديا لوظيفة معينة كجزء من التوزيع الضروري للعمل في مجتمع واقتصاد ناميين، ومهمته رعاية مصالح المجتمع ككل وليس رعاية مصالح عائلته لوحدها، ولم يفرض الحكم بالقوة،

بل بالتراضي والاتفاق، وهكذا قام الحكم في سياق الشورى، حيث لم يتمتع الأمير بالسلطة المطلقة.

وهكذا لعب عدد من الحكام من أسرة آل الصباح دوراً بارزاً في قيادة المسيرة الديمقراطية وتعزيزها، سواء بالاستجابة للمطالب الشعبية أو التوفيق بين المصالح المتناقضة للأسرة الحاكمة والقوى السياسية أو تقديم المبادرات السياسية مثل منح المرأة حقوقها السياسية، وبالتالي فإن الأسرة الحاكمة في الكويت هي اللاعب الأقوى في النظام السياسي، وهي صمّام أمان للدولة ومصدر استقرار للمجتمع حيث إن هناك إجماعًا على شرعية الأسرة، ولا يوجد بديل لها في المجتمع الكويتي.

3- **الانفتاح على المعارضة السياسية، والإيمان بدور المعارضة وأهميتها**. فالمعارضة صمّام أمان وضرورة وطنية وديمقراطية طالما احترمت قواعد اللعبة السياسية، وتبقى معارضة للحكومة وليس للنظام السياسي، ومما لا شك فيه أن المعارضة السياسية ضرورة من ضرورات النظام الديمقراطي، إذ إنه في حالة غياب أو ضعف المعارضة السياسية فإن المسيرة الديمقراطية قد تتعثر أو تنكفئ أو تسير ببطء شديد، وفق رغبة الحاكم وإرادته والظروف المحيطة به. وفي الكويت هناك معارضة سياسية فاعلة ولديها قيادات ذات قواعد شعبية راسخة، تمارس دورها في الرقابة السياسية والمساءلة وإحداث الإصلاح المنشود. وعليه فإن الدور الحيوي الذي تلعبه المعارضة في النظام السياسي في الكويت يختلف عن واقع المعارضة في بقية أنحاء العالم العربي، حيث تتعرض المعارضة للإقصاء والتهميش والاتهامات إلى حد التخوين، وهذا ما يميّز الديمقراطية الكويتية التي تختلف في تعاملها مع المعارضة عن بقية الدول العربية.

4- **ضعف المشاركة السياسية**. ما تزال نسبة المشاركة في الانتخابات الكويتية متدنية، فالانتخابات التي أجريت في عام 1920 شارك فيها قلة قليلة من أعيان البلاد، وقد توسعت المشاركة تدريجياً في السنوات اللاحقة، حيث إنها في التسعينات ضمّت غالبية الكويتيين الذكور الذين تجاوزوا سن 21، وبقيت المرأة محرومة من حق الانتخاب والترشيح حتى عام 2006، لكن الإقصاء ظل يشمل عدداً كبيراً من المواطنين الذكور الذين حصلوا على الجنسية مؤخراً، إضافة إلى ما يقارب 100 ألف من فئة البدون.

5- **قابلية التجربة لمزيد من التقدم والتطور**. إن التجربة التي بدأت بإرث الحكم المشترك وتوجت بالدستور، تعدّ اليوم في مقدمة التجارب الديمقراطية الناجحة في الخليج العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، فالكويت اليوم لديها برلمان هو الأقوى في المنطقة العربية، وعلى الرغم من العلاقة المتأزمة بين البرلمان والحكومة، وحله أكثر من 7 مرات منذ عام 1962، إلا أن البرلمان الكويتي يملك صلاحيات دستورية رقابية وتشريعية واسعة، كما أن لدى

الكويت حريات صحفية هي الأعلى سقفاً بين الدول العربية، وتشكل الكويت نموذجاً للتحول الديمقراطي في دول الخليج العربي.

6- **شرعية نظام الحكم.** تعد الشرعية قضية جوهرية بالنسبة إلى أي نظام سياسي، باعتبارها تجسد ممارسته للسلطة استناداً إلى القبول الشعبي والطوعي، وإذا كانت أسرة آل الصباح قد تمتعت بهذه الشرعية بموجب عقد اجتماعي غير مكتوب منذ نشأة الدولة في القرن الثامن عشر وحتى الاحتلال العراقي للكويت في عام 1990، فإنه بعد زوال الاحتلال تعززت هذه الشرعية بالتزام الأسرة الحاكمة بالدستور، واستئناف المسيرة الديمقراطية وعودة الحياة النيابية وهو الأمر الذي حدث فعلاً منذ التحرير حتى الوقت الحاضر.

7- **غلبة الطابع السلمي على مسيرة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الكويت.** سواء من جهة المعارضة السياسية أو القوى والجمعيات السياسية أو استجابة السلطات الحاكمة مع المطالب الشعبية، والابتعاد عن العنف والتشدد والاعتقالات والنفي، وذلك على النحو الذي نعرفه في معظم البلاد العربية.

التحديات التي تواجه الديمقراطية الكويتية

التجربة الديمقراطية الكويتية، شأنها شأن الكثير من التجارب الديمقراطية في الوطن العربي والعالم الثالث، لا تزال مقيّدة وغير مكتملة، ومن ثم فإنه من المتوقع أن تواجه هذه التجربة الكثير من التحديات والعقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الصعيد الداخلي وكذلك التحديات الخارجية التي تفرضها ظروف إقليمية ودولية، والتي من شأنها العمل على إعاقة المسيرة الديمقراطية في الكويت وبالتالي تؤدي إلى انكفائها وتراجعها، ويمكن تلخيص أبرز التحديات والعقبات على النحو التالي:

1- **الخلافات داخل العائلة الحاكمة:** والتي ظهرت جليا في أعقاب أزمة الخلافة السياسية التي تفجّرت بين فرعي الجابر والسالم في أسرة آل الصباح في عام 2006،[39] هذه الخلافات أصبحت معروفة للجميع، وجعلت الأسرة الحاكمة محل انتقادات من المجتمع الكويتي، وتتعلق هذه الخلافات بعدد من المسائل أهمها ما يتعلق بمسألة الحكم والعلاقة بين الأسرة الحاكمة وبقية أفراد المجتمع الكويتي. ومما لا شكّ فيه أن الخلافات داخل صفوف العائلة الحاكمة في الكويت تعيق مسيرة الديمقراطية، وقد يساعد على حل هذه الخلافات فكرة الانتقال إلى نظام برلماني بشكل أوسع، حيث لا يشارك في الحكومة أي عضو من الأسرة الحاكمة، مما يجعلها مسؤولة بالكامل أمام البرلمان، وهذا يحتاج إلى تعديل الدستور. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الدستور الكويتي قد كفل درجة عالية من تكافؤ الفرص أمام المواطنين للتنافس والمشاركة في عملية صنع

القرار السياسي سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية، ولكن حصر رئاسة مجلس الوزراء، ووزارات السيادة خصوصا وزارات الخارجية والداخلية والدفاع والمالية والإعلام بيد أفراد من الأسرة الحاكمة يتناقض مع المبادئ الديمقراطية التي تقوم على التداول السلمي للسلطة.

2- **عدم استقرار البيئة الإقليمية**: الكويت شأنها شأن بقية دول مجلس التعاون الخليجي تقع في منطقة مضطربة من العالم، حيث شهدت هذه المنطقة ثلاث حروب كبرى خلال العقود الثلاثة الماضية وهي: الحرب العراقية الإيرانية، حرب الخليج الثانية على إثر الاحتلال العراقي لدولة الكويت، ثم الحرب الأمريكية البريطانية على العراق، والتي انتهت بالإطاحة بنظام صدام حسين واحتلال العراق، ولا شك أن الاعتبارات الأمنية لها تأثيرها على مسيرة الديمقراطية، حيث إنّ الاستقرار السياسي عاملٌ مشجعٌ على تعزيز المسيرة الديمقراطية، بينما يعتبر عدم الاستقرار عاملاً معرقلاً. ويمكن القول بأن مجاورة الكويت لدول كبرى طامعة ولديها خلافات مع الكويت وعلى رأسها العراق وإيران تمثّل أكبر تحدٍ للتجربة الديمقراطية فيها، فالدول السابقة لها تاريخ من العداء تجاه هذه الدولة الصغيرة الغنية، وتحاول دوماً التأثير عليها والتدخل في شؤونها الداخلية، ولعل الاحتلال العراقي للكويت في الماضي، وإلقاء القبض على شبكة من الجواسيس الإيرانيين مؤخراً خير دليل على أن أمن الكويت واستقراره يشكل أكبر تحدٍ يواجه التجربة الديمقراطية في ذلك البلد، وهو الأمر الذي دفع بالقيادة السياسية الكويتية للقبول بوجود دائم للقواعد العسكرية الأمريكية[40].

3- **ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية**: الثقافة السياسية المستندة إلى قيم الديمقراطية، مثل قيم احترام الرأي والرأي الآخر، التعددية السياسية، الإيمان بالحريات العامة، سيادة القانون والمشاركة السياسية، وإذا لم تسد هذه القيم كنسق ثقافي عام، فإنه من الصعوبة بمكان الحديث عن ديمقراطية كاملة، وعلى العكس من ذلك، فإن السائد في المجتمع الكويتي قيم تقليدية قائمة على عادات وتقاليد وأعراف قبلية تحكم علاقات المجتمع، وعليه فإن الثقافة السائدة تفتقر إلى أي مستوى من الحرية والاختيار، وهذا بدوره يقضي على الإبداع والابتكار، فعلى الرغم من مرور عقود على الاستقلال وبناء المؤسسات الحديثة وانتشار التعليم، إلا أن هناك عقليات كثيرة ما زالت تقليدية أو قبلية في نهجها وتفكيرها.

إن أبرز ملامح النظام الديمقراطي الكويتي هي الانتخابات سواء البلدية أو النيابية، والانتخابات تعني التنافس على أصوات الناخبين، الأمر الذي يدفع المرشحين إلى اللجوء إلى ممارسات وقيم ومؤسسات غير ديمقراطية من أجل الحصول على الأصوات مثل شراء الأصوات[41]، واللجوء إلى البنى التقليدية كالقبيلة والطائفية والدينية. ويعاني المجتمع الكويتي من الانقسام الطائفي سنّة وشيعة، وفي ظل الجوار الإيراني فإن الاعتبارات الطائفية تبرز بشكل

كبير، حيث يعتقد الشيعة أن النفوذ الإيراني في المنطقة يمثل فرصة تاريخية للحصول على مكاسب سياسية طالما حرمت منها في الماضي[42]. ومن جانب آخر تشعر الفئات السنية بالخوف من النفوذ والتوسع الإيراني خاصة في ظل ضعف الأوضاع وسوئها في العراق الذي كان يمثل دور الدولة الموازية بالنسبة لإيران، وكذلك ينقسم المجتمع الكويتي إلى حضر وبدو، حيث يشكل البدو ما نسبته 65% من السكان لا زالوا يعيشون نوعاً من الحياة العشائرية في علاقاتهم الاجتماعية والسياسية[43].

وبشكل عام يمكن القول إن زيادة حدة البعد الطائفي يتناقض تماماً مع قيم وثقافة الديمقراطية التي تؤكد قيم المواطنة والمشاركة والولاء للدولة، بعيداً من الاعتبارات الطائفية والمذهبية وغيرها من الولاءات الفرعية.

4- **التحديات الاقتصادية:** الحراك السياسي في الكويت لا يقابله حراك اقتصادي، فالكويت متألقة سياسياً ومتعثرة اقتصادياً وتنموياً، إذ لا زالت تعتمد بشكل أساسي على النفط، ولم تتمكن من تنويع مصادر الدخل، وفك اعتمادها على النفط كمصدر وحيد للدخل، إضافة إلى أن 90% من القوى العاملة هم موظفون لدى الدولة[44]، وسيطرة الدولة على الاقتصاد تمكنها من السيطرة على المجتمع، وبالتالي فإن هناك شعوراً عاماً سائداً في الكويت بأن أي مشكلة يمكن حلها عن طريق المال، ومن أبرز مظاهر التحديات الاقتصادية، أن الكويت أصبحت طاردة للاستثمار نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، بينما يلاحظ أن الاستثمارات الكويتية في الخارج أكثر نشاطاً وازدهاراً من الاستثمار الكويتي في الداخل، وهكذا أصبحت الديمقراطية في الكويت عائقاً للنمو الاقتصادي؛[45] فعلى سبيل المثال تواجه الاستثمارات الأجنبية مشكلة في دولة الكويت، حيث تنشط الحركات السياسية الإسلامية والوطنية الموجودة في مجلس الأمة الكويتي في رفض كل محاولة حكومية للسماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في مجال النفط.[46] وبشكل عام فإن حجم الاستثمار الخارجي في الكويت لا يتعدى بضع ملايين من الدولارات.

5- **غياب الأحزاب السياسية وضعف مؤسسات المجتمع المدني:** لا يمكن الحديث عن تطور سياسي أو اجتماعي أو تنموي بمعزل عن مؤسسات المجتمع المدني، وتحدد فعالية المجتمع المدني بدرجة نموه وانفصاله أو استقلاله عن سلطة الدولة؛ فالمجتمع المدني ركيزة أساسيه للديمقراطية، وهذا يرجع إلى طبيعة الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من حيث مساهمتها في نشر الثقافة السياسية الديمقراطية، وتدريب أعضائها على المشاركة، وخلق وتدريب الكوادر والقيادات السياسية، كما أنها تعمل كحلقة وصل بين الدولة والمجتمع. إن مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب السياسية هي العمود الفقري للديمقراطية، ولا

يمكن تصور قيام ديمقراطية ناضجة أو مكتملة في ظل غياب أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، وحيث إن الدستور الكويتي لم يحظر ولم يجز قيام الأحزاب السياسية، فإن الفراغ الذي يتركه غياب الأحزاب السياسية يتم ملؤه باللجوء إلى بدائل أخرى مثل العشائرية والقبلية، الأمر الذي لا يساعد على تعزيز الثقافة الديمقراطية وبالتالي نمو التجربة الديمقراطية وتطورها. ونظراً للدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية في العصر الحديث، ولمّا كانت بعض التجمعات في الكويت مثل الجمعيات والمنابر، وهي تجمعات سياسيه أقرب ما تكون إلى الأحزاب، فإن من الضروري تعزيز المسيرة الديمقراطية، والسماح بقيام الأحزاب السياسية، مما يفسح المجال لتحويل الجمعيات القائمة إلى أحزاب، مما يكرّس مفهوم التعددية الحزبية الذي هو من المرتكزات الأساسية للديمقراطية، إذ إنه من الصعب تطوير النظام السياسي الكويتي بمعزل عن السماح لا بل تشجيع الأحزاب السياسية الحديثة.

6- **عدم تمكين المرأة:** المجتمع الكويتي شأنه شأن الكثير من مجتمعات دول الخليج بقي محافظاً وذكورياً، وبقيت المرأة مهمّشة سياسياً ولا يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات تصويتاً وترشيحاً حتى عام 2006، وعند إجراء أول انتخابات شاركت فيها المرأة في عام 2006، كانت نسبة الناخبين من الإناث 57% مما يدل على حجم القوة التصويتية للمرأة، وقد ترشحت في تلك الانتخابات 28 امرأة، ولكن نتائج الانتخابات جاءت مفاجئة جداً، حيث لم تتمكن أي مرشحة من المرشحات الـ 28 من الفوز بمقعد في المجلس، وهو الأمر الذي تكرر في انتخابات عام 2008[47]، وهكذا فقد بيّنت نتائج الانتخابات السابقة عدم وجود وعي سياسي بأهمية دور المرأة حتى لدى القواعد النسائية العريضة، فالملاحظ أن المرأة لا تنتخب المرأة، والسبب في ذلك عائد إلى دور الرجل في السيطرة وسيادة القيم التقليدية. وفي انتخابات عام 2009 نجحت 3 مرشحات في الوصول إلى مجلس الأمة. وتدّل هذه الحقائق على ضعف مشاركة المرأة سياسياً في الكويت، وهذا يعود إلى قيود ثقافية واجتماعية تعيق المشاركة السياسية للمرأة[48].

7- **مشكلة البدون والعمالة الوافدة:** بناء على تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان مثل هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فإن سجل الكويت في مجال حقوق الإنسان يبين عدم احترام حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بحقوق المواطنة لعديمي الجنسية "البدون" والعمالة الوافدة، ففيما يتعلق بعديمي الجنسية واللذين يقدر عددهم بحوالي 120 ألف مواطن، فهم أكثر الجماعات المهمّشة في المجتمع الكويتي، حيث يعانون من تمييز واضح، ولا يتمكنون من إصدار وثائق حكومية لهم مثل عقد زواج أو شهادة ميلاد أو جواز سفر أو العمل بالجهات الحكومية، مما يجعل مسألة تملّكهم العقارات أو تأسيسهم لأسر بشكل قانوني من الصعوبة بمكان.

أما بخصوص العمالة الوافدة، فإن أكثر الفئات تعرضاً لانتهاكات حقوق الإنسان هي فئة عاملات المنازل المهاجرات، فهناك أكثر من 660 ألف عاملة يعملن في الكويت، وتعاني هؤلاء العاملات من سوء المعاملة وعدم الالتزام ببنود عقد العمل وتتحدث الصحف الكويتية عن حالات انتحار شبه يومي لبعض العاملات المهاجرات[49].

إن التحديات السابقة ليست جميعها مستعصية على الحل، إذ يمكن إيجاد حلول حاسمة لبعض هذه التحديات، ويمكن التخفيف من حدة آثار البعض الآخر، وهذا يحتاج إلى تبني رؤية سياسية ملتزمة بالنهج الديمقراطي، وتأكيد قيم المواطنة والحرية والولاء للدولة واحترام الدستور، والإيمان بقيم العدالة والحوار والتسامح ونبذ العنف والتطرف، والولاءات الفرعية كالقبلية والطائفية والمذهبية، ولعل المقترحات التالية تسهم في مواجهة التحديات سابقة الذكر وتعزيز وترسيخ المسيرة الديمقراطية في الكويت:

1- **إنهاء الخلافات بين أعضاء الأسرة الحاكمة وحسم مسألة ولاية العهد داخلياً**. إن الخلافات بين أعضاء الأسرة الواحدة أمر طبيعي، ولكن لا بد من معالجة هذه الخلافات بأسلوب ينسجم مع نصوص الدستور وتقاليد المجتمع الكويتي، وأن لا تكون الخلافات على حساب المجتمع والدولة، ومن هنا لا بد من احتواء أي خلاف في صفوف العائلة الحاكمة، والحفاظ على الصورة الزاهية لاستقرار النظام السياسي الكويتي، ومما لا شك فيه أن الخلافات داخل صفوف العائلة الحاكمة في الكويت تعيق مسيرة الديمقراطية، وقد يساعد على حل هذه الخلافات فكرة الانتقال إلى نظام برلماني بشكل أوسع، حيث لا يشارك في الحكومة أي عضو من الأسرة الحاكمة، مما يجعلها مسؤولة بالكامل أمام البرلمان، ويتحقق مبدأ التداول السلمي للسلطة بإنهاء هيمنة أفراد العائلة الحاكمة على السلطة التنفيذية ولا سيما الوزارات السيادية.

2- **انتهاج سياسة خارجية وسطية بعيدة عن المحاور والخلافات.** على الكويت اعتماد مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، والسعي لتعزيز علاقات إيجابية مع كل من العراق وإيران والسعودية، وأخيراً محاولة التخلص من القواعد العسكرية الأمريكية التي تكلف الميزانية الكويتية الكثير، وتؤدي إلى توتر في العلاقات الإيرانية – الكويتية، وينظر إليها كعامل معيق للديمقراطية في الكويت.

3- **تعزيز الثقافة الديمقراطية**. وذلك من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، بدءاً بالأسرة والمدرسة ومروراً بمؤسسات التعليم وبقية المؤسسات في المجتمع، وذلك من خلال التأكيد على قيم الديمقراطية كالمشاركة والتعددية وسيادة القانون ونبذ العنف والتطرف الفكري والمادي وتأكيد ونشر ثقافة احترام حقوق الإنسان. إن بناء المسيرة الديمقراطية وتعزيزها لا

يقتصران على إصدار دستور أو إجراء انتخابات فحسب، ولكن إلى جانب كل ذلك لا بد من اتخاذ خطوات جادة على طريق تأثير ثقافة سياسيه وديمقراطيه ونشرها في المجتمع، حتى تتحول الديمقراطية إلى نهج حياه وأسلوب للتعامل على صعيد الأسرة والمدرسة والجامعة والنادي والجمعية والحزب السياسي، ومن المؤكد أن عملية بناء ثقافة سياسيه ديمقراطيه يصعب إنجازها بين عشيه وضحاها، نظراً للصعوبات التي تكتنف عملية التغير الثقافي والقيمي في المجتمع التقليدي، ومع ذلك فإن مؤسسات التعليم والإعلام والثقافة وغيرها من المؤسسات غير الحكومية تلعب الدور الأبرز في نشر الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع.

4- **دعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب السياسية.** إن هناك ترابطًا دقيقًا بين المجتمع المدني والديمقراطية، ولا شك أن مجتمعاً مدنياً حراً وحيوياً سوف يلعب دوراً بارزاً في تعزيز المسيرة الديمقراطية، وهذا يحتاج إلى إعادة النظر في الدستور والتشريعات الناظمة للعمل السياسي من أجل السماح بإنشاء الأحزاب السياسية باعتبارها من أهم مؤسسات المجتمع المدني التي يمكن أن تحل محل البنى والمؤسسات التقليدية التي تعيق الديمقراطية. وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها دولة الكويت، فإن على الدولة أن تطوّر خطابها وتخفف أعباءها القديمة، وأن تهيئ أجواء قابلة لعملية نقل ما ليس داخلاً بالأصل ضمن اختصاصها من مهام ومسؤوليات المجتمع، ومن هنا فإنه لا بد من اتخاذ قرارات جريئة واستراتيجيات بعيدة المدى، لتشجيع وتأسيس المجتمع المدني، من أجل تقليص التوترات الداخلية، وتحقيق التوازن العام في المجتمع[50].

5- **إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية.** لعل أبرزها تقليل الاعتماد على النفط، وإيجاد مصادر بديلة له، وتشجيع الاستثمار، وإيجاد بيئة جاذبة له، والانفتاح الاقتصادي بإعطاء دور للقطاع الخاص، والتخلص من مفهوم الدولة الريعية[51]، وأخيراً تقليل الإنفاق العسكري.

6- **تمكين المرأة.** إن وضع المرأة ومكانتها هما انعكاس لدرجة التقدم التي وصل إليها المجتمع، من هنا يصبح استثمار طاقاتها إحدى الضرورات التي يجب تحقيقها، والمجتمع الكويتي لا يمكن أن يتقدم ونصف المجتمع مهمش ومعزول، وهذا يستلزم إيجاد تشريعات تساعد على تمثيل المرأة وتأكيد حضورها في المؤسسات السياسية، وقد تكون تجربة الكوتا كتدبير مؤقت من أجل ضمان حضور المرأة في المجالس المنتخبة إحدى الوسائل التي يمكن استخدامها في هذا المجال، كما يستلزم ذلك العمل على تغيير بعض العادات والقيم التي تعيق مشاركة المرأة في العمل السياسي.

7- **حل مشكلة البدون والعمالة الوافدة.** إن عديمي الجنسية، وهم السكان المقيمون في الكويت منذ تأسيس الدولة، ولكنهم أخفقوا في الحصول على الجنسية الكويتية في الوقت المناسب، ولا يمكنهم الآن تقديم طلب للحصول على الجنسية، وفي ضوء النهج الديمقراطي الذي تتبناه الكويت والتزامها بمبادئ حقوق الإنسان، فإنه من الضروري حل مشكلتهم وإدماجهم في المجتمع، خاصة وأنه كانت لهم مواقف سياسية وطنية أثناء الاحتلال العراقي للكويت،[52] إذ لا بد من تكريس مبدأ المواطنة كأساس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتوفير ضمانات تحقيق المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن أصولهم وانتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية أو الجهوية، وهذا يتطلب تحديث وتطوير كثير من الأطر الدستورية والقانونية في الكويت، وبما يجعل منها مرجعيات وضمانات لتكريس مبدأ المواطنة، والأخذ بعين الاعتبار أن لا تكون القوانين جيدة وفاعلة على الورق فحسب، ولكن أيضا بتطبيقها والالتزام بها على النحو الذي يرسّخ مبدأ سيادة القانون، أما بخصوص العمالة الوافدة وحقوق عاملات المنازل، فعلى الكويت وهي تعتبر نفسها دولة رائدة في مجال احترام حقوق الإنسان، أن تحمي حقوق عاملات المنازل وأن تطبّق عقود العمل ومعاقبة المخالفين[53].

مستقبل التجربة الديمقراطية في الكويت

إن مستقبل التجربة الديمقراطية الكويتية يعتمد بدرجة كبيرة على مدى القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية، فعلى الصعيد الداخلي تواجه الكويت مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة، وتحتاج مواجهتها إلى اتخاذ إجراءات حاسمة، إذ لا بد من رأب الخلافات في صفوف الأسرة الحاكمة وتعزيز أسس التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ونشر ثقافة سياسية ديمقراطية وتعزيز دور المجتمع المدني وتفعيل مؤسسات سياسات مكافحة الفساد، ومن المؤكد أن معالجة هذه القضايا لا تقع على عاتق جهة بعينها ولكنها مسؤولية وطنية مشتركة تقع على عاتق مؤسسات الدولة والمجتمع والقوى والعناصر الديمقراطية.

من المؤكد أن ثمة تطورات على الصعيد الداخلي قد تؤدي إلى تعزيز المسيرة الديمقراطية في الكويت، منها بروز الطبقة الوسطى نتيجة السياسات التي اتبعتها الدولة في مجال التعليم والصحة والإسكان والتوظيف والرعاية الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى خلق طبقة وسطى أصبحت إحدى دعامات المسيرة الديمقراطية والقوى الرئيسة المحركة لعملية الإصلاح السياسي، وفي ظل المشكلات التي تعاني منها الدولة الريعية، وعدم قدرتها على مواصلة دورها في شراء صمت المواطن من خلال ما تقدمه من عطايا وامتيازات وتسهيلات، فإنه لا بدّ من إجراء إصلاحات سياسية جذرية لمواجهة المشكلات الاقتصادية من جهة والاستجابة لمطالب القوى الإصلاحية وتعزيز شرعية النظام السياسي من جهة أخرى[54].

لقد استطاع النظام السياسي في الكويت، كما هو الحال في بقية دول الخليج العربي أن يوظف الإمكانات التي وفرها النفط في كسب ولاء الفئات الاجتماعية بواسطة الوفاء باحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ذلك لم يمنع المواطنين من المطالبة بالمشاركة السياسية والرقابة على الحكومة والحفاظ على المال العام. فالمطالب الاقتصادية والاجتماعية مثل العمل والتعليم والرعاية الصحية عادة ما يعقبها مطالب سياسية، وهكذا فان السياسات التي انتهجتها الكويت كدولة ريعية خلقت بذور المعارضة لها؛ فالتعود على مستوى عال من المعيشة المستندة إلى الدعم الحكومي جعلت المواطن الكويتي يعتقد أن هذه المستويات مكاسب اجتماعية وإنجازات سياسية يصعب التخلي عنها، فشرعية النظام السياسي معتمدة على إرضاء المواطنين باستمرار تقديم هذه الخدمات والمنافع، وفي حال فقدانها فإن حالة من عدم الرضى سوف تظهر بين فئات المجتمع مما يؤدي إلى اهتزاز شرعية النظام ومن ثم تعرض استقراره السياسي للخطر. وفي ظل التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية التي يمكن أن يتعرض لها النظام السياسي فإن المخرج الوحيد لهذه الأزمة هو تحقيق المزيد من الإصلاح السياسي بما يضمن تعزيز المسيرة الديمقراطية وزيادة المشاركة السياسية للمواطنين[55].

وبشكل عام يمكن القول أنه على الصعيد الداخلي فإن التجربة الديمقراطية الكويتية مهيأة لتحقيق مزيدٍ من النجاح والتقدم وذلك لما يتمتع به النظام السياسي الكويتي من مزايا مثل الانفتاح وتوفر مؤسسات سياسية مستقرة وعلى رأسها الدستور الذي لم يطرأ عليه أي تعديل منذ ما يزيد على خمسة عقود، وهذه الظروف أدت إلى تقدم المسيرة الديمقراطية في الكويت خطوات إلى الأمام، وقد تمثل ذلك بعدد من المظاهر منها: إجراء إصلاحات رئيسية في النظام الانتخابي، خضوع أعضاء الحكومة من الأسرة الحاكمة إلى الاستجواب، إشراك المرأة في مجلس الأمة، وجود هامش كبير من حرية الصحافة ودور حيوي وإيجابي للمعارضة، كل هذه الأمور تدفع إلى التفاؤل بشأن مستقبل التجربة الديمقراطية، ولكنه تفاؤل له حدود إذ من غير المرجح أن تصبح الكويت في المستقبل إمارة دستورية بحيث تقل صلاحيات آل الصباح في الحكم إلى الدور الرمزي أو الصوري.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن الكويت تقع ضمن منطقة غير مستقرة، وقد شهدت خلال العقود الثلاث الماضية ثلاث حروب كبرى، وهناك احتمالات نشوب حرب رابعة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل هذه الظروف فإن الأولوية ستكون للاستقرار السياسي والأمني، حيث إنّ غياب الاستقرار هو عامل معرقل للإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي، ففي ظل بيئة إقليمية مضطربة تعاني غياب الأمن، تتزايد هواجس الشعور بالخوف والقلق، الأمر الذي يخلق ظروفاً غير مواتية لمزيد من الانفتاح السياسي في الكويت، حيث إن أخطر ما يتهدد الكويت هو زعزعة الاستقرار في المنطقة، وبالتالي يمكن القول إن مستقبل الأوضاع في العراق وإيران

وفلسطين سيكون له آثاره على التجربة الديمقراطية الكويتية، وعلى مستقبل الديمقراطية في الخليج والوطن العربي بشكل عام، على الأقل في المدى القصير والمتوسط، إذ إن تدهور الأوضاع الأمنية سيؤثر سلباً على مسيرة الديمقراطية في الكويت.

إن استقرار المنطقة ونجاح التجربة الديمقراطية الكويتية ستكون له آثاره الإيجابية على مسيرة الديمقراطية في الخليج العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، ففي العقود الماضية قامت الكويت بدور النموذج الإيجابي لبعض دول الخليج، حيث صيغ الدستور البحريني للعام 1973 مثلاً، على غرار الدستور الكويتي، ومن المتأمل في حالة استقرار المنطقة وابتعاد شبح الحرب أن تؤدي الديمقراطية الكويتية إلى ربيع خليجي[56]. وفي سياق رصد التطورات التي شهدها العالم العربي يمكن الإشارة إلى أن الربيع العربي وما شهدته كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، وما تشهده سوريا حاليا هو أمر سيكون له انعكاساته على الأوضاع في الكويت وسائر دول الخليج العربي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن الأوضاع في إيران والعراق سيكون لها تأثيراتها الإيجابية أو السلبية على مسيرة الديمقراطية في الكويت، مما سيفرض المزيد من التحديات على الكويت، والتي قد تجد نفسها أمام خيارات صعبة، بين أولوية حماية الأمن الوطني من ناحية وأولوية تعزيز المسيرة الديمقراطية من ناحية أخرى، ومن المؤكد أن الكفة سترجح لصالح النواحي الأمنية، وأمام هذا الوضع فانه يمكن القول إن الكويت تحتاج إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار وأن أكثر ما يتهدد تجربتها الديمقراطية هو زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

أما على الصعيد الدولي، فإن البيئة الدولية الحالية مواتية بدرجة أكثر مما مضى نحو مزيد من التحول الديمقراطي في العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على مستقبل التجربة الديمقراطية الكويتية، فسابقا ونتيجة لاعتبارات الحرب الباردة والبحث عن حلفاء كانت الولايات المتحدة والدول الغربية تغض النظر عن المسائل الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان لدى الدول الصديقة[57]، ومع انتهاء الحرب الباردة، بدأت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة توجّه انتقادات حادة لعدد من الدول العربية على خلفية ملفات الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، وقد تسارعت وتيرة الإصلاح السياسي في أعقاب أحداث 11-9-2001 حيث أدركت الولايات المتحدة أن غياب الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي أسهم في خلق بيئة ملائمة لنمو الجماعات الإرهابية، التي هاجمت الولايات المتحدة في عمقها، ومن هنا بدأت الولايات المتحدة تطالب دول المنطقة باتخاذ خطوات جادّة على طريق تحقيق الديمقراطية وقدمت العديد من المبادرات في هذا المجال[58].

غير أن الولايات المتحدة تواجه مشكلة الموازنة بين مصالحها في المنطقة وفي مقدمتها النفط والوجود العسكري وحفظ الأمن والاستقرار ونشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهكذا نجد أن دورها في مجال تعزيز التحول الديمقراطي في الخليج العربي - والكويت جزءٌ منه- دور ثانويّ، ولعّل السبب في ذلك هو أن الولايات المتحدة في عهد أوباما غارقة في البؤر الساخنة في العراق وفلسطين وأفغانستان وإيران.

وعلى الصعيد الدولي فإن ثمة تطورات أخرى لها انعكاساتها على مستقبل التجربة الديمقراطية الكويتية، منها على سبيل المثال: العولمة، ثورة المعلومات والاتصالات التي توفر مصادر مستقلة للمعلومات، وهذه لها آثارها الإيجابية على دول الخليج ومنها الكويت وذلك لتوفر أدوات الاتصالات الحديثة من قنوات فضائية وشبكة إنترنت، وأخيراً شيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل ما أسماه صموئيل هنتنجتون Huntington الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي حيث حققت الديمقراطية انتصاراً تاريخياً [59] وأصبحت نظام الحكم الوحيد الذي يحظى بالشرعية على الصعيد العالمي[60].

وبشكل عام يمكن القول إن العوامل الداخلية هي العوامل الحاسمة في تطور التجربة الديمقراطية الكويتية، بينما يبقى دور العوامل الخارجية والإقليمية مساعداً، وبالتالي فإنه من المرجح أن السنوات القادمة ستشهد مزيداً من الإصلاحات السياسية في الكويت، والتي لا يزال أمامها شوط طويل حتى تكتمل تجربتها الديمقراطية بحيث تتكرس مبادئ التداول السلمي للسلطة على مستوى الحكومة، ويتم تأكيد استقلال القضاء والتوازن الحقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويتم إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان ونشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية.

الخاتمة

للكويت تجربة ديمقراطية رائدة مقارنة ببقية دول الخليج العربي، وتعدّ واحدة من أفضل التجارب الديمقراطية في الوطن العربي، فعلى الرغم من كل مثالب هذه التجربة إلا أنها توفر فرصة للمواطنين من مختلف الاتجاهات السياسية القومية والإسلامية والليبرالية للتعبير عن آرائها من خلال الانتخابات والبرلمان ووسائل الإعلام.

ومن خلال استعراضنا لمراحل التجربة الديمقراطية الكويتية وخصائصها وتحدياتها، فقد ثبت مدى وعي الشعب الكويتي بمبادئ الديمقراطية، ولذلك بذل جهوداً كثيرة لتكريس هذه المبادئ ولتوسيع مشاركة المواطنين في الشأن العام من خلال المجالس المنتخبة، وكذلك المطالبة بالحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد من خلال تعزيز الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس

الأمة، ونجد في المقابل استجابة الأسرة الحاكمة للكثير من هذه المطالب، حيث لعبت الأسرة الحاكمة الدور الرئيسي في هندسة عملية الإصلاح السياسي ورسم حدودها، وكانت هي المبادرة أحياناً في تعزيز المسيرة الديمقراطية الكويتية، من خلال منح المرأة حق التصويت والترشيح وإعطاء دور للمعارضة السياسية في نظام الحكم.

إلا أن هذه المسيرة شابها بعض العثرات، وتعرضت لكثير من الأزمات والتوترات، وتواجه الكثير من التحديات التي لا يزال لبعضها تأثير على مستقبل التطور السياسي في الكويت مثل الطبيعة غير الحزبية للبرلمان لعدم قيام الأحزاب السياسية، وضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، ولذلك فإن من أبرز السبل لتعزيز وتطور التجربة الديمقراطية الكويتية السماح بإنشاء أحزاب سياسية، وتكريس مبادئ المواطنة واحترام حقوق الإنسان، وتأسيس ثقافة سياسية ديمقراطية ونشرها في المجتمع، وأخيراً ضرورة وجود آلية واضحة تسمح بالتداول الديمقراطي للسلطة وتضع نهاية لواقع حصر المناصب الأساسية للحكومة في أيدي الأسرة الحاكمة.

Kuwait's Democratic Experiment: Roots, Reality, Characteristics, Challenges, and the Prospects for the Future

Mohammed Abdul Rahman Bani Salameh, *Department of History,Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Mohammed Kanoush Al-Sharah, *Department of Political Science, Al-Zaytoonah University, Irbid, Jordan.*

Mohammed Torki Bani Salameh, *Department of Political Science,Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aims to shed light on the Kuwaiti democratic experiment by discussing the theoretical framework, then reviewing its historical stages from the establishment of the state, until the present; its most prominent characteristics, the central role of political leadership; major political, economic, social and cultural challenges; proposals to address these challenges and finally predictions in light of local, regional, and international variables. The study then concludes with an evaluation of this restricted, but pioneering experience and capable of more development and progress.

قدم البحث للنشر في 2011/8/21 **وقبل في 2012/1/15**

الهوامش

(1) Dahl, Robert, **Polyarchy, Participation, Opposition**(CT: Yale University Press,1971).

(2) شارل عيساوي، الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، **المستقبل العربي**، العدد 322. بيروت، 2005.

(3) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، **المستقبل العربي**، العدد 135. بيروت، 1990.

(4) عبد الإله بلقزيز. الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، **المستقبل العربي**، العدد 219. بيروت، 1997.

(5) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

(6)عبد الرحمن النعيمي، مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **المستقبل العربي**، العدد 318، بيروت، 2005.

(7)علي خليفة الكواري، متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في دول مجلس التعاون، **المستقبل العربي**، العدد 321، بيروت، 2005.

(8)يوسف غلوم، تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 3، الكويت، 1966.

(9) دندان عبد القادر، قانون الانتخابات الكويتي، قراءة نقدية في المضمون ومناحي التأثير في التجربة الديمقراطية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 31، 2001.

(10) محمد حسين اليوسفي، إشكالية الديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي، في **الإصلاحات السياسية في العالم العربي**، تحرير شملان العيسى وأمين مشاقبة، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2005.

(11) لمزيد من المعلومات حول التاريخ القديم للكويت، انظر:

M. A. Abu-Hakima, **History of Eastern Arabia 1750-1800. The Rise and Development of Bahrain and Kuwai**t, First Ed. (Khayat, Beriut, 1965).

وحول تاريخ الكويت بشكل عام، انظر:

Jacqueline S. Ismael, **Kuwait: Social Change in Historical Perspective**, (Syracuse, N.Y., 1982). Jill Crystal, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

ومن المراجع العربية التي يمكن الاستفادة التي يمكن الاستفادة منها:

- أحمد مصطفى أبو حاكمه، **تاريخ الكويت الحديث** 1750-1965 (الكويت: ذات السلاسل، 1984).
- حسين الشيخ خزعل، **تاريخ الكويت السياسي**، 3 أجزاء (بيروت: دار ومكتبة الهلال العربي، 1970).
- عبد العزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، (بيروت: دار الحياة، د.ت).

(12) عبد المحسن جمال، **المعارضة السياسية في الكويت**، ط2 (الكويت، دار قرطاس للنشر، 2007)، ص 92.

(13) محمد الرميحي، حركة 1938 الاصلاحية في الكويت والبحرين، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، عدد 4، أكتوبر 1975، ص ص 29-68.

(14) غانم النجار، **مدخل للتطور السياسي في الكويت** (الكويت، دار قرطاس للنشر، الطبعة الثالثة، 2000)، ص 11.

(15) المرجع نفسه، ص 14.

(16) بول سالم، الكويت: المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة، أوراق كارينغي، **سلسلة الشرق الأوسط**، العدد 3، حزيران، 2007، ص 5.

(17) عبد المحسن جمال، مرجع سابق، ص 97.

(18) غانم النجار، مرجع سابق، ص 24-28.

(19) المرجع نفسه، ص 55.

(20) ابتسام الكتيبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، **المستقبل العربي**، العدد 257، بيروت، 2000.

(21) لمزيد من التفاصيل حول التهديد العراقي للكويت بعد الاستقلال، انظر:

Benjamin Shwadran, "Kuwait Incident", **Middle East Affairs**, Vol. 13, (Jan-Feb 1966).

وكذلك: مارثادوكاس، **أزمة الكويت**، (بيروت: دار النهار، 1973).

(22) غانم النجار، مرجع سابق، ص 66.

(23) **دستور دولة الكويت**. توزيع مكتبة العجيري، الكويت.

(24) عبدالمحسن جمال، مرجع سابق، ص 173.

(25) سالم، مرجع سابق، ص 6.

(26) حول مسألة أثر النفط على مسيرة الديمقراطية، انظر: عبد الله جناحي، العقلية الريعية وتعارضها مع مقدمات الديمقراطية، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 288، فبراير، 2003. وكذلك:

Michael Lewin Ross, "Does Oil Hinder Democracy?", **World Politics**, Vol. 53, No. 3., (April 2001), pp. 325-361.

(27) النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، مرجع سابق، ص 99-100.

(28) المرجع نفسه، ص ص 117-118.

(29) لتفاصيل أكثر حول الوضع السياسي في الكويت قبل الاحتلال العراقي، انظر: عبد الرضا علي اسيري، "**النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات**، ط1 (الكويت: مطابع الوطن،، 1994).

(30) حسنين توفيق إبراهيم، **الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006.

(31) Jennifer Mc. Elhinny, "**Kuwaiti Reforms: Slow but Steady**", *Middle East Institute*, (2006).

(32) نورية السداني، **المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية في الفترة ما بين عامي 1971-1982**، الكويت، دار السياسة، الطبعة الأولى، إبريل، 1983.

(33) حسنين توفيق إبراهيم، **الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت**، مركز أبحاث الخليج، دبي، آب 2006، ص 10.

(34) المرجع نفسه، ص 30.

(35) سالم، مرجع سابق، ص 10.

(36) http://news.bbc.uk/hi/middle_east/4048684.stm

(37) http://news.bbc.uk/hi/middle_east/4048684.stm

(38) للمزيد أنظر: يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت**،الكويت: مطبعة الكويت، 1968.

(39) عندما توفي الشيخ جابر في عام 2006 لم يتمكن الشيخ سعد العبد الله الذي أعجزه المرض من اعتلاء سدّة الحكم، حيث إنه لم يكن بصحة كافية للإدلاء بقسم التنصيب أمام البرلمان، ومع اقتراب المهلة النهائية للإدلاء بالقسم باشر البرلمان بالإجراءات لتنحية الشيخ سعد وعوضا عنه تكليف رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد، الأمر الذي دفع بالشيخ سعد إلى إرسال رسالة استقالة ليتفادى تنحيته من قبل البرلمان.

(40) هناك الكثير من الكتب والمقالات العلمية التي تسلط الضوء على التحديات الأمنية التي تواجه دول الخليج العربي، على سبيل المثال، انظر:

Gawat Bahgat, "Military Security and Political Stability in the Gulf", ***Arab Studies Quarterly***, Vol. 17, No. 4 (Fall 1995), and Vahn Zanoyan, "After Oil Boom: The Holiday Ends in the Gulf**",** ***Foreign Affairs***, Vol. 74, No. 6, (Nov-Dec. 1995).

(41) إبراهيم، **الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت**، مرجع سابق، ص 20.

(42) Nathan Brown, Getting out of the Political Dilemma in Kuwait, **Carnegie Endowment**, Working Paper, *Middle East Series* (June, 2009), p. 6.

(43) لمزيد من التفاصيل حول العوائق التي تقف أمام التطور الديمقراطي في الكويت ودول الخليج العربي بشكل عام، انظر مثلاً:

Joseph Kostiner, ***Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity*** (Boulder and London 2000) Michael Herb, "Emirs and Parliaments in the Gulf", ***Journal of Democracy***, Vol. 13, No. 4 (October – 2002).

ومن المثقفين الكويتيين الذين تناولوا هذه المسألة انظر:

Shafeeq Ghabra, "Kuwait and the Dynamics of Socio-Economic Change", ***Middle East Journal***, Vol. 51, No. 3 (Summer 1997).

(44) **وزارة التخطيط الكويتية**، الكتاب السنوي، 1997، ص 32.

(45) عبد الخالق عبد الله، **الحالتان: الكويتية والإماراتية، أيهما الأصلح؟**، دار الخليج، تموز، 2007.

(46) لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة أنظر مثلا: عبد الله يعقوب بشاره " العولمة وسيادة الدولة، الحالة الخليجية نموذجا " في: **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، 2001، ص 83.

(47) إبراهيم، **الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت**، مرجع سابق، ص 30.

(48) انظر الدراسة المتميزة حول هذا الموضوع: هيله حمد المكيمي، العوامل المؤثرة في حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية. **مجلة العلوم الاجتماعية**. عدد 3. سبتمبر 2010.

وحول مشكلة منح المرأة الكويتية الحقوق السياسية، انظر:

Haya Abdulrahman Al-Mughni, "The Politics of Women' suffrage in Kuwait", ***Arab Reform Bulletin***, Vol. 2, issue 7, (July 2004).

وكذلك:

Mary Ann Tetreault, "Kuwait' Parliament Considers Women", Political Rights, **Middle East Report Online**, Sep. 2004.

(49) تجدر الإشارة إلى أنه هناك ندرة في المراجع العربية حول حالة حقوق الإنسان في الكويت وحول الخليج العربي بشكل عام وذلك نظراً لحساسية هذه الدول تجاه مثل هذه الموضوعات، وللوقوف على حالة حقوق الإنسان في الكويت بشكل عام ومشكلة البدون بشكل خاص، انظر:

The Bedoons in Kuwait: Citizens without Citizenship. New York: Human Rights Watch (Middle East, 1995).

Kuwait: Five Years of Impunity: Human Rights Concerns Since the Withdrawal of Iraqi Forces (London Amnesty International, 1996).

(50) شملان العيسى وأمين مشاقبه، مرجع سابق، ص 77.

(51) لمزيد من التفاصيل حول سياسات الدولة الريعية، انظر على سبيل المثال:

Giacomo Luciani, "Resources, Revenues, and Authoritarianism in the Arab World: Beyond the Reniter State" in Rex Bryner, Baghat Korny and Paul Noble (eds) ***Political Liberalization and Democratization in the Arab World*,** Vol. 1 (London: Lyne Rienres Publishers, 1990).

(52) للمزيد انظر: على خليفه الكواري، الخليج العربي والديمقراطية، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت: 2002، ص 75.

(53)http://www.refugeesinternational.org./policy/fieldreport/Kuwait_still_stalling_ statelessness.

(54) Ghanim Al najjar, "The Challenges Facing Kuwaiti Democracy". ***Middle East Journal*,** Vol. 54, No. 2, (Spring 2000).

(55)الكتبي، مرجع سابق، ص ص233-235.

(56)Al najjar, Op.Cit., p 90.

(57) حول مواقف وسياسات الدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص من مسألة حقوق الإنسان في العالم العربي، انظر:

Ayeh Neier "The New Double Standard", ***Foreign Policy***, (Winter 1997-1998).

ومن الدراسات باللغة العربي، انظر مثلاً: نادر الخطيب، **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي**، ط 1(عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان،، 2005).

(58) من المبادرات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهو مشروع إصلاحي قدمته الولايات المتحدة إلى قمة دول الثماني في عام 2004، إلا أن المشروع قوبل برفض عربي على اعتبار أنه يقوم على فرض الإصلاح من الخارج والإصلاح يجب أن ينبع من الداخل علاوة على أن المشروع يقوم على فرض قيم ونظم غربية دون مراعاة لخصوصية الدول العربية الثقافية والاجتماعية والسياسية وبالتالي فيه إنكار للهوية العربية وأخيراً فإن المشروع يتجاهل تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، لمزيد من التفاصيل حول المشروع انظر على سبيل المثال:

Marina Ottaway and Thomas Carothers, "The Greater Middle East Initiative: off to a false start", **Policy Brief**, No. 29, Carnegie Endowment, March, 2004.

وكذلك:

Marina Ottaway "Promoting Democracy in the Middle East: The Problem of U.S. Credibility," **Carnegie Endowmen**t, working papers, No. 350 (March 2003).

(59) لمزيد من التفاصيل حول موجة التحول الديمقراطي التي شهدها العالم في نهاية القرن الماضي، انظر:

Samuel Huntington, **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century**, Norman: University of Oklahoma, Press 1991.

(60) Larry Diamond, "**Universal Democracy**", *Policy Review* (June / July 2003).

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، حسنين توفيق. (2006). **الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي.

إبراهيم، حسنين توفيق. (2006). **الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت**، مركز أبحاث الخليج، دبي.

أسيري، عبد الرضا علي. (1994) **النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات**، ط1، مطابع الوطن. الكويت.

بلقزيز، عبد الإله. (1997). **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات**، المستقبل العربي، العدد 219. بيروت.

بول، سالم. (2007). **المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة**، أوراق كارينغي، سلسلة الشرق الأوسط، العدد 3، الكويت.

جمال، عبد المحسن. (2007). **المعارضة السياسية في الكويت**، دار قرطاس للنشر، ط2. الكويت.

جناحي، عبد الله. (2003). **العقلية الريعية وتعارضها مع مقدمات الديمقراطية**، المستقبل العربي، العدد 288. بيروت.

خزعل، حسين الشيخ، **تاريخ الكويت السياسي**. (1970). دار ومكتبة الهلال العربي، بيروت.

الخطيب، نادر. (2005). **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي**، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان،ط1. الأردن

دستور دولة الكويت، توزيع مكتبة العجيري، الكويت.

دندان، عبد القادر. (2001). **قانون الانتخابات الكويتي، قراءة نقدية في المضمون ومناحي التأثير في التجربة الديمقراطية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، بيروت.

الرشيد، عبد العزيز. (د.ت). **تاريخ الكويت**، دار الحياة، بيروت.

السداني، نورية. (1983). **المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية في الفترة ما بين عامي 1971-1982**، ، دار السياسة، ط1. الكويت

عبد الله، عبد الخالق. (2007)**. الحالتان: الكويتية والإماراتية، أيهما الأصلح؟**، دار الخليج.

عيساوي، شارل. (2005). **الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الاوسط**، المستقبل العربي، العدد 322. بيروت.

العيسى، شملان ومشاقبة، أمين. (2005). **الإصلاحات السياسية في العالم العربي**، جامعة الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية.

غلوم، يوسف. (1966). **تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 3، الكويت.

غليون، برهان، (1990) **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة** .المستقبل العربي، العدد 135. بيروت.

الكتبي، ابتسام. (2000). **التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي**، المستقبل العربي، العدد 257، بيروت.

الكواري، علي خليفة. (2005) **متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في دول مجلس التعاون**، المستقبل العربي، العدد 321، بيروت.

مارثادوكاس،(1973)**. أزمة الكويت**، دار النهار، بيروت.

النجار، غانم . (2000). **مدخل للتطور السياسي في الكويت** ، دار قرطاس للنشر، ط2. الكويت.

النعيمي، عبد الرحمن. (2005). **مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المستقبل العربي، العدد 318، بيروت.

النقيب، خلدون حسن. (1991)**. الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة**: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

وزارة التخطيط الكويتية، الكتاب السنوي، 1997.

ثانياً: المراجع الأجنبية

"The Bedoons in Kuwait: Citizens without Citizenship".(1995). New York: *Human Rights Watch Middle East.*

Abu-Hakima M. A. (1965)." History of Eastern Arabia 1750-1800. The Rise and Development of Bahrain and Kuwait**"**, First Ed. Khayat, Beriut.

Al najjar, Ghanim, (Spring 2000). "The Challenges Facing Kuwaiti Democracy". *Middle East Journal*, Vol. 54, No. 2.

Al-Mughni, Haya Abdulrahman, (July 2004). "The Politics of Women' suffrage in Kuwait", *Arab Reform Bulletin*, Vol. 2, issue 7.

Bahgat, Gawat, (1995)."Military Security and Political Stability in the Gulf", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 17, No. 4 .

Brown, Nathan, (June, 2009)."Getting out of the Political Dilemma in Kuwait", *Carnegie Endoument*, Working Paper, *Middle East Series*.

Bryner, Rex, Baghat Korny and Paul Noble (eds) (1990). *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, Vol. 1, London: Lyne Rienres Publishers.

Crystal, Jill,(1990)." Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar", *Cambridge: Cambridge University Press*.

Diamond, Larry. (June / July 2003). "Universal Democracy", *Policy Review.*

Elhinny, Jennifer Mc. (2006)."Kuwaiti Reforms: Slow but Steady", *Middle East Institute***.**

Ghabra, Shafeeq, (1997). "Kuwait and the Dynamics of Socio-Economic Change**",** *Middle East Journal*, Vol. 51, No. 3.

Herb, Michael, (October – 2002). "Emirs and Parliaments in the Gulf", *Journal of Democracy*, Vol. 13, No. 4.

Huntington, Samuel, (1991). "The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century", Norman*: University of Oklahoma Press*.

Ismael, Jacqueline S. (1982). " Kuwait: Social Change in Historical Perspective", (Syracuse, N.Y.

Kostiner, Joseph, (2000)." Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity" , *Boulder and London.*

Kuwait: Five Years of Impunity: Human Rights Concerns Since the Withdrawal of Iraqi Forces (1996). (London Amnesty International.

Neier, Ayeh. (1997-1998). "The New Double Standard", *Foreign Policy*.

Ottaway, Marina and Carothers, Thomas, (March, 2004). "The Greater Middle East Initiative: off to a false start", Policy Brief, No. 29, *Carnegie Endowment*.

Ottaway, Marina. (March 2003). "Promoting Democracy in the Middle East: The Problem of U.S. Credibility," *Carnegie Endowment*, working papers, No. 350.

Ross, Michael Lewin, (April 2001). "Does Oil Hinder Democracy?", *World Politics*, Vol. 53, No. 3.

Shwadran, Benjamin. (1966). "Kuwait Incident", *Middle East Affairs*, Vol. 13.

Tetreault, Mary Ann, (Sep. 2004)."Kuwait' Parliament Considers Women", Political Rights**,** *Middle East Report Online.*

Zanoyan, Vahn, (Nov-Dec. 1995)."After Oil Boom: The Holiday Ends in the Gulf", *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 6.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

http://news.bbc.uk/hi/middle_east/4048684.stm.

http://www.economist.com/displaystory.cfm?story_ID=el-TTPJQQDN.

http://www.refugeesinternational.org./policy/fieldreport/Kuwait_still_stalling_ statelessness.

شعرية النقائض في صدر الإسلام

ضرار بن الخطاب وكعب بن مالك أنموذجا

سمر الديوب *

ملخص

يدرس هذا البحث شعر النقائض في صدر الإسلام بتحليل أنموذجين من هذا الشعر، ويهدف إلى دراسة الأسس التي قامت عليها النقائض في هذا العصر، فقد شكلت أساساً لازدهار فن النقائض في العصر الأموي. ويدرس رؤية كلٍّ من الشاعرين (ضرار وكعب)، ورؤياه، والخطاب الشعري لديه من جهة أزمنة الأفعال، والحركة والسكونية في الجمل، وظاهرة الالتفات... وإعادة تشكيل الحدث جمالياً، وتقديم الفكرة فنياً، وأسباب التحول في التعبير الفني.

مقدمة

شهد صدر الإسلام صراعاً بين القيم الجاهلية البالية المتوارثة والقيم الإنسانية الجديدة التي نادت بها الدعوة الإسلامية. ويمثل شعر هذه المرحلة مادة خصبة للصراع بين القيم القديمة، والجديدة.

ويعدّ شعر النقائض فناً شعرياً نضج في العصر الأموي. لكن جذوره تعود إلى الجاهلية، فقد كان الشاعر في الجاهلية ينظم قصيدة يفخر من خلالها، ويهجو الطرف الآخر ملتزماً بالبناء التقليدي المعروف، ولم يكن الشاعر الآخر يلزم نفسه بالرد على الطرف الأول بقصيدة على الوزن نفسه، والقافية نفسها، ويتبع فيها أفكاره، فينقضها، ويقلب فخره هجاءً.

لقد اعتمدت قصائد الجاهلية إذن على نقض المعاني من دون الالتزام بوحدة البحر والقافية، ولم تخرج عن إطار القبيلة، وكان كلا الشاعرين يتغنى بالحسب والنسب والأيام والفضائل الاجتماعية، ويعيّر الطرف الآخر بجبنه، وبخله، ونسبه... فلم تصل إلى مرحلة الإسفاف في القول كما نجد في العصر الأموي.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة البعث، حمص، سورية.

وفي صدر الإسلام دخل شعراء المسلمين والمشركين في معركة شعرية، دافع فيها المسلمون عن الدعوة الجديدة بالشعر، وهاجمها المشركون بالشعر أيضاً، فقد كان الشعر سلاحاً ذا حدين. والشعر الإسلامي مختلف عن شعر المشركين من جهة كونه يتمثل أفكار الدين الجديد، ويدعو إليها، ونشأ ما يشبه فن النقائض الذي ازدهر في العصر الأموي في ظل الصراع بين المعتقدات الجاهلية البالية، والمثل الإسلامية الجديدة.

ويمثل نصّا ضرار بن الخطاب القرشي، وكعب بن مالك الأنصاري أنموذجاً لذلك الصراع، إذ يهاجم ضرار بن الخطاب المسلمين بعد خسارة المشركين في يوم بدر، ويهددهم واثقاً من كون النصر سيكون حليف قومه في المستقبل، ثم يفخر بنسبه، وأصله، ويعيّر الطرف الآخر بنسبه، في حين يردّ عليه كعب بقصيدة على الوزن نفسه والروي نفسه، يتعقب من خلالها أفكار الشاعر، وينقضها، ويفخر عليه فخراً إسلامياً، فيسعى جاهداً لإعلاء كلمة الحق، وإبطال دعاوى خصمه.

وكان ضرار بن الخطاب فارساً وشاعراً من سكان الشراة فوق الطائف، قاتل المسلمين يوم أحد والخندق أشدّ قتال، وأسلم يوم فتح مكة، وكانت قريش تشهد له بالشاعرية، (استشهد في وقعة أجنادين، وقيل هو أحد الأربعة الذين وثبوا الخندق).[1]

وأول ذكر له في الإسلام شعر قاله في عدوان قريش على أهل البيعة- العقبة الثانية- قال أبو إسحق:[2] وكان أول شعر قيل في الهجرة بيتين قالهما ضرار بن الخطاب:

تداركْت سعداً عنوةً فأخذْته وكان شفاءً لو تداركْت منذرا

ولو نلْته طلت هناك جراحُه وكان حريًّا أن يُهان ويهدرا

كان ضرار باراً بقومه (قريش) فقد آلى على نفسه ألا يقتل قرشياً، وقد ذكر ابن هشام أنه لحق بعمر بن الخطاب- رضي الله عنه- يوم أحد، فجعل يضربه بعرض الرمح، ويقول: انج يا بن الخطاب لا أقتلك، فكان عمر يعرفها له بعد إسلامه.[3]

أما كعب بن مالك فيشكل أحد أعمدة الشعر الثلاثة في صدر الإسلام، وأحد المنافحين عن الدعوة الإسلامية بسلاح الشعر، وهم (حسان بن ثابت، وعبد الله بن رواحة، وكعب بن مالك). ولكعب بن مالك أصل عريق، وفرع طويل في الشعر- كما يروي صاحب الأغاني-[4] فهو من شعراء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المعدودين، وأسرته شاعرة محدّثة، فابنه عبد الرحمن شاعر، وابن ابنه بشير بن عبد الرحمن شاعر، والزبير بن خارجة بن كعب بن عبد الله شاعر، ومعن بن

عمرو بن عبد الله بن كعب شاعر، وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، أبو الخطاب شاعر، ومعن بن وهب بن كعب شاعر، وكلهم مجيد مقدّم.

وقد حكم له النبي (صلى الله عليه وسلم) بجودة الشعر لما انهزم المشركون يوم الأحزاب، قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): إن المشركين لن يغزوكم بعد اليوم، ولكنكم تغزونهم، وتسمعون منهم أذىً، ويهجونكم، فمن يحمي أعراض المسلمين؟ فقام عبد الله بن رواحة، فقال: أنا، فقال: إنك لحسن الشّعر، ثم قام كعب، فقال: أنا، فقال: وإنك لحسن الشعر.(5)

كان كعب عثماني الهوى، له مراث في عثمان بن عفان -رحمه الله- وتحريض للأنصار على نصرته، قبل قتله، وتأنيب لهم على خذلانه بعد ذلك، منها قوله: (6)

فلو حُلْتُمُ من دونه لم يزلْ لكم ... يدَ الدهر عزٌّ لا يبوخُ ولا يَسْري

ولم تقعدوا والدارُ كابٍ دخانُها ... يُحرَّق فيها بالسعير وبالجمر

فلم أرَ يوماً كان أكثر ضَيْعةً ... وأقربَ منه للغواية والنُكر

وأول خبر لكعب في الإسلام يوم العقبة الثانية حين وفد على السبعين من أهل المدينة على النبي (صلى الله عليه سلم) الذين بايعوه.(7) ويقال إن أشجع بيت وصف به رجل قومه قول كعب بن مالك:(8)

نصل السيوفَ إذا قصُرْنَ بخطونا ... قِدْماً ونُلْحِقُها إذا لم تَلْحَقِ

القصيدة الأولى:

قال ضرار بن الخطاب في يوم بدر:(9)

عجبتُ لفخر الأوس والحَيْنُ دائرٌ ... عليهم غداً والدّهرُ فيه بصائرُ

وفخرِ بني النجار إن كانَ معشرٌ ... أصيبوا ببدرٍ كلّهم ثمَّ صابرُ

فإن تكُ قتلى غودِرَت من رجالِنا ... فإنّا رجالٌ بعدهم سنغادرُ

وتردي بنا الجُرْدُ العناجيجُ وسْطكُم ... بني الأوس حتى يشفيَ النَّفْسَ ثائرُ(10)

ووسطَ بني النّجارِ سوفَ نكرُها لها بالقنا والدارعينَ زوافرُ[11]

فنتركُ صرعى تعصِبُ الطيرُ حولَهم وليسَ لهم إلا الأمانيَّ ناصرُ

وتبكيهمُ من أهلِ يثربَ نسوةٌ لهنَّ بها ليلٌ عن النومِ ساهرُ

وذلك أنّا لا تزالُ سيوفُنا بهنَّ دمٌ ممّن يحارِبن مائرُ[12]

فإن تظفروا في يوم بدرٍ فإنَّما بأحمدَ أمسى جدُّكُم وهو ظاهرُ[13]

وبالنفَر الأخيارِ هُم أولياؤُه يُحامونَ في اللأواء والموتُ حاضرُ

يُعدُّ أبو بكرٍ وحمزةُ فيهم ويدعى عليٌّ وسطَ من أنت ذاكرُ

ويدعى أبو حفصٍ وعثمانُ منهم وسَعدٌ إذا ما كانَ في الحربِ حاضرُ

أُولئك لا من نتَّجَت في ديارِها بنو الأوسِ والنَّجار حينَ تُفاخر[14]

ولكن أبوهُم من لؤيّ بنِ غالبٍ إذا عُدَّتِ الأنسابُ كعبٌ وعامرُ

همُ الطّاعنونَ الخيلَ في كلِّ معركٍ غداةَ الهياج الأطيبون الأكاثرُ

ردّ كعب بن مالك مناقضاً[15]:

عجبتُ لأمرِ الله واللهُ قادر على ما أراد ليسَ للهِ قاهرُ

قضى يومَ بدرٍ أن نلاقيَ معشراً بغوا وسبيلُ البغي بالناسِ جائرُ

وقد حشدوا واستنفروا من يليهم من الناس حتى جمعُهم متكاثرُ

وسارَت إلينا ولا تحاولُ غيرنا بأجمعِها كعبٌ جميعاً وعامرُ

وفينا رسولُ اللهِ والأوسُ حولَه له معقلٌ منهم عزيزٌ وناصرُ

وجمعُ بني النجار تحتَ لوائِه يُمشّونَ في الماذيِّ والنَّقْعُ ثائرُ[16]

فلما لقيناهُم وكلٌّ مجاهدٌ لأصحابه مستبسلُ النفسِ صابرُ

شهدْنا بأنّ الله لا ربَّ غيَرهُ وأنَّ رسول اللهِ بالحقِّ ظاهرُ

وقد عُرِّيَتْ بيضٌ خفافٌ كأنّها مقابيسُ يُزهيها لعينيكَ شاهرُ[17]

بهنَّ أبدنا جمعَهم فتبدَّدْوا وكان يلاقي الحَيْنَ من هو فاجرُ

فكبَّ أبو جهلٍ صريعاً لوجهه وعتبةُ غادرْنَه وهو عائرُ

وشيبة التيميَّ غادرْنَ في الوغى وما منهمُ إلا بذي العرْشِ كافرُ

فأمُسوا وقودَ النارِ في مستقرِّها وكلُّ كفورٍ في جهنَّم صائرُ

تلظَّى عليهم وهي قد شُبَّ حَميْهُا بزُبْرِ الحديدِ، والحجارةِ ساجرُ

وكانَ رسولُ الله قد قال أقبلوا فولّوا وقالوا: إنما أنتَ ساحرُ

لأمر أرادَ اللهُ أن يهلكوا به وليسَ لأمرٍ حمَّهُ اللهُ زاجرُ

يعدُ الدخول في معركة شعرية موضوعها الدعوة الإسلامية دعوة إليها، أو هجوماً عليها موضوعاً شعرياً جديداً في صدر الإسلام، وقد بدأ ضرار الفهري بقصيدة يخاطب فيها المسلمين، ويفخر عليهم، ويتوعدهم بمعركة سينتصر عليهم فيها، فإذا حالفهم النصر يوم بدر فإنه سيكون حليف قومه في معركة قابلة.

ثم يردُ كعب عليه، فيفخر بنصر المسلمين؛ لأنه نصر للإيمان على الكفر، وإظهار للحق، وإزهاق للباطل.

والملاحظ أن ضراراً لا ينظر إلى الحرب على أنها حرب دينية بين المسلمين والمشركين، ولا يرى في خسارة قومه خسارة لهم أمام المسلمين. فحين يتحدث عن الطرف الثاني نراه يذكر الأوس، وبني النجار، وينتهي نسب هؤلاء إلى اليمينين القحطانيين، في حين ينتهي نسبه -وهو قرشي- إلى العدنانية، فالحرب في نظره حرب بين بني الأوس وبني النجار، وبين قومه، أي بين القحطانية، والعدنانية، أما كعب بن مالك فيرى فيها حرباً لإعلاء كلمة الحق، ونصرة الدين الجديد، وردع الكفر.

الحرب إذن في نظر ضرار حرب جاهلية بين طرفين /قبيلتين، أما لدى كعب فالواقع متغير؛ لذلك لا نرى قصيدته استيلاداً للقصيدة الجاهلية، فقد تميزت منها في جوانب متعددة أهمها الجانب الفكري، والأفق الذي بدا متسعاً. ومن الطبيعي أن يصدر هذا الأمر عن شاعر رفض مُثُل المجتمع الجاهلي البالية، فكيف يقبل بما يردده الشاعر الجاهلي في موقف شبيه؟! وبناءً على ذلك تكون العلاقة بين الواقع والشعر علاقة تقليد، وتنافر في الآن نفسه.

الشعر كشف جمالي معرفي للواقع، ولا يتعلق هذا الكشف بسطح الواقع، إنه يتعلق بكثافته، ويصل إلى جذوره؛ لكي يعيد تركيبه على وفق ما هو جوهري وأصيل.

من هذا المنطلق نجد كعباً يردد المقولات الجاهلية المتجذرة في نفسه، وأهمها الشعور بالتعصب، وهذا الشعور أمرٌ نابع من غريزة بشرية، وقد اشتد في الجاهلية؛ ذلك لأن الجاهلي كان يشعر أن قبيلته هي وطنه، وما خارج حدودها لا علاقة له به، فحدوده هي حدود قبيلته؛ لذلك سادت مقولة (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً)، ولما جاءت هداية الدعوة الجديدة هذّب الإسلام هذا الشعور، وأوجد بديلاً منه، وهو الانتماء للدين، لا التعصب له، أو للمكان بأشكاله المختلفة. فالمرء في الإسلام ينصر أخاه ظالماً حين يردّه إلى طريق الحق.

ويروى أن كعب بن مالك حين نظم قصيدته العينية بعد موقعة أحد، يردُّ على هبيرة بن أبي وهب المخزومي القرشي، ويدافع بها عن المسلمين، تعصب في بعض معانيها للنّسب قائلاً:

مجالدُنا عن جذْمنا كل فخمةٍ مذرَّبةٍ فيها القوانسُ تلمعُ[18]

ولم يشأ النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يدافع عن الأنساب والعصبيات قائلاً: "أيصلح أن تقول: مجالدنا عن ديننا؟ قال كعب: نعم، قال النبي –صلى الله عليه وسلم- فهو أحسن، فقال كعب: مجالدنا عن ديننا.. البيت، وواصل القصيدة)[19].

ولم يستطع كثير من شعراء صدر الإسلام التخلي عن شعور العصبية، فقد أسلم العباس بن مرداس وحَسُن إسلامه، وأبلى بلاءً واسعاً في معركة الدعوة الإسلامية، لكنه حين يذكر ذلك في شعره نراه لا يذكر إلى مقاتلين من بني سُليم- قبيلته- خرجوا لنصرة الدين الجديد قائلاً:[20]

منا بمكةَ يومَ فتحِ محمد ألفٌ تسيلُ به البطاحُ مسوَّمُ

نصروا الرسولَ وشاهدوا أيامه وشعارُهم يومَ اللقاءِ مقدَّمُ

أما عمرو بن معد يكرب الزبيدي فقد أبلى بلاءً حسناً في معركة القادسية، ومع ذلك نراه يتعصب لليمنية، ولولا البيتان:[21]

والقادسية حين زاحمَ رستمٌ كنا الحماةَ نهزُّ كالأشطانِ[22]

الضاربين بكلِّ أبيضَ مِخْذَمٍ والطاعنين مجامعَ الأضغانِ[23]

لكانت قصيدته فخراً جاهلياً بالأمجاد اليمنية.

وبناءً على الكلام السابق نرى تناقضاً في موقف ضرار بين تعصبه الشديد لأصله القرشي العدناني، وقوله:

فإن تظفروا في يوم بدرٍ فإنّما بأحمدَ أمسى جدُّكم وهو ظاهرُ

يرى د. يحيى الجبوري[24] أن ضراراً الذي عرف بتعصبه ضد المسلمين لا يمكن أن يكون قد قال هذا البيت في حين يردُّ د. أحمد الشايب[25] السبب إلى أنه قد تعصبّ لقريش المسلمة.

والحقيقة أن ضراراً لا يتعصب لأصله ضد المسلمين؛ ذلك لأن الحرب في نظره لم تكن حرباً بين الكفر والإيمان، أو بين المشركين والمسلمين، إنها حرب تشبه -في نظره- أيّة حرب أخرى خاضها في جاهليته، أما كونه يتعصب لقريش المسلمة فهو أمر لا يمكن أن يقبل بسبب فكرة العصبية نفسها المتجذرة في فكره، ولا شعوره.

يرى ضرار في وجود النبي (صلى الله عليه وسلم) حظاً جعل بني الأوس وبني النجار يكسبون المعركة، وقد كان بينهما صراع قبل الإسلام بسبب العصبية أيضاً، إذ يروي صاحب الأغاني أنه لما اعتزم أحيحةُ بن الجُلاح سيد الأوس الإيقاع ببني النجار من الخزرج احتالت امرأته سلمى النجارية في حمله على الاستغراق في النوم، ثم تدلّت من الحصن، ومضت إلى قومها، وأنذرتهم.[26]

يدل هذا الخبر على قضية العصبية المتأصلة في النفوس، فقد كانت المرأة تشعر بعصبيتها لقومها حتى بعد زواجها. لكن هاتين الفئتين دافعتا عن الدين الجديد فيما بعد.

وكذلك الأمر بين الأوس، والخزرج في الجاهلية بيثرب، وهم ذوو قرابة ونسب، فكلاهما من بني حارثة بن ثعلبة، وقد وضع مقدم النبي –صلى الله عليه وسلم- إلى يثرب حداً لهذه الحروب.[27]

أما العصبية بين القحطانية والعدنانية فلم تظهر بواكيرها إلا مع ظهور الإسلام- كما يرى د.إحسان النص- إذ من الخطأ تصور قيام عصبية عدنانية شاملة، وأخرى قحطانية في العصر الجاهلي. فالعربي في ذلك العصر كان عاجزاً عن السموّ بتفكيره، وشعوره العصبي عن حدود عشيرته، وربما اتسع نطاق العصبية، فشمل القبيلة بمعناها الضيق، فشعر كل من الطرفين فيما بعد أنه من نسب مستقل عن نسب الآخر.

وربما نستطيع القول إن العصبية بين القحطانية والعدنانية قد ظهرت في شعر المخضرمين في إسلامهم وقبله بقليل. فقد كانت الحروب في الجاهلية تقوم بين القبائل المتقاربة في النسب على موارد الماء والكلأ، ولم تسمح الظروف المحيطة بالارتقاء بالعصبية إلى القحطانية، والعدنانية.

لقد كانت نتيجة بدر لمصلحة المسلمين لكن ضراراً يفتخر بالنصر، ويعتز بالقبيلة، وقوتها، ويصف ما يتخيله، ويتمناه من مقارعته أبطال المسلمين منتهياً إلى رسم صورة المعركة المنتظرة. إنه يؤكد أنه يعود مع قومه مزهواً بالانتصار الساحق، وقد صرع خصومه، وأبطالهم، فإذا بالطيور الجوارح تحوم حول جثثهم.

بدأت القصيدة الأولى بالرثاء أي بنهاية الحرب، ويرتبط الفخر دائماً بفكرة الصراع، والحرب، لكنّ ضراراً قدم الحرب تقديماً فنياً من خلال صورة المعركة المتخيلة التي هدف من خلالها إلى شن حرب معنوية على الطرف الآخر. فثمة فرق بين شعر يسجل حادثة تاريخية، وشعر يعيد تشكيل هذه الحادثة جمالياً، ويقدمها على وفق رؤيته ورؤياه. فلا يصوّر كلا الشاعرين معركة تاريخية بقدر ما يصوران رؤيتهما، ورؤياهما، وشعورهما تجاهها، فقد حاول ضرار تشكيل الحاضر بشكل ينبئ عن المستقبل، أما كعب فقد تكلم على الماضي الذي انتصر فيه؛ لينبئ من خلاله عن المستقبل.

يبدأ ضرار بالتعجب من فخر الأوس، ويربط الهلاك بهم، ويقيده بالزمن المستقبلي (والحين دائر عليهم غداً). فقيد الجملة الاسمية بالزمن، والجمل الاسمية عادةً تحيل إلى السكونية؛ لأن الاسم ثبوت ظاهر مجرّد من الزمن. وإذا ما رصدنا الجمل الاسمية والفعلية في النص الأول

وجدنا أن فيه أكثر من عشر جمل اسمية، وهذا الكلام يعني أن بناء النص متأرجِّح بين الفعلية، والاسمية. أي بين الحركة والسكون. لكن ثمة نسقاً مضمراً في النص قائماً على الحركة، يدخل في علاقة ضدية مع السكونية الظاهرة، فالسكون المتولد من الجمل الاسمية يحيل إلى حركة خفية. فالصيغ الاسمية تعني وجود الوصفية التي تحيل إلى السكون، وطابع النص يشير إلى معنى الحركة والتخطي.

وقد بدأ ضرار نصَّه بالفعل الماضي (عجبتُ لفخر الأوس). والفعل الماضي يعيد الحركة إلى الوراء، في حين أن ضراراً يتطلع إلى الأمام، ويطلب النصر في المستقبل.

إن البدء بالفعل رغبة في الحركة، وتخطٍّ للسكونية. ولضرار حساسية تجاه الزمن جعلته يبدأ نصَّه بالفعل الماضي. فالفخر في حاضر ضرار مستحيل إلا ضمن شروط.

بناءً على ذلك نجد أن الحركة تتفوق على السكون في هذا النص. فلضرار حركة مخالفة لحركة كعب؛ لأن حركته موجهة إلى بني الأوس وبني النجار. في حين أن لكعب حركة موجهة إلى المشركين سواءٌ أكانوا من خاصَّته أم من طرف آخر. فالحركة الناجمة عن الفعل في النص الأول- الحركة اللغوية- تدعمها حركة نفسية.

إن حركة ضرار حركة نفسية، ولغوية، وهي في الآن نفسه حركة زمانية، ومكانية، فقد قيَّد حركته بالزمن المستقبلي؛ لأنه في الحاضر خسر الحرب، ولم يعد أمامه سوى تذكر أمجاد الماضي، والتطلع إلى النصر في المستقبل. وبذلك نجد أن ثمة حال تضاد ظاهر بين الفعل الماضي والمضارع من جهة، وبين الجمل الاسمية والفعلية من جهة أخرى. لكن هذا التضاد الظاهر يحيل إلى معنى مغاير، ذلك أن الماضي يحمل دلالة المضارع فيه، فقد أتى به الشاعر؛ ليكون دافعاً لاستيلاد النصر في المستقبل، وقد عقد موازنة بين الماضي والحاضر كلما ذكر الفعل الماضي. فحين عجب لفخر الأوس ربط الهلاك بهم غداً؛ لأن في الدهر شواهد على قوة قومه في الحروب. وقد جرت عادة الشعراء على تقديم موقف مختلف من الدهر الذي لايستطيعون فعل شيء حيال قوته. فالدهر لدى ضرار شاهد، ووسيلة تأكيد. بذلك تنطوي عبارة (والدهر فيه بصائر) على ثقة كبيرة بمن ينتمي إليهم، وبالمستقبل، وقد استقر المعنى مع هذه الجملة. وحين تكلم على رجالهم الذين قتلوا في المعركة ربط الأمر بحال تتكرر في كل زمان، ومكان.

التعجب إذن يكشف جو اللوعة والقلق، والحيرة، والتمزق، فقد عاش ضرار في صراع بين واقع يرفضه، ويختار بديلاً منه، ويرسمه من خلال صورة معركة متخيلة تُظهر قوته وقوة قومه، وقدرتهم على تحقيق النصر، وتخفي عجزه عن تحقيق النصر في واقعه. ويوقظ التوتر النفسي القدرة التخيلية لدى الشاعر إذ يرتبط الإبداع بالانفعال، والتوتر النفسي.[28] وبذلك يلجأ الشاعر

إلى التعويض عن انفعالاته عن طريق الإبداع الفني، فيرسم صورة المعركة المتخيلة التي سيترك جثث الأعداء فيها طعاماً للطيور الجوارح. ويأتي ضرار بهذه المعاني من خلال التوزع بين الجمل الفعلية، والاسمية، الذي يعني توزعاً بين ما قد كان، وما سيكون. ويستمر الشاعر بحضوره المشتت في أبيات قصيدته كلها، إذ يظهر هذا الأمر من خلال استخدامه الأفعال بأزمنة الماضي، والمضارع، والضمائر. فلم يتكلم الشاعر بضمير الأنا؛ لأن ذاته انصهرت في الجماعة التي ينتمي إليها، فهو يرى نفسه من خلالها.

ونجد أن حركة الضمائر في الأبيات تتأرجح بين المتكلم، والمخاطب، والغائب. وقد ربط جاكبسون[29] ضمير المتكلم بالوظيفة الإفهامية للغة، وضمير المخاطب بالوظيفة الإقناعية، وضمير الغائب بالوظيفة الإخبارية، وثمة خمسة أفعال تحيل إلى ضمير المتكلم، وفعلان يحيلان إلى ضمير المخاطب، وتسعة أفعال تحيل إلى ضمير الغائب.

ونسمع في خطاب الشاعر صوتاً موجهاً إلى الطرف الآخر. ويؤدي هذا الخطاب وظيفتين: حجاجية، وحوارية، أولاهما منبثقة من الثانية، فانطلاقاً من الأجوبة التي يفترضها، والحلم الذي يسعى إليه يتوجه الكلام بمكوناته اللغوية والبلاغية. بذلك تكون الوظيفة الإخبارية التي تتفوق على الوظيفيتين الأخيرتين تحيل إلى مهمة إقناعية. فالإقناع هو هدف خطاب ضرار.

والملاحظ أن ضراراً حاول أن يأتي بلمحة حكمية في قوله:

فإن تكُ قتلى غودرت من رجالنا فإنا رجالٌ بعدهم سنغادرُ

فلا يهدف من هذا البيت إلى القول إن الموت هو النهاية الحتمية للإنسان. إنه يعني أنهم يصنعون نهايتهم بأيدهم؛ لأنهم رجال شجعان. ومن الطبيعي ألا نجد الحكمة في نص ضرار؛ لأنه في معاني فخره، وحماسته اندفع بدافع العصبية والعاطفة القبلية، فغيَّب دور العقل لمصلحة العاطفة؛ لذلك احتدمت مشاعره، وثارت، وأصبح بعد الهزيمة شخصاً موتوراً ومأزوماً، يحضّ على الانتقام، ويضع الثأر نصب عينه. فلا يستطيع الشاعر أن يكون حيكماً وهو موتور. وبدلاً من التعبير عن حزنه وأساه يبالغ في شدة سخطه، وحقده على الخصم الذي كان سبباً في هزيمتهم، وهلاك قتلاهم. وهو لا يعيد سبب هلاك رجاله إلى قوة الطرف الآخر، بل إلى الدهر، وهو يرى أنهم على حق، وخصومهم على باطل، فلجأ إلى أسلوب التهويل والتعظيم في الفخر. والمبالغة ناتجة من الاعتزاز الشديد بالذات والقبيلة، ويوازن بينهم وبين خصومهم، ويفضل قومه على الطرف المعادي.

وبسبب هذه الحال النفسية لم نر رثاء للقتلى، بل رأينا توعداً؛ لأن الحدث الأهم خسارتهم، فعليه أن يركز قوته الجسدية والشعرية للمعركة القابلة، ووجد أن من الأفضل له أن يُظهر قوة الرجال الباقين بدلاً من التفجع على الراحلين؛ لأنه أرادها حرباً نفسية أولاً.

لا يصور ضرار مشاعر الطرف المغلوب الذي منى بالهزيمة، إنما يصور هذا الطرف غالباً في المستقبل. فثمة تضاد بين حال الهزيمة الحاصلة، وتصوير النصر المستقبلي، ويحيل هذا التضاد إلى تضاد المشاعر في النص، مشاعر الشخص المغلوب، والطامح للنصر في الآن نفسه. فقد رسم صورة المعركة المستقبلية في أبيات متتالية، وجعل قتلى الخصم طعاماً للطيور. فثمة مشاعر تفوُّق في صورة قتل الخصم، ومشاعر قلق، وتحدٍّ. فهذا التضاد يقابله تضاد في العواطف. أما البيت الأخير فيدخل في علاقة ضدية مع النص بأكمله الذي غلبت عليه الحركة مقابل السكونية الظاهرة في الجمل الاسمية التي تحيل إلى حركة داخلية. فصفات قومه صفات ثابتة في كل زمان، لأنهم (الطاعنون الخيل- الأطيبون- الأكاثر) دائماً، فجرَّد الحدث من الزمن، وأعطاه طابع الوصفية السكونية. ونستطيع القول إن الحركة ناتجة من طبيعة الحدث، والثبات ناتج من رؤيا الشاعر. وبذلك يسير النص في اتجاهين متخالفين ما بين الحركة والثبات.

وكذلك نجد الالتفات بين الضمائر سمة مائزة خطابَ ضرار، إذ ينتقل بين ضمائر مختلفة متكلم ومخاطب وغائب. والالتفات- لدى ابن المعتز[30] - مقترن بانصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، ويرى المبرد[31] أن العرب تترك مخاطبة الغائب إلى خطاب الشاهد، ومخاطبة الشاهد إلى مخاطبة المتكلم. ونرى أن لدى ضرار شيئاً من التجاوز في خطابه. ففي البيت الأول التفات من المتكلم إلى الغائب، وفي البيت الثالث التفات من الغائب إلى المتكلم، وفي البيت الثالث عشر ترك خطاب الغائب إلى المخاطب، ويضفي هذا الأمر حيوية على الخطاب، وحركة تأثيرية في المتلقي تطبع النص بسمة خاصة.

عبر ضرار عن أفكاره بطريقة التصوير الفني، ولكل صورة علاقة بالواقع، والفكر، والعاطفة، واللاشعور، وترتبط صورة السيف الملطخ بالدماء بالثارات المتجددة والحرب، وهي تحمل روحاً جاهلية.

وبناءً على ذلك تغدو الصورة حاملةً فكراً جاهلياً، معبرة عن رغبة متجددة في الثأر. يرى الفيلسوف كانت أن (الفن ليس تمثيلاً لشيء جميل. وإنما هو تمثيل جميل لشيء من الأشياء)[32] ويرتبط اللون الأحمر بالحرب، ويرمز إلى الموت، إنّه يحمل طاقة إيحائية. وهو لون يعني (الثقة المطلقة بالنفس).[33]

وإذا كان ضرار قد حمَّل قصيدته أفكاره ورؤياه فإن العبء الفني يقع على قائل القصيدة الأخرى؛ لأن عليه أن يتعقبه في أفكاره، وينقضها، ويتفوق عليه متَّبعاً بحر القصيدة الأولى، وقافيتها.

- النص الآخر:

يردّ كعب على ضرار، فيفخر بنصر المسلمين؛ لأنه نصر على الكفر. وإذا كانت الحرب في نظر ضرار حرباً بين القبائل فإن كعباً يرى فيها وسيلة لإعلاء راية الدين الجديد، وردع الكفر.

لقد استبدل كعب بالمعاني الجاهلية معانيَ إسلامية، فلا عصبية لديه؛ لأنه أعطى للصراع بعداً دينياً، لا قبلياً، يرى أن النصر يتحقق بالقوة الروحية والإيمان، لا بالقوة والكثرة، والرغبة في الثأر، يرى في الحرب وسيلة للدفاع عن النفس، ولا يبحث عنها، ولايريدها كما فعل ضرار، يتحدث عن انتصار المسلمين في الحاضر، فهو ينطلق من الواقع، ولا يتكلم على نصر يأمله في المستقبل، يرى أن النصر يكون مع الإيمان، يعتز بالنبي- صلى الله عليه وسلم- ويبدو متأثراً بقوله تعالى:[34] "وقال الكافرون هذا ساحر كذاب" في قوله إنما أنت ساحر، وبقوله تعالى:[35] "وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مردّ له" في قوله: وليس لأمر حمّه الله زاجر.

لقد جعل ضرار من شجاعة القتلى مفخرة له، ولقومه، وكان سفير المسلمين، ولسان حالهم الناطق، وركز ضرار على السادة الشجعان في قومه؛ لأنهم رمز القوة والوحدة؛ لذلك تكلّم كعب على السادة الكبار من قوم ضرار، فإذا ما نال منهم هدّد كيان الخصم، وصدَّع بناءه. وفي قوله:

وقد حشدوا واستنفروا من يليهم من الناس حتى جمعهم متكاثر

أراد أن يقول: إنهم هزموا على الرغم من قوتهم، وجمعهم الكثير؛ لأنهم ليسوا مؤمنين، وإن كانوا يزعمون أن المسلمين قد انتصروا بسبب تكتُّل القبائل حولهم فإن فيهم كبار رجال القبائل، فلم هزموا!؟..

وعندما ذكر كعب الأوس، وبني النجار لم يفعل ذلك من باب العصبية كما فعل ضرار، بل اضطر إلى ذكرهم؛ لأنه يلاحق أفكار ضرار في قصيدته فكرة فكرة، واضطر بسبب ملاحقة أفكار ضرار إلى تكرار بعض المفردات (عجبت، الحَين).

النصر لدى كعب إذن نصر إسلامي، لا فئوي، صوّر انتصار المسلمين تصويراً ملحمياً وهم يستمدون العون من الله تعالى، وتكلم على المنتصر، والمهزوم في الآن نفسه، ووازن بين مصيريهما. تقع رؤية كل من الشاعرين في علاقة جدلية مع رؤية الآخر، وتتصادم معها، وتقترن

كل من الرؤيتين بموقعها من المجتمع، أما فكر كل من الشاعرين فقد ظهر في الصراع، والحركة والحوار..

وقد لجأ كعب إلى التعبير المباشر الذي يعتمد على مقدمة، ونتيجة بهدف إقناع المخاطب بأفكاره، فسرد الأدلة والبراهين، وضمَّن بعض أبياته معانيَ من آيات القرآن الكريم؛ لأنه أراد أن يحدث إقناعاً لدى المتلقي، وتكلّم على عذاب النار، فوجه رسالة للطرف الآخر؛ ليرتدع عن الكفر، ويدخل في الإيمان. يرى أحمد الشايب أن هذا الشعر دليل على زوال دولة وقيام دولة أخرى، ويرى أن الشعر الذي يناهض الدعوة، أو يؤيدها شعر سياسي إلى حدّ كبير.[36]

لقد وعى ضرار الثنائية الحادة بين الماضي والحاضر، وهذا ما دفعه إلى استعادة الماضي المفقود، فأتى نصُّه أسير التقاليد اللغوية والصُّور السابقة؛ لأن فكره ظلّ محصوراً في الماضي، في حين أن لغة كعب قد تحررت؛ لأن اللغة تتغير بتغير الواقع، وظروفه. فأتت ألفاظه متأثرة بالظروف الجديدة (كفور، جهنم، مجاهد...)، ولجأ إلى أسلوب الإقناع؛ لأنه شعر أن الطرف الثاني يغلّب الجانب الانفعالي على الجانب العقلي؛ لذلك أتت صورة السيف لدى كعب مختلفة عن صورة سيف ضرار الذي يقطر دماً من الثارات المتجددة. إن السيف اللامع لدى كعب يرمز إلى السلام، فالمسلمون لا يحاربون رغبة في الحرب، إنما دفاعاً عن النفس.

وتحيل الضمائر في نص كعب أيضاً إلى ضمير الغائب، وبذلك تكون وظيفة اللغة في النص الثاني أيضاً وظيفة إخبارية.

ويسترعي الانتباهَ التضادُ الذي ساقه كعب في قوله:

وكان رسولُ الله قد قال أقبلوا فولّوا إنما أنت ساحرُ

إذ يبين التضاد بين أقبلوا وولّوا سبب ما حصل مع قوم ضرار، ويرتبط به، فالعنصر التراجيدي الذي حصل معهم مرتبط بالمسافة بين طرفي التضاد، والعلاقة بين هذين الطرفين سلبية، ونتيجة معركة أُحُد ناجمة عن هذه العلاقة السلبية، فالتضاد بين الدعوة إلى الإقبال والإدبار ينسحب على هزيمة الطرف الآخر، وحمايته. وقد ظهرت أزمة ضرار النفسية بسبب التضاد بين هذين القطبين.

لقد أثرت القيم الجديدة في لغة كعب، فتغيرت. ولعلنا نجد اختلافاً بيّناً بين لغتي كلّ من الشاعرين، فضرار يستلهم من التراث الجاهلي؛ لأن الحرب في نظره لا تختلف عن أية حرب خاضها في الجاهلية، ويقف كعب أمام تجربة شعرية جديدة، ويخوض حرباً كلامية؛ لنصرة الدعوة الإسلامية، ومعركتهُ في يوم بدر تختلف في جوهرها عن المعارك الجاهلية.

وثمة تحوّل آخر في التعبير الفني، مرتبط بالتحولات الحضارية، فالإبداع الفني (تعبير عن فلسفة جمالية ضمنية هي وليدة موقف من الواقع، وتوجّه فكري ووجودي من غير أن يكون انعكاساً للواقع، أو تعبيراً مباشراً عن الفكر).[37]

وقد هجر كلٌ من الشاعرين البناء التقليدي للقصيدة العربية، ويقوم هذا الأمر دليلاً على أن كليهما لم يفرغ كثيراً لصناعة الشعر، وتهذيبه، وإعداده إعداداً فنياً متقناً، فقد توالت الأحدث في صدر الإسلام بشكل سريع، والتقى همّان فكريان متعارضان: نشر الدعوة الجديدة ضدّ من يعاديها؛ لتصبح أكثر شمولاً، وامتداداً، ومناهضة الدعوة الجديدة، والحدّ من انتشارها. ولا يحتمل هذا الموقف الحاسم في تاريخ الدعوة الحديث الطللي، وغيره، ولو نطق كلّ من الشاعرين بحديث غزلي أو طللي.. لما وجد متلقين؛ لخصوصية الظرف.[38]

لقد رافق شعراء الدعوة الإسلامية تطورها خطوة خطوة، فشكّل شعر بعضهم بداية التغيير الفني في بنية القصيدة العربية، ولم يعد همهم الحديث عن الأماكن الخربة، ولم يكن المقام مناسباً للإطالة في النص الشعري.

واختار ضرار روي القصيدة وهي الراء المضمومة، فألزم كعب نفسه بها. وهي حرف جهوري شديد يناسب غرضي الفخر، والهجاء، ولها صوت واضح في السمع، يبدو متكرراً، وبذلك يأتي مناسباً لحال التمرد والحرب، فمن خصائص هذا الحرف أنه (صوت مكرر، وهو من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة).[39]

يولّد حرف الراء إذن رنيناً في النص، ويحدث إيقاعاً، ويعطى موسيقى للقافية تبرز المعنى، وتوضحه. وتمثل القافية الارتفاع الصوتي في البيت الذي تحاول الذات الشاعرة من خلاله أن (تطلّ على فضاء الخارج، وأن تتنفس الصعداء، فتعلن بذلك على لسان القافية عن وجودها الصريح الذي ظل مخنوقاً، مكتوم الصوت على مدى اتصال البيت الشعري، وتراص أجزائه (التفاعيل) المتدافعة نحو القافية، تلك القمة الصوتية).[40]

خاتمة

النقائض في صدر الإسلام دفاع عن العقيدة، امتزجت فيها معان إسلامية لدى شعراء المسلمين ومعان جاهلية لدى شعراء الطرف الآخر، ولدى بعض شعراء المسلمين. وقد أثرت هذه النقائض في شعر صدر الإسلام، وتطور ما يعرف بفن النقائض الحربية.

والشعر حامل للمشاعر، وليس حاملاً للأفكار بالدرجة الأولى، وكان كلٌ من الشاعرين مصراً على إقناع الطرف الآخر بحقيقة قوته، فرسم حوار كلٍّ منهما، وشخصياته تجسيداً لهذه المحاولة

في الإقناع. وقد تحولّت رؤية ضرار إلى رؤية وحيدة تلغي كلّ ما حولها، وصادر صوتُه الأصوات الأخر؛ لأن اللغة الخطابية تبعد النص عن روح الحوار، وأتى نصّ كعب تعقيباً على نصّ ضرار، فكان يحمل صدقاً واقعياً، بينما حمل نصّ ضرار صدقاً فنياً، فقد بدأ من النهاية- نتيجة الحرب- ثم انتقل إلى التهديد، ورسم صورة المعركة المستقبلية، في حين أن كعباً بدأ من نهاية الحرب لكنه عاد إلى تفاصيلها فشعر بنشوة النصر في الحاضر، وكانت حركته ارتدادية للوراء، وتطلعاته مستقبلية في الآن نفسه. ويمكن أن نمثل حركة كلّ من الشاعرين الزمانية والمكانية بالشكل التالي:

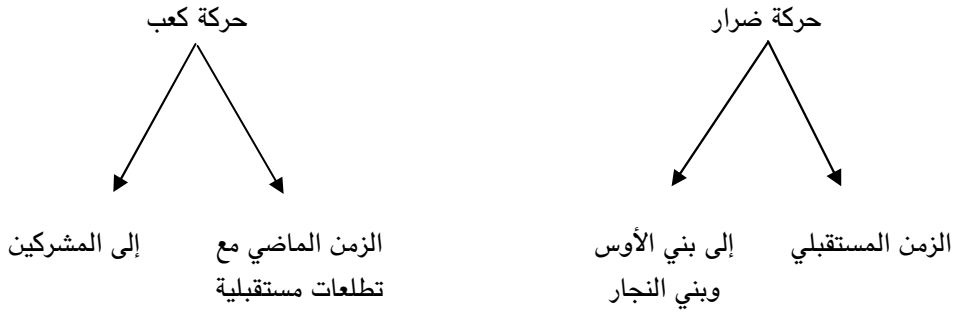

يشكل هذان النصان أنموذجاً فنياً عن الصراع في صدر الإسلام، وأبعاده المختلفة، ووثيقة تنبئنا بجو المعارك التي كانت تدور في تلك الفترة.

ولعلنا واجدون بساطة في لغة كعب، وصوره مقابل لغة ضرار، وصوره، ويعود السبب إلى أن كعباً لم يكن يمتح من معين جاهلي، والتجربة الشعرية الجديدة تحتاج إلى فترة زمنية؛ لكي تتخذ شكلاً فنياً مستقلاً خاصاً بها.

Poetics Antithesis in the Age of Sadr Al- Islam Derar bn Al Khattab and Kaab bn Malek as an Example

Samar Al Dayyoub, *Department of Arabic, Al-Baath University, Homs, Syria.*

Abstract

This research studies the antithesis verse in the age of Sadr Al- Islam by analyzing two types of this poetry, and aims at studying the basis which are the antithesis in this age built on; this basis which leaded to prosperity of the art of antithesis in the Omayyad age.

And study also sight, vision, poetic speech from the side of verbs` times, motion and silence in the sentences, turning phenomenon, remaking of the event aesthetically, artistic introduce of the ideas and the reasons of changing in artistic expression of both poems.

قدم البحث للنشر في 2009/2/11 وقبل في 2009/7/29

الهوامش:

1 - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر القرطبي، مطبعة حيدر آباد، الدكن، 1236هـ، 337/1 - تاريخ الأمم والملوك، محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، مصر، 1967، 573/2.

2 - السيرة النبوية، ابن هشام، قدم لها وعلق عليها وضبطها طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1975، ق1/ 410- 415، انظر شعر ضرار بن الخطاب الفهري، دراسة وجمع وتحقيق د. عبدالله الجربوع، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، الكتاب63، 1989، مقدمة شعره، ص12، البيتان: شعره 1-2 / 92.انظر أيضاً: طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلاّم الجمحي، شرح: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1952،ص170.

3 - السيرة النبوية، ق1/ 415.

4 - الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1994، ج 16/ 416.

5 - المصدر السابق،ج 419/16/-420.

6 - المصدر السابق، 417/16، ديوان كعب بن مالك، دراسة وتحقيق: سامي مكّي العاني، ط1، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مكتبة النهضة، بغداد، 1966، 1-3/.213

7 - السيرة النبوية، ق1/ 441- 443، مقدمة ديوانه، ص.57

8 - الأغاني، ج16/ 421، ديوانه، 9/.245

9 - السيرة النبوية.

10 - الجرد: الخيل، العناجيج، جمع عنجوج وهو الرائع من الخيل.

11 - زوافر: سادة كبار.

12 - مائر: سائل، جارٍ.

13 - جَدُكم: حظكم.

14 - نتجت: وضعت ولداً، وتقال للبهائم.

15 - الديوان، 1-16/200-201.

16 - الماذي: الدروع البيض اللينة، النقع: غبار المعركة.

17 - بيض: سيوف، خفاف: سريعة في عملها، مقابيس: جمع مقباس: شعلة النار. يزهيها شاهر: يُعجب من ينظر إليه، شاهر: الذي شهر السيف.

18 - الجذم: الجماعة التي ينتمي إليها، الفخمة: العظيمة الضخمة.

19 - السيرة النبوية، ج3، البيت66/6، الديوان، 233/6.

20 - ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه د. يحيى الجبوري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت،1991، 1-2/ .139

21 – شعر عمرو بن معديكرب، ط2، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1985، 27- 28/ 174.

22 - الأشطان: جمع شطن، وهو الحبل الطويل شبه الرمح به.

23 - المخذم: القاطع، مجامع الأضغان: كناية عن القلوب.

24 - شعر المخضرمين وأثر الإسلام فيه، د. يحيى الجبوري، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1981، ص139.

25 - تاريخ الشعرالسياسي إلى منتصف القرن الثاني، أحمد الشايب، ط5، دار القلم، بيروت، 1976، ص92.

26 - الأغاني: 15/ 51، الكامل في التاريخ، 400/1.

27 - العصبية القبلية، د. إحسان النص، ط2، دار الفكر، بيروت، 1973، ص143.

28 - الصورة الفنية في التراث البلاغي والنقدي عند العرب، د. جابر عصفور، ط2، دار التنوير، بيروت، 1983، ص66.

29 - نظرية التأويل، د. مصطفى ناصف، ط1، النادي الأدبي والثقافي، جدة،2000، ص31.

30 - البديع، ابن المعتز، تحقيق كراتشوفسكي، دار المسيرة، بيروت، 1982، ص58.

31 - الكامل، 23/2.

32 - دراسات فنية في الأدب العربي، د. عبد الكريم اليافي، ط2، دار الحياة، 1972، ص 9.

33 - الألوان نظرياً وعملياً، د. إبراهيم دملخي، ط1، حلب، 1983، ص 69.

34 - ص/4.

35 - الرعد/11.

36 - تاريخ الشعر السياسي إلى منتصف القرن الثاني، ص 96.

37 - بنية القصيدة الجاهلية (الصورة الشعرية لدى امرئ القيس)، د. ريتا عوض، دار الآداب، بيروت، 1992، ص 392.

38 – انظر في هذا المجال: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر،ابن الأثير،تحقيق:د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ج1238/2ومابعدها، يقول: إذا كان القصيد في حادثة من الحوادث، كفتح مقفل، أو هزيمة جيش، أو غير ذلك فإنه لا ينبغي أن يبدأ فيها بغزل، وإن فعل ذلك دلّ على ضعف قريحة الشاعر، وقصوره عن الغاية، أو على جهله بوضع الكلام في مواضعه.

39 - الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، 1971، ص 64 وما بعدها.

40 - السكون المتحرك، د. علوي الهاشمي، ط،1 منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، 1992، ج309/1.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن الأثير، عز الدين. (1979). **الكامل في التاريخ**، لبنان، بيروت،دار صادر.

ابن الأثير. (1962). **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، مصر، القاهرة، مكتبة نهضة مصر.

الأصفهاني، أبو الفرج. (1994). **الأغاني**، لبنان، بيروت، ط1، دار إحياء التراث العربي.

أنيس، إبراهيم. (1971). **الأصوات اللغوية**، مصر، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية.

الجبوري، يحيى. (1981). **شعر المخضرمين وأثر الإسلام فيه**، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2.

الجمحي، محمد بن سلام. (1952). **طبقات فحول الشعراء**، شرح: محمود محمد شاكر، مصر، القاهرة، دار المعارف.

دملخي، إبراهيم. (1983). **الألوان نظرياً وعملياً**، سورية، حلب، ط1.

الزبيدي، عمرو بن معد يكرب. (1985). **شعره**، ط2، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، سورية، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الشايب، أحمد. (1976). **تاريخ الشعر السياسي إلى منتصف القرن الثاني**، ط5، لبنان، بيروت، دار القلم.

الطبري، محمد بن جرير. (1967). **تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مصر، دار المعارف.

عصفور، جابر. (1983). **الصورة الفنية في التراث البلاغي والنقدي عند العرب**، ، ط2، لبنان، بيروت، دار التنوير.

عوض، ريتا. (1992). **بنية القصيدة الجاهلية** (الصورة الشعرية لدى امرئ القيس)، لبنان، بيروت، دار الآداب.

الفهري، ضرار بن الخطاب. (1989). **شعره**، دراسة وجمع وتحقيق د. عبدالله الجربوع، السعودية، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، الكتاب63.

القرطبي، ابن عبد البر. (1236هـ). **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، الدكن: مطبعة حيدر آباد.

ابن مالك، كعب. (1966). **الديوان**، دراسة وتحقيق: سامي مكّي العاني، ط1، العراق، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مكتبة النهضة.

ابن مرداس، العباس. (1991). **الديوان**، جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، ط1، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن المعتز. (1982). **البديع**، تحقيق كراتشوفسكي، لبنان، بيروت، دار المسيرة.

ناصف، مصطفى. (2000). **نظرية التأويل**، ط1، السعودية، جدة، النادي الأدبي والثقافي.

النص، إحسان. (1973). **العصبية القبلية**، ط2، لبنان، بيروت، دار الفكر.

الهاشمي، علوي. (1992). **السكون المتحرك**، ط1، الإمارات العربية، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات.

ابن هشام. (1975). **السيرة النبوية**، قدم لها وعلق عليها وضبطها طه عبد الرؤوف سعد، لبنان، بيروت، دار الجيل.

اليافي، عبد الكريم. (1972). **دراسات فنية في الأدب العربي**، سورية، ط2، دار الحياة.

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 9 العدد 1أ، 2012، ص ص 201- 236

البناء السردي لشخصية البطل في الرواية التاريخية عند باكثير "الثائر الأحمر نموذجاً"

عبد القوي الحصيني *

ملخص

كتب على أحمد باكثير روايته التاريخية "الثائر الأحمر" عام 1949م، حين كان يقيم في القاهرة، وهي محكية سردية مكونة من أربعة أسفار في (خمسين) وحدة سردية. تناول بها حركة القرامطة في العراق من خلال دور بطلها "حمدان قرمط" منذ بدء شعوره بمآسي الفلاحين – وهو أحدهم – وظلم ملاك الأرض لهم، إلى إدراكه بضرورة تخليص الفلاحين من هذا الظلم، ثم انتمائه لحركة العيارين لمحاربة طغيان رأس المال وإضعافه، وصولاً إلى انتمائه لحركة القداحيين الذين كانوا يؤمنون بمبدأ التغيير الشامل للأوضاع والثورة عليها من خلال مناداتهم بتطبيق مبدأ "العدل الشامل"، انتهاءً إلى تكوين دولته "دولة القرامطة" في سواد العراق.

وقد رأى الباحث أن يتتبع هذه الشخصية – شخصية حمدان قرمط – في هذه السردية خطوة خطوة لمحاولة التوصل إلى التكنيك السردي الذي استخدمه السارد في بناء شخصية بطله، وكيف تمكن من تطويره من "فلاح"بسيط يمتلك سمات فلاحية إلى "عيار" يمتلك سمات الفارس، إلى "قائد" دولة يمتلك سمات القيادة والإدارة.

ويحاول الدارس متابعة حركة السردية في بناء شخصية "البطل" وسماته، وتعاملها مع متطلبات الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى. ومعرفة الوسائل والأدوات التي استخدمها السارد في هذا الانتقال، وسلامة النقلة ومرونتها، أو استعصائها وصعوبتها، وابتكار الحلول والحيل السردية لتجاوزها، ومستوى النجاح والتوفيق في التعامل مع هذه النقلات السردية، وتأثيرها في بناء شخصية البطل "حمدان" وتطويرها. وعلى ذلك فإن الدراسة ستتضمن عدة مباحث هي:

الأول: بناء شخصية البطل بين المكون التاريخي والمكون السردي.

الثاني: مقومات وتكنيك بناء شخصية البطل في البناء السردي للثائر الأحمر.

الثالث: تقييم نجاح التجربة السردية في تكنيك بناء شخصية البطل " حمدان".

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* عميد كلية التربية والعلوم والآداب، قسم اللغة العربية، جامعة تعز، الجمهورية اليمنية.

التمهيد

قرر "جورج لوكاتش"[1] أن الرواية التاريخية نشأت في مطلع القرن التاسع عشر، أما في وطننا العربي فقد بدأت مع ظهور "تاريخيات" جرجي زيدان (1861-1914م)[2]. وعلى الرغم من أن البدايات الأولى لعلي أحمد باكثير كانت شعرية إلا أنه ومع التحولات الثقافية التي طرأت عليه بفعل الاحتكاك الثقافي في مصر تحول إلى كتابة الرواية التاريخية، فكتب" سلامة القس" عام 1944م، ثم "وا إسلاماه" عام 1945م، "والثائر الأحمر" 1949م وغيرها.

وتعد رواية "الثائر الأحمر" أكثر رواياته التاريخية إثارة للجدل النقدي سواء من حيث الموضوع الذي يمثل معادلاً موضوعياً للفكر الاشتراكي وتطبيقاته التي لم تكن بعد قد وصلت إلى أي من أجزاء الوطن العربي (عام 1949م)، أو باستباقه التنبؤ لنتائج تطبيق هذا الفكر[3].

كما أن بطل الرواية (الشخصية الرئيسية) الذي تدور أحداث السردية حوله – أو من خلاله- يظل أيضاً باباً مفتوحاً لتعاطي مختلف التفسيرات والتحليلات لشخصيته واستثارة جملة من الاستفسارات حوله، إن على مستوى المقاربة بين حقيقته التاريخية كما روتها المصادر وصورته التخيلية كما جاءت في السردية، وإن على مستوى التوافق في رسم هذه الشخصية – شخصية البطل – مزدوجة مع الفكرة التجريدية التي يريد السارد نقلها مشخصنة لنا عبره. وستلج هذه الدراسة هذا المدخل؛ لتتعقب هذه الشخصية وتصفها وتحللها في ضوء المباحث التالية:

الأول: بنـاء شخصية البطـل بين المكـون التاريخي والمكـون السردي.

الثاني: مقومات وتكنيك بناء شخصية البطل في البناء السردي للثائر الأحمـر.

الثالث: تقييم نجاح التجربة السردية في تكنيك بناء شخصية البطل "حمـدان".

المبحث الأول: حمدان بين المكون التاريخي والمكون السردي

"التاريخ عنصر حيوي في العمل الروائي منذ نشأة الملاحم وحتى يومنا هذا، يتراءى كزمان يحدد أحد أبعاد الشكل الفني أو مضموناً يعكس فلسفة معينة، أو موضوعاً بأحداثه أو شخصياته"[4].

وبالرغم من أن الشخصية في الرواية تنتمي إلى عالم الخيال إلا أن المكون التاريخي في الرواية التاريخية بالتحديد غالباً ما يكون له دور مسيطر لا يستطيع السارد الفكاك منه[5].

إن جرجي زيدان مؤسس الرواية التاريخية لم يستطع الإفلات من سيطرة المكون التاريخي، فاضطر للمراوحة السردية بين وقائع التاريخ والسرد التخيلي.[6] وكما انتقد جرجي زيدان والتر

سكوت وإسكندر دوماس كونهما غلبا المكون الحكائي في رواياتهما على المكون التاريخي[7] انتقده آخرون وعدوا مناوبته بين المادة التاريخية والتخيلية في رواياته "تنويعاً ضعيفاً ومحدوداً لحبكة واحدة"[8]. وما نود أن نخلص إليه في ضوء هذا التعارض القائم بين تغليب المكون الحكائي على التاريخي أو الموازنة بينهما- هو أن تلازماً بدرجة ما بين المكون التاريخي والمكون الحكائي للرواية التاريخية لابد أن يكون، فما وظيفة الرواية التاريخية إلا استثمار المناخ التاريخي وتوظيفه كخلفية للوقائع، وإعادة صوغها وتشكيلها[9]. كما أن التاريخيين هم رواة الماضي، والروائيون هم رواة الحاضر[10]. وسنواجه هذا التراوح في تاريخية باكثير السردية "الثائر الأحمر"، وسيتضح لنا مدى غلبة المكون التاريخي على بعض المشاهد السردية، فيما يمحي التاريخ من مشاهد أخرى ليسيطر السرد التخيلي عليها، فيما تتناص مشاهد سردية مع الحكي التاريخي.

وفي ضوء ذلك سنتابع حركة السردية وتعاملها مع التاريخ في ثلاثة مشاهد من حياة البطل وهي:- 1_ البطل وأسرته. 2_ مراحل حياته العملية. 3_ نهايته.

1- البطل وأسرته:

من المعلوم أن السارد (باكثير) مؤلف حريص مدقق يعرف ما يصنع، ويتهيأ له بشكل تام، مدفوعاً بحرصه على سمعته الإبداعية، وعلى السبق في حلبة التنافس في مجتمع ثقافي مبدع كمصر، ومن ثم فقد كان يطلع على مصادر ومراجع عمله بتوسع وعمق ودقة[11].

غير أنه لم يتقيد بالمرويات التاريخية في رسم ملامح شخصية بطله، إذ نجده يعرض صورة بطله بما يوائم الفكرة التي يريد أن يوصلها لنا، غير عابئ بمقاربته أو مفارقته للنص التاريخي.

ويمكن - على سبيل المثال – أن نأخذ المفردة التالية "حمدان الاسم"، لنرى كيف قدمتها لنا المصادر التاريخية، وكيف هي في السردية:

***<u>اسم حمدان في المراجع التاريخية:</u>** حمدان بن الأشعث – كرميته - حمدان قرمط - قرمط البقار[12]

***<u>سبب تسميته قـرمط</u>[13]:**

1. قصيـر السـاقيـن- يقـارب خطـوه.
2. كان اسمه "كرميته" ثم صرف فصار "قرمط".
3. لأن أباه كان أحمر العينين فسمي "قرمط."

من بين أربعة أسماء اختار السارد "حمدان قرمط" ومن بين ثلاثة أسباب للتسمية اختار "أحمر العينين"، إن الأول يخدم الجمال اللغوي لاسم البطل، ففيه موسيقى ظاهرة كما أنه متكامل الدلالة بالاسم واللقب، والثاني يخدم فكرة بناء موضوع الرواية التي يدل عليها العنوان ابتداءً (الثائر الأحمر) فهو يؤكده، كما يؤكد فكرة المعادل الموضوعي للسردية والمتعلق بمعالجة موضوع الزحف الشيوعي القادم إلى بلاد العرب (واللون الأحمر رمزه) ويقويه. وفي الوقت ذاته فإنه يعزز بهذا الاختيار رسم ملامح شخصية البطل التي ستتكئ عليها كل المكونات والعناصر السردية في الرواية.

وإذا انتقلنا إلى وحدة أخرى وهي "أسرته" فسنرى ملمحاً آخر وسنفاجأ بما يلي:

- أن المصادر التاريخية لم تذكر شيئاً عن أسرته سوى اسم أبيه "الأشعث"، واسم صهره "عبـدان" ولم تذكر شيئاً عن أبيه سوى اسمه.[14].
- وفي المقابل[15] كان لابد أن تستكمل السردية بقية أفراد الأسرة، فالأم آمنة، والأختان: عالية (الكبرى) وراجية (الصغرى)، والزوجة وابنتها فاختة وابنها الصغير الغيث.

وهكذا تمكن السارد من بناء أسرة بطله،ومن هذين المثالين تتضح آلية تعامل السارد مع مصادره، فهو في تعامله مع الاسم وسبب التسمية يلجأ إلى الاختيار من متعدد، ويحقق بهذا الاختيار هدفاً موضوعياً يرمي إليه بما يخدم الفكرة التي يريد أن يعرضها لنا من خلال السردية وبما يقويها (أحمر العينيين)، كما يخدم العنصر الجمالي الذي يود إضفاءَه على شخصيته الرئيسية (اختياره لأجمل التراكيب اللغوية للاسم:حمدان قرمط). وفي التعامل الآخر "مع أسرته"، نجده يستخدم آليةً أخرى مختلفة تماماً: إذ يتناص مع التاريخ في اختيار اسم الأب (الأشعث) والصهر (عبدان)، ثم يطلق للسردية حرية تخيل بقية أفراد الأسرة التي يريد أن يكونها لبطله من واقع المخطط الذي رسمه له، والتي ستكون لها أدوار هامة في البناء السردي للأحداث.

2- مراحل حياته:

المتتبع للمصادر التاريخية يلاحظ شحة الأخبار التي تعرضت لحياة "حمدان" فتكاد المصادر تخلو من التعرض للمرحلة الأولى من حياته، وحين نلتقي به وهو يسوق بقره في طريقه إلى قريته حيث يلقاه أحد دعاة الباطنية فيسايره إلى قريته ويدعوه إلى المذهب[16] فيتابعه حمدان ويطلب منه المسير معه إلى منزله لدعوة أصحابه[17]. ويختلف المشهد (الأول) لظهور البطل على المسرح التاريخي في مصادر أخرى إذ يعرض المشهد مرض الداعية الأهوازي ومكوثه مطروحاً على الطريق، ومرور حمدان يحمل على أثوار له، فيكلمه البقال الذي كان على علاقة بالأهوازي

.. "أن يحمل هذا العليل إلى منزله ويوصي أهله بالإشراف عليه والعناية به، ففعل وأقام عنده حتى برأ"[18].

كيف تعامل السارد مع مرحلة التكوين الأولى لبطله، في ظل عدم ورود شيء عنها تاريخياً؟ وكيف تعامل مع اختلاف روايات العرض في المشهد الأول لظهور البطل؟

أتيحت للسارد فرصة سانحة امتلك فيها حريته- بعيداً عن قيد المكون التاريخي لشخصية بطله الذي قد يعيقه –إلى حد كبير- فرسم ملامح بطله الأولى بالطريقة التي يريدها:فكان السفر الأول - بوحداته السردية الإحدى عشرة والبالغة قرابة مائة صفحة- واصفاً المراحل الأولى لحياة"حمدان"، بالطريقة التي تخيلها السارد، وأراد تكوينها في مخططه السردي للوصول بالسردية إلى مبتغاه منها. وليؤسس لبناء السردية بما يتواءم مع الفكرة التي يريد أن يوصلها لنا، وأيضاً بما يتواءم مع ما ورد في مصادر التاريخ عن المرحلة اللاحقة من حياة البطل، عند أول ظهور له فيها، حيث جعل السردية تلتقي بالحكاية التاريخية وتتساوق معها دون نبوٍ أو اختلال. فالمشهد الأول (من حياة البطل) تاريخياً، هو المشهد الرابع سردياً،وكوّن السارد حياة بطله في المرحلة الأولى (الفلاح) والثانية (العيار) والثالثة (التائب) بمواصفات تتلاءم مع السياق التاريخي في مرحلته الأولى (علاقة البطل بالباطنية وانتمائه لها)، فجعلها المرحلة الرابعة من حياته.

ومن ثم فإن اختياره لإحدى الروايتين التاريخيتين والتي تحكي تمريض الداعية الأهوازي في بيته- جاء متساوقاً وأقرب إلى المزاوجة بين التاريخ والفن، واستغلالاً أمثل لعنصر الثراء في السياق التاريخي الذي يتيح للسارد حرية أكبر في التعامل مع مصادره والاختيار منها.

3- نهاية البطل:

سيستخدم السارد – هنا- تكنيكاً آخر في التعامل مع المرويات التاريخية، إذ نجد أنه يرسم لبطله نهاية حسب مقتضيات الخيال السردي وهو بهذا يغلب المكون السردي على المكون التاريخي، فإن المرويات التاريخية تعطي البطل نهاية درامية تراجيدية فتجعله يقتل في بغداد[19]، بينما يبتعد السارد (الراوي الخيالي) عن هذه النهاية المفجعة، ليعطينا نهاية لبطله وهي، وإن لم تكن سعيدة كلياً، إذ لم يتحقق هدفه في تكوين دولته المنشودة واستمراريتها، إلا أنها ليست قاتمة كما روتها المصادر التاريخية، إذ يجعل السارد بطله يترك دولته التي أسسها في الكوفة، ويقلع عن أفكارها ويتوب عن مبادئها ويعود إلى بغداد ليعيش مع أصدقائه القدامى (العيارين التائبين) الذين التقى بأحدهم في الطريق (سلام الشواف) ليرافقه، وقد أعلنوا جميعهم التوبة والرجوع إلى مذهب العدل الإسلامي، بعد تجربة مرة دامت قرابة ثلث قرن من الزمان، هو الزمن السردي.

المبحث الثاني: تكنيك التحول في بناء شخصية البطل في الثائر الأحمر

سلك السارد مسلكاً صعباً في بناء الشخصية الأولى في السردية "شخصية البطل حمدان" وقد تناوشت السارد عوامل عدة وهو يتهيأ لتكوين شخصيته الرئيسية، ويعبر بها الفجاج المتعرجات أو يصعد بها القمم المرتفعات، أو وهو حتى يسير معها في الفضاءات الرحبة الفساح.

ولعل أهم الضغوط التي وقع السارد تحت وطأتها هو التنازع الأيديولوجي، بين "الراوي" و"البطل". من المعلوم أن السردية تهدف لمعالجة موضوع هام، كانت تلوح معالمه في أفق الأمة العربية والإسلامية آنذاك ويتحسس طريقه في منعرجات بيئاتها الثقافية، وعقول مثقفيها، بل ومراكز القيادة فيها.

وعلى الرغم من أن الموضوع زمنياً يتولد في القرن العشرين إلا أن المعالجة السردية لم تشأ الولوج إليه من المدخل المعاصر، بل عادت إلى الوراء إلى التاريخ لتستمد من تجاربه الواقعية – في الماضي- القرن الثالث الهجري- ما يمكن أن يكون دليلاً عليه في الحاضر.

إذ إن الصورة كانت واضحة أمام السارد ألا وهي عرض تجربة تطبيقية للإيديولوجية الاشتراكية لبيان فشلها – عملياً - واستحالة تطبيقها في المجتمعات الإسلامية، وذلك لسببين (حسب السارد والسردية):

الأول: تناقض مبادئ هذه النظرية مع الثوابت الإسلامية التي يؤمن بها المجتمع المراد تطبيق النظرية فيه.

الثاني: وجود نظرية – أو إيديولوجية – في هذه البلدان أقوى وأصلح منها لو طبقت فهي أعدل وأشمل وأقوم من أي نظرية أخرى.

ومن هنا تخلق عنصر التضاد بين(السارد/وبطل السردية)بما يعتور تواجدهما في العملية السردية من تماهٍ وعدم افتراق أو بشكل أوضح عدم القدرة على التمييز أو الفصل بينهما في التجربة السردية.

ونتيجة لهذا التضاد (الإيديولوجي) أو الغائي.. وقع السارد في تشوش الرؤية فهو بين أن:

- يتخـــذ قراره منفـرداً في التجـربة السردية فيتمـايز عن بطلــه.
- أو أن يتماهى معه، فيرافقه الرحلة والعبور في فضاء السردية، وأن يظل محتفظاً بانفصاله عنه شعورياً.

ورأى السارد أن سيره مع بطله سيكون أكثر نفعاً لتوصيل الرؤية المرادة من السرد، وأيضا ستمكنه هذه المرافقة من الإمساك بزمام المبادرة في مسيرة بطله وعدم إتاحة الفرصة لهذا البطل للخروج عن المسار المحدد له، أو التحرك في غير الإطار المرسوم والمسموح له به، ليوصله في النهاية إلى هدفه هو (راوي السردية) وليس إلى هدف بطلها.

ويتولد شتات آخر في ذهن السارد؛ فالمرافقة تقتضي الموافقة، وشتان بين مشرق ومغرب:

- السارد يتبنى الرؤية الإسلامية في العدالة الاجتماعية.
- السردية (بطلها) تتبنى النظرية الاشتراكية (العدل الشامل حسب مفهوم عصرها).

ولم يتحير السارد كثيراً في اختيار الحل المناسب للتعامل مع هذا الشتات الذي يكاد يعصف بمحكم بناء السردية، وببطلها بالتحديد، فلجأ إلى تكنيك التوحد معه (التماهي ببطله) ومن ثم التماهي – أيضاً – برؤية بطله مما أتاح للسارد الوصول إلى هدفه بخطة أكثر مرونة وسلاسة بل وإقناع وإمتاع.

واستفاد السارد من هذا التكنيك في التعامل مع بطله (المرافقة/التماهي) كما استفاد البطل أيضاً.

ففي الوقت الذي حقق فيه السارد مراده من بطله وحسن السيطرة على مساره داخل البنية السردية، تمكن البطل من الحصول على علاقة متميزة بالسارد وفرت له قدراً لا بأس به من تعاطف صانعه "الروائي"، تلك العلاقة التي سيكون لها دور فاعل في تكوين وبناء شخصية البطل أو الانتقال به بسلاسة ويسر في مختلف أطوار بنائه التكويني وعبر ((59)) وحدة سردية امتلأت بالخطوب والأهوال تمكن فيها السارد من حماية بطله والحدب عليه،ويظهر ذلك جليا في ضوء مراحل التكوين المختلفة للبطل.

البطل/ السارد: مرحلة التكوين الأولى

(ب) (عيار)

(أ) (فلاح)

يلتقي السارد بطله (حمدان) في مزرعته الواقعة في إحدى ضواحي قرية (الدور) من أعمال الكوفة، فلاحاً بسيطاً يحرث أرضه بثوره، تساعده أختاه عالية (الكبرى) وراجية (الصغرى) في أعمال الفلاحة، فيما تظل أمه جالسة عل مسطبة أمام الكوخ تجهز أعلاف المواشي. وتنشغل

الزوجة برعاية ابنتها فاختة وابنها الصغير (الغيث) داخل الكوخ وتجهيز الطعام وبقية متطلبات الأسرة.

هذا هو التكوين الأولي لبطل السردية: "فلاح" مكافح لديه أسرة متعددة الأفراد يتحمل مسئوليتها (وحده)، أبوه متوفى وليس له إخوة، لديه ابن عم (عبدان) صاحب دكان في القرية.

ويمكن أن تنتهي حياة (حمدان) كحياة أبيه (فلاحاً)، لكن السارد لا يريد ذلك. إنه يريد أن يصنع منه بطلاً بطريقة ما ولذا فقد بدأ يتعامل مع هذا (الفلاح) بطريقة تختلف عن التعامل مع أي (فلاح)، إن "حمدان" فلاح من نوع آخر، ولذا فقد تعامل السارد مع بطله في إطار ثلاثة مكونات:

الأول: المكون الذاتي (النفسي / الجسمي)

صحيح إن حمدان (فلاح) لكنه يختلف عن أي فلاح، إنه فلاح صاحب مشاعر خاصة،إن السارد يبادرنا من مطلع الوحدة السردية الأولى (السفر الأول) بكشف مشاعر فلاحه: "طفق حمدان يمسح بأطراف أصابعه العرق المتصبب من جبينه، وهو يعمل في حقله، وإحدى رجليه على سنة المحراث والأخرى يرفعها عن الأرض حينا، ويلمس بها الأرض حينا، وقد أمسك بخطام الثور الذي يسير أمامه (يجر خطوه جراً ثقيلاً)، (والسوط) في يمينه ينكت به (مترفقاً) على ظهر (صاحبه الأعجم) كلما توقف عن المسير أو تثاقل فيه وكأن لسان حاله يقول "أيها الثور (الحبيب)، كلانا محكوم عليه أن يعيش في هذا (الشقاء)، وهذا السوط في يميني ويعز عليّ أن يقع على ظهرك، فلا تحوجني إلى استعماله"[(20)].

إذاً فالسارد من مطلع السردية (أو افتتاحيتها) يرسم لنا صورة فلاحه (أو بطله) (حمدان)، رجلاً مجتهداً في عمله مؤديًا لواجبه، حاساً بشقائه "كلانا محكوم عليه أن يعيش في هذا الشقاء"[(21)] يتعاطف مع الحيوان الذي يعمل معه بحكم هذه المشاعر الحساسة، وفي ضوء التماثل بين حاله وحال ثوره "الحبيب" الذي يعز عليه أن يوقع سوطه على ظهره. وبهذا يلفت نظرنا السارد على الاستعداد الذاتي لتوقع تحول ما في هذه الشخصية: الحساسة- الشاعرة بالظلم- العازفة عن ظلم الآخر ولو كان مجرد حيوان. ولا يكتفي السارد بذلك بل ينقل لنا عاملاً ذاتياً آخر يجتاح مشاعر هذا البطل تجاه مالك الأرض التي يعمل فيها، يقول: "وما ينسى حمدان من الأشياء فلن ينسى أن والده كان أحد أولئك الملاك الصغار الذين سقطت أملاكهم في يد ذلك المالك الكبير"[(22)] إنه يريد أن يولد مشاعر الكراهية والحقد والشعور بالمأساة. مشاعر تختلف عن الأولى لكنها تصب معها في تكريس وبلورة "عقدة" السردية، وخلق عنصر "الصراع" ومنح "الفلاح" حمدان دوافع ذاتية للتحول.

ويسوق السارد "حدثاً" هاماً يقتحم حياة "حمدان" - القانع بها على بؤسها – ليخلط أوراق السردية، وليحقق النقلة النامية للسردية باتجاه التحول للمرحلة الثانية من مراحل تكوين البطل "حمدان" تلك هي حادثة "اختطاف" "عالية" أخت حمدان الكبرى. و"عالية " هي أجمل الأختين "خلقاً" و"خُلقاً" وكان قد تقدم لخطبتها ابن عمها "عبدان" وتتهيأ الأسرة لزفها إلى منزل الزوجية، حين تحدث عملية اختطافها لتتحول حياة الأسرة – ومعها البطل بالطبع – إلى حياة أخرى تتسم بالتوتر والقلق والأسى والألم ... إلخ وهي نقلة قوية باتجاه تكوين البطل "حمدان"، إذ كونت هذه الحادثة نقطة فاصلة بين حياة (الأسرة / البطل) السابقة: الهادئة المستقرة السعيدة المتماسكة – برغم حالة الشقاء والعناء والحاجة والعوز / واللاحقة بكل منغصاتها ومقتضياتها. ولم تعد الأسرة (البطل) بعدها إلى حالتها الأولى، ولم يعد بطلها مجرد فلاح فحسب. ويتعزز التأجيج للمكون الذاتي "النفسي" للبطل بشكل صريح في منزل ابن الحطيم "سيده". لنطالع مقتطفات من الوحدة السردية الخامسة: "مضى أسبوع منذ اختفت عالية لم يهدأ لحمدان جنب ولم يقر له قرار..وبدا له أن يزور سيده ابن الحطيم ليشكو له ذات أمره ويستعين بجاهه ونفوذه."[23] "واستأذن عليه في القصر الكبير الواقع في الطرف الشمالي من القرية، فقابله قيم القصر وأخبره أن سيده في قصره بالكوفة منذ أسبوع ولا يدري أحد متى يعود"[24]

كان ذاك بداية احتكاك البطل بسيده (ابن الحطيم) وأول تجربة مرة يخوضها معه مواجهة مما سيشكل نمواً قوياً في التكوين الداخلي لمشاعر البطل تجاه أحد أعمدة النظام وهو ((الملاك / المال / الإقطاع)). وتتولد ردة الفعل هذه بمشاعر الخيبة – خيبة الأمل- التي تكونت بفعل عدم لقاء " السيد " وتثبيط القيم لحمدان عن الذهاب للقائه في قصره بالكوفة. تولدت حسرة وأسف لدى البطل بفعل هذا الحدث الذي ساقه الراوي بحكمة وقصد ومهد به للنقلة الأخرى الأشد وقعاً على "البطل" والناتجة بفعل الزيارة الثانية لابن الحطيم: "وبلغه ذات يوم أن ابن الحطيم في القرية فخف إليه وانطلق إلى قصره الكبير ليقابله، فلما استأذن عليه برز له قيم القصر وقال له إن سيده متعب لا يريد أن يقابل أحدا". "فلما ألح إليه في طلب مقابلته نهره القيم وتأفف منه وقال له إنه قد أوصى العامل بالاهتمام بأمر أخته الضائعة"[25]. ويتأزم المشهد وينطلق الحوار.

ولم يقتنع "حمدان" بهذا الرد، ويلح على القيم أن يسمح له بمقابلة "سيده" فيتهكم به القيم ويسخر منه. وتمضي السردية في إدارة حوار يتأزم شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ مداه بالكشف عن الشخصية "الخفية" لبطل (السردية/ الرواية) الذي يعده (السارد/ الراوي) للمتلقين في قابل الحكاية السردية. ويمكن اجتزاء مقتطفات من الوحدة السردية الخامسة التي كشفت الكثير من سمات "حمدان":

- **فكظم حمدان غيظه وقال..**
- **فقـال حمـدان محتـداً**
- **فقال القيم: هو اليوم متعب لا يقابل أحداً**

حمـدان – فسأجـيء لـه غـداً

القيـم - غداً سيعود إلى الكوفة

حمدان – فـاليـوم إذاً

- **فنفد صبر حمدان ونظر إليه بعينيه الحمراويين وقد زاد احمرارهما فكأنهما جمرتان تتلظيان. ثم قال له بصوت أجش لا أثر للضعف والاستهانة فيه..**
- **فانتفض حمـدان غضباً وصاح قائـلاً: لكـن هـذا يعنينـي.**

القيـم - هل أردت أن تقابل السيد لتقول له مثـل هذا ويحـك؟

حمدان - إنني أعرف ما ينبغي أن أقول له، وليس من حقك وأنت خـادم مثلي أن تمنعنـي مـن مقـابلتـه

- **وخشي القيم من بوادر هذا الأكار الذي تقدح عيناه شرراً فقال لـه بلـهجـة لينـة:**
- **صدقت ليس ذلك من حقي، إني ما منعتك مما تريد وإنمـا أطيـع أمـر السـيـد**
- **إنك لـم تعلمه بمجيئـي**
- **لأنـي أعـرف أنه متعـب**
- **عجباً ! هل جئت لأكلفه أن يحرث الأرض مكـاني؟ أما يقـدر أن يرانـي بعينيه؟**
- **سأبلغه اليوم حاجتك فيحقق ما تريد**
- **فبلغه الآن رغبتـي في مقابلتـه. قل له إنـي هنـا ولا أريم مكاني حتى أراه[26].**

يوضح النص (السردي/ الحواري) جملة من السمات الانفعالية المكونة لشخصية حمدان، كما أنه (السارد) يسوق الحدث نحو التأزم ليتمكن من خلق مبرر قوي للصراع، وتكوين "العقدة".

نهاية المشهد هي التي ستكون الحاسمة عند البطل:

"وسمع خفق النعال من الداخل فأصلح من هيئته وتوقع أن يظهر له ابن الحطيم أو قيم القصر ليوصله إليه. فما راعه إلا أن برز له رجل ما رأى في حياته مثله ضخامة وطولاً حتى ليكاد الباب الكبير يضيق دون ولوجه، وكان أسود اللون كريه المنظر... وقف الرجل هنيهة يرنو إليه بعينيه الصغيرتين وهو يحرك مشفريه الغليظين كالذي يتلمظ لرؤية الطعام الشهي.. ثم مشى متثاقلاً نحو حمدان حتى دنا منه - وحمدان لا يدري ما يصنع - فقبض بيديه الضخمتين على معصمي حمدان فكأنما طوقهما بقيد غليظ فصاح حمدان قائلاً: "ماذا تريد أن تصنع بي يا هذا؟"

فلم يقل الرجل له شيئاً وإنما جره نحو سدة السور فأدرك حمدان أن ابن الحطيم أو قيم القصر قد بعث هذا المارد ليطرده من القصر فثار به الغيظ... فاتخذ سبيله أمما في الطريق وهو يشعر بالخزي وخيبة الأمل ويلعن ابن الحطيم في سره[27].

كان ذلك التكوين الأولي للبطل على المستوى الذاتي وقد رأينا كيف تدرج السارد في إعطائنا المبررات لتحويل بطله من فلاح عادي إلى إنسان يشعر بالظلم الواقع عليه إلى إنسان يحمل ثأراً شخصياً من مالك الأرض- التي هي أصلاً ملك حمدان استولى عليها من أبيه- إلى مجروح متحفز يدفعه الحنق – وربما الحقد – على خاطف أخته، مستنفر للبحث عنها وإعادتها بكل الوسائل والطرق، إلى مجروح متأزم من احتقار سيده له وعدم تعاونه معه للعثور على أخته.

وإذا أضفنا إلى ذلك كله المعاناة الذاتية للبطل وأسرته من حياة الفلاحة جهداً وحاجة وعوزاً، فالمنزل مجرد "كوخ" والمركب "حمار" وليس لهم "إلا نصيب ضئيل لا يكاد يقوم بأودهم من جشب الطعام وخشن الملابس"[28]. إذا أضفنا ذلك فإنه يتبين أن السارد قد استطاع- عبر المكون الذاتي (النفسي) الذي كشف المشاعر التي يضطرم بها البطل- أن يخلق في المتلقي الاستعداد لقبول التحول في حياة البطل ولم يعد غريباً قوله عنه بعد ذلك: " ولكنه يحمل قلباً يضطرم بالثورة على الأوضاع التي يراها جائرة"[29].

وكما هيأ السارد المسرود له لقبول التحول في شخصية فلاحه من خلال المكون (الذاتي/ النفسي) فإنه كذلك عاضد خلق الاستعداد لقبول هذا التحول عبر المكون (الذاتي / الجسمي) أو الوصف الخارجي لشخصية البطل فهو "في نحو الخامسة والثلاثين من عمره قوي البنية جلداً على العمل لا تكاد الابتسامة تفارق شفتيه حتى في أحلك الساعات وأهول الخطوب"[30]. ويركز السارد على سمة احمرار عين حمدان وهي السمة التي ورثها عن أبيه" الأشعث" والذي لقب "قرمط" لاحمرار عينيه مع ما تحمله هذه الصفة من دلالات وإيحاءات تتعلق بالشخصية إذ من المعلوم الدلالة الرمزية للون الأحمر التي تدل على الدم والعنف والحرية والثورة والتطرف.. إلخ.

وهو ما يود السارد نقله للمتلقي بالدلالة الرمزية. ويهيئ السارد بطله جسدياً لتحمل التبعات والمهام الصعبة كما هيأه نفسياً وشعورياً ودافعياً. فقد جعله في قوة اثنين. "فترك عمله في المزرعة لاثنين من الأجراء يتناوبان القيام به"[31] وجعله من قوة التحمل بحيث لم يبك على فقد أخته: "تتخلل ذلك كله ذكريات مؤثرة يتبادلون حديثها عن عالية، فتفيض عيونهم بالدمع، ما خلا عيني حمدان الحمراوين، فليس للبكاء إليهما من سبيل"[32][5]

هكذا تعاضد النفسي والجسمي في المكون الذاتي للبطل ومنه تتضح الفكرة التي يريد السارد إيصالها لنا وهي قبول – وإمكانية- تحول بطله من فلاح بسيط إلى رجل صاحب قضية.

الثاني: المكون الموضوعي

لم يكتف السارد بإقناعنا بإمكانية تحول بطله من خلال المكون الذاتي الذي اصطحبنا فيه عبر خمسين صفحة من السفر الأول (هي نصف السفر)، بل ذهب يثير لنا دوافع موضوعية تدعم تقنية "التحول" التي بنى السارد شخصية بطله على أساسها.

ولئن كان "حمدان" يمتلك من السمات الشخصية (النفسية/الجسمية) ما يؤهله للمرحلة التالية من أطوار نمائه سردياً؛ فإنه بالقدر ذاته يمتلك مبررات موضوعية لهذا التحول ويتكئ السارد على أخلاقيات سيد حمدان (ابن الحطيم) الذي يمثل أحد مرتكزات الإقطاع وأحد أعمدة نظام الحكم السائد، المتمثل في"المال"، وتتضح صورة ابن الحطيم نموذجاً للإقطاعي الذي يتنعم من جهد وعرق الفلاحين ويستمتع بالملاهي والملاذ من شقاهم ونتاجهم الذي يؤول إليه، ولا يصلهم منه "إلا نصيب ضئيل لا يكاد يقوم بأودهم من جشب الطعام وخشن الملابس.." "على حين يذهب معظم ما ينتجه عملهم المتواصل إلى خزائن شاب قاعد عن العمل مشغول بملذاته وملاهيه في قصوره المتعددة بالكوفة وجواسقه المنتثرة في ضواحيها"[33]. ويوضح السارد الأساليب الملتوية التي استخدمها الحسن الحطيم في حياته- لضم أراضي الملاك الصغار ومنهم أبو حمدان- وشرائها منهم بثمن بخس بعد أن يكون قد أوصلهم إلى حافة الانهيار. ولم يصمد أمامه إلا مالك كبير مثله هو الهيصم ابن أبي السباع الذي لا يقل عنه طمعاً وقمعاً واستغلالاً. ويطرح السارد وصفاً لأهالي القرية المنقسمين بين هذين المالكين وما يدور بينهم من معارك حامية الوطيس "إرضاء لنزوات هذين السيدين الذين يتحكمان في رقابهم"[34].

يحب السارد أن يوجد معادلة / أو موازنة بين الدافع الذاتي للتحول والدافع الموضوعي. وهو هنا لا يغفل الدافع الموضوعي، إذ يجعله موازياً للدافع الذاتي في مكون بطله وفي عملية التحول التي يريدها له. فالشعور الذاتي بالظلم والمهانة والإهانة والرغبة في الانتقام والانعتاق، يوازيه ما يجره النظام الإقطاعي على المجتمع وعلى الفلاحين بالتحديد من ويلات ومفاسد إضافة

إلى سلوكيات هذا النظام القمعية والاستيلائية واللاأخلاقية أيضاً، مما يستدعى ارتفاع الدافع للمقاومة والتغيير.. وهو هدف السارد البعيد.

الثالث: المكون المعرفي

وهو موضوع يتعلق بالرؤية، وبالإمكانيات العقلية للبطل الذي هو ابتداءً "فلاح" (مجرد فلاح)، ونود أن نرافق السارد، لنرى كيف تعامل مع هذا المكون الذي يعد أعقد المكونات، لأنه يتمثل بخلق "الوعي" لدى البطل /الفلاح، إذ من السهل خلق المقومات الجسمية والدوافع النفسية، غير أنه من العسير التوصل إلى خلق "وعي" بالمشكلة، لأن هذا الوعي متعلق بالعقل، والعقل يتطلب معلومات ومعارف متاحة ومتراكمة ومتنوعة ومتواصلة.. ليصل إلى المستوى المعرفي الخالق للوعي، فما بالك إن كان الشخص المطلوب تحصيل ذلك فيه هو مجرد "فلاح" في أقاصي السواد لم يتلق أي حظ من التعليم. هذا هو المحك الاختباري لقدرة السارد الفنية، ومقياس لنجاح عنصر "الحبكة" في التوصل المرن والسهل لمراد السارد (الراوي)، في التكوين المعرفي لبطله.

المسألة "الفكرية" هي المسيطرة على السردية، فالحبكة ستدير رحاها حول قضية "أيديولوجية" تاريخية كمعادل موضوعي لفكرة معاصرة هي "الاشتراكية" والتي حاولت مد نفوذها في أقطار الوطن العربي في منتصف القرن العشرين. والفكرة أو الأفكار التي يريد السارد تبنيها من بطله وإن كانت تمثل القرن الثالث الهجري إلا أنها لا تختلف عن الفكرة المعاصرة في شيء.

فالسردية إذن واقعة أمام تحد عنيف. إذ اختارت بطلها فلاحاً، وصار أمامها مسؤولية نقله من فلاح إلى قائد دولة، ليس أي دولة إذن لهان الأمر، لكن الدولة التي يراد له أن يقودها إنما هي دولة فكرية، تقوم على مبادئ وأفكار "أيديولوجية". وهي بالنظرية المعاصرة تحتاج إلى مؤهلات علمية وثقافية متقدمة تمكن صاحبها من التعامل والتعاطي معها. وعلى الرغم من تعاطفنا مع السارد في مهمته الصعبة هذه إلا إننا لن نتركه يرحل مع بطله وحده في هذا المضمار بل سنرافقه لنتأمل صنعه، ثم نرى...

دعنا من الشعور بالمأساة كدافع للتغيير فالشعور وحده لا يكفي إذ لا بد من المعرفة بأساليب وعمليات وطرق التغيير، ومع أن أول نص سردي يتعلق بالفكر كان يمثل "السارد" أكثر من تمثيله للبطل إلا أننا سنساير (السارد) وسنتجاوز ذلك. هذا هو أول نص سردي يعكس المكون المعرفي للبطل (السارد): "كان يعتقد أن ما بناه المال والنفوذ لا يمكن أن يهدمه إلا المال والنفوذ"[35].

لن نسأل السارد كيف توصل البطل (الفلاح) إلى هذا المستوى المعرفي، إن النص يكشف تماهياً (تداخلاً) واضحاً بين (السارد / البطل)، ومن ثم فقد بدا لنا تكنيك "التماهي" الذي اختاره السارد في مرافقته للبطل. فهو هنا يتماهى معرفياً بالبطل لينقل لنا فكرة عن البطل هي فكرة السارد ذاته. تلك الفكرة أن بطله الفلاح يمتلك القدرة على التعرف على خلفية معاناته ورفاقه الفلاحين. لكنه لا يمتلك القدرة على التغيير. إذن السارد يضع بطله من أول وهلة على سكة المعرفة- مثله تماماً- وهي دعوى أولية لا بد أن تدخل في محك التمحيص والفحص والاختبار ومن ثم ستتجلى لنا حقيقتها وصدقها. إن علينا أن نرافق (البطل / السارد) في رحلته مع "المكون المعرفي" حتى بلوغ مرحلة الاستواء ولا بأس أن نسرد مجريات هذه الرحلة – مختصرة – لنتمكن من الإحاطة بها من واقع السردية ذاتها.

ذكرنا آنفاً أن السارد توسل بعامل خارجي – هو اختطاف عالية أخت البطل – لينقله إلى المرحلة الثانية مرحلة " العيارة" وذكرنا أن هذا العامل الخارجي شكل حداً فاصلا لارجعة فيه للبطل، إذ سار البطل بعده بعيداً عن ذاته في خط السكة الحديد الذي وضعه السارد فيه، فيما ظل السارد يلازم في الخط الموازي الآخر.

تحكي السردية خطوات البناء المعرفي للبطل مبتدئة **بالنقلة الأولى**، والتي تضمنت أربعة نصوص سردية:

1. يتقدم ثمامة لخطبة أخت حمدان الصغرى (راجية)، يوافق حمدان من حيث المبدأ لحين التعرف تماماً على ثمامة.. يمضى للسؤال عن ثمامة فيكتشف أنه "عيار"[36].
2. يظهر حمدان غير ممتلك لفكرة محددة عن العيارين إذ إنه "استغرب أن يكون مثل هذا الشاب الوسيم الطلعة، الجميل البزة عياراً"[37].
3. يبعث حمدان الرد لثمامة برفض طلبه.
4. ثمامة يهدد حمدان ويتوعده وحمدان لا يعبأ "لعلمه أن جماعة الشطار لا يجدون عنده ما يطمعون فيه"[38].

هذه هي الخطوة الأولى التي ساق فيها السارد بطله في اتجاه المعرفة، إنه الاحتكاك المعرفي بالعيارين، وشد الانتباه لهم، كما أن السارد كشف لنا المستوى المعرفي لبطله تجاه العيارين والذي تبين منه:

1. محدودية معرفة حمدان بالعيارين. إذ كيف يكون الإنسان جميلاً ويكون عياراً في الوقت ذاته (النص 2).
2. تحديد موقفه من العيارين تبعاً لهذه النظرة – فيرفض طلب أحدهم زوجاً لأخته (النص3).

3. إظهار معرفته بالعيــارين أنهم لا يهاجمــون إلا كبار المــلاك (النص4).

يتناسب هذا المستوى المعرفي – أو يقل – مع المستوى العقلي لفلاح منهك مكدود ومشغول بتوفير لقمة عيشه وأسرته.

ولن نعرض للمفارقة المعرفية التي يحشرها السارد حشراً بواسطة "راجية" أخت حمدان والتي تدير منولوجا داخلياً حول "ثمامة" وعيارته ورفض أخيها له. بما يكشف امتلاكها مستوى معرفياً أكبر بالعيارين: قبولاً بهم،معرفة أساليب حياتهم ومغامرتهم، مبادئهم، أخلاقياتهم، المخاطر التي تنتظرهم... إلخ وهو ما لا نملك له تفسيراً،[39] ولا لذلك المنولوج الآخر- الذي أداره عبدان خطيب عالية المخطوفة والذي استغرق ثمان صفحات من الصفحات العشر للوحدة السردية الرابعة والذي لا يقل كشفاً للمستوى المعرفي لعبدان ليس عن العيارين وحدهم بل وعن الحركات المسلحة الأخرى الخارجة عن السلطان.

لكنا سنعرض لبعض فقراته المتعلقة بالمستوى المعرفي لحمدان:

1. سماعه هو وحمدان عن أنباء ذلك الثائر في سباخ البصرة وجماعته من الزنج "فكان هو وحمدان يحمدان الله على أن كان أهلهما بمنجى منهم"[40].
2. حمدان لمن أشد الناس عطفاً على هذه الطائفة من الناس طالما ذكرها بخير وطالما التمس لها المعاذير كلما ضاق صدره بمظالم الأغنياء وكبار الملاك" [41].

يكشف لنا هذان النصان قدراً أكبر من المستوى المعرفي لحمدان عبر ابن عمه "عبدان" ولم يكشف لنا السارد مثل ذلك عبر صاحبه حمدان مباشرة، إن النصين يكشفان:

1. معرفة حمدان بإحدى جماعات الخروج المسلح على النظام وهي جماعة "صاحب الزنج".
2. تعاطف حمدان مع العيارين – جماعة خروج سري- وبين التعاطف مع العيارين (النص الحالي)و الرفض لقبول الزواج منهم (النص السابق) تتضح مفارقة من نوع آخر

<u>النقلـة الثـانيـة:-</u>

نص (1): "مضى أسبوع منذ اختفت عالية لم يهدأ لحمدان جنب ولم يقر له قرار، فقد اتصل بعامل قرية الدور فأعلنه بالحادث ليوعز إلى الشرطة بالبحث عنها"[42].

نـص (2): "وبدا له أن يزور سيده ابن الحطيم ليشكو له ذات أمره ويستعين بجاهه ونفوذه"[2].

نـص (3): "وكان حمدان قد تحرى قليلا عن ثمامة فيما مضى.. فكان يسيراً عليه أن يستأنف التحري عنه.. واستطاع بعد لأي أن يعرف عصابة العيارين التي انضم إليها ثمامة ويعرف اسم رئيسها الشيخ سلام الشواف..." [43].

نـص (4): "وتعلق أمله بعامل القرية ورئيس الشرطة من جديد عسى أن يأتيه الفرج من قبلهما"[44].

نـص 5: "وبلغه ذات يوم أن ابن الحطيم في القرية فخف إليها وانطلق إلى قصره الكبير ليقابله..."[45].

نص6: (في قصر ابن الحطيم)[46]

- حمدان:لولا بلادة هؤلاء الفلاحين لما استطاع مثلك أن يستمتع دونهم بثمرات كدهم فيقيم في مثل هذا القصر متقلباً في أعطاف النعيم.
- قيم القصر:هذا يقوله صاحب الزنج.
- حمدان: إن يكن هذا ما يقوله ذلك الرجل فلم يقل إلا صوابا.
- حذار أن يعرف عنك التشيع لمذهبه فيمسك الأذى.
- مالي ولصاحب الزنج؟ لا أعرفه ولا أعرف مذهبه.

نـص7: (في قصر ابن الحطيم)

"وانتظر حمدان في حجرة الاستئذان الخارجية.. فوقف يتأمل النقوش البديعة على جدران الحجرة محلاة بماء الذهب، والزخارف الدقيقة على الباب المنجور من الأبنوس الفاخر المطعم بالعاج الثمين، ترى كم بدرة من الذهب أنفق على هذه التصاوير والتخاطيط التي لا تكسو من عري ولا تشبع من جوع؟... إلخ"[47].

تلك سبعة نصوص خصص منها السارد نصين ليوضح موقف البطل من سيده الإقطاعي مالك الأرض (نص2،5) ونصين لكشف موقفه من الحاكم الـذي يمثله عامـل القرية ورئيس الشرطـة (نص 1،4). والأربعة النصوص تكشف السذاجة السياسية التي يظهر بها "البطل" "الفلاح" تجاه أعمدة النظام الإقطاعي في البلاد (الحاكم/ المالك). كما تكشف حسن النية التي اتصف بها حمدان وعدم حمل أي فكرة سيئة أو حاقدة أو عدوانية مسبقة ضدهم على الرغم من مشاعره الخاصة التي كشفها السارد مطلع السردية، والتي لم تصل حد الحقد أو الكراهية المطلقة.

النصان (3،6) يكشفان الفرصة المعرفية التي ساقت البطل تجاه التعرف على إحدى الجماعات الخارجة على النظام (العيارين) (نص3) كما كشفت الأخرى تشابه منطقه الرافض للظلم والاستبداد مع منطق جماعة أخرى (صاحب الزنج) (نص6) وذلك التشابه يأتي تلقائياً على لسان البطل ودون قصد منه، إذ ينكر البطل أي علاقة له بهذا الخارجي أو أي معرفة به.

ويتضح أن السارد في النصين يسوق بطله للتعرف والاتصال بجماعة العيارين كمرحلة أولى قبل أن ينقله إلى مرحلة الخروج الأخير ومن ثم فهو يعزز في النصين علاقة الاتصال والمعرفة فيما يغفل العلاقة مع جماعة الخروج المسلح ويوحي فقط بتشابه أفكار صاحبه بأفكار الجماعات كتمهيد بين يدي التحول الأخير.

النصان (7،6):يعملان على تحرير المشاعر الساذجة للفلاح حمدان، وتنشيطها بخوض تجربة مباشرة مع أحد أعمدة النظام القائم (ملاك الأرض: سيده ابن الحطيم) وهو مكون معرفي يتولد بالتجربة الذاتية والتعلم الذاتي والاحتكاك، وينجح هذا الموقف في رفع حدة التوتر وتنمية روح الرفض لدى البطل حمدان والانتقال بمشاعره الحاسة بالظلم والامتهان إلى الرفض والإفصاح عن تلك المشاعر، كما أتاحت له التعرف عن قرب على مستوى الترف الذي يعيشه هؤلاء الملاك على حساب الفلاحين، وكل هذه خطوات معرفيه ستخدم التكوين المعرفي النهائي للبطل.

<u>النقلـة الثـالثـة:</u>

نص (1): يحكي السارد فيه عودة حمدان من قصر ابن الحطيم وهو يشعر بالخزي وخيبة الأمل: "ورأى ظل السور ممدوداً فما مشى فيه إلا قليلا حتى ازور عنه إلى الشمس مؤثراً حرها على برده كيلا يكون لهذا الغني اللئيم من فضل عليه.[48]

نص (2): يلتقي حمدان في طريق عودته أحد أصدقاء ابن عمه عبدان تاجر يواجه حانوته حانوت عبدان فيدعوه الرجل ليستريح قليلاً عنده ثم يتحدثان حول موضوع اختطاف "عالية" وإذ بالرجل ((عبد الرؤوف)) يبكي ويكتشف حمدان أن الرجل مصاب مثله بخطف ابنته منذ ثلاث سنوات[49].

نص(3) [50]: يدور حوار بين حمدان وعبد الرؤوف:

حمدان – أما بلغت أمرها إلى الشرطة؟

عبد الرؤوف- بلى ولكنهم ما أغنوا عني شيئاً.

نص(4) [51]: استمر الحوار بين الرجلين وحمدان يسخط على الشرطة أن لم تتمكن من العثور على "ريا" ابنة عبد الرؤوف والقبض على العيارين الذين اختطفوها فينفي له عبد الرؤوف مسئولية العيارين عن خطف ابنته ويبرئ ساحتهم ويصفهم بالترفع عن مثل هذه الأعمال، ويتمسك حمدان بموقفه من العيارين ويؤيد ذلك بما قاموا به وعلى رأسهم ثمامة من خطف لأخته.

نص (5): عبد الرؤوف يؤكد لحمدان موقف العيارين وتعاونهم معه في الكشف عن خاطف ابنته، ويضع حمدان أمام مفاجأة أن من خطف ابنته إنما هو مالك الأرض التي يعمل فيها حمدان أي سيده ابن الحطيم ومع هول المفاجأة لا ينسى حمدان أن يقول:

- هلا شكوته إلى السلطان؟

فيرد عليه عبد الرؤوف بأن الوالي ورئيس الشرطة يتسترون عليه كونهم " من ندمانه وله عليهم أياد وأفضال"[52].

فيجيب حمدان:

- لماذا لم تشهر به وتفضح أمره في الناس؟

ويرد عليه الرجل بأنه قد فعل ذلك فجاءه غلمان ابن الحطيم وهددوه بالقتل فسكت.

نص (6): عبد الرؤوف ينفجر باكياً، ولما مسح دمعه نظر إلى حمدان فبصر بدمعتين تترقرقان في عينيه الحمراوين فقال مشفقاً مرتاعا: "ويحك يا حمدان إنك تبكي دماً"[53].

النص(7): قال حمدان وهو يتنهد "يجب أن يثور الناس على هذه الحال"[54].

* * *

فالنص رقم (1):يرمز إلى اتخاذ قرار داخلي من قبل البطل بالمفارقة للنظام القائم وإن كان في ظله الطمأنينة والراحة، واختيار الطريق الأشق مع قبول تبعاته. إنه دلالة على بداية التمرد والبحث عن الحرية وإن كان طريقها شاقاً.

النص رقم (2): يعطي المزيد من التجارب المأساوية، وإضافة جديدة للمكون المعرفي لحمدان، والتعرف على مآسٍ أخرى توسع دائرة الظلم والقهر.

النص رقم (3):يعيد عرض السذاجة المعرفية لحمدان وحسن النية تجاه الوضع القائم والاعتماد عليه في الانتصاف للمظلوم، أو هو استثارة لمزيد من تأجيج المشاعر ضد الحاكم والوصول إلى اليأس من تحقيق نفع منه، والتحول إلى الحقد عليه.

النص رقم (4): عودة إلى عرض السذاجة المعرفية بسلوك العيارين واعتقاد أنهم هم الذين خطفوا ابنة عبد الرؤوف، وهي دلالة على أن وعي البطل ما زال وليداً في المهد.

النص رقم (5): يعطي البطل فكرة بيضاء حول مسلك العيارين ومبادئهم، ويكشف سوأة النظام القائم أنه هو الذي يمارس الخطف والانتهاك لحرمات مواطنيه، ويظهر رد الفعل الساذج للبطل باعتماده المستمر والمتكرر على السلطة وكأن السارد يريد كشف صورة المواطنة الصالحة لبطله الملتزم بالنظام واللجوء إليه كأسلوب حضاري في التعامل.كما يرمي النص إلى كشف سوأة النظام وتقوية الدافع لاتخاذ موقف منه، وتأجيج الحقد عليه، إنه اتجاه لاستكمال العقدة والبلوغ بالحبكة مداها، ومن ثم تشكيل الوعي بضرورة مواجهة هذه السلطة، وهو ما تولد ابتداءً باقتراح البطل اعتماد "المواجهة الإعلامية" المتمثلة بالتشهير بالنظام، وذلك لكشف مساوئ النظام وممارساته.

النص (6): (عبد الرؤوف يبكي وحمدان). هناك فرق واضح بين بكاء عبد الرؤوف، وصورة الدمع يترقرق دماً في عيني حمدان الحمراوين، فعبد الرؤوف يبكي كمداً أما حمدان فتمتلئ عيناه بدمع أحمر يرمز للحنق والحقد والغيظ الذي تكون بالمعايشة لتجربة عبد الرؤوف المرة والتي هي تجربته هو أيضاً.

هذا هو مقدار الحقد المتولد من المكاشفات التي باح بها عبد الرؤوف لحمدان، تلك المكاشفات التي ولدت بالقدر ذاته شعوراً بالعجز لدى حمدان عن مواجهتها أو إيجاد حل لها، مما استدعى انفجار ذلك الغيظ المكبوت المخنوق بدموع الحنق، وبالتصريح النهائي المؤكد تخلق الوعي الثوري بشكل صريح والمعبر عنه بالنص رقم (7): (يجب أن يثور الناس على هذه الحال)

<u>النقلـة الـرابعـة:</u>

الخطوات الثلاث السابقة كانت معايشة للواقع القائم بركنيه (المال / السلطة) خرج منها البطل بمكون معرفي زاخر، مكون عملي تجريبي أكثر منه نظرياً. أما الخطوة الرابعة في اتجاه خلق الوعي للبطل وبناء التحول فقد ابتدأت بشكل مكثف مع لقائه بالشيخ بهلول، ودخوله بيت عبد الرؤوف. وسيتكثف المكون المعرفي ابتداءً من الآن.

النص (1): حمدان يطلب من عبد الرؤوف توصيله بأحد العيارين ليتمكن من الوصول إلى معرفة مكان أخته كما صنع عبد الرؤوف من قبل.عبد الرؤوف يأخذه إلى المسجد لصلاة الظهر فيلتقيان بالشيخ بهلول السمرقندى ثم يستضيفهما عبد الرؤوف لتناول طعام الغداء في منزله وتدور مونولوجات داخلية وردود أفعال لحمدان تكشف المراوحة بين الوعي واللاوعي

كما تكشف مستوى قدراته العقلية بين الإدراك وعدمه بين الذكاء الحاد وبطء الفهم وهذه نماذج منها:

(أ) (سالب) - ابتداء من عدم القدرة على الربط بين طلبه من عبد الرؤوف بإيصاله بأحد العيارين، وبين توصيل عبد الرؤوف له إلى الشيخ البهلول[55].

(ب) (موجب) – مرورهم على قصر كبير "فعرف حمدان أنه قصر الهيصم"[56].

(ج) (سالب) - عدم تمكنه من فهم ملامح الشيخ بهلول وهو ينظر قصر الهيصم.

"فإذا عيناه ترنوان جهة القصر.. وإذا شعاع غريب يتطاير منها تطاير الشرر من الجمر"[57]. وقبلها لم يتمكن من تفسير خشونة أصابع الشيخ عند مصافحته له.

(د) (موجب) – في منزل عبد الرؤوف: "وكان حمدان إذ ذاك يقلب عينيه فيما يرى، فيأخذه العجب ألاينم منظر الدار من الخارج عما في داخلها من النظافة والأناقة والمتاع"[58].

(هـ) (سالب) – بعد كل تلك المشاهد ما يزال يحدث نفسه بعدم وفاء عبد الرؤوف له بجمعه بأحد العيارين[59].

(و) (موجب) – وهو ينظر إلى قصر الهيصم إذ خطر له أن ينطلق إلى القصر فيقتحمه " عسى أن يجد أخته عالية محبوسة في إحدى غرفه"[60].

(ز) (سالب) – يتذكر أخته فيتنهد ويتحسر ثم يقول" لقد خطفها اللص قبل زفافها"[61].

هكذا يبدو بطل السردية مراوحاً في مقياس الذكاء المعرفي

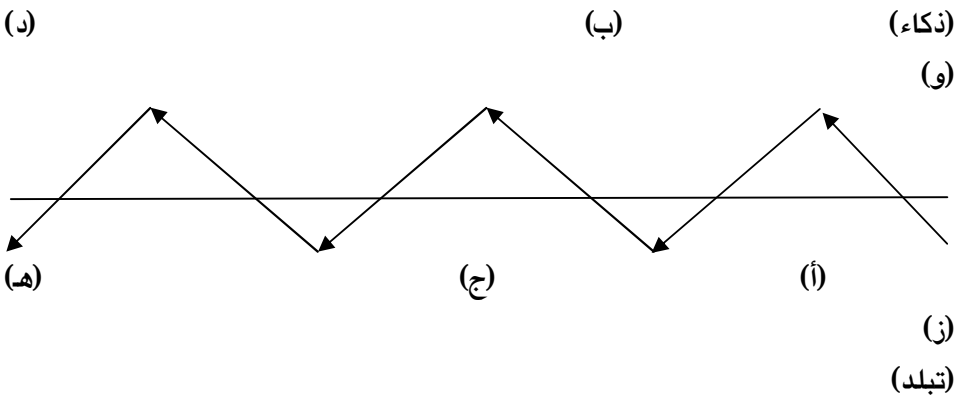

وذلك بعد أن نقله ثلاث نقلات معرفية – كما رأينا- ودخل في خضم النقلة الرابعة. ولا نكاد نجد تفسيراً جلياً يبدد دهشتنا لهذه المراوحة بين قوة الفهم وضعفه لدى البطل. وما الذي يريده السارد بهذه الأرجحة لمعرفة بطله. إنها مفارقة عجيبة!!

هل يمكن القول إن السارد يتهيب اللحظة الحاسمة لنقل بطله إلى مصاف حملة الفكر، الواعين بالتغيير المقارعين للظلم ودولة الباطل عن علم، فهو متردد بين الإقدام والإحجام في تكوين بطله التكوين النهائي.أو ربما لشعوره بأن لا نكون قد اقتنعنا بمنطقية بناء التحول الذي مارسه معنا سردياً في الخطوات الثلاث السابقة. وأن لا نكون جاهزين / مستعدين لتلقي الخطوة قبل النهائية في هذا التكوين.

ومن ثم فقد ظل السارد في هذه الخطوة مراوحاً في التعامل مع بطله بين:

- تقدم مستوى قدراته العقلية واستواء معارفه.
- محدودية قـدراته العقلية ومحـدودية معارفه.

النص (2): كان ما سبق استقراءً للمكون السردي (وصفاً/ سرداً) لكن المكون السردي (الحواري) هو الأساس في هذه النقلة الحاسمة في التكوين الثقافي (المعلوماتي/ النظري) لحمدان إذ يدير السارد حوارات متعددة بين البطل (حمدان) والشيخ (بهلول)، أخذ جزءٌ منها صورة التحفيز وإثارة الدافع للانتماء، وجزء آخر وصل حد الجدل والمحاجة حول مبادئ وممارسات العيارين، فيما اعتمد السارد العودة إلى السرد والوصف بعيداً عن الحوار لنقل صورة ثالثة عملية حول حياة العيارين اعتمدت على نقل المعرفة لبطله من خلال المشاهدة والملاحظة.

ولئن استقطعنا عدة نصوص حوارية فسيبدو لنا تكنيك التنوع في بناء المكون المعرفي لدى حمدان، لنتأمل نصوص النوع الأول (التحفيز والاستثارة):

بـهـلـول[62]- إن حمدان لراضٍ بكـوخه.. راضٍ بكوخه لـو تركوه

(تهكـم.. لـرفع الدافـع واستثـارة الانفعـال).

عبد الرؤوف[63]- لكـأنك يا حمـدان ولـدت عيـاراً (تشجيـع).

بـهـلـول - كلا يا عبد الرؤوف إنه ما صار عياراً بعد.. فهو نصف عيـار (تهكـم واستثـارة).

بـهـلـول - فما يمنعك يا حمدان أن تكـون عيـاراً، فإني لأراك تصلح أن تكون معنا (تحفيـز).

عبد الرؤوف - أي والله إنك لذو أنف حمي وقلب ذكى وساعد قوى (تحفيـــز).

بـهـلـــول - أرأيت يا عبد الرؤوف إنه ما صار عيـاراً بعد؟ (تحـد).

لقد صارح بهلول وعبد الرؤوف حمدان بأنهما عياران ومن ثم أدارا معه حواراً لإقناعه بالانتماء لجماعتهم، وشكلت نصوص هذا الحوار تكنيكاً آخر لدى السارد كشف فيه عن عقلية ووعي البطل تجاه قضايا وأفكار مهمة، كما أبرز فيه مقدرة بطله في الحجاج والجدل، لنتأمل نماذج من ذلك الحوار:

بـهـلـــول[64]: فما تقول في العيارين؟

حـــمـــدان: قوم يقسون على الأغنياء ويرحمون الفقراء.

بـهـلـــول: فمـا يمنعك يا حمـدان أن تكـــون عيـــاراً.

حـــمـــدان: لكني لا تطوع لي نفسي أن أسطو على مال غيري.

بـهـلـــول: ويحك يا حمـدان إنا نسطو على أموال غيرنا، ولكنـا لا نسطو أبداً علـى حقـوقهم.

حـــمـــدان: أليست أمـــوالهم حقـوقاً لهـم.

وهكذا يستمر الحوار صعوداً في اتجاه خلق الوعي لدى البطل بفكر جماعة العيارين ومبادئهم والتي نجح الشيخ بهلول/السارد، في لفت نظر البطل إلى الطريق التي يسلكها ليصبح عياراً، وهي الطريق التي استنتجها البطل في حديثه مع نفسه بعد مواجهة الحوار والتي أطلقها السارد: "أليس هو مظلوماً ثائر النفس؟ فهو الآن نصف عيار كما قال الشيخ، فإذا انتصف لنفسه من ظالمه بيده صار عياراً"[65].

ولما اقتنع الشيخ أن محاوره قد أخذ الجرعة الأولى، بادره بالجرعة الثانية المتعلقة بخاطف أخته حيث يوضح له الشيخ بهلول حقيقة خاطف أخته، وهو ابن الحطيم وحقيقة ثمامة الذي سهل له عملية الاختطاف وانه ليس من جماعة العيارين أصلاً وإنما هو من غلمانهم. وينفعل حمدان مما يؤكد نجاح (بهلول/السارد) في نقل البطل إلى المرحلة الثانية (مرحلة العيارية)، حيث يطرح البطل سؤاله النهائي الموصل إلى أول طريق الانتماء[66]:

- فماذا أصنـع؟ قولــوا لي ماذا أصنع؟

بهلـول – كن عيــاراً، حارب معنا طغيان المال...

حمدان - ويل للمال! ويل للأغنيـــاء! خذوني معكــم.. أنا منكـــم !

أنا منكــم!

لقد أجدى التحفيز والإقناع نفعاً، وحين نتأمل المستوى الاجتماعي للعيارين الذي كشفه السارد لبطله في مساكنهم وأثاثهم ومفارشهم وقدر الترف الذي يعيشونه في مأكلهم ومتعهم ومشربهم. وما أحاط به السارد عملية النقلة هذه من مؤثرات الغموض،والحذر والسرية، والتقية، والتكتم، وغيرها من المصاحبات المثيرة،فإننا نتمكن من قبول التحول بالبطل من مرحلة مجرد الشعور بالظلم، إلى مرحلة الانتماء لإحدى الجماعات الخارجة على النظام، المحاربة للظلم[67]:

"وفي طريق عــودته إلــى ضيعته كــان يشعــر حينئذٍ بأنـه

قد استحــال شخصــاً جــديــداً"

وخلال ثلاثة أشهر من انتمائه لهذه الجماعة تمكن من امتلاك سمات التحول من "فلاح" إلى "فارس" إذ امتلك سمات الفروسية والجندية، وبرز بين أقرانه في غزواتهم حتى كان يقود جماعته في بعض تلك الغزوات، وساد الترف أسرته وبيته، وكرس حملاته القوية الليلية على أملاك ابن الحطيم وانتقم منه شر انتقام، وفي هذه المرحلة تمكن من تخليص أخته من ابن الحطيم حين كان في إحدى جواسقه معها خارج الكوفة، لكن أخته لم تلبث بعد عودتها إلى منزل العائلة أن فرت منه، وما لبثت أمه أن ماتت كمداً وحسرة على حادثة الفرار هذه. كما تمكن في هذه المرحلة أيضاً من خطف أخت ابن الحطيم وإهدائها لصاحب الزنج (أحد رؤساء الجماعات الخارجة على السلطة) مما تسبب في تحطيم نفسية ابن الحطيم وإفقاده عقله ومن ثم تشتت أملاكه وضياعها.

النقلة الأخيرة:

(و) قائد دولة

(هـ) قائد دعوة

(د) ثائر

(ج) زاهد

مهد السارد للمستوى الذي يريد أن يوصل بطله إليه في نهاية الخطوة الثالثة التي اتخذها لنقله من فلاح إلى عيار. هناك حين ظهر من بطله أنه أكبر من أن تحتوي مشاعر التمرد عنده جماعة العيارين. لنستمع إلى هذا الحوار:

(حمدان يذكر الشيخ بهلول بأخته المخطوفة بعد أن صار واحدا منهم فيجيب الشيخ):

- **سنبذل جهدنا في استنقاذها إن كان إلى ذلك سبيل.**
- **إن كان إلى ذلك سبيل !**
- **أجل يا حمدان.لسنا جيشاً يقاتل للفتح والغلبة في وضح النهار، وإنما نحن جماعة تعمل في الخفاء وتغير على أهدافها فـــي الظـــلام**
- **فمـــا يمنـعنـــا أن نكـــون جيـــشـــاً؟**
- **ويلك يا حمدان أتريد منا أن نحارب السلطان؟**
- **لم لا؟ ألسنا نحارب طغيان المال؟ فمن ذا يحميه من بأسنا إلا السلطـــــان؟**

فنظر الشيخ ملياً إليه ثم التفت إلى عبد الرؤوف قائلاً:

- **أرأيت يا عبد الرؤوف إن أخـــاك ليس عيـــاراً إنما هو ((ثائـــر)).**

كان هذا والمجلس الذي انتمى فيه حمدان للعيارية - لم ينفض بعد، وهو أمر ودّ السارد فيه أن يستبق خطوته التكوينية الأخيرة للبطل والمرمى النهائي الذي سيضعه فيه.

كما نقلنا إلى مشهد آخر تمهيدي كصاحبه، ذاك حين اتفق مع عبدان ابن عمه على أن يمارس التثوير الإعلامي للناس بنشر فضائح ابن الحطيم مما دفع ابن الحطيم لإرسال الشرطة للقبض عليه فانبرى (الفلاح/ الفارس) للدفاع عن ابن عمه فقتل التابع الذي جاء بالشرطة ثم ثنى بالشرطيين[68]. وهكذا وقبل أن يسدل السارد الستار على المرحلة العيارية تمكن من التوجه بصاحبه إلى المرحلة الثورية عن طريق (المواجهة الإعلامية / المواجهة المسلحة). وساعد في هذا التحول أن حركة العيارين تشرذمت وتلاشت بعد مهاجمتها من قبل جنود الخليفة إثر اختطاف عاتكة أخت ابن الحطيم، وكان حمدان قد حاول إحياء رفاتها فما استطاع خاصة بعد موت زوجته كمداً وحسرة وهي في حالة ولادة، إذ كانت رافضة لحياة العيارين وسلوك زوجها مما دفعه إلى التوبة عن سلوك العيارين إثر صدمته هذه بوفاة زوجته.

تحول حمدان إلى الزهد بعد وفاة زوجته، وكان هذا الزهد هو المدخل للتكوين النهائي لشخصيته. إذ تعرف على بقال في القرية كان شديد التعلق بالصالحين والاعتقاد بهم، وكان يصف لحمدان أحوالهم وزهدهم ويطلب منه حمدان أن يعرفه بأحدهم،فيعرفه على الشيخ الأهوازي ذلك الذي "يصلي في اليوم خمسين صلاة وأنه متقشف يسف الخوص ويأكل من كسبه ويتصدق بكل ما في يده"[69]. واستمر حمدان يتردد على الشيخ الأهوازي والشيخ يحدثه وينقل له الوعي والمعرفة "حتى أحس – لا يدري كيف أحس – كأنه أصبح اليوم بعد اتصاله بالشيخ أقرب إلى نفسه الأولى فبل التوبة منه إلى نفسه بعدها. فقد أخذ حمدان التائب المنكسر يتضاءل، ويعود إلى مكانه حمدان" الثائر "العنيف"[70].

بدأ "حمدان" "الثائر" إذن يتخلق هنا، كما بدأ حسين الأهوازي – شيخه الجديد – بتلقينه مبادئ مذهبه الثوري الجديد "مذهب القداحيين" فعرفه بأنه يدعو لأحمد بن عبد الله بن ميمون القداح نائب الإمام المعصوم الذي سيجري الله على يديه رفع الظلم وتحقيق "العدل الشامل" في ظل إمام غائب من آل البيت. وعلمه أن من مبادئ الحركة كتمان السر تقية من السلطان وأن أتباع الدعوة ينقسمون إلى قسمين: خاصة وعامة، والخاصة يفضي إليها بسر الدعوة للإمام المعصوم والعامة يدعوهم للدخول في مذهب الشيخ ويفرض عليهم أن يصلوا خمسين صلاة، وعلى الخاصة أن يدفع كل منهم ديناراً للإمام[71]. واتخذ الشيخ الأهوازي له اثني عشر نقيباً وجعل حمدان نقيب النقباء.

هيأ السارد فرصة كافية لبطله كي يتلقى مبادئ المذهب الجديد، إذ جعل الشيخ الأهوازي يمرض فيأخذه حمدان إلى داره لتمرضه أخته "راجية"، وهناك مكث يدير لقاءاته مع الدعاة والأتباع مما مكن لحمدان فرصة التعرف إلى أساليب الدعوة الجديدة وطرق كسب الأنصار لها والتعرف على مبادئ الحوار والإقناع والتأثير على الأتباع إذ كان الشيخ الاهوازي فلتة عصره: "فقد رأى حمدان من بعد نظره وسعة حيلته وحسن تدبيره للأمور... ما زاده إعجاباً به وإيمانا بنجاح دعوته، وكلفاً بتأييده ومناصرته"[72] لقد آمن حمدان بالهدف الذي ترمي إليه هذه الدعوة الجديدة إذ كان هو هدفه من قبل. "هؤلاء قوم يدعون إلى هدم سلطان المال على هدى وبصيرة، ويسيرون في ذلك على خطة عامة واسعة لا تقتصر على بلد دون بلد"[73]. كما أعجب بطريقتهم في التعامل في إصدار المال وتوريده بين فروع الدعوة ومركز الدعوة في "سلمية"، وذلك عن طريق كبار تجار اليهود، إذ يدفع الدعاة في البلدان لتجار اليهود فيستلمه مركز الدعوة، أو يرسل لهم مركز الدعوة عبر اليهود أيضاً "وازداد إدراكاً لخطر هذه الحركة وإيماناً بنجاحها".[74]

ذلك هو عرض السردية لمقدمات النقلة الأخيرة للبطل، في مرحلته "الثورية" اِذ أتاحت له التعرف على الشيخ حسين الأهوازي الذي لقنه مبدأ التغيير الشامل للنظام عبر الثورة عليه في إطار مذهب "العدل الشامل" الذي سيقوده إمام من آل البيت هو الإمام المعصوم... الخ. ويتضح في السردية تذبذب من نوع آخر في هذه النقلة: تذبذب في إيمان البطل بهذه المبادئ: "لم يؤمن حمدان بالإمام المعصوم الذي يدعو إليه الأهوازي، ولم يكلف نفسه عناء التثبت في أمره ليتحقق من وجوده أو عدم وجوده. وإنما آمن بالهدف الذي ترمى إليه هذه الدعوة الجديدة"[75].

إن السارد مازال متماهياً في بطله فكلما رأى من البطل انطلاقاً في خطه "التاريخي" جره إلى خطه "التخيلي" ليكونه وفق مبادئه هو وليس العكس، إذ إن التشكيك في مبادئ القرامطة هي قناعة "السارد" وليس"البطل". كما أنه مازال متشككاً من نجاحه في إقناعنا بتأهل بطله الفلاح /العيار للمرحلة الثورية وفق مبادئ معقدة، وأفكار ثورية، ونظام دقيق. ولذا فإنه قد قسم هذه المرحلة إلى جزأين:

1. مرحـلة التهيئـة للمـذهب
2. مرحلة الكشف لحقيقة المذهب

وإذا كان الجزء الأول من هذه النقلة قد هيأ السارد به بطله للدخول في مذهب القداحيين عن طريق الشيخ الأهوازي فإنه في الجزء الثاني أوصله للاطلاع على حقيقة المذهب عبر ابن عمه "عبدان" إذ نرى الشيخ الأهوازي يخلي مكانه خوفاً من ملاحقة السلطان ثم يولي حمدان قيادة

الدعوة بدلاً عنه، ويصل "عبدان" ليتولى منصب "فقيه الدعوة" الذي سيسند "الراوي" له مهمة كشف حقيقة الدعوة لحمدان، وهو مكون معرفي شاق وخطير، إذ كيف سيتمكن ذلك الفلاح البسيط من فهم فكر كهذا واعتناقه وكيف سيقتنع بالإيمان بأفكار مثل تلك بله ممارستها وتبنيها في واقعه. ومن ثم تطبيقها في دولته!؟ هذا هو التحدي الذي عاشه السارد في التحول الأخير، والذي لم يكتفِ بالتوسل بشخص واحد للبطل، بل أسند المهمة لشخصين الأول (الأهوازي) بدور أولي في التحويل، ثم يخلي مكانه ليستكمل آخر (عبدان) بقية المهمة. وتبرز مهمة "عبدان" في تحويل حمدان من الإيمان النظري بمذهب العدل الشامل إلى التطبيق العملي والممارسة.

ومذهب "العدل الشامل" الذي يراد لحمدان أن يتمسك به هو ألا يكون لأحد الحق في تملك شيء من المتاع أو المال أوالنساء أو الأرض... وأن يكون الناس شركاء في كل ذلك. إن أمام عبدان (فقيه الدعوة) مهمة شاقة تتمثل في إقناع حمدان (قائد الدعوة) بالتخلي عن الكثير من معتقداته الإيمانية وسلوكياته الدينية التي لم يكن – حسب السردية- صاحب باع فيها أو تعمق إلا أنها قضايا مسلمة حتى للمسلم العادي البسيط (كحمدان الفلاح).

شق (عبدان/السارد) طريقه في اتجاه التحول مستنداً إلى علاقة متينة تربطه بحمدان فهو ابن عمه وكان خطيب أخته المخطوفة ورفيق مأساته في فقدها. كما استند عبدان أيضاً للدور الذي ستؤديه (زوجه/خليلته) "شهر" في هذا المضمار في الإيقاع بالبطل، ولا يخفى دور "راجية" أيضاً في الإجهاز على ما تبقى من مقومات شخصية البطل "الفلاح" "المحافظ". وتترابط المرحلتان: النظرية والعملية (الأهوازي/عبدان) إذ تعد المرحلة الثانية (عبدان) حصاداً للمرحلة الأول (حسين الأهوازي). والعرض السردي التالي سيوضح الصورة:

تظهر "شهر"وهي تتفقد "راجية" المريضة غير أنها تشككت في أمرها فمازالت بها حتى أقرت لها بأنها حامل من حسين الأهوازي حين مكث في منزلهم فترة مرضه وفترة نشره الدعوة.وتطمئنها "شهر" أنها ستعالج الموضوع مع حمدان. ويصل حمدان فتقابله شهر مغرية له بملابسها وكلماتها ويأتي (عبدان) فيقدمها له (هديةً) حين عرض عليه أن يتركها تدلك جسمه وقدميه فهو متعب من جهد الدعوة (!!).

ولم يبق بعد ذلك – أمام عبدان- إلا القليل من الجهد الحواري يديره مع حمدان ليواجهه بحقيقة وقوعه مع "شهر" وحقيقة وقوع أخته مع حسين الأهوازي.. ومهما أظهر السارد تخبط حمدان في ردات فعله تجاه هذا (الإسقاط) له، فلم يعدُ ذلك أن يكون مجرد تخبط لمن وقع في الشرك أو الشبكة، فلا ينتهي به الأمر حتى يستسلم. وهكذا وقع "حمدان"، خاصة بعد مصارحة عبدان بسقوطه هو قبله مع "شهر" التي كان يعتقدها "أخت" الداعية الكرماني (الذي ضم عبدان

للمذهب) فطلب منه تزويجها له، فمنحه إياها دون زواج وهذا هو سلوك المذهب، وتبين له فيما بعد أنها ليست أخت الكرماني بل هي خليلته وهي إحدى الداعيات للمذهب.

وهكذا ساق السارد بطله للتحول الأخير بانتمائه لمذهب القداحيين ثم بتكوينه لمذهبه مذهب القرامطة بعد ذلك. ومهما يكن، ومهما قلنا، فقد انتقل السارد ببطله إلى المرحلة التكوينية الأخيرة، حيث تحول إلى قائد للدعوة يكون الجيوش ويجمع المال ويشترى السلاح ويخزنه ويدرب الرجال ويتهيأ لساعة الحسم التي واتته بعد أن بلغ عدد جيشه مائة ألف مقاتل نهض بهم إلى السواد فهزموا جنود السلطان، واتخذ عاصمة ملكه"مهيماباذ"وبدأ في تكوين دولته "دولة القرامطة".

المبحث الثالث: دراسة تقييمية لتكنيك التحول في بناء شخصية البطل

في ضوء ما سبق نستطيع أن نقول شيئاً في مدى موفقية السارد باكثير في تكوين شخصية البطل حمدان والانتقال به من طور إلى طور حتى البلوغ به منتهاه. إذ قد تبينت لنا ملامح كل الخطوات التي رسمها لصاحبه وبإمكاننا تقويمها وتبيان قدر النجاح أو الإخفاق، وبيان مستوى السلاسة التي نقل بها صاحبه أو كم الصعوبة التي تعرضت له عملية الانتقال.

ونستطيع إعطاء شهادة نجاح لباكثير في مرحلة التكوين الأولى حين رسم ملامح "حمدان" "الفلاح" ومنحه من السمات الذاتية (الجسمية والنفسية) ما جعله فلاحاً غير عادى، بل هو يحمل مشاعر الإحساس بالظلم والرغبة في الانعتاق منه، كما نجح في رفع مستوى الدافعية للانعتاق والتحرر بجملة من المثيرات التي تعلقت بحمدان ساقها عبر أحداث مؤلمة مست عرض بطله وكرامته وإنسانيته.

وليست المرحلة الثانية في التكوين بأقل روعة من سابقتها، حتى مع ما اعتورها من تذبذب السارد في تثبيت مستوى الذكاء العقلي لبطله. فقد رأينا ذلك اليقين الثوري الذي أنهى به السارد لحظة التكوين الثانية، والذي ظهر في عزم البطل على التحول الصريح من مرحلة "الفلاح"إلى مرحلة "العيار"، كما ظهرت مرونة الانتقال بمصاحبات فكرية (ثقافية معلوماتية)، وملاحظاتية (المشاهدة لحياة العيارين)، هيأت سلاسة الانتقال وسهولته.

ولعل المرحلة الثالثة التي أراد بها السارد نقل بطله من مرحلة

"عيـار" ←——— "ثائـر" هي التي اعتاصت عليه ولو بنسبة ما.

السارد أراد أن يحول بطله من "عيار" ـ يمتلك سمات الفارس المقاتل، وقد مكنه عبر سمات جسمية ونفسية وشخصية من الوصول إلى هذا الدور ـ إلى "ثائر" لا يحتاج إلى سمات

الفارس فقط إذ إنه ليس ثائرا عادياً بل ثائر يهدف إلى بناء دولة، وليست الدولة التي يريدها دولة تقليدية بل دولة فكرية تمتلك إيديولوجية غير تقليدية. ومن هنا جاء تهيب السارد، ذلك التهيب الذي لمسناه في عدم ثقته بقناعة المتلقي في تقبل تلك النقلة، فجعل يرسم بطله مقدماً / محجماً في تبني أيديولوجية الدولة الجديدة التي يريد بناءها في ظل فكرة "المشاعية" أو مذهب "العدل الشامل" كما أسماه.

ولعل السفر الثاني في السردية، هو نتاج ذلك التهيب – أو عدم الاقتناع- إذ صنع السارد لبطله جسراً يعبر به إلى المكون الثقافي لدولة البطل، ذلك المكون الذي يتناقض مع قيم الإسلام الفكرية والتشريعية. صحيح أن السارد نجح في هدم البناء "السلوكي" الإسلامي لبطله (الجانب المشاعي للمرأة)[76] إلا أنه لم يتمكن من هدم الجانب العقيدي فيه، فظل حمدان غير مقتنع تماماً بتلك الأفكار التي لقنها له "حسين الأهوازي" داعية المذهب. وحينما شعر السارد بعدم الموفقية في "التحول" صنع الجسر الذي سيعبر به البطل ودولته إلى الأمام. إن "الفارس" "القائد" "الثائر" هي السمات التي تنطبق ـ سردياً ـ على حمدان في تكوينه النهائي تلك هي قناعة الراوي، وهي نتيجة لتكنيك "التماهي" الذي صاحب – لازم- عملية التحولات المختلفة،والبناء التكويني المتنامي للبطل[77].

ومن هنا كان (الجسر/المعبر) المتمثل في (عبدان) هو المخرج المقنع. (عبدان) يتبنى الفكر (القداحي/ القرمطي) لا يهم، فهو شخصية لا علاقة للسارد بها، كما أنها شخصية ثابتة مرسومة بملامح محددة، أفرغ فيها السارد كل مساوئ مذهب القرامطة وجعلها الوجه الآخر لبطله. فحين ظل حمدان يتألق بأحاسيسه ومشاعره الدفاقة تجاه الناس والمجتمع ورغبته الحقيقية (البريئة/ الساذجة) في تخليص الناس من الظلم الواقع بهم، كان عبدان يتلوث بفكر الباطنية والقداحية ومختلف النحل والملل الهادمة لنقاء الدين وصفائه وشعائره وشرائعه وقيمه وأخلاقه، وكان هو "فقيه الدعوة" الذي ينظر للفكر "القرمطي" ويؤلف الشرائع والأنظمة للدولة الجديدة ويسن القوانين لها.

السفر الثاني هو "الفكر"، فكر "الثائر الأحمر" لكن عبر ابن عمه "عبدان"، السارد توسل بعبدان ليقوم مقام العقل لحمدان، وهيأ لعبدان فرصة التثقيف العقلي في بغداد بنقله من قرية "الدور" في الكوفة، بعد حادثة القتل التي قام بها حمدان للشرطة الذين أرادوا القبض على عبدان حين كان يفضح ابن الحطيم ويشنع بممارساته اللاأخلاقية.

وهناك في بغداد يمكث عامين في حلقات العلم ثم ينتقل إلى حلقات خاصة لجماعات تضم مللاً ونحلاً مشبوهة كجماعة إخوان الصفاء ثم يلتقي بجعفر الكرماني الذي ينقله إلى الفكر الباطني عبر جماعة القداحيين، ويعلمه مذهبهم ويتوسل "بشهر" للإيقاع به في براثن مذهب "العدل

الشامل". ثم يتولى أمر الدعوة في بغداد ويكون مسئولاً عن قطاع كبير من أرباب المهن والعامة، وينتقل بعدها إلى مركز الدعوة بسلمية فراراً مع الكرماني وشهر، ليتلقى الفكر من منبعه، ثم ينقله السارد وقد بلغ درجة "فقية الدعوة" إلى الكوفة ليساعد حمدان في أمر الدعوة وتكوين الدولة.

هذا هو موضوع السفر الثاني بوحداته السردية الخمس المخصصة لتكوين "فقيه الدعوة عبدان" جاء عرضياً، وتالياً للسفر الأول الخاص بحمدان. وهو ما يؤكد ما ذكرناه من أن السارد وقع تحت ضغوط عدة في تكوين بطله، والتي رأينا أنها شكلت لديه عقبة كأداء ومن ثم لجأ إلى "الجسر عبدان" ليتجاوز تلك العقبة ومن ثم تتكون لدى "المتلقي" صورتان للفكر القرمطى ولثورة القرامطة ودولتهم التي قادها وأسسها "حمدان".

- **صورة حمدان: النقية- الغيورة على المجتمع _صورة الفارس النبيل- الثائرة ضد الظلم- البسيطة التفكير-...إلخ.**
- **صورة عبدان: الملوث بالفكر الباطني- الممارس لمساوئ وسلوكيات الباطنيين- المنظر لهم بما يعارض الدين...إلخ.**

إن عبدان هو الجانب المظلم في شخصية "حمدان" وهو الجانب المظلم في فكر الحركة القرمطية، فيما مثل "حمدان " الجانب المشرق في هذه الحركة الساعية لرفع الظلم عن الفقراء وتوفير الحياة الحرة والعيش الكريم للفلاحين بعيداً عن الاضطهاد والاستعباد الذي يمارسه ملاك الأرض وحماتهم من الولاة وهو ما فهمه حمدان من مبادئها وما وافق عليه، بعيداً عن تلك الأفكار التي تسعى لزعزعة العقيدة الدينية والسلوك الإسلامي الذي مثله عبدان لإظهار حقيقة المذهب القرمطي وانحرافه عن الدين. هذا كله حقق للسارد هدفه في استثارة تعاطف"المتلقي" مع البطل، في كل مراحله حتى وهو يسقط بين يدي عبدان "وشهر" وأمام أخته"راجية"، فقد أثارت هذه الحبكة/ الحادثة عاطفة " الإشفاق" عليه أكثر من إثارة "الكراهية".

الخـــاتمـة

بعد ما انتهت رحلتنا مع باكثير في سرديته، وصحبناه في صنيعه مع بطله "الثائر الأحمر" "حمدان"، نود الوقوف على ما انتهى إليه ذلك المشوار من نتائج مستنبطة في ضوء مباحث ومنهج الدراسة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: يلاحظ أن باكثير نوع طرق تعامله مع التاريخ، حسب مقتضيات (الصورة/الرؤية) التي أراد تكوينها عن بطله، وليست كما هي في مصادرها التاريخية، فاختار (انتقى) من الروايات التاريخية ما يوافق تلك الصورة، وما يتواءم معها.

ثانيـاً:تبين من دراسة تكنيك التحول في بناء شخصية البطل أن المؤلف قد اعتمد على عدة مكونات في بناء بطله منها الذاتي (الجسمي والنفسي)، فقد أعده نفسياً بوصفه لشعوره تجاه رفض الظلم والرغبة في التخلص منه، أو الصورة الجسمية التي كونها له مهيأةً لتحمل أعباء التحول ومتطلباته.

كما كان لا بد من مزج الذاتي بالموضوعي. فشكل جملة من المقومات الواقعية والدوافع الموضوعية المتعلقة بالنظام الإقطاعي وممارساته في زمن السردية، وممالأة السلطان وحمايته لهذه الممارسات القمعية والاستغلالية لارتباطه بمصالح معها.

ثالثـاً:استحوذ المكون المعرفي على تكنيك التحول إذ إن الفكر هو محور دوران حبكة السردية ابتداءً وانتهاءً حيث يتعلق الأمر ببناء دولة تقوم على فكرة وأيديولوجية غير سائدة وغير مألوفة. وقد حاول المؤلف – جاهداً- تسويغ بناء التحول المعرفي للبطل. كما حاول إقناعنا بتقبل ذلك التحول. غير أنه - المؤلف- نفسه لم يكن مقتنعاً كليةً بإمكانية حدوث ذلك التحول، وأنه لم يرد للبطل تمثل التحول، لما يمثله ذاك من انفصال بينهما (السارد-البطل) وهو ما لم يرده السارد إعمالاً لتكنيك التماهى الذي اعتمده في التعامل مع بطله حمدان.

رابعـاً: يتأكد ما سبق بإسناد المهمة الفكرية في الدولة الجديدة إلى صهر البطل (عبدان)، فيما ظل البطل قائداً للدولة (يحمل سمات الفارس والجندي) بعيداً- إلى حد مقبول- عن لوثة الفكر الباطني القرمطي القداحي الذي تبنته دولته كأيديولوجية لها. رغم سقوطه- أو إسقاطه- عملياً وسلوكياً في مصيدته.

Narrative Building of the Hero's Character in Bakatheer's Historical Novels: A study of Al-Thair Al-Ahmar

Abed-Elqawe Al-Hosaini, *Dean of the Faculty of Education, Science and Arts, Department of Arabic, University of Taiz, Yemen.*

Abstract

Ali Ahmed Bakatheer wrote Al-Thair Al-Ahmar in 1949 during his stay in Cairo. It consists of four volumes in fifty chapters. It tells us about Al-Qarametah Movement in Iraq and the role of its hero, Hamdan Qormot, who like any other peasant, suffered from the landlords' mistreatment and thus found it necessary to help peasants get rid of these unjust practices. The novel also describes the hero as a member of the Al-Ayareen Movement that aims at curbing the dominance of capitalism and caused it to decline. In addition, the novel tells the story of the hero as an active member of Al-Kadaheen Movement which believes in 'comprehensive equality' as well as the foundation of his state of Al-Qarameta in the Sawad of Iraq.

In this study, the researcher sketches the character of Hamdan Qormot in detail to finding out the narrative techniques the novelist adopts to construct the character of his hero and how he promoted him from a simple peasant to a famous knight and finally to a strong state leader. In particular, the study deals with the construction of the hero's character in Al-Thair Al-Ahmar from a historical and narrative perspective and the techniques adopted by Bakatheer while constructing the hero's character. In addition, the study points out to what extent the narrative experience has succeeded in the construction of the hero, Hamdan.

قدم البحث للنشر في 2009/10/19 وقبل في 2010/4/18

الهـــوامش

(1) علامات في النقد مج 14، ج56، ربيع الأخر 1426هـ يونيو 2005م، النادي الأدبي – جدة , مقال: التمثيل السردي للتاريخ في الرواية العربية: عبد الله إبراهيم – ص 10.

(2) انظر: الرواية الانسيابية وتأثيرها عند الروائيين العرب: د. أحمد سيد محمد – ص 17، دار المعارف –القاهرة، ط1985م.

(3) انظر: روايات علي أحمد باكثير التاريخية: د. أبو بكر البابكري, سلسلة إصدارات جامعة صنعاء لعام 2005م، الكتاب الثقافي رقم (4) ط 2005 م.وممن كتب عنها:د.عبدالعزيز المقالح في كتابه: قراءة في أدب اليمن المعاصر.

(4) الرواية الانسيابية – ص 81.

(5) تقنيات الخطاب السردي بين الرواية والسيرة الذاتية: أحمد العزي الصغير – ص161، وزارة الثقافة والسياحة – صنعاء، ط/1425هـ -2004م.

(6) علامات في النقد , التمثيل السردي للتاريخ في الرواية العربية- ص12

(7) علامات في النقد – ص12

(8) علامات في النقد – ص13.

(9) علامات في النقد – ص10.

(10) الرواية الأنسيابية- ص 82.

(11) انظر: فن المسرحية:علي أحمد باكثير، مكتبة مصر- القاهرة.. و: الرواية التاريخية للبابكري – ص52.

(12) معتزلة اليمن.. دولة الهادي وفكره: على محمد زيد- ص111 , دار العودة – بيروت، ط1/ 1981

(13) انظر: أخبار القرامطة: د. سهيل زكار – دار حسان للطباعة والنشر، ط/1982/1402م – دمشق - ص 212 , 150، 258، 277

(14) انظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة:د. مانع بن حماد الجهني – مج1 ص381 ,الطبعة الثالثة/1418ه- دار الندوة العالمية, الرياض

(15) في المستوى التخيلي.

(16) وفي رواية مشابهة: أنه التقاه "ومعه ثور ينقل عليه فتماشيا ساعة ودار حوار بينهم.. الخ" انظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير , مج 7-ص444,دار صادر – بيروت ط /1982/1402

(17) أخبار القرامطة – ص258, 325 ,394.

(18) تاريخ الطبري , مج 5 ,ص602 دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان , ط1417 / 1997.

(19) أخبار القرامطة – 212.. و:القرامطة: عارف تامر و: روايات علي أحمد باكثير التاريخية- ص52

(20) الثائر الأحمر –ص4

(21) أو قوله:" إنه ليسائل نفسه أحياناً: أحر هو أم رقيق؟ " (الثائر الأحمر –ص9).

(22)الثائر الأحمر – ص6.

(23)الثائر الأحمر – ص45.

(24)الثائر الأحمر – ص45.

(25) الثائر الأحمر – ص48.

(26) الثائر الأحمر – ص 48، 49

(27) الثائر الأحمر – ص50،52.

(28) الثائر الأحمر – ص5.

(29) الثائر الأحمر – ص9.

(30) الثائر الأحمر – ص8.

(31) الثائر الأحمر – ص45.

(32) الثائر الأحمر – ص44.

(33) الثائر الأحمر – ص5.

(34) الثائر الأحمر – ص8.

(35) الثائر الأحمر – ص9.

(36) تكونت جماعات العيارين في العصر العباسي.

(37) الثائر الأحمر – ص19

(38) الثائر الأحمر – ص20.

(39) خاصة وأنها بعد في السادسة عشرة من عمرها.

(40) الثائر الأحمر – ص38.

(41) الثائر الأحمر – ص39.

(42) الثائر الأحمر – ص45

(43) الثائر الأحمر – ص45.

(44) الثائر الأحمر – ص47.

(45) الثائر الأحمر – ص47.

(46) الثائر الأحمر – ص48،49.

(47) الثائر الأحمر – ص50

(48) الثائر الأحمر – ص52.

(49) الثائر الأحمر – ص54.

(50) الثائر الأحمر – ص54.

(51) (الثائر الأحمر – ص55.
(52) الثائر الأحمر – ص57.
(53) الثائر الأحمر – ص 57.
(54) الثائر الأحمر- ص57.
(55) الثائر الأحمر – ص62.
(56) الثائر الأحمر – ص63
(57) الثائر الأحمر – ص63.
(58) الثائر الأحمر – ص64.
(59) الثائر الأحمر – ص65.
(60) الثائر الأحمر – ص63.
(61) الثائر الأحمر – ص65.
(62) الثائر الأحمر – ص63.
(63) الثائر الأحمر – ص73.
(64) الثائر الأحمر – ص73،72.
(65)الثائر الأحمر – ص76.
(66) الثائر الأحمر – ص79.
(67) الثائر الأحمر – ص 79
(68) الثائر الأحمر ص 91.
(69) الثائر الأحمر ص 163.
(70) الثائر الأحمر ص 138
(71) الثائر الأحمر ص 150.
(72) الثائر الأحمر ص 148.
(73) الثائر الأحمر ص 148.
(74) الثائر الأحمر ص 149.
(75) الثائر الأحمر ص 147
(76) من خلال شهر وراجية.

(77) رأينا في هذا التكنيك التصاق السارد بالبطل وملازمته له مما مثل تماهياً بين السارد والبطل فغلبت سمات السارد (وإيديولوجيته) سمات البطل وأيديولوجيته.

المراجـع

إبراهيم، عبد الله. (1426هـ/2005م). التمثيل السردي للتاريخ في الرواية العربية، **علامات في النقد**، مج 14، ج56، ربيع الأخر يونيو، النادي الأدبي – جدة.

ابن الأثير. (1402هـ/1982م). **الكامل في التاريخ**، بيروت: دار صادر.

البابكري، أبو بكر. (2005). روايات علي أحمد باكثير التاريخية، سلسلة إصدارات جامعة صنعاء، **الكتاب الثقافي رقم (4)**.

باكثير، علي أحمد. (د.ت). **الثائر الأحمر**، القاهرة: مكتبة مصر.

الجهني، مانع بن حماد. (1418هـ). **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، ط3 الرياض: دار الندوة العالمية.

زكار، سهيل. (1982/1402). **أخبار القرامطة**، دمشق: دار حسان للطباعة والنشر.

زيد، على محمد. (1981). **معتزلة اليمن .. دولة الهادي وفكره**، ط1، بيروت: دار العودة.

الصغير، أحمد العزي. (1425هـ -2004م). **تقنيات الخطاب السردي بين الرواية والسيرة الذاتية**، صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة.

الطبري. (1997/1417م). **تاريخ الطبري**، مج 5، بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد، أحمد سيد. (1985). **الرواية الانسيابية وتأثيرها عند الروائيين العرب**، القاهرة: دار المعارف.

BIBLIOGRQPHIE

CARE, J. M. et TALRICO, K. (1984). «La communication mise en jeux», in FDM, Avril, n°184. 71-75

CARE, J. M. (1989). «Du mime au drame», in Jeu Langage et Créativité, Paris, Hachette/ Larousse.

DARWISH, F. (1994) *Contribution à l'étude du vocabulaire du tourisme dans les revues d'agences de voyage, saison 1984-85*. Mémoire de maîtrise, Besançon, Université de Franche-Comté.

DEBYSER, F. (1973) "La mort du manuel et le déclin de l'illusion méthodologique", in FDM, n°100, Octobre-Novembre, pp.63-68

GALISSON, R. (1983) *Les mots pour communiquer. Eléments de lexico-méthodologie*. Paris, Clé International.

GILBERT, L. (1975) *La créativité lexicale*. Paris, Larousse Université

HUBER, B. et alii (1985) "Expérience d'élaboration et d'enseignement d'un cours de français", in Travaux de Didactique du FLE, n°13, pp.79-89

MOIRAND, S. (1984) "Mais vers où s'en va l'approche communicative?", document multigraphe, Université de la Sorbonne Nouvelle.

MOIRAND, S.(1992). *Enseigner à communiquer en langue étrangère*. Paris, Hachette.

ROULET, E. (1976) "L'apport des sciences du langage à la diversification des méthodes d'enseignement des langues secondes en fonction des caractéristiques des publics visés", in ELA, n°21, Janvier-Mars, pp.43-80

TOURNIER, J. (1975) "La notion de lexicalité", in Recherche en Linguistique Etrangère, Annales Littéraires de L'Université de Besançon, Paris, Les Belles Lettres, pp.179-187

Notes

1 CARE, J. M. et TALRICO, K. (1984): "La communication mise en jeux", in FDM, n°184, avril, p.71

2 idem: p.71

3 CARE, J. M. (1989): "Du même au drame", in Jeu, Langage et Créativité, Paris, Hachette/Larousse, p.65

4 DEBYSER, F; cité par HUBER, B. et alii. (1985): "Expérience d'élaboration et d'enseignement d'un cours de français", in Travaux de Didactique du FLE n°13 pp.79-80

5 CARE, J. M. (1989): art, cit., p.67

6 MOIRAND, S. (1992): *Enseigner à communiquer en langue étrangère*. Paris, Hachette, p.49-53

7 MOIRAND, S. (1984): "Mais vers où s'en va l'approche communicative", document multigraphe, Université de la Sorbonne Nouvelle, p.3

8 ROULET, E. (1976): "L'apport des sciences du langage à la diversification des méthodes d'enseignement des langues secondes en fonction des caractéristiques des publics visés", in ELA, n°21, Janvier-Mars, p.73

9 DARWISH, F. (1984): *Contribution à l'étude du vocabulaire du tourisme dans les revues d'agences de voyages, saison 1984-1985*. Mémoire de maîtrise, Besançon, Université de Franche-Comté, p. 28

10 GILBERT, L.: (*La créativité lexicale*) cité par F. DARWISH: idem p.28

11 Les mots composés cités en 2 et 3 sont plus tôt (*les GN avec extension adjectivale*), mais il est vrai qu'on les ressent comme tels (*les mots composés*)

12 GILBERT, L. (1975): *La créativité lexicale*. Paris, Larousse Université, p.89

13 TOURNIER, J. (1975): "La notion de lexicalisé", in Recherche en Linguistique Etrangère, Annales Littéraires de l'Université de Besançon, Paris, Les Belles Lettres, p.185

14 GALISSON, R. (1983): *Les mots pour communiquer*. Paris, Clé International, p.58

15 GALISSON, R. (1983): op. cit., : p.78

16 Idem: op. cit., p.26

être impliqués par le jeu et par conséquent à mieux faire de productions linguistiques appropriés et adéquates à la situation de communication.

Il convient de rappeler que cette présente recherche n'est qu'une initiation aux pratiques de la communication en classe du français langue étrangère. Il n'est pas question ici de redire ce qui a été dit à propos de l'importance des jeux de rôle dans l'enseignement des langues étrangères, mais plutôt d'insister sur la mise en contexte et en situation de communication qui motive l'apprenant à être impliqué par le jeu et à utiliser la langue cible par ces deux volets: linguistique et extralinguistique.

مقدمة في تطبيقات التواصل اللغوي

سعد حداد ومحمد الخطيب، قسم اللغات الحديثة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

ملخص

على خبير مناهج التدريس أن يكون قادرا على التنوع في وسائله وطرائقه من اجل إشباع رغبات وحاجات مختلف المتعلمين. فعلى التعليم أن يكون أكثر تلاؤما وتركيزا على الحاجات اللغوية للطلبة. من اجل تحضير وعمل درسا في اللغة الفرنسية موجه لمتعلمين مهنيين (أصحاب مهنه) فإننا نسعى في هذا البحث لاقتراح بعض النشاطات التربوية التي تولى أهمية للتواصل اللغوي الحقيقي وتحضر الطلبة لمهنه مستقبليه يستطيعون فيها التواصل والتفاعل بلغه أجنبية بشكل جيد حسب المواقف والظروف. لذلك من المهم إدخال تقنيات تعليمية لصف اللغة تسمح للطلبة بالانخراط في مواقف حياتيه قريبه من الواقع . في هذا الإطار فان التقليد أو تمثيل مقاطع من الحياة الواقعية على شكل العاب في الصف هي فعلا أداة تربويه من بين الكثير من الأدوات والتي تتيح للطالب فرصه تطوير قدراته وإمكانياته وتصرفاته التواصلية الشفهية والغير شفهية في اللغة الأجنبية

* **The paper was received on May 23, 2010 and accepted for publication on March 23, 2011.**

se substituer aux mots lors du passage de l'intention de communiquer à la réalisation du discours [...] »[15] d'où l'urgente nécessité de faire quelque chose pour préserver des mots en mémoire.

L'accès au vocabulaire exige nécessairement, de la part de l'apprenant, l'observation et la connaissance d'un certain nombre de faits

« ***A)*** *le signe linguistique situe son espace à la croisée de l'axe syntagmatique et de l'axe paradigmatique et ne s'actualise comme vocable, que dans cet entourage:*

- *pour une part réel (cf. ses co-occurrents, sur l'axe syntagmatique, qui constituent à eux tous sa distribution);*
- *et pour une part virtuel (cf. ses corrélés, sur l'axe paradigmatique, qui forment ensemble son micro-système).*

B) *le sens d'un signe, c'est d'abord son usage, ses emplois, donc sa distribution [...] et son micro-système* »[16]

Outre ces considérations, R. GALISSON attire l'attention sur la particularité suivante: comme le sens et l'usage sont liés et que l'accès à l'usage résulte d'une lente sédimentation, l'apprenant doit savoir aussi que, contrairement à ce qu'il a tendance à croire, la maîtrise du vocabulaire ne peut être que le fruit d'une longue patience.

Ce que nous venons d'évoquer ici n'est qu'une réflexion sur l'importance et le rôle de la linguistique (analyse lexicale, morpho-syntaxique, etc.) dans l'apprentissage du vocabulaire du tourisme

Conclusion

Le jeu de rôle est l'un des meilleurs moyens pédagogiques auquel l'enseignant peut avoir recours pour motiver les apprenants à communiquer en langue étrangère. Ce moyen pédagogique répond parfaitement au schéma de la communication de Jakobson avec tous ses éléments. Les apprenants joueurs constituent les deux pôles de la communication (dessinateur / destinataire). Le code est la langue cible avec tous ses éléments linguistiques (écrit / oral) et extralinguistiques (gestes et images). Le canal de la communication est forcément direct (face à face / téléphone). Quant au message, il constitue le contenu de la communication qui doit porter sur le thème du jeu. Ce qui nous importe ici est le dernier élément qui est la référence. Tant que cette dernière est claire pour les deux pôles de la communication tant le message passe le plus clairement possible. Autrement dit, le fait que les apprenants joueurs soient présents physiquement dans le contexte de la communication les aide à mieux

grammaticale. Peut-être pourrait-on même montrer qu'il augmente avec l'âge, chez le même individu, dans la mesure où s'élève en même temps son niveau socioculturel; mais dans ce cas l'expérimentation serait encore difficile à réaliser[...] »[13]

Mais, quelles que soient les conclusions auxquelles on aboutisse sur ce point précis, il est bien évident qu'aucune méthode ne dispensera jamais d'un apprentissage lexical. L'apparition des mots est toujours déterminée par la situation et la thématique. Mais si l'apprenant ne parvient pas à utiliser ces mots nouveaux pour communiquer, c'est parce qu'en général, on traite le mot isolement, sans mode d'emploi contextuel ni situationnel.

Dans une perspective d'accès à la compétence communicative, on ne peut plus fermer les yeux sur cette absence de référenciation du mot à apprendre. Il faut tenir compte des éléments tant linguistiques qu'extra linguistiques, qui conditionnent son usage. A ce propos, R. GALISSON souligne que « *comme la compétence communicative résulte d'une maîtrise du code et de son emploi en situation, ce serait encore réduire l'outil langagier que de décrire les caractéristiques d'emploi en situation des mots (références extra linguistiques), sans décrire conjointement leurs caractéristiques d'emploi en contexte (références*

linguistiques), lesquelles dépassent largement ce que grammaire et dictionnaire réunis divulguent de leur fonctionnement. Ce n'est que par la maîtrise de cette double dimension (extra linguistique et linguistique) que l'apprenant passera d'un savoir <u>énoncif</u> à un savoir-faire <u>énonciatif</u> »[14]

Le fait de vouloir globaliser l'approche des textes, de privilégier le tout au détriment de la partie, d'aller à l'essentiel plutôt que de s'intéresser au détail amène les tenants de l'approche fonctionnelle à manifester très peu d'intérêt pour l'étude des mots. Pourtant l'apprenant a toujours besoin de se rassurer et de vérifier qu'il ne s'est pas fourvoyé. Or, c'est en partie la connaissance du sens des mots qui lui donne l'assurance indispensable à l'apprentissage d'une langue étrangère.

Il conviendrait aussi de faire la distinction entre la compétence lexicale *active* et la compétence lexicale *passive*. On peut en tout cas bien imaginer un usager capable de décoder un mot isolé quand il le rencontre pour la première fois, alors qu'il n'aurait peut-être pas été capable de le produire lui-même. Le problème de la compétence productive semble plus difficile à résoudre que celui de la compétence réceptive, comme le constate R. GALISSON: « *même si l'acte de parole et la notion deviennent non seulement des unités d'analyse, mais également des unités de présentation de la langue à maîtriser, elles ne sauraient*

boite de nuit
bar de plein air
etc.

et

hôtel à piscine
marché-à-souvenir
bazar à découverte
etc.

❼ Les emprunts:

L. GILBERT définit le mot "*emprunt*" comme suit « *l'emprunt est un phénomène linguistique dont l'étude va de pair avec l'histoire de la formation d'une langue. Aucun peuple, en effet, n'a pu développer une culture entièrement autochtone, à l'abri de tout contact avec d'autres peuples, qu'il s'agisse de guerres ou de relations économiques [...]*»[12]. Autrement dit, l'emprunt est un procédé par lequel une langue s'incorpore un élément significatif d'une autre langue.

Exemples:

fast-food
week-end → (empruntés à l'anglo-américain)
snack

cafétéria (emprunté à l'espagnol)

pizzeria (emprunté à l'italien)

méchoui (emprunté à l'arabe)

Il ne s'agit pas ici de faire une étude sur les emprunts. Les exemples que nous avons cités ne sont qu'une illustration des emprunts dans le vocabulaire du tourisme.

5. Apprentissage du vocabulaire

Dans notre développement sur les documents authentiques, tels que les guides touristiques et les catalogues d'agences de voyage, nous avons parlé de l'utilisation massive d'emprunts et de mots composés. On peut, en effet, noter que c'est le lexique qui supporte directement et le plus souvent le poids de la réalité extra-linguistique. Il en résulte un problème de compétence lexicale que J. TOURNIER tente d'élucider quand il écrit « *le degré de compétence lexicale semble varier davantage d'un individu à l'autre que le degré de compétence*

❷ Les mots composés de type substantif + adjectif[11]

Exemple: marché flottant
arcades commerciales
dîner oriental
petit déjeuner anglais
whisky local
bar américain
etc.

❸ Les mots composés de type adjectif + substantif

Exemple: le nouveau parcours
le grand café
etc.

❹ Les mots composés de type substantif + substantif

Exemple: circuit découverte
aller-retour
chauffeur-guide
salle-terrasse
bar-picine
dîner-spectacle
etc.

❺ Les mots formés par préfixation

Exemple: minibus
mini-circuit
mini-séjour
mini-golf
supermarché
etc.

❻ Dérivation syntagmatique. Il s'agit d'unités syntagmatiques avec joncteurs: les schémas les plus fréquents sont

substantif + de + substantif
et
substantif + à + substantif

Exemple: haut de gamme

l'hébergement, le style de visite, les photos, les choses à connaître, les informations utiles, etc.

La formation à la vieprofessionnelle exige des conditions d'apprentissage très proches de la réalité. L'utilisation des documents authentiques, tels que les catalogues, les brochures d'agences de voyage, les affiches publicitaires, les cartes postales, etc., est un moyen de mettre les apprenants en contact avec le monde du tourisme.

4.3. Le vocabulaire du tourisme

Une autre application pouvant être tirée de l'utilisation des documents authentiques (guide touristique, brochure, catalogues d'agences de voyage, etc.) est l'apprentissage du vocabulaire. Le vocabulaire du tourisme se trouve aux confins de divers domaines ou d'un ensemble d'activités différentes le voyage (transport), l'hôtellerie (restauration), l'histoire et la géographie (histoire de l'art), la publicité (commerce), le sport et les loisirs. Il s'agit de microsystèmes à l'intérieur d'un ensemble beaucoup plus grand qui est le domaine de la réalité. Le rôle de la langue, c'est de nommer cette réalité. Le vocabulaire du tourisme est tributaire de l'évolution de tousles domaines cités. Même si l'on ne peut pas le considérer comme un vocabulaire spécifique (tel que le vocabulaire technique de la médecine, de l'aviation, etc.), le vocabulaire du tourisme possède ses traits caractéristiques, tels que « *suppressions des prépositions, des mots de liaison, et nombreuses créations de mots composés, à la façon d'autres langues (avec ou sans trait d'union)* »[9]. Il est important de sensibiliser les apprenants à l'évolution des mots. Car ils sont les reflets fidèles d'une société et de son idéologie. Ils évoluent, tout comme notre façon de voyager ou de découvrir un pays. Dans la créativité lexicale, L. GILBERT écrit « *la langue s'enrichit d'une formation nouvelle que lui imposent les nécessités du commerce et de l'industrie. Ceux-ci ont besoin d'expressions courtes, dégagées, autant que possible, de prépositions gênantes et le plus souvent, inutiles* »[10]

Voici quelques exemples de classement du vocabulaire du tourisme qui illustrent la pensée de L. GILBERT. Les apprenants pourront allonger cette liste à la demande de l'enseignant, en consultant les brochures et les catalogues d'agences de voyage:

❶ Les mots composés dans lesquels sont exclues les prépositions de lieu (origine, provenance)

Exemple: du coté ville
avec vue mer
avec vue parc
Paris/ Paris
etc.

Un certain nombre d'exercices peuvent servir à renforcer la compétence de communication dans le domaine des "*réponses libres*".

A ce stade, l'exploitation de documents authentiques écrits tirés du contexte professionnel devient essentielle.

4.2. Utilisation de documents authentiques écrits

L'utilisation de documents authentiques écrits doit être privilégiée parce que ceux-ci présentent les caractéristiques de la langue quotidienne et apportent plus d'éléments que les documents fabriqués. Ils permettent de mettre en relation la langue et la culture. Selon S. MOIRAND, il s'agit de « *mettre en œuvre au cours de langue des activités "authentiquement" communicatives en privilégiant désormais les termes d'interaction d'apprentissage interactif* »[7]. Il faut utiliser des textes accompagnés de référence (ex: le thème, l'année, etc.) et penser également aux connaissances antérieures des apprenants. Si ces derniers sont débutants, il faut choisir des documents brefs, présentant une structure homogène. Avec des apprenants plus avancés, on peut utiliser des documents plus longs et plus variés.

E. ROULET souligne les avantages de l'utilisation de documents authentiques: « *A ce niveau, l'apport des documents authentiques est double: d'une part, il permet à l'apprenant de découvrir et d'acquérir la langue seconde à propos de situations, d'événements, de thèmes qui le concernent et l'intéressent directement, soutenant ainsi sa motivation (sans doute est-ce même la manière d'apprendre efficacement une langue seconde !); d'autre part, il offre à l'apprenant une image authentique et riche d'un autre mode de vivre, qui peut contribuer à développer une attitude favorable à l'égard de celui-ci et de la langue seconde* »[8].

Les documents authentiques supposent une analyse prépédagogique, avant leur exploitation en classe. Cette étude permet, d'une part, de faire l'inventaire complet des éléments linguistiques, communicatifs et civilisationnels, et de placer le document dans sa perspective sociologique de production, et, d'autre part, elle amène les enseignants à bien comprendre les fonctionnements d'un texte et les conduit vers des pistes possibles pour l'exploitation en classe.

Quant au choix des documents, les enseignants peuvent introduire le guide touristique comme matériel pédagogique qui donne des informations nécessaires sur les lieux de visite, les activités quotidiennes du touriste, la culture, le mode de vie du pays, etc. Ils ont la possibilité également d'utiliser les brochures et les catalogues d'agences de voyage, afin de sensibiliser les apprenants à observer comment sont présentés et traités dans ces documents l'espace, le temps,

réservation, etc.) pour arriver ensuite à des "*situations problèmes*" (perte de bagages, train manqué, réservation oubliée, etc.)

En fin d'apprentissage, on peut exploiter deux types de situations à l'intérieur d'une même unité pédagogique: l'organisation complète d'un voyage débouche, par exemple, dans un second temps, sur un appel téléphonique du client ayant manqué sa correspondance ou dont la réservation d'hôtel n'a pas été enregistrée. En nous appuyant sur ces types de situations, on organise un jeu de rôle (à partir d'un canevas fourni par le professeur), pour voir alors si, à l'issue de la formation, l'apprenant est en mesure:

- d'exprimer une demande (demande de répétition ou de renseignement complémentaire);
- de fournir un renseignement (oralement);
- de fournir un service (réservation de billet, notation écrite d'un itinéraire).

La formation de cette compétence (fournir des renseignements) se fera suivant une progression assez stricte. Nous allons à cette fin proposer aux apprenants des exercices d'expression orale en prévoyant des étapes: répondre à des questions fermées, puis à des questions plus ouvertes. Cette progression se fonde sur la variation de deux cordonnées:

- Questions thématiques (nous appelons "*questions thématiques*" celles qui se rattachent à un secteur très précis de l'activité professionnelle: prix d'une chambre d'hôtel, horaire d'avion, etc;)
- "*L'ouverture*" des questions (suivant que la question appelle une réponse précise ou bien une réponse plus libre de la part de l'employé).

On trouvera, ci-dessous, quelques exemples de questions:

- Questions fermées (thème très restreint)
  - *"A quelle heure part l'avion pour Paris? "*
  - *"A quelle heure arrive le vol Air France? "*
  - *"Combien de temps dure l'escale à Rome? "*
- Questions ouvertes (pas de thème précis)
  - *"J'ai trois jours devant moi, qu'est-ce que je peux faire? "*
  - "*Mademoiselle, j'ai manqué mon avion pour Paris, que dois-je faire maintenant? "*

Ce type de question appelle une réponse à la fois plus ouverte et beaucoup plus élaborée au niveau de l'argumentation (la psychologie du client devant aussi être prise en compte).

❋ Je voudrais téléphoner au.., en.. (pays)
❋ Vous avez le numéro?
❋ C'est le.... (numéro)
❋ Le...? (numéro)
❋ C'est ça, à.., au..., en... (ville, pays)
❋ Très bien
❋ Merci

Il s'agit d'une situation d'échanges verbaux par le canal du téléphone. En terme de communication, l'apprenant doit, au minimum, apprendre à repérer les actes de demande, retenir l'objet de la demande (le numéro de téléphone, le lieu) et savoir formuler en interaction les actes de requête, de demande de confirmation, de répétition et de vérification. Lors de la détermination des contenus d'enseignement, on sera amené à différencier des activités (comprendre/parler au téléphone, distinguer/prononcer des chiffres, épeler, etc.) et des fonctions de communication (savoir interpréter les formulations directes et indirectes de la requête, de la vérification, etc.). Ainsi, comprendre les chiffres en langue étrangère et les identifier, en tenant compte des différences de prononciation probable des interlocuteurs devient un objectif d'apprentissage qu'il ne faut pas négliger ici. Cet objectif d'apprentissage implique une activité qui met en jeu en priorité le développement des capacités de discrimination auditive en langue étrangère. On peut faire acquérir ces capacités dans bien d'autres situations que celles de la conversation téléphonique.

L'utilisation des dialogues enregistrés va nous aider à initier les apprenant à la prosodie du français, c'est-à-dire à l'intonation, et à l'accent dans la prononciation des mots français. Les "*erreurs*" de prononciation de certains éléments segmentaux, comme l'articulation, ne seront "*corrigées*" que dans la mesure où le message émis devient incompréhensible. Dans cette perspective, on corrige l'erreur de prononciation et l'intonation qui risquent de bloquer la compréhension chez l'interlocuteur. L'exactitude phonétique est mise en place par la répétition et la correction collective.

Les dialogues enregistrés gardent tout au long du programme une place importante, mais leur emploi n'est pas systématique. Leur degré d'authenticité et la nature de leur exploitation varient en fonction du niveau atteint par les apprenants à l'intérieur du processus d'apprentissage.

On devra, bien sûr, établir une progression des situations présentées par les dialogues. Par exemple, si l'on veut proposer un dialogue entre un personnel d'une agence de voyage et un client, on part d'abord de situations stéréotypées avec des demandes appelant une satisfaction ponctuelle (demande d'horaire, de

Nous ne doutons pas que, si ce travail est effectué méthodiquement, les jeux de rôle rempliront leur fonction dans le parcours d'apprentissage de notre public.

4. Utilisation des documents authentiques

Si l'apprenant veut communiquer efficacement, il doit acquérir une plus grande capacité de compréhension que d'expression. Il doit être capable de comprendre les locuteurs très différents, qui lui imposent des niveaux de langue, des débits, des prononciations présentant une réelle diversité. Il doit donc, dans l'enseignement, être confronté à cette variété, que seule permet l'utilisation de documents authentiques.

4.1. Les dialogues enregistrés

Il est important, en effet, de mettre les apprenants en contact le plus tôt possible avec la richesse et la variété de la langue cible et de réduire autant que possible l'écart entre la langue enseignée et la langue que l'on utilise en situation réelle. Dans cette optique, on fait écouter aux apprenants des dialogues enregistrés dans des restaurants (situation serveur/client), des agences de voyages (situation employé/client) ou des hôtels (situation hôtesse d'accueil/client). Et si l'apprenant possède un magnétophone, il peut utiliser ces dialogues enregistrés comme exercice d'écoute. Ainsi, cela lui permet de s'entraîner de façon autonome, hors de la salle de classe, à la compréhension orale.

Mais l'utilisation d'un dialogue enregistré obéit à certains impératifs, en effet, un dialogue enregistré doit

- présenter une qualité sonore satisfaisante, qu'il est parfois difficile d'obtenir quand on enregistre les locuteurs à leur insu;
- impliquer le minimum de présupposés, de sorte que l'interprétation du dialogue enregistré n'exige pas la connaissance de données contextuelles étrangères au public;
- offrir un certain intérêt pour le public et renforcer sa motivation;
- favoriser une meilleure compréhension du monde dans lequel vivront les apprenants.

Selon S. MOIRAND[6], l'analyse des discours recueillis permet d'établir des inventaires d'objectifs communicatifs à atteindre en terme de situations, d'interactions, d'indices d'énonciation, de fonction de communication, de marque de cohésion et de notions (lexicales et grammaticales). L'auteur donne l'exemple d'une formation en langue de standardiste de services internationaux où le correspondant étranger demande un numéro de téléphone. L'ensemble des discours recueillis se trouve dans le schéma conversationnel de base suivant

3.2. Motivation du public spécifique

Il est important de souligner que le public visé est celui qui apprend le français dans un but professionnel bien précis. Il est naturel que sa motivation de départ soit beaucoup plus grande que celle d'un autre public.

A notre avis, les apprenants sont fortement motivés par leurs besoins professionnels, ce qui les incite à participer aux jeux leur permettant de s'habituer aux situations de contact avec des touristes et de développer leur compétence de communication en français.

3.3. Formation de l'enseignant

Afin de réaliser les tâches communicatives en classe, l'enseignant doit accepter de changer de rôle. Il devient un animateur ou organisateur qui aide l'apprenant à jouer et à s'exprimer en le conduisant petit à petit vers l'autonomie. Pour atteindre ce but, il est important que l'enseignant connaisse suffisamment les techniques et le déroulement des jeux. Par ailleurs, il ne faut pas négliger les habitudes d'apprentissage et les difficultés particulières des apprenants dans la mise en œuvre de jeux qui demandent notamment la bonne volonté et la participation active de l'apprenant. Il faut attirer l'attention de l'enseignant sur la psychologie de l'apprenant et la question de l'ambiance de la classe: comment briser la timidité? Comment encourager les participants à collaborer? Il nous semble utile que l'enseignant observe depuis le début le caractère des apprenants afin de mieux connaître leurs comportements. Certains sont aptes à jouer, tandis que d'autres ont besoin de plus de temps pour s'adapter. Ces remarques nous amènent à souligner que la mise en place des jeux dans ce contexte particulier exige non seulement une compétence technique de la part de l'enseignant, mais également une compétence relationnelle. Sa compréhension et son encouragement sont nécessaires pour sécuriser l'apprenant dans l'application de ces nouvelles techniques.

3.4. Travail de préparation et techniques de classe

Les pratiques des jeux en classe réclament énormément de travail de préparation afin d'atteindre leur but communicatif. Commençons par préciser les objectifs et la compétence visée. Quels moyens linguistiques, consignes, sont déclencheurs? Quel doit être le déroulement de la séance? Chaque phase doit être préparée de manière à développer progressivement la capacité à utiliser le français pour "*faire quelque chose*". Il est nécessaire, par exemple, de choisir le type de jeu en fonction des situations travaillées: prévues ou imprévues, jeu de rôle ou simulation. Il faut également préparer l'étape de l'évaluation: pour quels objectifs, quand et comment?

Cette technique assez fortement structurale est recommandée en langue étrangère avant de passer à des jeux de rôles plus spontanés, car elle place l'apprenant dans une situation où des éléments structuraux peuvent être réutilisés dans des scènes plus libres donnant déjà l'occasion de jouer des scènes vivantes avec une certaine possibilité d'improvisation.

3. La mise en œuvre des jeux en classe de français

En mettant l'accent sur la compétence de communication, les simulations et les jeux de rôle nous apparaissent comme des techniques pédagogiques particulièrement adaptées pour faire expérimenter à l'apprenant des situations de communication où les actes de parole et les fonctions discursives (par exemple l'enchaînement des énoncés dans une argumentation) sont mieux "*mis en scène*" que dans des exercices formels ou dans la répétition et l'explication d'un dialogue. Cependant, l'utilisation de jeux avec les étudiants exige une bonne préparation de la part de l'enseignant qui doit tenir compte des habitudes d'apprentissage des apprenants.

3.1. Objectifs pédagogiques

Dans ce contexte, le recours à des jeux a un triple objectif

- *S'entraîner réellement en vue du futur métier*: faire expérimenter à l'apprenant linguistiquement et culturellement des situations de communication où les actes de parole et les fonctions discursives sont "*mises en scène*" dans un contexte d'imitation du réel nous paraît indispensable comme exercice d'entraînement. On doit savoir jouer plusieurs situations mettant en scène un professionnel, par exemple un réceptionniste, selon les situations de communication réceptionniste qui informe, qui réserve, qui conseille, etc. La communication mise en jeu amène l'apprenant a développer sa compétence discursive. Certains jeux mettent en situation d'énonciation adéquate l'emploi fonctionnel de la langue dans des actes de parole et dans des interactions langagières dont la réitération ici est largement plus pédagogique que leur simulation dans des échanges plus scolaires ou plus structuraux.
- *Evoluer vers une logique de communication exolingue* en ayant pris conscience de la spécificité du public français, ce qui revient à apprendre à structurer l'événement de communication d'une autre manière (notion d'argumentation, rigueur du discours, aspects logiques à "*la française*")
- *Evoluer vers une certaine autonomie*: maîtrise de soi, développement personnel, rapidité d'intervention, communication avec autrui, dépassement de la timidité.

référentielle et opératoire, dans la mesure où elles introduisent des types de discours plus variés, rationalisés ou affectifs, argumentatifs ou persuasifs, etc. Par le biais de ce jeu, l'apprenant aura l'occasion de s'entraîner et de faire *comme s'*il se trouvait devant une situation réelle. Le cas peut se présenter lorsqu'on peut imaginer et reconstituer des situations de communication dans lesquelles se trouvera réellement l'étudiant. Ces simulations nous semblent avantageuses, surtout dans l'apprentissage du français dans le cadre professionnel.

Prenons comme exemple des situations touristiques: pour le personnel du tourisme qui doit entrer en contact avec des touristes français, il est assez facile d'imaginer des situations réelles de communication où la connaissance et l'utilisation du français répondent à un besoin immédiat: transmettre des informations sur les programmes proposés, donner des renseignements, conseiller, déconseiller, etc., simulations qui ont toutes pour objet d'aider l'apprenant à s'exprimer dans ces situations-là.

2.2. Jeu de rôle

Quant aux *jeux de rôle*, c'est «*l'animation par deux ou trois étudiants de scènes ou de personnages plus spontanés, plus fantaisistes, éventuellement plus caricaturaux que dans les simulations proprement dites, sans canevas ni scénario prédéterminés, sans documentation ni préparation particulière autre que le cours de langue lui-même, sans consigne autre que l'indispensable nécessaire pour le point de départ* »[5]. Ces activités vont justement permettre l'improvisation dans des situations moins "*visibles*", qui sortent du conformisme habituel des apprenants.

Dans ces jeux de rôle, les étudiants sont amenés, selon leur tempérament, à réagir dans des situations données. Plus les scènes jouées s'orientent vers le théâtre de la spontanéité, plus l'implication des étudiants peut être naturellement sollicitée, ce qui a l'avantage pédagogique de susciter des besoins expressifs réels non plus limités mais personnels. Pourtant, il est possible de pratiquer des exercices préparatoires aux jeux de rôles. Ces exercices, ou jeux de rôles précontraints, mettent en relation une situation et un emploi privilégié de certaines formes structurales.

Prenons l'exemple de l'emploi du conditionnel dans l'expression de l'hypothèse. Un jeu de rôle précontraint consiste à imaginer par exemple une situation dans laquelle on ne sait pas exactement ce qui se passe: "*un client ne vient pas prendre son billet d'avion*", "*on attend un invité depuis une heure*", "*un touriste a manqué son rendez-vous*", etc.

Principes de base des jeux

Nous retenons ici deux principes de base proposé par J. M. CARE[1] pour le choix ou l'élaboration de jeux qualifiés de communicatifs

- L'information manquante ou le puzzle informatif si un joueur *B* détient une information dont un joueur *A* a absolument besoin pour accomplir une tâche *X*, il est indispensable que *A* et *B* communiquent;
- L'insatisfaction programmée: les joueurs sont momentanément placés dans une situation insatisfaisante: ils ont un problème à résoudre, et la communication est interrompue. C'est par le biais du langage qu'elle va pouvoir reprendre.

Un jeu peut donc avoir des avantages non négligeables sur certaines techniques d'expression mais il est important, dès l'instant où l'on introduit une activité ludique dans l'apprentissage, de bien en formuler les règles[2]:

- un bon jeu a des règles précises: celui qui y joue sait où il va, pourquoi et comment;
- un bon jeu peut favoriser un emploi réaliste de la langue;
- un bon jeu est en principe créatif, c'est-à-dire qu'il doit placer le joueur en face d'un problème réel à résoudre.

2.1. Simulation

La simulation, selon J. M. CARE, est « *la reproduction simulée, fictive et jouée d'échanges interpersonnels organisés autour d'une situation problème: cas à étudier, problème à résoudre, décision à prendre, conflit à arbitrer. Apprendre à gagner est un des objectifs pédagogiques principaux de ce type de jeu* »[3].

La simulation obéit à un canevas relativement précis et réglé à l'avance, même si les participants doivent y faire preuve d'initiative et si la ou les solutions apportées au problème dépendent d'eux. Le cas ou les situations qui servent de support à la simulation sont documentés par un matériel d'appoint: description de la situation, données précises.

Pour F. DEBYSER, la simulation en formation est un « *procédé pédagogique qui consiste à reproduire à des fins d'apprentissage, des situations dans lesquelles se trouvera réellement le sujet à l'issue de sa formation, situations dans lesquelles il devra utiliser la compétence et le savoir-faire qu'il cherche à acquérir* »[4]

Nous nous intéressons donc aux études de cas plus centrées sur le comportement humain donnant au langage une fonction moins strictement

Afin d'établir un cours du français destiné à un public professionnel, nous espérons pouvoir proposer quelques activités pédagogiques qui favorisent des tâches communicatives et préparent les futurs professionnels à mieux communiquer et réagir convenablement en fonction des situations de communication.

Dans une étape finale de l'enseignement, l'apprenant est supposé acquérir une compétence linguistique et culturelle optimales pour pouvoir communiquer en français dans sa vie professionnelle. Pourtant, il arrive que le "*bon*" étudiant, qui maîtrise bien la langue, soit pris de panique et ne communique pas vraiment, une fois placé en situation réelle de communication. Cette panique peut être attribuée au manque d'entraînement, car dans la communication quotidienne, on ne prend pas la parole seulement pour constater un état de fait ou demander des informations. L'interaction verbale a des enjeux qui ne sont pas toujours strictement référentiels.

Afin de préparer l'apprenant à faire face aux réalités linguistiques et culturelles différentes, et à être autonome, il est important d'introduire en classe de langue des techniques d'enseignement permettant l'implication personnelle dans des situations se rapprochant du réel. Dans cette perspective, la mise en scène sous forme de jeux peut être un outil parmi d'autres qui permet à l'apprenant de développer ses attitudes, ses aptitudes et ses comportements communicatifs verbaux et non verbaux en langue étrangère.

1. Jeu et pédagogie

Fait plus intéressant, le jeu, beaucoup mieux que les exercices, permet le maniement de certaines régularités de la langue. L'utilisation récurrente de mots ou de règles syntaxiques dans un jeu peut constituer une situation de communication plus authentique que la répétition et la mémorisation par cœur du célèbre "*dialogue en situation*". La langue dans le jeu aide l'apprenant à exprimer ce qui correspond à un besoin ou à un désir d'expression, elle l'implique dans ce qu'il dit et fait. Notre intérêt est donc d'explorer plus à fond l'intégration du jeu dans une procédure d'apprentissage du français.

2. La communication mise en jeu: simulation et jeu de rôle

Nous traiterons ici de jeux apparentés au théâtre, c'est-à-dire de l'animation de scènes avec des personnages en interaction verbale et non verbale, quel que soit le degré de structuration ou, au contraire, de spontanéité du jeu (règles, textes, canevas, attribution de rôles) ou l'implication personnelle des participants dans les scènes qu'ils jouent. L'apprenant dans tous ces jeux doit jouer à être quelqu'un, y compris lui-même, et non pas jouer quelque chose (cartes, devinettes, etc.)

The Arab Journal For Arts Vol. 9 No. 1A, 2012 , pp.23-40

Initiation Aux Pratiques de la Communication

Saad Haddad and **Mohammad Al-Khateeb** *

Résumé

Un didacticien doit être capable de diversifier ses moyens et ses fins pour pouvoir satisfaire les exigences de publics différents. Il faudrait que l'enseignement soit mieux adapté et plus centré sur les besoins langagiers du public auquel il est destiné. Afin d'établir un cours du français destiné à un public professionnel, nous espérons pouvoir proposer quelques activités pédagogiques qui favorisent des tâches communicatives et préparent les futurs professionnels à mieux communiquer et réagir convenablement en fonction des situations de communication. Pour cela il est important d'introduire en classe de langue des techniques d'enseignement permettant l'implication personnelle dans des situations se rapprochant du réel. Dans cette perspective, la mise en scène sous forme de jeux peut être un outil parmi d'autres qui permet à l'apprenant de développer ses attitudes ses aptitudes et ses comportements communicatifs verbaux et non verbaux en langue étrangère.

Introduction

La didactique des langues étrangères qui a longtemps privilégié un objectif à caractère culturel/littéraire, se trouve aujourd'hui face à un autre type de public, plus conscient que le public d'autrefois du fait que l'apprentissage des langues étrangères ne se fait plus pour des raisons de prestige social.

Ce public est celui des professionnels désirant ou devant apprendre une langue pour répondre aux besoins communicatifs de tel ou tel métier.

Ainsi, la didactique doit être capable de diversifier ses moyens et ses fins pour pouvoir satisfaire les exigences de publics différents. En d'autres termes, pour favoriser l'apprentissage des langues sur objectifs spécifiques, il faudrait que l'enseignement soit mieux adapté et plus centré sur les besoins langagiers du public auquel il est destiné.

Un enseignement formulant ses objectifs en termes de compétence communicative se doit de définir des contenus prenant en compte l'ensemble des compétences nécessaires à la maîtrise des comportements sociaux visés.

© Copyright 2012 by The Society of Arab Universities Faculties of Arts, All rights reserved

* *Department of Modern Languages, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.*

Macmillan Press Ltd., 1979. (Original source: "The Ending of *Great Expectations*", *Essays in Criticism*, Vol. 10, 1960, pp. 326-31). P. 126.

67 Jeremy Tambling. "*Dickens, Violence and the Modern State: Dreams of the Scaffold*. London and New York: Macmillan Press Ltd., and St. Martin's Press Inc., 1995. P. 37. He says, "As the recidivist, he wishes to be given Biddy's child."

68 Jerome Meckier. "Charles Dickens's *Great Expectations*: A Defense of the Second Ending." Harold Bloom, ed. "Bloom's Modern Critical Interpretations: *Great Expectations*"; 2000, pp. 167-195. Essay last updated: 03-14-2005. Literary Reference Center. Online: EBSCO: http:// search.ebscohost.com. 3 Oct. 2008. (Original source: *Studies in the Novel*, Spring 1993, Vol. 25, Issue 1). P. 173.

69 Goldie Morgentaler. "Meditating on the Low: A Darwinian Reading of *Great Expectations*." *Studies in English Literature*, Autumn 1998, Vol. 38 Issue 4, pp. 707-715. Literary Reference Center. Online: EBSCO: http://search.ebscohost.com. 3 Oct. 2008. p. 719.

70 Steph Lawler. *Identity: Sociological Perspectives*. Malden: Polity Press, 2008, p11.

48 He says to Biddy, "I am disgusted with my calling and with my life" p. 132

49 On that occasion, he says, "Never has that curtain dropped so heavy and blank, as when my way in life lay stretched out straight before me through the newly entered road of apprenticeship to Joe" p. 114.

50 Charles Dickens. *Great Expectations*. ed. Janice Carlisle. Boston: Bedford Books of St. Martin's Press, 1996,

p. 114.

51 Ibid. p. 115.

52 Ibid. p. 141.

53 Ibid p. 141.

54 Gail T. Houston. "'Pip' and 'property': The (Re)Production of the Self in *Great Expectations*". *Studies in the Novel*, Spring 1992, Vol. 24, Issue 1, pp. 1-25. Essay last updated: 08-12-2002. Literary Reference Center. Online: EBSCO: http://search.ebscohost.com. 3 Oct. 2008. p. 14.

55 Charles Dickens. *Great Expectations*. Ed. Janice Carlisle. New York: Bedford Books of St. Martin's Press, 1996. p. 150.

56 Ibid. p. 155

57 Ibid. p. 159

58 Ibid. p. 160

59 Ibid. p. 146

60 Philip Hobsbaum. *A Reader's Guide to Charles Dickens*. London: Thames and Hudson, 1977. p. 226.

61 Anny Sadrin. *Great Expectations*. London: Unwin Hyman, 1988. p. 72.

62 Stanley Friedman. "Estella's Parentage and Pip's Persistence: The Outcome of *Great Expectations*." *Studies in the Novel*, Winter 1987, Vol. 19, Issue 4, pp. 440-421. Essay last updated: 08-08-2002. Literary Reference Center. Online: EBSCO: http://search.ebscohost.com. 3 Oct. 2009. p. 412.

63 Dickens, Charles. *Great Expectations*. ed. Janice Carlisle. New York: Bedford Books of St. Martin's Press, 1996. p. 215

64 Martin Meisel. "The Problem of the Novel's Ending". *Dickens: Hard Times, Great Expectations, and Our Mutual Friend, A Casebook*. Ed. Norman Page. London: The Macmillan Press Ltd., 1979. (Original source: "The Ending of *Great Expectations*", *Essays in Criticism*, Vol. 10, 1960, pp. 326-31). P. 127.

65 Gail T. Houston. "'Pip' and 'property': The (Re)Production of the Self in *Great Expectations*". *Studies in the Novel*, Spring 1992, Vol. 24, Issue 1, pp. 1-25. Essay last updated: 08-12-2002. Literary Reference Center. Online: EBSCO: http://search.ebscohost.com. 3 Oct. 2008. p. 14.

66 Martin Meisel. "The Problem of the Novel's Ending". *Dickens: Hard Times, Great Expectations, and Our Mutual Friend, A Casebook*. Ed. Norman Page. London: The

novel, the reader is told that Pip and Joe are friends. "Pip, old chap" is Joe's way of addressing Pip and Pip's favorite words because they make him feel the warmth of Joe's love for him. Joe also consciously uses "old chap" just before Pip's departure to London to reassure him that he is confident that the latter won't forget their friendship.

27 Charles Dickens. *Great Expectations*. ed. Janice Carlisle. Boston: Bedford Books of St. Martin's Press, 1996 p.28.

28 Ibid. p.105.

29 Ibid. p. 86.

30 Ibid. p. 89.

31 Ibid. p. 5.

32 Ibid. p. 424. Pip says, "Joe wrapped me up, took me in his arms, carried me down to it, and put me in."

33 Ibid. p. 425.

34 Ibid. p. 139.

35 Ibid. p. 144.

36 Ibid. p. 61. Pip comments on that incident saying, "I derived from this, that Joe's education, like Steam, was yet in its infancy.".

37 Ibid. p. 60.

38 G. L. Brook. *The Language of Dickens*. London: Andre Deutsch, 1970. p. 168.

39 Herald S. Nelson. *Charles Dickens*. Boston: Twayne Publishers, 1981. p. 96.

40 Georg Lukacs. "Class Consciousness". *Identities: Race, Class, Gender, and Nationality*. eds. Linda Martin Alcoff and Eduardo Mendieta. Malden: Blackwell Publishing, 2003. pp 115, 109.

41 James P. Crowley. "Pip's Spiritual Exercise: The Meditative Mode in Dickens' *Great Expectations*." *Renascence*; Winter 1994, Vol. 46 Issue 2, pp. 133-143. Essay last updated: 06-09-1995. Literary Reference Center. Online: EBSCO: http://search.ebscohost.com. 3 Oct. 2008. p. 135.

42 Charles Dickens. *Great Expectations*. ed. Janice Carlisle. New York: Bedford Books of St. Martin's Press, 1996. p. 73.

43 Ibid. p. 82.

44 Ibid. p. 75.

45 Ibid. p. 77.

46 Ibid. p. 113.

47 Goldie Morgentaler. "Meditating on the Low: A Darwinian Reading of *Great Expectations*." *Studies in English Literature*, Autumn 1998, Vol. 38 Issue 4, pp. 707-715. Literary Reference Center. Online: EBSCO: http://search.ebscohost.com. 3 Oct. 2008. p. 719.

Reference Center. Online: EBSCO: http://search.ebscohost.com. 3 Oct. 2008. (Original source: *Studies in the Novel*, Spring 1993, Vol. 25, Issue 1). p. 171. Stanley Friedman devotes a whole study— "Estella's Parentage and Pip's Persistence"— to the Pip/Estella relationship. Gail Houston, in "'Pip' and 'Property, '" describes Estella as the "astonishing Dickensian heroine, " pointing out that she is one of the important characters who play a key role in "making" Pip, for she suggests that Pip is "not born", but "made." Gail T. Houston. "'Pip' and 'property': The (Re)Production of the Self in *Great Expectations*". *Studies in the Novel*, Spring 1992, Vol. 24, Issue 1, pp. 1-25. Essay last updated: 08-12-2002. Literary Reference Center. Online EBSCO: http://search.ebscohost.com. 3 Oct 2008. p. 15. 18.

23 According to the Golding, Joe enables us to measure "Pip's progress through life." Robert Golding. *Idiolects in Dickens: The Major Techniques and Chronological Development*. Hong Kong: The Macmillan Press Ltd. 1985. p. 177. Crowley holds that from Pip's relationship with Joe we know Pip's "capacity to love others." James P. Crowley. "Pip's Spiritual Exercise: The Meditative Mode in Dickens' *Great Expectations*." *Renascence*; Winter 1994, Vol. 46 Issue 2, pp. 133-143. Essay last updated: 06-09-1995. Literary Reference Center. Online: EBSCO: http://search.ebscohost.com. 3 Oct. 2008. p. 139.

24 Anny Sadrin. *Great Expectations*. London: Unwin Hyman, 1988. p. 198. Linda Raphael finds Miss Havisham significant enough to devote a whole essay— "A Re-Vision of Miss Havisham: Her Expectations and Our Responses"—to show "her significance in the novel." Linda Raphael. "A Re-Vision of Miss Havisham: Her Expectations and Our Responses." *Studies in the Novel*. Winter 1989, Vol. 21 Issue 4, pp. 400-413. Essay last updated: 08-08-2002. Literary Reference Center. Online: EBSCO: http://search.ebscohost.com. 3 Oct. 2008. p. 401. However, this negligence of the function of Joe in the novel seems to stem from Dickens himself. In a letter to Forster; Dickens describes Joe as "a good natured-foolish man. Quoted in Norman Page's *A Dickens Companion*. Hong Kong: The Macmillan Press Ltd. 1984. p. 215. But as Norman Page explains, Dickens' description of Joe "is a very incomplete account of Joe Gargery's role in the story." p. 216.

25 Gail T. Houston. "'Pip' and 'property': The (Re)Production of the Self in *Great Expectations*." *Studies in the Novel*, Spring 1992, Vol. 24, Issue 1, pp. 1-25. Essay last updated: 08-12-2002. Literary Reference Center. Online: EBSCO: http://search.ebscohost.com.: 3 Oct. 2008. p. 22.

26 One of the first pieces of information imparted to us about Pip is the fact that, unable to read what is written on his parents' tombstones, he has created images of them based on "The shape of the letters", not from whatever information these letters could convey to him. Joe, likewise, can neither read nor write. This fact is carefully placed in the reader's mind by Dickens' choice of language for Joe. On Sunday Joe is compelled to present a comical character, described by Pip as being "like a scarecrow." Pip, likewise, looks pitiful in his best attire, which are "like a kind of Reformatory, " tight and restrictive of any movement of Pip's "limbs." Early in the

Dickens's Novels. Carbondale and Edwardsville: Southern Illinois University Press, 1994. p.162.

10 Steph Lawler. *Identity: Sociological Perspectives*. Cambridge: Polity press, 2008. p. 1.

11 Harold W. Noonan. *Personal Identity*. London: Routledge, 1989. p.11.

12 Charles Dickens. *Great Expectations*. ed. Janice Carlisle. Boston: Bedford Books of St. Martin's Press, 1996. p. 123.

13 Gwen Watkins. *Dickens in Search of Himself*. Hong Kong: Macmillan Press, 1987. p. 7.

14 Jacquess Derrida. *Of Gramatology*. Trans. Gayatri Spivak. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1976. p. 15.

15 Ibid. p. 86.

16 Michael Wheeler. *English Fiction of the Victorian Period 1830-1890*. 2 ed. Longman Literature in English Series. London and New York: Longman, 1994. p. 111. Elizabeth Emrath, in her discussion of Dickens' narrative medium, also maintains that the "Shakespearean Amplified Metaphor" is Dickens' "version" of the devices used by Victorian novelists. Elizabeth D. Ermarth. *The English Novel in History: 1840 – 1895*. London and New York: Routledge, 1997. p. 36. Doubleness, simply as metaphor, is not strange to Dickens' mentality; Herald Nelson mentions "Theatricality, " "intensity, " and "hallucination" as some of the expressions critics use to describe Dickens' extraordinary capacity for imagination. Herald S. Nelson. *Charles Dickens*. Boston: Twayne Publishers, 1981. pp. 32, 33.

17 Doris Alexander. *Creating Characters with Charles Dickens*. Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1991. pp.99-102.

18 Graham Smith. "Suppressing Narratives: Childhood and Empire in *The Uncommercial Traveller* and *Great Expectations*". *Dickens and the Children of Empire*. ed. Wendy S. Jacobson. New York: Palgrave Publishers, Ltd., 2000. p. 49.

19 Julian Moynahan. "The Hero's Guilt: The Case of *Great Expectations*". *Dickens: Hard Times, Great Expectations, and Our Mutual Friend, A Casebook*. Ed. Norman Page. London: The Macmillan Press Ltd., 1979. (Original source: *Essays in Criticism*, Vol.15, 1965, pp. 60-79.) p. 106.

20 Ibid. p. 107.

21 Daniel Pollack-Pelzner. "Dickens's Hamlet Burlesque." *Dickens Quarterly*. Vol. 24, No. 2, June 2007. p.103

22 Jerome Meckier in his defense of the novel's second ending, reemphasizes "that *Great Expectations* is Estella's story, too, not just Pip's." Jerome Meckier. "Charles Dickens's *Great Expectations*: A Defense of the Second

Ending." Harold Bloom, ed. "Bloom's Modern Critical Interpretations *Great Expectations*"; 2000, pp. 167-195. Essay last updated: 03-14-2005. Literary

Notes

1 *The Norton Anthology of American Literature*. ed. Nina Baym. Vol. D, 6th edition. New York: W. W. Norton and Company, 2003.

2 Jacquess Derrida. *Of Gramatology*. Trans. Gayatri Spivak. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1976. p. 86.

3 Ross C. Murfin. "What is Deconstruction".*Case Studies in Contemporary Criticism: Great Expectations*. Series editor: Ross C. Murfin. New York: Bedford Books of St. Martin's Press, 1996.

4 The novel, nevertheless, can be viewed as being realistic from Bertolt Brecht's concept of realism, that realism is in the work's "function," not in its "form" or "content." Jeremy Hawthorn. *Studying the Novel: An Introduction*. 3rd edition. London: Arnold, 1997. p.77. Goldie Morgentaler equates *Great Expectations* with a fairy tale, expressing the view that it is "essentially a Cinderella story in which the fairy godmother turns out to be a convict." Goldie Morgentaler. "Meditating on the Low: A Darwinian Reading of *Great Expectations*." *Studies in English Literature*, Autumn 1998, Vol. 38 Issue 4, pp. 707-715. Literary Reference Center. Online: EBSCO: http://search.ebscohost.com. 3 Oct. 2008. p. 712.

5 Anny Sadrin. *Great Expectations*. London: Unwin Hyman, 1988. p.47.

6 Anny Sadrin. *Great Expectations*. London: Unwin Hyman, 1988. p.116. In this regard, Graham Smith attributes this change to "a waning of interest in the 1860s," on Dickens' part, because of what he terms "sloth" in reform. Graham Smith. "Suppressing Narratives: Childhood and Empire in *The Uncommercial Traveller* and *Great Expectations*". *Dickens and the Children of Empire*. ed. Wendy S. Jacobson. New York: Palgrave Publishers, Ltd., 2000. p. 46.

7 Michael Wheeler. *English Fiction of the Victorian Period 1830-1890*. 2nd edition. Longman Literature in English Series. London and New York: Longman, 1994. p. 102. Bloom also says, "David Coperfield, despite its autobiographical elements, would not refute Henry James's judgment that Dickens 'has added nothing to our understanding of human character.' Great Expectations, because it enters the abyss of Pip's inner self, does refute Jemes." Harold Bloom. "Bloom's Modern Critical Interpretations: Great Expectations." Infobase Publishing, 2000, p. 1-2, essay last updated 2005. Literary Reference Center. Online: EBSCO: http://search.ebscohost.com. Norman Page also states that "the novel as a whole is profoundly serious" in spite of the existence of some comic characters and episodes. Norman Page. *A Dickens Companion*. Hong Kong: The Macmillan Press Ltd. 1984. p.215.

8 Michael Wheeler. *English Fiction of the Victorian Period 1830-1890*. 2nd edition. Longman Literature in English Series. London and New York: Longman, 1994. p. 111.

9 Jeremy Tambling. *Dickens, Violence and the Modern State: Dreams of the Scaffold*. London and New York: Macmillan Press Ltd., and St. Martin's Press Inc., 1995. p.30. Gail T. Houston. *Consuming Fictions: Gender, Class, and Hunger in*

استعارة روبرت فروست "الطريق غير المسلوك" في رواية تشارلز ديكنز *الامال الكبيرة*

محمد الرواشده، قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، جامعة اليرموك، إربـــد، الأردن.

ملخص

في العادة تُقرأ وتُدرّس رواية الآمال الكبيرة (Great Expectations) 1861 للكاتب الإنجليزي تشارلز دكنز (Charles Dickens) على أنها تتمحور حول العلاقة بين بب (Pip) واستيلا (Estella)، حيث يسعى بب (Pip) الفقير سعياً حثيثاً للوصول إلى مكانة اجتماعية يصبح معها أهلاً لأن تقع استيلا (Estella) في حبه فيتمكن من تحقيق حلمه بالزواج منها.

تقدم هذه الدراسة قراءة مختلفة للرواية حيث تبرز محوراً آخر لايقل أهمية عن المحور المعهود للرواية يتثمل هذا المحور بالعلاقة بين بب (Pip) وجو (Joe). في ضوء القراءة الجديدة تصبح شخصية جو (Joe) التي لا تلق في الغالب اهتماماً من النقاد تكافىء في اهميتها شخصية استيلا (Estella) حيث تبين الدراسة بأن شخصية جو (Joe) في مرحلة معينة من أحداث الرواية تصبح امتداداً لشخصية بب (Pip) فيكمل جو (Joe) عن بب (Pip) طريق حياة الحداد كي يتمكن بب (Pip) من أخذ طريق حياة "الجنتلمان" الذي فُتح له من حيث لا يدري. كما تبين الدراسة بأن الكاتب يقوم بتأسيس وبناء نقاط الالتقاء بين الشخصيتين، بب (Pip) وجو (Joe)، منذ البداية كي يهيء القارىء للدور الهام الذي سيلعبه جو (Joe) عندما يجد بب (Pip) نفسه على مفترق طريقين، وبهذه الطريقة فقط يتمكن بب (Pip) من أخذ الطريقين في نفس الوقت وبالتالي من معرفة ما يخبئه له القدر عليهما. وبهذه القراءة تكون هذه الدراسة قد أعطت بعداً آخر يعمل جنباً إلى جنب مع القراءة التقليدية للرواية للوصول إلى فهم أعمق لما تحويه من معان ودرجة أعلى من التذوق لخصائصها الفنية.

* **The paper was received on Aug. 11, 2009 and accepted for publication on Oct. 24, 2010.**

recovery of Pip's "lost innocence through a redemptory second birth."[66] Tambling interprets Pip's wish to be given little Pip as a sort of recidivism on Pip's part.[67] But our reading of Joe, as Pip's double, allows us to understand why Pip feels that he somehow has his share in little Pip. Biddy indirectly acknowledges Pip's share in little Pip when she puts her hand into Pip's hand, after she has put her girl's little hand to her lips.

The return of Pip to his road and his union with Estella, as Jerome Meckier holds, augments the union of Joe and Biddy.[68] It emphasizes that Pip cannot be the "old chap" once again. In her Darwinian reading of the novel, Morgentaler views Pip the gentleman as an evolutionary transformation of Pip the coarse boy and thereby infers that the finality that the novel insists on is that "Pip can never go home again."[69] But my reading of the story suggests that Pip can never go home again because he left Joe, his double, on that road to explore it for him and so he cannot be with his double on the same road.

Thus, unlike Frost, through Joe, Dickens satisfies the curiosity of his reader as well as his character when he enables Pip to explore the two roads that diverge in his life journey. Frost's persona sighs, and Pip might sigh as well, but not like Frost's persona because he is unable to know what good things he might have missed on the road not taken, rather, because he does see by his own eyes the good things he has missed, as he watches Joe living happily with Biddy, Pip's woman on his road not taken, whereas he himself is perplexed and forlorn on Estella's road. With regard to Pip and his identity, we can connect Pip's whole narrative to his identity. When one writes a narrative that embodies his "memories, understandings, experiences and interpretations," Lawler argues, he virtually engages "in processes of *producing* an identity."[70] Taking into account that what Pip has been attempting through out his life is no more than producing a satisfactory identity, writing his life story becomes one of identity constitutive elements he makes use of to achieve that goal since the gentleman identity turns to be a disappointment and going back to the blacksmith identity is not feasible at this point in his life. Pip might have failed to produce the identity he seeks in the life of the gentleman; but he certainly succeeds in producing a distinct identity through his narrative.

Joe is a plot necessity so that Joe could marry Biddy, the young woman who once was Pip's prospective wife. Joe remains in the village, the hard working, contented blacksmith.

In spite of the fact that Pip finds London, in Hobsbaum's terms, "ugly, crooked, narrow, dirty," he lives in it assuming a new social identity.[60] That is to say, he leads in London what he believes to be the life of a gentleman: a life of idleness, clubs, and parties; a life of social competitions and affectations. But the toll of this new identity turns out to be a high one: financial problems and excruciating emotional trauma. He loses Estella, his money, and his benefactor; furthermore, he has many enemies, feels lonely and insecure. "His idea of gentility," as Sadrin remarks, "is henceforth tainted and contaminated."[61] He discovers his naïveté in his former understanding of social identity and happiness. Pip certainly regrets taking that road and consequently decides to return to the first road — his former identity and humble social class. His plan meanwhile is to marry Biddy after he declares his regret for leaving her and even to resume his career in Joe's forge if it pleases him. It seems that, perhaps unconsciously, he held this notion in reserve, for he feels jealous when he learns from Biddy, in his visit to the village upon his sister's death, that Orlick is still interested in her. As Stanley Friedman discerns, the "vague something" that Pip harbors while in London turns out to be no less than "a plan to marry Biddy."[62] To his surprise, this time, he arrives in the village on Joe and Biddy's wedding day. Seeing, as a reality, that Joe has replaced him in his relationship with Biddy, he realizes that he and Joe could not be on the village road together. It is the same conclusion that Joe reaches in his first visit to Pip in London when he says to Pip "You and me is not two figures to be in London."[63] Martin Meisel points out something close to this when he says that "Pip is not permitted to go back to Biddy any more than to Joe." Meisel's conclusion, however, hinges on the notion that the past is inaccessible, and therefore Pip "can neither regain nor remake any stage of [it]."[64] Houston describes the occasion on which Pip finds out that Biddy and Joe have got married as a "surprising scene" and that Dickens in so doing "denies" Pip Biddy.[65] Houston's disapproval springs from her insistence on one central meaning for the novel. Had Dickens given Pip a second chance with Biddy, he would have slipped into the grotesque and debilitated the plot's complexity which provides a marvelous potential for multiple readings.

In his second visit to the village, Pip finds out that little Pip has been born to Joe and Biddy. The birth of a baby boy to Biddy, carrying the name Pip, stands as a clear sign that through Joe, Pip was able to see what he himself could have achieved on the road he chose not to take. Of course, this reading of the episode should not clash with the other reading which views the birth of little Pip as a

What is peculiar about this is that Pip would appear in his new identity, as a gentleman. That is to say, he would be on the other road, and Joe could not be with him on that road, for Joe is to continue the journey they have started together. Of course, the apparent justification for not allowing Joe to accompany him to the station is that Pip, as a gentleman, is ashamed of walking with Joe, the common man. But this justification remains prisoner to Pip's heart and is meant to serve the traditional interpretation of the novel. The traditional interpretation of the novel is served by viewing this incident simply as indicative of Pip's pride and snobbishness due to his newfound circumstances. I suggest that Pip's refusal to have Joe walk him to the coach has greater significance as being the definitive moment in which the two characters each take on their new singular role.

Pip tries to make light of the separation, telling the reader, "I whistled and made nothing of going." Despite his feeling of being "so ready" to leave Joe and his social class in its entirety, the actual event is not as easy as he would have us believe. On reaching the edge of the village, Pip is overcome with emotion, relating that "with a strong heave and sob I broke into tears, " and when he lays his hand on the fingerpost and says, "Good-by, O my dear, dear friend!, " the friend in question is Joe.[58] In the event, his separation from Joe is painful and emotional, as if it were a metaphoric surgical operation to separate two conjoined bodies. Joe also feels the intensity of the separation, although he, like Pip, tries to conceal his emotions. This painful separation is meant by Dickens to emphasize that the relationship or bond between Pip and Joe has been so strong and that Pip and Joe are separating for ever.

What is interesting is that in the period after Jaggers' visit, Pip starts to view Joe and Biddy as a team from which he is excluded. His unease with the situation is clear as he says that he "became quite gloomy" as Joe and Biddy "became more at their cheerful ease."[59] He feels envious of Joe and Biddy, particularly when they seem ready to get along without him and become quickly accustomed to the notion of his departure. Joe's and even Biddy's intentions in hiding their true feelings are noble — they wish to relieve Pip of any guilt and to facilitate his leaving for Pip's sake. Pip misreads Joe's and Biddy's apparent lack of regret at his leaving.

Pip meanwhile is fully aware that he and Joe are on two totally different roads. Joe, however, is still his friend. The roads already diverged and each of them has to be alone on his road. In other words, the split in the identity entails a split in the character, Joe, the member of the proletariat, in the village taking the road that Pip once viewed as his, and Pip, the member of the bourgeoisie now, in London taking the road that branched unexpectedly from it. The death of Mrs.

chooses the less trodden road, thinking it to be the better one. On Estella's road, Pip is not even told the name of his benefactor; Jaggers admonishes him, with his authoritative voice, "the name of the person who is your liberal benefactor remains a profound secret, until the person chooses to reveal it."[53]

Pip's decision to assume a new social identity (taking Estella's road) marks the beginning of the third phase, in which Pip and Joe separate physically. In this phase, Pip the gentleman intrudes upon the reader's awareness as an opposite binary of Joe who is left in the village to continue the road they had started together.

The circumstances in which Pip departs to London assert that the scene has been brilliantly prepared so that Joe continues to play Pip's role in the village in a very smooth and convincing way. On the one hand, because she has been mortally injured by Orlick, Joe's wife has been bedridden, at least, for a few months. To all practical purposes, Joe ceases to be her husband. On the other hand, Biddy starts to get closer to Joe as she nurses Mrs. Joe on a daily basis and steps into her shoes as housekeeper for Joe and Pip. More importantly, Pip alienates himself from Biddy who has been set up early in the novel as his "potential wife."[54] He actually indirectly gives her to Joe when he says to her, a few days before his departure to London, "you will not omit any opportunity of helping Joe."[55] Pip, as he explains, means educating Joe and improving "his manners", but actually, he asks for the kind of help that he himself had received from her and had resulted in their forging a close relationship.

The plot of the novel makes it obvious that before the divergence of the road, Pip and Joe are one character on one road, but after the divergence, they have to separate. Pip's desire to keep his new clothes at Mr. Pumblechook's house (out of the village) and not to put them on in the village until the morning of his departure serves the premise that Pip in his new identity cannot be with Joe on the same road, even though seemingly he does that "to avoid observation in the village."[56] Pip is to leave the village at five clock in the morning and "had told Joe that [he] wished to walk away all alone" i.e. not be accompanied by Joe.[57] The prominent point here is that Pip, dressed in his gentleman's outfit, cannot walk side by side with Joe, the blacksmith, on the same road. Symbolically, the physical and psychological split of Pip and Joe is complete at this point. Pip sets out on his new road alone, leaving Joe to continue on the old, established road in lieu of Pip. The latter tries to conceal his real reason for declining to walk with Joe to catch the coach, even to himself. The reason is, of course, Pip's wish to avoid the embarrassment of being seen with Joe due to "the contrast" there would be between the two of them.

source of shame and embarrassment. As Joe's apprentice, Pip now sees his life stretched out before him, unswerving, dull and humiliating. There seems to be no choice but to marry Biddy (since the tutoring lessons and her knowledge of his career made them close to one another) and to be a blacksmith for the rest of his life. Knowing what road he has to take in life or what social identity he is destined to, Pip is overwhelmed with despair and gloom. According to him, knowing this road, or being entrapped in this social identity, is like a thick curtain that dimmed his happiness, the thickest curtain in his entire life, as he describes it.[49]

As the hope of a second road is not yet on the horizon, Pip is perplexed. He does not know what to do, but he knows for sure that he does not want to take the road that he sees "stretched out straight before [him]."[50] This road or identity, according to him, delineates a dim picture of his future life. Pip describes that road as "straight" to indicate that nothing is unknown or hidden to be discovered on it; it foretells a low, monotonous life of an ignorant, dirty blacksmith. The idea of performing dirty, manual labor torments Pip immensely; he is horrified by the notion that Estella "would, sooner or later, find him out, with a black face and hands." His feeling of alienation increases as he grows more contemptuous of his identity— "more ashamed of home."[51]

His misery is compounded by his inability to advance with his personal identity, for he comes to the realization that the knowledge Biddy has imparted to him is meager and not satisfactory. His dissatisfaction with his personal identity reaches its peak, however, when he learns, in one of his visits to Miss Havisham, that Estella, being from the bourgeoisie, is abroad to be educated "for a lady." The news about Estella's education fuels his desire to become a gentleman, to acquire a new social identity, although at this stage he does not know how to achieve his aim. In the midst of his despondency, a new road, the very road that will lead him to obtain the identity he aspires to, looms sudden and imminent; Jaggers comes and unexpectedly announces that Pip is to "be immediately removed from his present sphere of life [social class]. and be brought up as a gentleman."[52] In other words, he is to be given a new social identity, one through which he would see himself eligible for the love of Esella.

As a result of Jaggers' visit, a fork suddenly opens up before Pip on the road which had threatened to be "straight" for eternity. Finding himself, totally unexpectedly, standing at this fork, Pip appraises the two roads now open to him. The first appears to him as a miserable one, with the exception that it has Biddy on it, whereas the second, hazy and difficult as it may seem, has Estel on it. His infatuation with Estella, although he knows full well that she is dangerous, leads him to choose the second road. Like Frost's persona, he

a member of the proletariat and his desire to be a member of the bourgeoisie, feeling that sparks what could be called the emotional separation between the two, Pip and Joe.

The emotional separation between the two is made clear when Joe, in his long lecture on happiness and contentment, could not help Pip restore his old satisfaction in his social identity. Joe's speech proves to be of no substantial help to Pip who, after he leaves Joe and gets up to his room, starts to slight and judge negatively the class he belongs to, represented in the cottage he lives in, the people he is related to, and the lifestyle they lead. The impact of his following visits to Satis house augments his identity crisis, for these visits gradually alienate him from his people in general and from Joe, his soul mate, in particular.

The embarrassment incurred by Joe on Pip by his awkward behavior during their visit to Miss Havisham makes Pip more certain about his feeling toward his social identity and widens the gap between the two one-time intimate companions as well. After that visit, he comes to the conclusion that he "should never like Joe's trade," even though he admits that he "had liked it once," but as he notes, "once was not now," revealing fundamental change in his attitude and plans.[46] Pip seems to attribute Joe's awkwardness and ignorance to his social identity, and following in Joe's footsteps would necessarily transform him into another Joe—a clumsy, ignorant blacksmith. In her article "Meditating on the Low: A Darwinian Reading of *Great Expectations*", Goldie Morgentaler views Joe as the "natural" and Pip as representative of "the evolution of the human species away from its primitive origins."[47] Morgentaler's Darwinian reading of the two characters reveals that Pip and Joe, at a certain stage, are one entity, a point that supports the notion of "doubleness" suggested in this study. From her Darwinian viewpoint, Pip begins the novel in the same category as Joe, "the natural", but his decision to strive to become a gentleman sets him on the path of evolution to a higher state. Our reading of the novel replaces "entity" by "identity," i.e. they start with one social identity and start to separate, first psychologically, as Pip grows up and becomes more resentful of his social identity. What confirms this alienation is that Pip never reveals this feeling to Joe, on the ground that he wants to save Joe the harm of such a disclosure. Surprisingly, he does not find any difficulty in revealing his dissatisfaction with his social identity to Biddy.[48]

After Pip becomes officially apprenticed to Joe, what binds them together are the physical, material things (the cottage and the forge), not the mutual interests and common worries. The thing that Pip once waited for impatiently (to be apprenticed to Joe) becomes a heavy burden on him, or rather a nightmare, a

attention to the choice of appropriate language for his characters.[38] This appropriate language essentially includes the character's word choice. Moreover, Herald Nelson, in his discussion of the narrator's language and rhetoric in Dickens, points out that "the narrator's language may show a rise or fall in spirits."[39] The language Pip uses to describe that incident shows an obvious rise in his spirits, and it is indicative of his consciousness of his new identity, one that is different from that of Joe's.

Significantly enough, that same evening, Pip is told that he is to go and play at Miss Havisham's house on the next day, the visit that, par excellence, is considered the first turning point in his life. As a result of that visit, Pip, on the one hand, becomes aware of the fact that social identity is as important as personal identity. From the abuse and humiliation he suffers from at Satis house, he realizes that he belongs to a class (the proletariat, in Marxism) that is being held by the Class of Estella (the bourgeoisie) as inferior and worthless. It is the class conflict that emerged, as Georg Lukacs remarks, with the increasing power of capitalism. "In Marxism the division of society into classes, " Lukacs explains, "is determined by position within the process of production."[40] Pip, at this point, seems to realize this fact very well, and thereupon, as Crowley puts it, "begins to renounce—even resent his humble beginnings."[41] During his visit to Satis house, Pip, under the impact of Estella's strong contempt, becomes convinced to believe that he is "backward" and "ignorant, " compared to the society of Estella and Miss Havisham. For the first time, he feels ashamed of his social identity, that being a "labouring-boy" is a humiliating thing, and that having "coarse" hands and "thick" boots is something demeaning. According to him, even his terminology turns to be a source of shame, simply because Estella says, with disdain, that he uses the term "Jacks" instead of "knaves."[42] We understand that this term was learned from Joe, for he says, "but I wish you hadn't taught me to call knaves at cards, Jacks."[43] What is astonishing is that, on that particular occasion, Pip identifies himself through Joe; he "wished Joe had been rather more genteelly brought up, and then [he himself] should have been so too."[44] He believes that he and Joe share one identity, or, he inevitably has to dog Joe's footsteps. Being relatively physically small for his age and Joe very large, Pip seems to see himself as though looking through a magnifying glass when he looks at Joe, like Swift's Gulliver when he, in Brobdingnag, observes the faults of the human race magnified in the gigantic people there. His disappointment in his own humble life grows accordingly, and his ignorance as a child looks so much worse when reflected in Joe, an adult. For Pip, the things that Estella found fault with in him are magnified in Joe. Pip is aware of the impact of that visit on him; he admits that "a strange thing happened to [his] fancy" in that place.[45] That "strange thing" is nothing other than his contempt of his identity as

Pip and Joe like also to be physically close to one another, something in which Pip seem to find enhancement for his vulnerable identity. Pip's visit to the Three Jolly Bargemen to call Joe shows how Pip likes to stay physically close to Joe, for he excuses himself to Mr. Wopsle, who has already made him space to sit, and prefers to sit beside Joe, the one with whom he feels secure and comfortable.[29] In different incidents, we find that Joe and Pip maintain even a sort of physical connection. When the stranger hands Pip the shilling, Pip thanks the man while "holding tight to Joe," and in the chase of the two convicts, while holding one of the torches in one hand, Joe holds Pip's hand in the other.[30] This physical attachment is most prominent on three separate occasions during the course of the novel when, on each occasion, the two become one moving body. The first is in the beginning of the chase of the convicts when "Joe took [Pip] on his back," and they plunged into the marshes as one body.[31] The second and the third are associated with their tour in London during Pip's recuperation. Joe bears the adult, but still weak, Pip from his room to the carriage.[32] Joe carries the adult Pip for a second time, when they get back from the tour, "across the court and up the stairs."[33] Crowley rightfully describes the incident as a "moment of intense communion with Joe."[34] These occasional symbolic instances of fusion of their two bodies stand as salient signs that Pip and Joe are one personality (with one identity) split between two characters. Pip confirms this unity as he expresses his feeling towards the enterprise that Jaggers has carried for him. He says that he "was lost in the mazes of [his] future fortunes, and could not retrace the by-paths [he and Joe] had trodden together."[35] This declaration emphasizes the unity of character and identity between Pip and Joe before the appearance of Jaggers. Thus, this "doubleness" is very well established before Pip's visit to Satis house and the aim is to see Joe thenceforth as Pip on the first road, giving Pip the opportunity to take the other one.

The second phase (preparing the ground for their separation) starts with Pip's growing self-consciousness: his awareness that he is uneducated and his desire to improve himself, a fact which inevitably leads to the mental separation of the two characters. This growing self-consciousness, manifested in his relentless efforts to acquire education, is his first step towards forming a satisfactory identity and simultaneously marks his mental separation from Joe. A year after the chase of the two convicts, Pip manages to write a few lines (as a letter to Joe) in broken English. This is the occasion when Pip finds out that Joe is illiterate.[36] For the first time, Pip views himself as different from, or rather, superior to Joe. This feeling of superiority is evident in the language he uses to describe that incident: "I leaned over Joe, and, with the aid of my forefinger, read the whole letter."[37] G. L. Brook remarks that Dickens "paid a good deal of

relationship between the two, receive in-depth scrutiny and analysis from critics and commentators.[22] Pip's relationship with Joe is only referred to in passing and is far from ever being considered as one of the focal points of the novel. He is, apparently, one of the least seriously considered characters in the novel. Robert Golding and James Crowley reduce Joe to a sort of standard of morality, depicting him as a passive character with no role to play in developing the plot of the novel.[23] Surprisingly, Sadrin does not even include Joe in her list of characters who, as she puts it, "play an important part in the life of the hero" even though the list includes such minor characters as Pumblechook, Orlick, Wopsle, and Trabb's boy.[24] Houston seems to be the only one who holds that Joe plays a significant role in the novel. Although she does not dwell on the point, she remarks, in her essay "Pip and 'Property,'" that Joe is one of those who "made" or "reproduced" Pip.[25] Hence, Joe should receive his due share of attention and his importance in the novel shall be underscored. We can examine the structure of the novel and divide it into three parts corresponding tidily in terms of the relationship between Pip and Joe: the part in which Dickens establishes Pip and Joe as one character, the part that prepares the ground for their separation, and finally, the part in which each one takes his separate road.

To solidify the ground of the premise of the study and before returning to Pip and his identity crisis, it is essential to show how Dickens establishes the "doubleness" of Pip's and Joe's characters. The process is a multi-dimensional one; it encompasses what Pip and Joe have in common, the way people view and treat them, and their tendency to remain physically close to each other. Dickens introduces Pip and Joe to the reader as simple, illiterate, and kind-hearted friends.[26] To solace Pip in times of distress, Joe would tell him that he had suffered a lot during childhood at the hands of his father, just as Pip now suffers at the hands of Mrs. Joe, and when Pip becomes Joe's apprenticed boy, Joe tells him about the days when he himself had once been an apprentice. Such episodes are meant to show that Pip's childhood seems to mirror that of Joe's. Furthermore, Mrs. Joe treats Joe and Pip as if they are of the same age. She, with her "hard and heavy hand," is as harsh on Joe as she is on Pip.[27] She would also put the same amount as well as type of food for each of them, not paying attention to the fact that Joe is an adult who works at a physically demanding job and Pip is just a little boy. Moreover, Mrs. Joe and Pumblechook would frequently discuss Pip's future in his presence without consulting him about this matter. Pip does not seem surprised that he, as a young boy, is never consulted; however, he does remark upon the way in which Joe is equally disregarded, noting that "In these discussions, Joe bore no part."[28] Dickens once again gives Pip and Joe a shared denominator.

two roads offers itself as a manifestation of the new meaning of the novel or vice versa, that the new meaning is created through, in Jacques Derrida's terms, the "metaphorical mediation," which in itself is a signifying process.[14] According to Derrida, metaphor emerges when the "signified" stops to have that "immediate" and "mediated" relationship with the "logos." In other words, the metaphorical meaning is born when the "signified" is freed from the "logos" and simultaneously the metaphorical medium presents itself as a substitute in that relationship.[15]

Thus, the complexity of the plot opens the doors wide for different readings of Pip's identity, one of which is that Pip and Joe are one character, or that Joe is Pip's double. This "doubleness" emerges profoundly and fits smoothly in the suggested metaphor of the two roads in the novel. It is significant to remark that employing metaphor as a device to link the different dramatic episodes is not new to Dickens's narrative technique. Wheeler observes that Dickens in the 1860s revealed "fascination with the mysteries of identity — especially the split personality and doubles."[16] Doris Alexander points out (in a chapter subtitled 'On How Two Personalities Amalgamate to Form One Character') that Mrs. Micawber, in *David Copperfield*, and Mrs. Nickleby, in *Nicholas Nickleby*, when combined together, represent the personality of Dickens's mother.[17] In this case, we have a real character whose traits have been divided between two fictitious ones. But ultimately, it is one character that split into two characters. On another level, Graham Smith views the encounter between the "traveler" and the small boy, in *The Uncommercial Traveller*, as a meeting between the "traveler" and "his younger self."[18] It is as if the "traveler" had a double in his boyhood, and Dickens decided to hold this double in animation until the "traveler" grows up and returns to encounter himself, the self of an earlier time period. Julian Moynahan in "The Hero's Guilt: The Case of *Great Expectations*" refers to Miss Van Ghent's "metaphoric connection between Magwitch and Pip" in the sense that Magwitch represents Pip's criminal acts if snobbery is to be viewed as a crime.[19] Displacing Ghent's suggestion as inaccurate, Moynahan replaces Magwitch with Orlick "to define Pip's implicit participation in the acts of violence with which the novel abounds."[20] Other critics, Daniel Pollack Pelzner observes, "have discerned parallels between Pip and the character Wopsle portrays."[21] The notion here is that "doubleness," is embedded in the novel and could be seen from different perspectives, depending on the way the text unfolds itself to the reader.

Usually, *Great Expectations* (1861) is taught in classrooms with Pip and Estella at its center. Besides, Pip's character, Estella's character, and the

"Who am I?" is the question that troubles Pip from his childhood as he finds himself unable to utter his name and unable to create convenient and supporting images of his parents, whom he does not remember. His very name (Pip) is the result of his childish inability to pronounce his name (Philip Pirrip) correctly. Adopting this name (Pip) might be the first cause for his identity crisis since he loses, by abandoning his real name, one important constituent of the personal identity— the name given to him by his parents. Moreover, the utterance "pip," as a signifier, indicates something small and insignificant, a connotation that surely would not help in achieving a satisfactory identity as Pip grows up. It is worth noting here that upon acquiring the identity of the gentleman in London, Pip accepts Herbert's suggestion to assume a name, Handel, that suits the new identity. The second cause that contributes to the vagueness of his personal identity, as a child, is the death of his parents while he is too young to remember them. A person usually draws a large portion of his self-identity his knowledge of his parentage and his history with his parents, the history which becomes the memory of that person. Memory, as Harold Noonan states, is "crucial to personal identity."[11] Pip, obviously, had no memory of his parents since they died when he was too young to remember them, but could only create vague images of them in his childish mind. To his bad luck, the images he creates (based on the style of lettering used on their tombstones and being miscomprehended by Pip) contribute to creating disturbing images about his parents and virtually adding to the fragility of his identity. A third cause can be found in the treatment Pip receives from his sister as he grows up in her household. What confuses Pip and causes him to be unsure of his identity is the constant haranguing and abuse, both physical and verbal, that Mrs. Joe doles out to him. Although he is essentially a good child, his sister's insistence that he is thoroughly unworthy and bad leads him to doubt himself. He only ever feels somewhat comfortable with his own identity when he is in the presence of Joe. This feeling of uncertainty leads Pip, at different points in the novel, to see himself in others and sometimes in imaginary literary characters that he becomes familiar with, like seeing himself capable of absorbing all diabolical aspects of George Lillo's character, Barnwell.[12] Pip's vivid imagination makes him susceptible to such episodes; Gwin Watkins underscores these disturbances in his character, describing the outcome as "alienation from self" and "identity loss."[13]

The idea that Pip's struggle with his identity is the pivotal point of the novel serves to bolster the major premise of this study. That premise being that Pip and Joe are actually one personality, split into two characters with two different identities as a literary ploy which enables Pip to explore the two roads, one as himself and the other in the guise of Joe, the blacksmith. The metaphor of the

On the other hand, there is something of a consensus among critics that *Great Expectations* (1861), written during the latter stage of Dickens' literary career, differs from his earlier novels, which were marked by the striking realism. The novel is not realistic in the traditional sense of the term because several episodes in it can be labeled as melodramatic and some, rather, as picaresque or, even, burlesque than realistic.[4] In addition to its lack of "true" realism, a further distinguishing factor is identified by Anny Sadrin who highlights the idea that it is not a "topical novel."[5] That is to say, Dickens' earlier novels focus on particular topics such as political, economic, and social issues whereas *Great Expectations* (1861) does not; the novel has its own peculiarity. Sadrin also describes the novel as "fundamentally ambiguous."[6] Its ambiguity, however, reflects Dickens' new interests, and Dickens certainly intended the novel to appear as such to serve these new interests. Michael Wheeler and Harold Bloom are more specific about the change in Dickens' narrative pattern. The former says that Dickens' later novels "indicate a deepening interest in the psychology of the individual rather than the condition of the society," and the latter holds that *Great Expectations* (1861) "enters the abyss of Pip's inner self."[7] Wheeler attributes this change to the influence of Wilkie Collins, the young novelist who was a master of this type of writing and with whom Dickens became intimate friends. It is worth mentioning that Wheeler maintains that Dickens's last novels displayed "the destabilizing of individual identity."[8]

From this perspective, identity arises as one of the serious issues that the novel attempts to tackle. Jeremy Tambling places "the creation of identities" at the heart of the novel, and Gail Houston asserts that the novel revolves around "the hero's search for identity."[9] But, what is identity? Philosophers from the time of Plato to our present time have been trying to unravel the constitutive criteria of identity. Pillars of modern philosophy like Locke, Hume, Hegel, Marx, and Freud had their contributions in this regard, but each one approached the question of identity from a different perspective. Nevertheless, a comprehensive and precise definition of the concept remains a goal that is still yet far from being achieved; such a definition is unattainable simply because identity has its constituents in our genes, psyche, culture, race, and, even, citizenship. However, people who lead smooth natural lives do not concern themselves with identity, but the question of identity becomes an agonizing concern to individuals who experience identity crisis i.e. who live with vague or vulnerable identity, or, in Steph Lawler's terms, who "are not quit sure who they are."[10]

follow. In Dickens's *Great Expectations* (1861), this curiosity is satisfied. The reader is given the opportunity to observe both of two possible outcomes to the plot when Pip, the hero, is given the chance to explore two completely varying roads. This study argues that Pip and Joe are intended to be viewed as one persona split into two characters, a literary tactic employed by Dickens to enable Pip to pursue both options: the road of the blacksmith and the road of the gentleman. By undoing the traditional construct of *Great Expectations* (1861) — Pip's relentless endeavors to become a gentleman to win Estella's love — Pip's decision to go to London to live the life of a gentleman leaving both the forge and Biddy to Joe becomes the turning point that brings into play the metaphor of Frost's two roads, however, with a fundamental difference between Pip and Frost's persona, that the former, through his double (Joe), would be able to simultaneously explore the two roads.

It is essential to point out that Dickens uses the early chapters of the novel to carefully establish the similitude between Pip and Joe, before the opportunity to proceed down a new road is presented to Pip. Once the roads diverge, Joe, as Pip's proxy, continues his journey on the familiar road, the features of which are not difficult to anticipate, leaving Pip free to travel down the second, somewhat mysterious road, whereas Joe the blacksmith, who forms a sharp contrast to Pip the gentleman, takes on the role of Pip's double, continuing on Pip's road, illustrating to the reader what Pip's future life might have been like if he had never been imbued with dreams of becoming a gentleman and subsequently been provided with the means of becoming such.

But the question that poses itself here is: what is the basis for such a reading? On the one hand, from a "deconstructive" point of view, a text is not a rigid construction; rather, it is a weak one so much so that we can "deconstruct" it in a way that would yield a meaning that even contradicts the former one. It is true that Jacques Derrida, in his discussion of writing, points out that writing is always preceded by "a meaning" created within and maintained by the "logos," but this "linear writing," which governs the "interpretation of signs," as he states, has never been in full control of the meaning.[2] That is to say, no one can claim that a certain text has one single meaning. What Derrida suggests explains why we find ourselves prone to see in texts meanings other than the traditional ones and sometimes construct meanings that even clash with or oppose the meanings suggested by others. Ross Murfin calls this desire to read a literary work against the grain "the deconstructive itch," pointing out that, according to deconstructors, "texts" do have the capacity "to support seemingly irreconcilable positions."[3] It is from this assumption that this reading of the novel (which, contrary to the norm, marginalizes Estella and gives Joe a pivotal role in the novel) claims it validity.

The Arab Journal For Arts Vol. 9 No. 1A, 2012 , pp.1-21

The Metaphor of Robert Frost's "The Road Not Taken" in Charles Dickens's *Great Expectations*

Mohammed A. Rawashdeh *

Abstract

Charles Dickens's *Great Expectations* (1861) is usually read and even taught with the relationship between Pip and Estella at its center. This study shifts the focus to Pip and Joe relationship, viewing this relationship as another center for the novel. Unlike other studies that relegate Joe to the margin, this study presents him not only as another major character but also as Pip's double. Dickens employs Joe to enable Pip take the two roads when Pip's road diverges to the blacksmith's road and the gentleman's road and virtually enables Pip to know what the two roads have to offer him.

Before Joe replaces Pip on one of the two roads, Dickens carefully paves the way for this replacement. First, Dickens begins the novel with Pip, as a boy, suffering from identity problems, opening the door for different possible readings of Pip's identity. Second, he presents the young Pip and Joe as two characters who have much in common: have the same good nature and interests, tied to one another by real friendship, treated alike by Mrs. Joe. Equally important, Pip and Joe unite physically three times in the course of the novel to form one moving body when Joe carries Pip on three different occasions. The ending of the novel supports this new reading as Joe marries Biddy who once has been Pip's choice for a wife. Moreover, they name their first child Pip, an indication that he is strongly related to the original Pip who is now a gentleman.

When the persona in Robert Frost's famous poem "The Road Not Taken" says "Two roads diverged in a wood, and—I / I took the one less traveled by, / And that has made all the difference," he is fully aware that he is in a situation from which there is no turning back.[1] Therefore, he sighs for the unknown opportunities that the other road may have offered him. The deep regret he reveals springs from the feeling that the other road might have been better, or more fruitful, inferring that the one he chose was unsatisfactory. What he is sure about, however, is that the road taken profoundly altered his entire life.

Pondering over what we might have missed, or even avoided, on a path that was a possible option is a curiosity that tantalizes our minds, particularly when we, in retrospect, try to evaluate our achievements along the road we chose to

© Copyright 2012 by The Society of Arab Universities Faculties of Arts, All rights reserved

* Department of English Language and Literature, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Table of Contents

English Articles

*	The Metaphor of Robert Frost's "The Road Not Taken" in Charles Dickens's *Great Expectations* Mohammed A. Rawashdeh	1

French Articles

*	Initiation Aux Pratiques de la Communication Saad Haddad and Mohammad Al-Khateeb	23

Abstracts in English of Arabic Articles

*	Saudi Intervention in Omani Affairs 1952-1960 Thabet G. Al-Omari	29
*	Turkey's Domestic Policy in Light of the Ruling Party Justice and Development (2002-2009) Economic Development and the Kurdish Question: Cases of Study Mohammad Mogdad	79
*	The Duality Pronoun in the Qur'anic Expression between the Philosophy of Language, and the Limits of Interpretation Khalid Bani Domi	106
*	The Vision of Ali Bin Abi Talib in Practicing Governmental Rule and Policy Hussain Mahafza	131
*	Kuwait's Democratic Experiment: Roots, Reality, Characteristics, Challenges, and the Prospects for the Future Mohammed Bani Salameh, Mohammed Al-Sharah and Mohammed Torki Bani Salameh	170
*	Poetics Antithesis in the Age of Sadr Al- Islam Derar bn Al Khattab and Kaab bn Malek as an Example Samar Al Dayyoub	196
*	Narrative Building of the Hero's Character in Bakatheer's Historical Novels: A study of Al-Thair Al-Ahmir Abed-Elqawe Al-Hosaini	232

- Manuscripts should be addressed to:

Secretary General
The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts
Editor – in –Chief
Association of Arab Universities Journal for Arts
Yarmouk University , Irbid , Jordan.
Tel . 00962 2 7211111
Fax. 00962 2 7211137
E-mail:saufa@yu.edu.jo
Website :http://saufa.yu.edu.jo

Documentation

References in the text are serially numbered between brackets ( ) .

References at the end of the article shall be as follows in case the source or reference work is a book:

The author's full name: source or reference work , part, number, publisher, place of publication , year, page(s).

e.g. Dayf, Shawqi : *The First Abbasid Period* ,Dar al- Maarif , Egypt,1966,.24.

In case where a periodical or a journal is consulted , referral thereto shall be as follows :

The author's full name, source or reference work, *name of periodical or journal*, volume number, year, page.

e.g. Sa'aydan , Ahmad Saleem :" On Arabicization of Sciences". *Jordanian Arabic Language Academy Journal*, Volume I .No 2 July 1978,p.101.

References should be listed in the bibliography at the end of the manuscript in alphabetical order of authors' surname, beginning with Arabic references, then foreign ones.

Subscription Information

Annual subscription rates in Jordan: individuals (JD 3.00), institutions (JD 5.00); outside Jordan: individuals (US $ 7.00), institutions (US $ 10.00) or equivalent.

Association of Arab Universities Journal for Arts

A Biannual Refereed Academic Journal

Association of Arab Universities Journal for Arts (*AARUJA*) is a biannual refereed academic journal published by the Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts at Universities members of the Association of Arab Universities.

Notes to Contributors

Language

AARUJA's Articles are published in Arabic together with their abstracts in English. Manuscript, however, may be published in any other printable language.

Rules Regulating the Journal

- Manuscripts should be submitted in Arabic together with an English abstract. However, submission in either English ,French, or any other printable foreign language, with an Arabic abstract, is subject to approval by the Editorial Board
- *AARUJA* publishes genuinely original articles characterized by clear academic methodology, comprehensiveness, and thorough investigation; where exact referencing is made to sources and reference works, and the article has not been previously published anywhere else. A specialized criticism or review of an academic work published in the Arab world or abroad as well as reports on specialized Arab or inter- national symposiums and conferences may be published. Manuscripts accepted for publication in *AARUJA* are approved for academic promotion
- *AARUJA* publishes academic articles in the fields of arts, languages, social and human sciences, social service, journalism and mass communication
- Manuscripts should be computer-typed and double spaced. Four copies are to be submitted together with a floppy disk congruent with IBM (Ms Word)
- Manuscripts including figures, drawings, tables and appendixes shall not exceed thirty pages
- Manuscripts submitted for publication in *AARUJA* shall be sent, if initially accepted, to at least two specialist referees, who are chosen with absolute confidentiality by the Editor –in –Chief
- *AARUJA* reserves its right to ask the author to omit, reformulate, or reword his/her manuscript or any part thereof in a manner that conforms to the publication policy
- Copyright pertinent to the manuscript accepted for publication shall be transferred to *AARUJA*.
- *AARUJA* does not pay remuneration for the articles published therein
- One copy of the issue in which the manuscript is published well be sent free of charge to the sole or principal author of the published manuscript.

Editorial Board

Editor-in-Chief

Mohammad Al-Ajlouni, *Secretary General of The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts, Dean of the Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Editorial Secretary

Ameera Ali Al-Huwwari, *The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts*.

Members

Abdallah N. Anbar, *Dean of the Faculty of Arts, Jordan University, Amman, Jordan.*

Mohammd Rabie, *Dean of the Faculty of Arts, Jerash Private University, Jerash, Jordan.*

Mohammd Al Anani, *Dean of the Faculty of Arts, Petra Private University, Amman, Jordan.*

Mohammad. Mahafdhah, *Dean of the Faculty of Arts, Al-Hashemet University, Zarqa, Jordan.*

Abdul-Hamid Ghuneim, *Dean of the Faculty of Arts, Zarqa Private University, Zarqa, Jordan.*

Mohammd Obaidellah, *Dean of the Faculty of Arts, Philadilphia Private University, Amman, Jordan.*

Muhammad M. Al- Droubi, *Dean of the Faculty of Arts, Al-Albayt University, Mafraq, Jordan.*

Advisory Committee

Mimounah Khalifa Al-Sabah, *Kuwait University, Kuwait*.

Rami Al-MohammadAllah, *An-Najah National University , Palestine.*

Abdullah Al-Nabhan, *albaath University Syria.*

Yusuf M. Abdullah, *San'a University, Yemen.*

Ali Fahmi, *President of the Arabic Language Academy, Libya.*

Khaleel Jahjah, *Lebanese University, Lebanon.*

Fuad Shehab, *Bahrain.*

Mohammad Al-Hudlouq, *KSA.*

Adel Al-Toueasy, *Jordan.*

Hasaneen Rabe'a, *Qatar*.

Ez AlDean AlAmeen Abdulrahman, *Sudan*.

Abeddelhameed Jakon, *Algeria*.

Sami Abeddelhameed Mahmoud, *Al- Sharjah*.

Mousa Jawad Al-Mousoui, *Baghdad Univerrsity, Iraq*.

© Copyright 2012 by The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts
All rights reserved.

No part of this publication may be reproduced without the prior written permission of the Editor-in-Chief.

Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not necessarily reflect the opinions of the Editorial Board or the policy of The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts

Typesetting and Layout
Majdi Al-Shannaq

ISSN 1818-9849

Association of Arab Universities

The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts

Association of Arab Universities
Journal for Arts
A Biannual Refereed Academic Journal

Published by The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts at Universities Members of AARU

Vol. 9 **No. 1 A** **1433/2012**